البرهان

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت



في علوم القرآن

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولهم الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا ألكيا الهراسي[1]، ومن الحنفية أبو بكر الرازي[2]، ومن المالكية القاضي إسماعيل[3]، وبكر بن العلاء القشيري[4]، وابن بكير، ومكي، وابن العربي[5]، وابن الفرس[6]، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير[7].

ثم قيل، إن آيات الأحكام خمسمائة آية، وهذا ذكره الغزاليّ وغيره، وتبعهم الرازيّ؛ ولعل مرادهم المصرّح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

---

(١) الإمام أبو الحسن على بن محمد الشافعي المعروف بالكيا الهراسي المتوفى سنة ٥٠٤ ومن تفسيره نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤ تفسير. (وانظر كشف الظنون).

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن على المعروف بالجصاص؛ توفى سنة ٣٧٠. وطبع كتابه أحكام القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ. وانظر معجم المطبوعات ص ٦٩٨.

(٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري؛ كان من نظراء المبرد في النحو مع اشتغاله برآسة الفقه والقضاء، توفى سنة ٢٨٢. الديباج المذهب ٩٣.

(٤) هو بكر بن العلاء القشيري؛ من أهل البصرة؛ وانتقل إلى مصر؛ وكان من كبار الفقهاء المالكيين بها، توفى سنة ١٨٢. الديباج المذهب ١٠١.

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي الإشبيلي، توفى سنة ٥٤٦، وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ. معجم المطبوعات ١٧٥.

(٦) هو عبد المنعم بن محمد بن فرس الغرناطي، المتوفى سنة ٥٩٧، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠.

(٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد الفراء أبو يعلى الحنبلي: إليه انتهت رياسة الحنابلة في زمانه وتوفى سنة ٤٥٨، النجوم الزاهرة ٥: ٧٨

من الأحكام ، ومن أراد الوقوفَ على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدُهما ما صُرِّح به فى الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثانى ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين[١] :

أحدُهما ما يستنبط من غير ضميمة إلى آيةأخرى، كاستنباط الشافعىّ تحريمَ الاستمناء باليد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾[٢] إلى قوله : ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[٢] . واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ﴾[٣] ، ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٤] ونحوه . واستنباطه عتق الأصْلِ والفرع بمجرد المِلْك من قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۞ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[٥] ، فجعل العبوديةَ منافيةً للولادة حيث ذكرت فى مقابلتها ؛ فدلّ على أنهما لا يجتمعان . واستنباطه حُجّية الإجماع من قوله : ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦] . واستنباطه[٧] صحةصوم الجُنب من قوله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[٨] ، فدلّ على جواز الوقاع فى جميع الليل ، ويلزمُ منه تأخيرُ الغسل إلى النهار ؛ وإلا لَوجب أن يَحرُم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يَقع[٩] الغسل فيه .

---

(١) ت: « نوعين ».
(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧ .
(٣) سورة التحريم ١١
(٤) سورة المسد ٤ .
(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣
(٦) سورة النساء ١١٥ .
(٧) ت : « واستنباط » .
(٨) سورة البقرة ١٧٨ .
(٩) م : « يسع » تصحيف .

والثانى ما يُستنبط مع ضميمة آية أخرى ، كاستنباط علىّ وابن عباس رضى الله عنهما أنّ أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (١) مع قوله: ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (٢) ؛ وعليه جَرى الشافعىّ ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) ووجهُه أنّ الله تعالى قدّر لشيئين مدّةً واحدة فانصرفت المدةُ بكمالها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النّصُّ فى أحدهما بقِىَ الثانى(٣) على أصله ، ومثّل ذلك بالأجل الواحد للدينَيْن ؛ فإنه مضروب بكماله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدة يعتاد الصبىّ فيها غــــذاء طبيعيا غير اللبن ، ومدّة الحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحولْين .

فإن قيل : العادة الغالبة فى مدة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب فى مقام الامتنان ذكر الأكثر المعتاد ، لا الأقلّ النادر ، كما فى جانب الفصال .

قلنا : لأنّ هذه المدة أقلُّ مدة الحمْل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لستة أشهر ، كانت مشقةُ الحمل فى هذه المدة موجودةً لا محالةَ فى حق كل مخاطب ، فكان ذكره أدخلَ فى باب المناسبة ، بخلاف الفصال ، لأنه لا حَدّ لجانب القلّة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختيارى ؛ كأنه قيل : حملْته ستة أشهر لا محالةَ إن لم تحمله أكثر .

ومثلُه آستنباط الأصوليين أنّ تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ (٤) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾(٥) ، وكذلك

---

(١) سورة الأحقاف ١٥

(٢) سورة لقمان ١٤ .

(٣) ت : « الباقى » .

(٤) سورة طه ٩٣

(٥) سورة الجن ٢٣ .

استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد، من قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [1] ، مع قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [2] ؛ فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالقٌ لمشيئة العبد .

فائدة

[فى ضرورة معرفة المفسّر قواعد أصول الفقه]

ولابدّ من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق فى استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم النكرة فى سياق النفى من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [3] وقوله : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [4] .

وفى الاستفهام من قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [5] .

وفى الشرط من قوله : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [6] ، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [7] .

وفى النهى من قوله : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [8] .

وفى سياق الإثبات بعموم القلّة المقتضى من قوله : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾ [9]

---

(١) سورة الدهر ٣٠

(٢) سورة القصص ٦٨ .

(٣) سورة الكهف ٤٩

(٤) سورة السجدة ١٧ .

(٥) سورة مريم ٦٥

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٧) سورة التوبة ٦

(٨) سورة الحجر ٦٥ .

(٩) سورة التكوير ١٤

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾[١] . وإذا أضيف إليها « كُلّ » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[٢] .

ويستفاد عموم المفرد المحلّى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٣] ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّارُ ﴾[٤] ، ﴿ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ ﴾[٥] .

وعموم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ هَـٰذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ ﴾[٧] ؛ والمراد جميع الكتب التى اقتضت فيها أعمالهم .

وعموم الجمع المحلّى باللام فى قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾[٨] وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾[٩] ، وقوله : ﴿ إِنَّ المسلمينَ والمسلمات... ﴾[١٠] إلى آخرها .

والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾[١١] ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾[١٢] وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[١٣] ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[١٤] ، وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[١٥] ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة الشمس ٧
(٢) سورة ق ٢١
(٣) سورة والعصر ٢
(٤) سورة الرعد ٤٢
(٥) سورة عم ٤٠
(٦) سورة التحريم ١٢
(٧) سورة الجاثية ٢٩
(٨) سورة المرسلات ١١
(٩) سورة الأحزاب ٧
(١٠) سورة الأحزاب ٣٥
(١١) سورة طه ١١٢
(١٢) سورة الزلزلة ٧
(١٣) سورة البقرة ١٩٧
(١٤) سورة النساء ٧٨
(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾(١) وقوله : ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾(٢) .

هذا إذا كانَ الجوابُ طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضيا لم يلزم العموم .

وكقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾(٣) ، و﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾(٤) . وإن كان مستقبلا فأكثر موارده للعموم كقوله : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾(٥) وقوله : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾(٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾(٧) .

وقد لايعمّ كقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾(٨) .

ويستفاد كونُ الأمرِ المطلق للوجوب مِنْ ذَمِّه لمن خالفَه وتسميته إياه عاصيا ، وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهى مِنْ ذمّه لمن ارتكبه وتسميته عاصيا ، وترتيبِه العقاب على فعله .

ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والفرْض ، والكَتْب ، ولفظة « على » ولفظة « حق على العباد » ، و « على المؤمنين » ، وترتيب الذمّ والعقاب على الترك ، وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهى ، والتصريح بالتحريم ، والحظْر ، والوعيد على الفعل ، وذم الفاعل ، وإيجاب الكفّارة ، وقوله « لا ينبغى » فإنها فى لغة القرآن والرسول للمنع شرعا أو عقلا ، ولفظة «ما كان لهم ، كذا وكذا» ، و« لم يكن لهُم » ، وترتيب الحدّ على

---

(١) سورة الأنعام ٦٨
(٢) سورة الأنعام ٥٤
(٣) سورة الجمعة ١١
(٤) سورة المنافقون ١
(٥) سورة المطففين ٣
(٦) سورة المطففين ٣٠
(٧) سورة الصافات ٣٥
(٨) سورة المنافقون ٤

الفعل ، ولفظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف الفعل بأنه فساد ، أو من تزيين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يزكى فاعله ، ولا يكلمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحَظْر ، ونفى الُجناح والحرج والإثم والمؤاخذة ، والإخبار بأنه يعفو عنه ، وبالإقرار على فعله فى زمن الوحْى ، وبالإنكار على من حرّم الشىء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل مَنْ قبلنا له ، غير ذامّ لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مَدْحٌ دلّ على رجحانه استحبابا أو وجوبا .

فَصْل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[1] ، ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا ﴾[2] ، فكما يُفهَم منه وجوب الجَلْد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا عِلّة ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من فحوى الكلام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرّهم ، ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾[3] ، أى لفجورهم .

وكذا كلّ كلام خرج مخرج الذمّ والمدح فى حق العاصى والمطيع ، وقد يسمى هذا فى علم الأصول لحنَ الخطاب .

---

(١) سورة المائدة ٣٨ (٢) سورة النور ٢
(٣) سورة الانفطار ١٣ ، ١٤

فصل

وكل فعل عظّمه الله ورسولُه ، أو مَدحه أو مدح فاعلَه لأجله ، أو أحبّه ، أو أحب فاعلَه ، أورضي[١] به ، أو رضيَ عن فاعله ، أو وصفَه بالطيب أو البركة أو الحسن . أو نصبه سببا لمحبته ، أوِ لثواب عاجل أو آجل . أو نصبه سببا لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشارة فاعله . أو وصف فاعله بالطيب . أو وصف الفعل بكونه معروفا، أو نفي الحزنَ والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصَبه سببا لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله ، أو وصفه بكونه قُربة ، أو أقسم به وبفاعله ؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .

فصل

وكل فعل طلب الشرعُ تركَه ، أو ذمّ فاعلَه ، عتَب عليه . أو لعنه ، أومقَت فاعلَه ، أو نفى محبّتَه إياه أومحبةَ فاعله ، أو نفَى الرِّضا به ، أو الرضا عن فاعله . أوشبّه فاعله بالبهائم، أوبالشياطين ؛ أو جعله مانعامن الهدى أومِنَ القبول، أو وصَفَه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبغضوه ، أو جُعِل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أوآجل، أولذمّ أو لوم، أو ضلالة أو معصية، أو وصفِ بخُبْث أو رِجْس، أو نَجَس، أو بكونه فسقا أو إثما ، أو سببا لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نقمة ، أو حَدّ من

---

(١) ت ، « رى » تصحيف .

الحدود أو قسوة أو خزى أو امتهان نفس ، أو لعداوة الله ومحاربته والاستهزاء به ، أو سخريته . أو جعله الرب سببا لنسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم أو بالصفح عنه ، أو دعا إلى التوبة منه ، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار ، أو نسبه إلى عمل الشيطان وتزيينه ، أو تولى الشيطانِ لفاعله . أو وصف بصفة ذم ؛ مثل كونه ظلما أو بغيا أو عدوانا أو إثما، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة ، أو نصب سببا لخيبة فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتب عليه حرمان من الجنة، أو وُصف فاعلُه بأنه عدو لله، أو أعلم فاعلَه بحرب [من][1] الله ورسوله، أو حمل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغى هذا » و « لا يصلح » ، أو أُمر بالتقوى عند السؤال عنه ، أو أُمر بفعل يضاده . أو هجر فاعله ، أو يُلاعن ن الآخرة ، أو يتبرأ بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبُه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله فى شىء ، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرن بمحرَّم ظاهر التحريم فى الحكم ، أو أخبر[2] عنهما بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنتهٍ » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو رتب عليه إبعاداً وطردا ، أو لفظة « قُتلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبر أنّ فاعله لا يكلمه اللهُ يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكيه، أو أن الله لا يُصلح عمله ، أو لا يهدى كيده ، أو أنّ فاعلَه لا يُفلح ، أو لا يكونُ فى القيامة من الشهداء ، ولا من الشفعاء ، أو أنّ الله تعالى يغار من فعله ، أو نبه على وجود المفسدة فيه ، أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صرفاً ولا عدلا ، أو أخبر أنّ مَنْ فعله قيض له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلبَ فاعله ، أو صرفه عن آيات الله وفهم الآية وسؤاله

---

(١) تكملة من ت .

(٢) ت : « والخبر » .

سبحانه عن علة الفعل؛ نحو : ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾(١) ، ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾(٢) ، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾(٣) ، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(٤)؛ ما لم يقترن به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .

فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطرَدُ من دلالته على مجرد الكراهة .

وأمّا لفظ « يكرهه الله ورسوله »، وقوله : ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ؛(٥) فأكثر ما يستعمل فى المحرّم ؛ وقد يستعمل فى كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل » فالمحقق فيه الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكئا » ، وأما لفظ «ما يكون لك» و « ما يكون لنا » فاطّرد استعمالها فى المحرّم ، نحو : ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾(٦) ، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾(٧) ، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾(٨) .

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعفو ، و « إن شئت فافعل» ، و «إن شئت فلا تفعل» ؛ ومن الامتنان بما فى الأعيان من المنافع وما يتعلق بها

---

(١) سورة آل عمران ٩٩
(٢) سورة آل عمران ٧١
(٣) سورة ص ٧٥
(٤) سورة الصف ٢
(٥) سورة الإسراء ٣٨
(٦) سورة الأعراف ١٣
(٧) سورة الأعراف ٨٩
(٨) سورة المائدة ١١٦

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا﴾[١]، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[٢] ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل فى زمن الوحى؛ وهو نوعان: إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل، فمن إقرار الرب قول جابر: « كنا نعزل والقرآن ينزل »، ومن إقرار رسوله قول حسان: « كنت أنشد وفيه من هو خير منك ».

فائدة

قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[٣] جمعت أصولَ أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر والنهى والإباحة والتخيير.

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه، فقد عاتب الله سبحانه فى خمسة مواضع من كتابه: فى الأنفال[٤]، وبراءة، [٥]، والأحزاب[٦]، والتحريم[٧]،

(١) سورة النحل ٨٠ (٢) سورة النحل ١٦

(٣) سورة الأعراف ٣١

(٤) آية ٦٧: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾.

(٥) آية ٤٣: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ﴾.

(٦) آية ٣٧: ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾.

(٧) آية ١: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾.

وعبس[١] خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي .

فَائِدَة

لا يصح الامتنان بممنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فَائِدَة

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو « عجب ربك من شابّ ليست له صبوة » ، و « تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة » ، ونحو ذلك فقد يدلّ على بُغض الفعل كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[٣] وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾[٤] ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾[٥] .

وقد يدلّ على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾[٦] .

ويدلّ على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾[٧] .

---

(١) آية ١ ـ ١٠ ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى. وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ... ﴾ .

(٢) سورة الرعد ٥
(٣) سورة الصافات ١٢
(٤) سورة البقرة ٢٨
(٥) سورة آل عمران ١٠١
(٦) سورة التوبة ٧
(٧) سورة آل عمران ٨٦

قاعدة

فى الإطلاق والتقييد[١]

إن وجد دليل على تقييد المطلق صِير إليه ؛ وإلّا فلا ، والمطلَق على إطلاقه ، والمقيَّد على تقييده ؛ لأنّ الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أنّ الله تعالى إذا حكَم فى شىء بصفة أو شرط ثم وردَ حكم آخَر مطلقا نُظِر ؛ فإن لم يكن له أصلٌ يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجَبَ تقييده به ، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن ردُّه إلى أحدِهما بأوْلَى من الآخر .

***

فالأولُ مثل اشتراط الله العدالة فى الشهود على الرجعة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادةَ فى البيوع وغيرها ؛ والعدالةُ شرط فى الجميع .

ومنه تقييدُ ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾[٢] وإطلاقُه الميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من المواريث كلّها بعد الوصية والدَّيْن .

وكذلك ما اشترط فى كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وأطلقها فى كفارة الظّهار واليمين ، والمطلق كالمقيد فى وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدى إلى المرافق فى الوضوء ، وإطلاقه فى التيمم .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾[٣] : فأطلق الإحباط عليه وعلّقه بنَفْس الردّة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال فى الآية الآخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

---

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو فى م وحواشى ط .

(٢) سورة النساء ١٢ (٣) سورة المائدة ٥

مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾(١) وقيد الردّة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعىّ رضى الله عنه ، وإن كان قد تورع فى هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده فى موضع آخر بالمسفوح . وقوله : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾(٢) ، وقال فى موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾(٣) .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾(٤) . فإنه لو قيل : نحنُ نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شىء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾(٥) ، فعلّق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(٦) ، وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾(٧) ، فإنه معلّق .

تنبيه

اختلف الأصوليّون فى أنّ حملَ المطلق على المقيد : هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحبابُ الإطلاق اكتفاء بالمقيد

---

(١) سورة البقرة ٢١٧
(٢) سورة النساء ٤٣
(٣) سورة المائدة ٦
(٤) سورة الشورى ٢٠
(٥) سورة الإسراء ١٨
(٦) سورة البقرة ١٨٦
(٧) سورة المؤمن ٦٠

وطلبا للإيجاز والاختصار ؛ وقد قال تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[1] . والمراد « عن اليمين قعيد » ؛ ولكن حُذِف لدلالة الثانى عليه .

وزعم بعضهم أن القرآنَ كالآية الواحدة ، لأنّ كلام الله تعالى واحد ؛ فلا بُعْد أن يكون المطلَق كالمقيّد .

قال إمام الحرمين : وهذا غَلَط؛ لأن الموصوف بالاتّحاد الصفة القديمة المختصّة بالذات؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعدّدها ، وفيها الشىء ونقيضه ؛ كالإثبات والنفى ، والأمر والنهى ؛ إلى غير ذلك من أنواع النقائض التى لا يوصف الكلام القديم بأنه [اشتمل][2] عليها .

* * *

والثانى كإطلاق صوم الأيّام فى كفارة اليمين ، وقيّدت بالتتابع فى كفارة الظهار والقتل ، وبالتفريق فى صوم التمتع ؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .

هذا كلُّه إذا كان الحكمان بمعنًى واحد ؛ وإنما اختلفا فى الإطلاق والتقييد ؛ فأما إذا حُكِم فى شىء بأمورٍ لم يحكم فى شىء آخر ينقص تلك الأمور وسُكِت فيه عن بعضها ـ فلا يقتضى الإلحاق، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة فى الوضوء، وذكَر فى التيمم عضوين فلم يكن فى الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين فى الوضوء دليلٌ على مسحهما بالتراب فى التيمم ..

ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام فى كفارة الظهار، ولم يذكر الإطعام فى كفارة القتل ؛ فلم يجمع بينهما فى إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف فى قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ ﴾[3] أن اللام مبهمة ، وعَنَوْا بذلك أن الشرط فى الرَّبائبِ خاصَّة .

---

(١) سورة ق ١٧
(٢) زيادة يقتضيها السياق
(٣) سورة النساء ٢٣

قَاعِدَة

فى العموم والخصوص (١)

لا يستدلُّ بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعىّ : اللفظُ بيّن فى مقصوده ، ويحتمل فى غير مقصوده .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾(٢) لا يصلح الاحتجاج بهـا فى إيجاب الزكاة فى قليل الذهب والفضة وكثيره، وفى المتنوع منهما من الحلىّ وغيره. ألَا تَرَى أنّ مَنْ مَلَكَ دون النصاب منهما غيرُ داخل فى جملة المتوعَّدين بترك الإنفاق منهما ! وهـذا يدلُّ على أن القصد من الآية إثبات الحكم فى ترك أداء الواجب من الزكاة منهما ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيهما وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهما .

وقوله تعـالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . . . ﴾(٣) الآية ، القصد منها مَدْح قوم صانوا فروجَهم عمّا لا يحِـلّ ، ولم يواقعوا بهـا إلا مَنْ كان بِملْكِ النـكاح أو اليمين ؛ وليس فى الآية بيانُ ما يحلّ منها وما لا يحلّ(٤) . ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحلّ بالنـكاح وملك اليمين صيرَ إلى ما قُصِد ، وتفصيلهُ بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُـكُمْ . . . ﴾(٥) الآية .

---

(١) هذا الفصل ساقط من ت وهو فى م وحواشى ط .
(٢) سورة التوبة ٣٤ .
(٣) سورة المؤمنون .
(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م
(٥) سورة النساء ٢٣

كذا قاله القفّال الشاشى(١) ؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾(٢) إلى قوله : ﴿ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾(٢)، فلو تعلّق متعلق بقوله: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾(٢) فى إباحة أكل أو شرب كلِّ شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له ؛ لأن الخاطب قد غفل عن أنها لم ترد مبيَّنة لذلك، بل مبيّنة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعاً لما كان الناس عليه من حَظْر ذلك على من نام ، فبيّن فى الآية إباحةَ ما كان محظورا ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب والمباشرة لا على معنى إبانة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا المباشرة فيما لا يبتغى منه الولد ؛ ومثله فى القرآن كثير . وهذا يدلّ على أن النظر فى العموم إلى المعانى لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أفاد علما كثيراً .

فَصْـــل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

ومما تُسْتَثْمَرمنه الأحكام تنبيه الخطاب؛ وهو إمّا فى الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾(٣) فنهيُه عن القليل منبّه على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾(٤) يدلُّ على تحريم الإحراق والإتلاف .

---

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل القفال الشاشى الفقيه الشافعى ؛ كان فقيهاً أصولياً لغويًّا محدثاً ، مات بالشاش سنة ٣٦٥ . اللباب ٢ : ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ (٣) سورة الإسراء ٢٣

(٤) سورة النساء ٢ .

وإما فى الخبر :

فإما أن يكون بالتنبيه بالقليل[1] على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾[2] ، فنبّه على أنّ الرطل والقنطار لايضيع لك عنده. وكقوله : ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾[3] ، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً ﴾[4] ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[5] ، ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾[6] فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرا أو قطميرا مع قلتهما ، فهو عن ملك ما فوقهما أولى. وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرّة مع خفائه ودقّته، فهو بألّا يذهب عنه الشىء الجليل الظاهر أولى .

وإما بالكثير على القليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾[7] فهذا من التنبيه على أنه[8] يؤدّى إليك الدينار وما تحته . ثمّ قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾[7] فهذا من الأول؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدلّ بالتنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله فى فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَائِنُهَا مِنَ إِسْتَبْرَقٍ ﴾[9] ؛ وقد علمنا أنّ أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الخشنُ من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش][10] أهل الجنة ذلك ، فعُلم أن وجوهها فى العلو إلى غاية لا يُعقل معناها .

وكذلك قوله فى شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾[11] وإنما يُرى[12] من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليتبين

---

(١) ت : « بالقلة »

(٢) سورة الزلزلة ٧

(٣) سورة فاطر ١٣

(٤) سورة النساء ١٢٤

(٥) سورة النساء ٤٩

(٦) سورة يونس ٦١

(٧) سورة آل عمران ٧٥

(٧) ت : « أن »

(٩) سورة الرحمن ٥٤

(١٠) تكملة من ت

(١١) سورة المطففين ٢٦

(١٢) ت : « يرى » تصحيف

اللبيب إذا كان الثفل الذى فيك المسك أيش يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشو الكأس بفضل الختام ، وهذا من التنبيه [الخفى][1] .

وقوله : ﴿ ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾[2] فنبه على حصول البركة فيه من باب أولى .

* * *

واعلم[3] أن هذا النوع البديع يُنْظَر إليه من سِتْر رقيق ، وطريق تحصيلِهِ فهمُ المعنى وتقييده من سياق الكلام ؛ كما فى آية التأفيف ؛ فإنّا نعلم أن الآية إنما سيقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يُفهم المعنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملِك الكبير يتصوّر أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصدهُ الأمن عن مزاحمته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيّل المعنى كان بطريق القياس كما صار إليه الشافعى .

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأنّ القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمّل ، فإن أطلق القائل بأنّه قياس اسمَ القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

فَصْــل

[فى الحكم على الشىء مقيّدا بصفة]

وقد[4] يحكم على الشىء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ماسكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(١) تكملة من ط
(٢) سورة الإسراء ١
(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهو فى م ، وحاشية ط .
(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْـكُمْ ﴾[١]، وقوله: ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[٢] ؛ وقوله ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾[٣] ؛ فاشترط أولاد الصُّلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع[٤] ، وليس فى ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإماء بملك اليمين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان ـ أعنى المخالفة والمماثلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ . . . ﴾[٥] الآية ، فيه وقوع الجناح فى إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبداؤها لقرابة الرضاع .

ومن الثانى قوله تعالى فى الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾[٦] . فإن القتل إتلاف والإتلاف عَمْده وخطؤه ؛ فيستدلّ به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد فى هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حُذفت الصفة واقتصر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشىء بالذكر فوائد : منها اختصاصُه فى جنسه بشىء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما فى هذه الآية ـ أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً ﴾ .

(١) سورة الطلاق ٢ (٢) سورة الحجرات ٦

(٣) سورة النساء ٢٣

(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء التبنى وإلا فحليلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿فَيَنْتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[1] إن المتعمد إنما خُصَّ بالذكر لما عطف عليه فى آخر الآية من الانتقام الذى لا يقع إلا فى العمْد دون الخطأ .

ومنها ما يُخصُّ بالذكر تعظيما له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾[2] نخص النهى عن الظلم فيهنّ ، وإن كان الظلم منهيا عنه فى جميع الأوقات تفضيلا لهذه الأشهر وتعظيما للوزر فيها . وقوله : ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[3] .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه، كقوله تعالى : ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱللَّٰتِى فِى حُجُورِكُمْ ...﴾[4] الآية، فإن الغالب من حال الربيبة أنها تكون فى حِجر أمها. ونحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ...﴾[5] إلى قوله : ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ...﴾[5] الآية خصّ هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان، لأن الغالبَ تبذُّل البدن فيهن، وإن كان فى غير هذه الأوقات مايوجب الاستئذان فيجب. وكذلك قوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾[6] فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[7]. وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[8] ، وقوله : ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[8] فجرى التقييد بالسَّفَر ؛ لأن الكاتب إنما يُعدم غالبا فيه؛ ولا يدل على منع الرهن إلا فى السفر ، كما صار إليه مجاهد.

---

(١) سورة المائدة ٩٥
(٢) سورة التوبة ٣٦ .
(٣) سورة البقرة ١٩٧
(٤) سورة النساء ٢٣
(٥) سورة النور ٥٨
(٦) سورة البقرة ٢٢٩
(٧) سورة النساء ١٠١
(٨) سورة البقرة ٢٨٢

النوع الثالث والثلاثون

في معرفة جدله

وقد أفرده من المتأخرين بالتصنيف، العلامةُ نجم الدين الطوفي[1] رضي الله عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطقَ به ، لكنْ أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرُق أحكام المتكلمين، لأمرين:

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ . . . ﴾[2] الآية .

والثاني أن المائلَ[3] إلى دقيق المحاجّة[4] هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإنّ من استطاع أن يُفهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم يتخطّ إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلّا الأقلون ولم يكن مُلغِزا ، فأخرج تعالى مخاطباتِه في محاجّة خلقه في أجلّ صورة تشتمل على أدقّ دقيق ، لتفهم العامة من جليلها ما يُقْنِعهم ويُلْزِمهم الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفي على ما أدركه فهم الخطباء .

---

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلي نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « المسائل » صوابه في ط ، و م . الإتقان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حمل الحديث المرويّ : « إنّ لكل آية ظهرا وبطناً ولكل حرف حدّاً ومطلعا » ، لا على ماذهب إليه الباطنية، ومن هذا الوجه كلٌّ من كان حظّه في العلوم أوفر كان نصيبُه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذكر تعالى حجةً على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أولي العقل ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى المفكرين ، ومرة إلى المتذكرين ، تنبيها أنّ بكلّ قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1] ، وغيرها من الآيات .

* * *

واعلم أنه قد يَظهر منه بدقيق الفكر استنباطُ البراهين العقلية على طرق المتكلمين ؛ فمن ذلك الاستدلالُ على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال ، وهو آية الحدوث ، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل[2] عليه السلام استدلاله بحدوث الأفل على وجود المحدَث والحكم على السموات والأرض بحكم النّيرات الثلاث وهو الحدوث ، طرداً للدليل في كلّ ما هو مدلوله ، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية .

ومن ذلك الاستدلال على أنّ صانع العالم واحد، بدلالة التمانع المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] ؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام ، ولا يتّسق على إحكام ، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما ؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم ، وأراد الآخر إماتته، فإما أن تنفُذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف .

---

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ ــ ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

ـ وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدى إلى عجزهما ، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدى إلى عجزه ، والإلهُ لا يكون عاجزا .

***

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسمانى بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾[1] ، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾[2] ، ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾[3] .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾[4] ، ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾[5] .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو فى كل موضع ذكر فيه إنزال المطر غالبا ، نحو : ﴿ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[6] .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبىّ بن خلف لما جاء بعظام بالية ففتّها وذرّها فى الهواء وقال : يامحمد ، مَنْ يحيى العظام وهى رميم ! فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[7] فعلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الآخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلة الحدوث ، ثم زاد فى الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾[7] ،

---

(١) سورة الأعراف ٢٩ — (٢) سورة الأنبياء ١٠٤

(٣) سورة ق ١٥ — (٤) سورة يس ٨١

(٥) سورة المؤمن ٥٧ — (٦) سورة الروم ١٩

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كما فى أسباب النزول للواحدى ص ٢٧٤ بسنده عن أبى مالك : « أن أبي بن خلف الجمحى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم حائل ، ففته بين يديه وقال : يامحمد يبعث الله هذا بعد ما أرم ؟! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويميتك ثم يحييك ثم يدخلك نار جهنم ؛ فنزلت هذه الآيات » .

وهـذا فى غاية البيان فى رد الشىء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما .

خامسها : فى قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾[1] . وتقريرها كما قاله ابن السِّيد[2] : إن اختلافَ المختلفين فى الحق لا يُوجب انقلاب الحق فى نفسه ؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه ، والحقُّ فى نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لا سبيلَ لنا فى حياتنا هـذه إلى الوقوف عليها وقوفا يوجب الائتلاف ، ويرفع عنّا الاختـلاف ، إذ كان الاختـلاف مركوزا فى فِطَرنا ، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجِبِلّة ، ونقلها إلى جبِلّة غيرها ـ صحّ ضرورةً أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هى الحال التى وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾[3] ، ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضى الائتلاف ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضحَ دليل على كون البعث الذى ينكره المنكرون .

---

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى صاحب كتاب أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة والأدب ، توفى سنة ٥٢١ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

النوع الرابع والثلاثون

معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة[1] السَّدوسى ، وأبو عبيد القاسم بن سلّام[2] ، وأبو داود السجستانى[3] ، وأبو جعفر[4] النحاس ، وهبة الله بن سلّام[5] الضرير ، وابن العربى[6] ، وابن الجوزى[7] ، وابن الأنبارى[8] ، ومكّى[9] ، وغيرهم .

---

(١) أحد التابعين بالبصرة ؛ وممن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم . توفى سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥

(٢) توفى سنة ٢٢٣ ، وانظر ترجمته وأخباره فى إنباه الرواة ٣ : ١٢

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستانى ، صاحب السنن ، توفى سنة ٢٧٥ : ابن خلكان ١ : ٢١٤

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم واللغة بمصر ؛ وكتابه الناسخ والمنسوخ ، ذكره القفطى وأثنى عليه ؛ طبع بمصر بمطبعة السعادة ١٣٢٣ ، توفى سنة ٣٣٨ ، وانظر إنباه الرواة ١ : ١٠١

(٥) طبع كتابه بمصر بمطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بحاشيته أسباب النزول للواحدى) ، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادى ؛ ذكره ابن العماد الحنبلى فى وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب .

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي : صاحب كتاب أحكام القرآن : توفى على مرحلة من فاس ، سنة ٥٤٦ .

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن على بن الجوزى الفقيه الحنبلى المتوفى سنة ٥٩٧ واسم كتابه : أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ؛ طبع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر بمصر سنة ١٣٢٢ ، وانظر معجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١ .

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنبارى ، صاحب كتاب الوقف والابتداء ؛ المتوفى سنة ٣٢٨ .

(٩) هو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى المقرىء ، المتوفى سنة ٤٣٧ ؛ أورد القفطى فى إنباه الرواة ٣ : ٣١٥ ثبتاً بمصنفاته ؛ ومنها كتاب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، فى ثلاثة أجزاء ، وكتاب الإيجاز فى ناسخ القرآن ومنسوخه ، فى جزء .

ومن ظريف ما حكى فى كتاب هبة الله أنه قال فى قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً ﴾[1] منسوخ من هذه الجملة ﴿ وأسيرا ﴾، والمراد بذلك أسير المشركين ، فقرئ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت : أخطأت يا أبت فى هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع المسلمون على أنّ الأسيرَ يُطْعَم ولا يقتل جوعا .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسّر كتابَ الله إلا بعـــد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ ، وقد قال علىّ بن أبى طالب لقاصّ : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم، قال : هلكتَ وأهلكت .

والنسخُ يأتى بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ ﴾[2] .

ويأتى بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾[3] .

وبمعنى التحويل كتناسخ المواريث ـ يعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .

ويأتى بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكيا للفظه وخطه . قال مكىّ : وهذا الوجه لايصح أن يكون فى القرآن،وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجا بأن النّاسخ فيه لا يأتى بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتى بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدى: يشهد[4] لماقاله النحاس قوله تعالى

---

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الحج ٥٢ .

(٣) سورة النحل ١٠١

(٤) ذكر السيوطى فى البغية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتاباً فى الناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز فى معرفة ما فى القرآن من منسوخ وناسخ ، ألفه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1] وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[2] ، ومعلوم أنّ ما نزل من الوحى نجوماً جميعُه فى أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾[3] .

* * *

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِع تلاوةُ تنزيله ، كما رفع العمل به . ورُدّ بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل: لايقع النسخُ فى قرآنٍ يُتلى وينزل . والنسخُ مما خصَّ الله به هذه الأمة فى حكم من التيسير[4] ، وَيفرّ[5] هؤلاء من القول بأنّ الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهبُ اليهود فى الأصل ، ظنا[6] منهم أنه بُداء ، كالذى يَرى الرأى ثم يبدو له ؛ وهو باطل ، لأنه بيانُ مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُداء ، فكذا الأمر والنهى .

وقيل : إن الله تعالى نسخَ القرآن من اللوح المحفوظ الذى هو أمّ الكتاب ، فأنزله على نبيّه ، والنسخ لايكون إلا من أصلٍ .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمعا وعقلا .

ثم اختلفوا فقيل : لا يُنسخ قرآن إلا بقرآن لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

---

(١) سورة الجاثية ٢٩ .
(٢) سورة الزخرف ٤
(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩
(٤) كذا فى الأصول ؛ والذى فى الإتقان ٢ : ٢١ « فى حكم منها التيسير » .
(٥) فى ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه فى م
(٦) ت : « طعنا » ، تحريف .

أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[1] ، قالوا : ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السّنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحى نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب النيسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداهما تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداهما متقدمة الأخرى ، فالمتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾[2] ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾[3] ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾[3] قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصيّة لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخا ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[4] ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾[5] ، ثم نسخ هذه أيضا بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾[6] . وقوله : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾[7] وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾[5] ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾[6] .

---

(١) سورة البقرة ١٠٦ .
(٢) سورة البقرة ١٨٠ .
(٣) سورة النساء ١١ .
(٤) سورة « الكافرون » ٦
(٥) سورة التوبة ٥ .
(٦) سورة التوبة ٢٩ .
(٧) سورة البقرة ١٠٩ .

مَسْأَلَة

[فى جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف فى جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[1] وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾[2] ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصّة فى صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف فى نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حُذّاق الأمة على الجواز ، وذلك موجود فى قوله صلى الله عليه وسلّم : «لا وصيّةَ لوارث» ، وأبى الشافعىّ ذلك[3] ؛ والحجة عليه من قوله فى إسقاط الجلْد فى حدّ الزنا عن الثّيب الذى رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبى صلى الله عليه وسلّم .

قلنا : أما آيةُ الوصية فقد ذكرنا أنّ ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعى فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره فى الرسالة[3] ، وإنما مراد الشافعى أن الكتابَ والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذ المسألة لم يفهم مرادَه .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذى نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها »[4] .

---

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

(٢) سورة النحل ١٠١ .

(٣) انظر الرسالة ص ١٣٧ ـ ١٤٦ .

(٤) انظر فتح البارى ١٢ : ١٢٧ .

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهى . وزاد بعضهم الأخبار . وأطلق ، وقيّدها آخرون بالتي يُراد بها الأمر والنهى .

تنبيهات

التنبيه الأول

[في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله]

اعلم أن سُوَر القرآن العظيم [تنقسم] بحسب مادخله النسخ ومالم يدخل إلى أقسام[١] :

أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهى ثلاث وأربعون سورة : وهى الفاتحة ، ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ، ثم التحريم ، ثم الملك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المرسلات ، ثم النبأ ، ثم النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ، ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر][٢] ، ثم الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم ألهاكم ، ثم الهُمَزة ، ثم الفيل ، ثم قريش ، ثم الدِّين ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبّت ، ثم الإخلاص ، ثم المعوذتين[٣] .

---

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام في كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب الناسخ والمنسوخ لابن سلام .

(٣) في كتاب ابن سلام : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر[١].

والثانى : مافيه ناسخ وليس فيه منسوخ، وهي ست سور : الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، ويونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والنمل ، والقصص، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والمضاجع[٢]، والملائكة، والصافات ، و ص ، والزمر، والمصابيح[٣] ، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، والباسقات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والمعارج ، والمدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعبس ، والطارق ، والغاشية ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهى إحدى وثلاثون سورة[٤]: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة، وإبراهيم ، والنحل ،، وبنو إسرائيل ، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور، والفرقان، والشعراء والأحزاب ، وسبأ ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والممتحنة ، والمزمل ، والمدثر ، والتكوير ، والعصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، قيل ولا نظير لها فى القرآن، وهى قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا

---

(١) عبارة ابن سلام : « وهذه السور التى فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهى السور التى ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هى سورة السجدة . (٣) هى سورة فصلت .

(٤) كذا فى الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

اهْتَدَيْتُمْ ﴾[1] ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ ذكره ابن العربى فى أحكامه[2] .

* * *

التنبيه الثانى[3]

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبَقِىَ حكمُهُ فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخُ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتّة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمَرَ فى كتاب الله ، لكتبتها بيدى . رواه البخارى فى صحيحه معلّقا[4] .

وأخرج ابن حِبَّان فى صحيحه عن أُبىّ بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تُوازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها »

وفى هذا سؤالان : الأول : ماالفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلّا قال : المحصَن والمحصَنة ؟

وأجاب ابنُ الحاجب فى أماليه عن هذا بأنّه من البديع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبّر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص ، وفى باب المدح بالأكثَر والأعلى ، فيقال : لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يدهُ ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر مالا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لعن اللهُ السارق

---

(١) سورة المائدة ١٠٥ . (٢) أحكام القرآن ٢٠٥ .

(٣) ت ، ط : «القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) نقله الحافظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده »[١] وقد علم أنه لا تقطع فى البيضة ، وتأويلُ من أوّله ببيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثانى : أنّ ظاهر قوله : «لولاأن يقول الناس... » الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز فى نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأنَّ هـذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادَر عمر رضى الله عنه ولم يعرِّج على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالجملة فهذه الملازمة مشكلة ، ولعلّه كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظَفَر فى « الينبوع »[٢] عدّ هـذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأنّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبسان[٣] . والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا وكذا قاله فى غيره القراءات الشاذة ، كإيجاب التتابع فى صوم كفارة اليمين ونحموه أنها كانت قرآنا فنسخت تلاوتُها ؛ لكن فى العمل بها الخلافُ المشهور فى القراءة الشاذة[٤] .

ومنهم مَنْ أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنّه كان متلوّا من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوتُه غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب مارواه مُسلم فى صحيحه[٥] عن أبى موسى الأشعرىّ: إنّا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها فى الطول والشدة ببراءة فأنسيتُها ، غير أنى أحفظ منها ؛ « لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لَا بتغَى واديا

---

(١) رواه البخارى فى كتاب الحدود ٤ : ١٧٢ .

(٢) كتاب الينبوع فى التفسير لأبى عبد الله بن ظفر محمد بن محمد الصقلى المتوفى سنة ٥٦٨ ه ، ومنه أجزاء متفرقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تفسير .

(٣) م : « يلبسان » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة فى الجزء الأول ص ٣٣٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦ .

ثالثا ، ولا يملأ جوفَ ابن آدم إلا التراب » . وكنَّا نقرأ سورة نشبِّهها بإحدى المسبِّحات[1] فأُنسِيتها ؛ غير أنى حفظت منها : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَالَا تَفْعَلُونَ ﴾ . فتكتب شهادة فى أعناقكم فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يوم القيامة » .

وذكر الإمام المحدِّث أبو الحسين أحمد بن جعفر[2] المنادِى فى كتابه « النّاسخ والمنسوخ » : مما رُفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظُه سورتا القنوت فى الوتر ، قال : ولا خلافَ بين الماضين والغابرين أنّهما مكتوبتان فى المصاحف المنسوبة إلى أبىّ بن كعب ، وأنّه ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنّه أقرأه إياهما ، وتسمى سورتى الخلْع والحفد .

هنا سؤال ؛ وهو أن يقال : ما الحكمةُ فى رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلّا أبقيتِ التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب « الفُنون »[3] فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة فى المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيْسَر شىء ، كما سَارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدْنى طرُق الوحى .

الضرب الثانى : ما نُسِخ حكمه وبقى تلاوته ، وهو فى ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً . . . ﴾[4] الآية ، فكانت المرأة إذا ماتَ زوجُها لزمت التربّص بعد انقضاء العِدّة حَوْلا كاملا ، ونفقتها فى مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ . . . ﴾[5] الآية ، فنسخ الله

---

(١) المسبحات من السور : ماافتتح بسبحان ، وسبح ، ويسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١٩٢١ ، وقال : إنه توفى سنة ٣٣٤ .

(٣) هو كتاب فنون الأفنان فى عجائب علوم القرآن لابن الجوزى ؛ ومنه نسخة غير كاملة فى المكتبة التيمورية ــ ٢٢٢ تفسير .

(٤) سورة البقرة ٢٣٤ . (٥) سورة البقرة ٢٤٠ .

ذلك بقوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[1] ، وهذا الناسخ مقـــدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضي أبو المعالي : وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا في موضعين، هذا أحدهما ، والثاني قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ . . . ﴾[2] الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾[3] .

قلت : وذكر بعضهم موضعا آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾[4] هي متقدمة في التلاوة ، ولكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾[5] .

وقيل : في تقديم الناسخة فائدة، وهي أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العـــلم بنسخها . ويجيء موضع رابع وهو آية الحشر في قوله تعالى:﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ . . . ﴾[6] الآية؛ فإنه لم يذكر فيها شيء للغانمين،ورأى الشافعي أنها منسوخة بآية الأنفال ، وهي قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾[7] .

واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يمتنع كقوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾[8] ثم نسخ الوجوب .

ومنه قوله:﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾[9] قيل:منسوخ بقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾[10] .

---

(١) سورة البقرة ٢٣٤ .
(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .
(٣) سورة الأحزاب ٥٢ .
(٤) سورة البقرة ١٤٢ .
(٥) سورة البقرة ١٤٤ .
(٦) سورة الحشر ٧ .
(٧) سورة الأنفال ٤١ .
(٨) سورة الأنفال ٦٥ .
(٩) سورة البقرة ١٩٠ .
(١٠) سورة البقرة ١٩٤ .

وقوله : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾[1] نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسْأَل : ما الحكمة فى رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟

والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُعْرَف الحكم منه ، والعمل به ، فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

وثانيهما : أن النَّسخ غالبا يكون للتخفيف ، فأُبْقِيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة ، وأما حكمة النَّسخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر .

الثالث : نسخهما جميعا ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات فنسخن بخمس ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضعات معلومات ، فنُسِخن بخمس معلومات ، فتوفِّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مما يقرأ من القرآن . رواه مسلم

وقد تكلموا فى قولها : « وهى مما يقرأ » فإنَّ ظاهره بقاء التلاوة ؛ وليس كذلك ، فمنهم من أجابَ بأنَّ المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كلَّ الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعرىّ : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحدىّ من هذا ما روى عن أبى بكر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ : « لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضى أبو بكر فى « الانتصار » عن قوم إنكار هذا القسم ، لأنّ

---

(١) سورة الأحقاف ٩ .

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازيّ : نسخ الرّسم والتلاوة إنما يكون بأن يُنسيَهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه فى المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التى ذكرها فى كتابه فى قوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ • صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾[١] ، ولا يُعرف اليوم منها شىء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم حتى إذا تُوُفِّى لا يكون متلوا فى القرآن ؛ أو يموت وهو متلوّ موجود فى الرسم ، ثم ينسيه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغيرُ جائز نسخُ شىء من القرآن بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربى[٢] : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾[٣] ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخا لأولها، وهى قوله : ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾[٤] .

قالوا : وليس فى القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله فى الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾[٥] . وناسخها أول سورة الفتح .

---

(١) سورة الأعلى ١٨ ، ١٩ .
(٢) كتاب أحكام القرآن ٢٠١ .
(٣) سورة التوبة ٥ .
(٤) سورة التوبة ١٩ .
(٥) سورة الأحقاف ٩٠ .

قال ابن العربى[1] : ومن أغرب آية فى النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَاهِلِينَ ﴾[2] ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .

وقسمه الواحدى أيضا إلى نَسْخ ماليس بثابت التلاوة كعشر رضعات، وإلى نسخ ماهو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد فى حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلوّ الآن ، وإنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا تثبت ، كما يجوز أن تثبت التلاوة فى بعض ولا يثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصالحنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

* * *

التّنبيه الثالث

[فى تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة، كأمر الخليل بذبح ولده. وكقوله تعالى : ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾[3] ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ . . .[3] ﴾ الآية .

الثانى : ويسمى نسخا تجوّزا ، وهو ما أوجبه الله على مَنْ قبلنا كحتم القِصاص[4] ،

---

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨ . (٢) سورة الأعراف ١٩٩ .

(٣) سورة المجادلة ١٢ ، ١٣ .

(٤) وهو قوله تعالى فى سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الدّية : ﴿ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾[1] .
وكذلك ما أمرنا الله به أمرا إجماليًا ثم نسخ ، كنسخه التوجُّه إلى بيت الله المقدس بالكعبة، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر وبالمغفرة للذين يرجون[2] لقاءَ الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ فى الحقيقة وإنما هو نَسْء ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنْسِئْهَا ﴾[3] فالمُنْسَأ هو الأمر بالقتال ، إلى أنْ يقوَى المسلمون ، وفى حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبيّن ضعفُ ما لهج به كثير من المفسرين فى الآيات الآمرة بالتخفيف أنّها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هى من المنسأ ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله فى وقتٍ ما لعلّة توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبدا . وإلى هذا أشار الشافعىّ فى « الرسالة » إلى النهى عن ادّخار لحوم الأضاحى من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذنُ فيه فلم يجعله منسوخا، بل من باب زوال الحكم لزوال علّته؛ حتى لو لجأ أهْلَ ناحية جماعة مَضْرُورون تعلق بأهلها النهى .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ . . . ﴾[4] الآية ، كان ذلك فى ابتداء الأمر ، فلما قوِىَ الحال وجب الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر

---

(١) سورة البقرة ٧٨ .
(٢) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة الجاثية .
(٣) سورة البقرة ١٠٦ .
(٤) سورة المائدة ١٠٥ .

والمقاتلة عليه ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبرَ النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله : « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم : « فإذا رأيت هوًى متبعا وشحًا مطاعا وإعجاب كلٍّ ذى رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك » .

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يَليق بتلك الحال رأفةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وَجَب لأورث حَرَجا ومشقة ؛ فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره، أنزل عليه من الخطاب ما يكافِئ تلك الحالة من مطالبة الكفّار بالإسلام أو بأداء الجزية ـ إن كانوا أهلَ كتاب ـ أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب .

ويعود هذان الحكمان ـ أعنى المسالمة عند الضعف والمسايفة عند القوة ـ بعود سببهما، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة ، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله فى وقته .

فَـائِدَة

قيل فى قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[1] ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب ، وليس يأتى بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم وهو قليل ؛ بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول والعدّة والفرار فى الجهاد ونحوه؛ وأما غير ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن غالبَ ذلك من المنسأ ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبيل فى حق الآتية بالفاحشة ، فبيّنته السّنة ، وكلّ ما فى القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

---

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[1] ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نسأ وتأخير ، أو مجمل أُخِّر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ؛ أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى فى معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو فى نفسه متعاضد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2] .

---

(١) سورة النحل ٤٤ .

(٢) سورة الحجر ٩ .

النوع الخامس والثلاثون

معرفة موهم المختلف

وهو ما يوهم التعارُضَ بين آياته ، وكلامُ الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾[1] ، ولكن قد يقع المبتدئُ ما يوهم اختلافا وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنِّفَ فى مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت لقُطرب[2] فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور .

وقد تكلّم فيه الصدرُ الأول ، ابن عباس[3] وغيره .

وقال الإمام : وقد وفّق الحسنُ البَصرىّ بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[4] ، وقوله : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾[5] ، بأن قال : ليس المراد فى آية الأعراف على ظاهره؛ منْ أنّ الوعد كان ثلاثين ليلة، ثم بعد ذلك وعده بعشر ؛ لكنّه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجرى آية الأعراف على ظاهره من أنّ الوعدَ كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر فى آية البقرة بما استقر .

---

(١) سورة النساء ٨٢ .

(٢) هو أبو على محمد بن المستنير النحوى المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ وممن أخذ عن سيبويه ؛ توفى سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على الملحدين فى تشابه القرآن ؛ ذكره القفطى. وانظر إنباه الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطى فى الإتقان ٢ : ٢٧ ؛ عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظر هناك .

(٤) سورة البقرة ٥١ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٢ .

وذكره الخطابيّ قال : وسمعتُ ابنَ أبي هُرَيرة يحكي عن أبي العباس بن سُرَيج قال : سألَ رجل بعضَ العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾(١) ، فأخبر أنّه لا يُقسم بهذا ، ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾(٢) فقال ابن سُرَيج : أيّ الأمرين أحبّ إليك ؟ أجيبك ثم أقطعُك ، أو أقطعك ثم أجيبك ؟ فقال : بل اقطعني ثم أجبني ، فقال : اعْلَمْ أن هذا القرآن نزَل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال، وبين ظَهرانيْ قوم ، وكانوا أحرصَ الخلق على أن يجِدوا فيه مغمزًا ، وعليه مطعنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلّقُوا به وأسرعوا بالرّد عليه ؛ ولكنّ القوم علموا وجهلتَ ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إنّ العرب قد تدخِل «لا» في أثناء كلامها وتلغى معناها، وأنشد فيه أبياتا. والقاعدة في هذا وأشباهه أنّ الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجِبْ ذلك اختلافا .

فائدة

[عن الغزالي في معنى الاختلاف]

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾(٣) ، فأجابَ بما صورته : الاختلافُ لفظٌ مشتركٌ بين معان ، وليس المراد نَفيَ اختلاف الناس فيه ، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلِف ، أى لا يشبه أوله آخرَه في الفصاحة ؛ إذ هو مختلف ، أي بعضُه يدعو إلى الدين ، وبعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النّظم ؛ فبعضُه على وزن الشعر ، وبعضه مُنزحِف ، وبعضه على

---

(١) سورة البلد ١ .
(٢) سورة التين ٣ .
(٣) سورة النساء ٨٢ .

أسلوب مخصوص فى الجزالة، وبعضُه على أسلوب يخالفه، وكلَامُ الله تعالى منزّه[1] عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد فى النظم مناسب أوله آخره، وعلى مرتبة واحدة فى غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغثّ والسمين، ومَسُوقٌ لمعنًى واحد؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وصرفُهم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قِيسَ عليه وجدَ فيه اختلافٌ فى منهاج النظم، ثم اختلافٌ فى درجات الفصاحة؛ بل فى أصل الفصاحة حتى يشتمل على الغثّ والسمين، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة، وأبيات سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء ﴿فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾[2]، فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حَزْما، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفا، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صراحة، وتارة يذمونها ويسمونها تهوّرا، ولا ينفكّ كلام آدمىّ عن هذه الاختلافات، لأن منشأ هذه الاختلافات اختلافُ الأغراض، واختلاف الأحوال، والإنسان تختلف أحواله، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفَرحه، ويتعذر عليه عند الانقباض. ولذلك تختلف أغراضُه فيميل إلى الشىء مرّة ويميل عنه أخرى، فيوجب اختلافَ الأحوال والأغراض اختلافا فى كلامه بالضرورة، فلا تصادف اللسان يتكلّم فى ثلاث وعشرين سنة، وهى مدة نزول القرآن، فيتكلم على غَرَض واحد، وعلى منهج واحد ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً تختلف أحواله؛ فلو كان هذا كلامُه أو كلام غيره من البشر لَوُجد فيه اختلاف كثير، فأما اختلاف الناس فهو تباين فى آراء الناس لا فى نفس القرآن، وكيف يكون هذا المراد، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِ كَثِيرًا﴾[3]، فقد ذكر فى القرآن أنه فى نفسه

---

(١) ت، ط: «درجة».

(٢) سورة الشعراء ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة ٢٦.

غيرُ مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق[١] فى الضلال والهدَى ؛ فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفا ، وهى أشد أنواع الاختلاف . والله أعلم .

فَصْــل

[فى القول عند تعارض الآى][٢]

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى[٣] : إذا تعارضت الآى وتعذّر فيها الترتيب [والجمع][٤] طُلب التاريخ وتُرِك المتقدم منهما بالمتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماعُ على استعمال إحدى الآيتين عُلِم بإجماعهم أن الناسخَ ما أجمعوا على العمل بها .

قال : ولا يوجد فى القرآن آيتان متعارضتان تَعْرَيان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجّحات :

الأول : تقديم المكىّ على المدنى ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنّية قبلها، فيقدّم الحكم بالآية المدنية على المكية فى التخصيص والتقديم ؛ إذْ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثانى : أن يكون أحد الحكْمين على غالب أحوال أهلِ مكة ، والآخر على غالب

---

(١) م : « الناس » .

(٢) سقط هذا الفصل من ت وهو فى م وحواشى ط والإتقان ٢ : ٣٠ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، والملقب ركن الدين الشافعى ؛ صاحب كتاب جامع الحلى فى أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفى بنيسابور سنة ٤١٨ . ابن خلكان ١ : ٤ .

(٤) م : « التوفيق » وما بين العلامتين تكملة من الإتقان .

أحوال أهل المدينة ، فيقدّم الحكمُ بالخبر الذي فيه أحول أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾[1] ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ﴾[2] . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البدل جعل التخصيص فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾[1] كأنه قال : إلا من وَجَب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾[3] ونهيُه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾[4] ، فحمل النهى فيمن اصطاده فى الحرم ، وخصّ من اصطاده فى الحل وأدخله حيّاً فيه .

الثالث : أن يكون أحدُ الظاهرين مستقلا بحكمه ؛ والآخر مقتضيا لفظا يُزاد عليه ، فيقدم المستقلّ بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[5] ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾[5] ، وقد أجمعت الأمةُ على أن الهَدْيَ لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سبباً له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[5] على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محمولا على ما قصد به فى الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدّم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ ﴾[6] ، بقوله : ﴿ وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[6] فيخصّ الجمع بملك

---

(١) سورة آل عمران ٩٧ .
(٢) سورة البقرة ١٧٨ .
(٣) سورة المائدة ٩٥ .
(٤) سورة المائدة ٤
(٥) سورة البقرة ١٩٦ .
(٦) سورة النساء ٢٣ .

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[1] فتحمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيانُ ما يَحلُّ وما يَحرُم ، وتُحْمَل آيةُ الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال .

الخامس : أنْ يكون تخصيصُ أحدِ الاستعمالين على لفظ تعلّق بمعناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[2] مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا . . ﴾[3] الآية ؛ فيمكن أنْ يقال فى الآية بالتبيّن عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك مِنْ كافر على مسلم ، أو مسلمٍ فاسق على كافر ، وأنْ يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[2] على القبيلة دون الملّة ، ويحمل الأمرُ بالتثبت على عموم الفسيان فى الملّة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيحُ ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾[4] على قوله : ﴿ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾[5] فإن قوله : ﴿ وَأَحَلَّ ﴾[4] يدلّ على حِلّ البيع ضرورة . ودلالة النهى على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرةً أصلا ، أو تكون ظاهرةً منحطةً عن النصّ .

---

(١) سورة النساء ٣٦ .
(٢) سورة المائدة ١٠٦ .
(٣) سورة الحجرات ٦ .
(٤) سورة ٢٧٥ .
(٥) سورة البقرة ٢٧٨ .

فصل

[في القول عند تعارض آي القرآن والآثار][1]

قال القاضي أبو بكر في « التقريب » : لا يجوز تعارضُ آيِ القرآن والآثار وما موجبه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[2] معارضا لقوله: ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ ﴾[4] ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[5] ، لقيام الدليل العقلي أنّه لا خالق غير الله تعالى ، فيتعين تأويل ما عارضه ، فيؤوّل قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾[3] ، بمعنى « تكذبون » لأن الإفك نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ ﴾[4] أي « تصوّر » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[6] لا يعارضه قوله : ﴿ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾[7] ؛ فإنّ المرادَ بهذا مالا يعلمه أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ماليس بواقع ، لا على أن من المعلومات ماهو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[8] معارضا لقوله : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[9] ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[10] ، معارضا لقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[11] في تجويز الرؤية وإحالتها ،

---

(١) وهذا الفصل ساقط أيضاً من ت .
(٢) سورة الزمر ٦٢ .
(٣) سورة العنكبوت ١٧ .
(٤) سورة المائدة ١١٠ .
(٥) سورة المؤمنون ١٤ .
(٦) سورة المجادلة ٧ .
(٧) سورة يونس ١٨ .
(٨) سورة آل عمران ٧ .
(٩) سورة القتال ٣١ .
(١٠) سورة القيامة ٢٣ .
(١١) سورة الأنعام ١٠٣ .

لأنّ دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفى بالدنيا والإثبات بالقيامة .

وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾[1] معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[2] ، بل يجب تأويلُ «أهون» على « هيّن » .

ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3] معارضا لأمره نبيه وأمته بالجدال فى قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[4] فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل .

ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[5] معارضا لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[6] .

فصل

[فى تعارض القراءتين فى آية واحدة][7]

وقد جعلوا تعارض القراءتين فى آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[8] بالنصب والجر ، وقالوا : يُجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخف، والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقا سواهما .

---

(١) سورة ق ٣٨ .
(٢) سورة الروم ٢٧ .
(٣) سورة المؤمن ٤ .
(٤) سورة النحل ١٢٥ .
(٥) سورة الرحمن ٢٦ .
(٦) سورة الرحمن ٢٧ .
(٧) وهذا الفصل ساقط من ت
(٨) سوة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر ونافع والكسائى ، والجر قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة . وانظر تفسير القرطبى ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطَّهَّرْنَ ﴾[1] ، حملت الحنفية إحداهما على ما دون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لهما متعلق سواهما تصدّى لنا الإلغاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواهما فالمتعلق هو المتّبع .

فَائِدَة[2]

[فى القول فى الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر الصيّرفى فى شرح « رسالة الشافعى » : جماع الاختلاف والتناقض أن كلّ كلام صَحّ أن يضافَ بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجهٍ من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض فى اللفظ ما ضادّه من كلّ جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد فى الكتاب ولا فى السنة شىء من ذلك أبدا ، وإنما يُوجد فيه النَّسخ فى وقتين ، بأن يُوجِب حكما ثم يحلّه ، وهذا لا تناقضَ فيه ، وتناقضُ الكلام لا يكون إلا فى إثبات ما نُفِيَ ، أو نَفْى ما أثبت ؛ بحيث يشترك المُثبَتُ والمنفىّ فى الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة : فلو كان الاسم حقيقة فى أحدهما ، وفى الآخر مستعارا ، و نفى أحدهما ، وأثبت الآخر لم يعدّ تناقضا .

هذا كلّه فى الأسماء ، وأمّا المعانى وهو باب القياس ، فكلُّ مَنْ أوجد عِلّة وحرّرها ،

---

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافع وأبى عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم فى رواية حفص عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائى وعاصم فى رواية أبى بكر والمفضل ، وانظر تفسير القرطبى ٣ : ٨٨ .

(٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكما من الأحكام ، ثم ادّعى تلك العلة بعينها فيما يأباه الحكم ، فقد تناقص . فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه فى فرقه تناقص ، والزيادة فى العلة نقص ، أو تقصير عن تحريرها فى الابتداء ، وليس هذا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إمّا أن يسأل فيما يستحق الجواب عنه أوْلا ، فأما المستحق للجواب فهو مايمكن كونُه ويجوز ، وأما مااستحال كونه فلا يستحق جوابا ؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والقعود ، فسأل : هل يكون الإنسان قائما منتصباً جالسا فى حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب . فإن كان لا يعرف القيام والقعود عُرِّف ، فإذا عرفَه فقد استحال عنده ما سأله .

قال : وقد رأيتُ كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدرى أنه محال ، ويجاب عنه ، والآفات تدخل على هؤلاء لقلة علمهم بحق الكلام .

فَصْــل

[فى الأسباب الموهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب .

الأول : وقوع المخبَر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، كقولِه تعالى فى خلق آدم إنه : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾[1] ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾[2] ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾[3] ، ومرة من ﴿ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾[4] ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها فى أحوال مختلفة ،

---

(١) سورة آل عمرن ٥٩ .
(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣
(٣) سورة الصافات ١١ .
(٤) سورة الرحمن ١٤ .

لأن الصلصال غير الحمأ ، والحمأ غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾(١) وفى موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾(٢) ، والجانّ: الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأنّ خَلقها خلْق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفّته .

***

السبب الثانى : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾(٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾(٥) . قال الحليمىّ : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . حمله غيره على اختلاف الأماكن ؛ لأن فى القيامة مواقف كثيرة، فموضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْحم ويُلْطَفُ به ، وموضع آخر يعنّف ويوبّخ ـ وهم الكفّار ـ وموضع آخر لا يعنّف ـ وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾(٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾(٧) . وقيل : المنفىّ كلامُ التلطّف والإكرام، والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافى .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾(٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمُ

---

(١) سورة الشعراء ٣٢ .
(٢) سورة القصص ٣١ .
(٣) سورة الصافات ٢٤ .
(٤) سورة الأعراف ٦ .
(٥) سورة الرحمن ٣٩ .
(٦) سورة البقرة ١٧٤ .
(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣ .
(٨) سوة الشورى ٤٠ .

﴿الْعَذَابُ﴾[1] . والجواب أنّ التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف فى الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ؛ فكان لكلّ مرتكب منها عذاب يخصّه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو فى الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات ؛ لأن السيئةَ الواحدة يضاعَف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[2] فهؤلاء كذبوا على ربهم ، وصدّوا عن سبيله وبغَوْها عوجا وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها .

وكقوله : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[3] مع قوله : ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[4] ، فإن الأولى تقتضى أنهم كتموا كفرهم السابق.

والجواب من وجهين : أحدهما أنّ للقيامة مواطن فنى بعضها يقع منهم الكذب ، وفى بعضها لا يقع كما سبق . والثانى أن الكذب يكون بأقوالهم[5] ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فتنطق بالصدق .

وكقوله : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾[6] مع قوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[7] ، والجواب أن المراد : لا تكسب شرا ولا إثما ؛ بدليل سبب

---

(١) سورة هود ٢٠ .
(٢) سورة هود ١٨ ، ١٩ .
(٣) سورة الأنعام ٢٣ .
(٤) سورة النساء ٤٢ .
(٥) م : « أن يكون الكذب بأقوالهم » .
(٦) سورة الأنعام ١٦٤ .
(٧) سورة البقرة ٢٨٦ .

النزول[١] أو ضمّن معنى « تجنى » وهذه الآية اقتصر فيها على الشرّ والأخرى ذكر فيها الأمران ؛ ولهذا لمّا[٢] ذكر القسمين ذكر ما يميّز أحدهما عن الآخر ، وهاهنا لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ « فعل » ولم يأت بـ « افتعل »

ومنه قوله تعالى : ﴿ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[٣] مع قوله : ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[٤] ، يحكى عن الشيخ العارف[٥] أبي الحسن الشاذلي رحمه الله أنه جمع بينهما ؛ فحمل الآية الأولى على التوحيد ، والثانية على الأعمال ، والمقام يقتضي ذلك ؛ لأنه قال بعد الأولى : ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٣] .

وقيل : بل الثانية ناسخة ؛ قال ابن المنيِّر : الظاهر أن قوله : ﴿ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[٣] إنما نُسِخَ حكمه لا فضلُه وأجره ؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ بأن قال: «هو أن يطاعَ فلا يُعصى ، ويُذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر » ، فقالوا : أيُّنا يطيق ذلك ؟ فنزلت ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[٤] ، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فَتْرة ولا نعاس ، كما كانت الصلاة خمسين ، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمسا ، والاقتدار منزّل على هذا الاعتبار ، ولم ينحط عن درجاته .

---

(١) ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ارجع يا محمد إلى ديننا ، واعبد آلهتنا ، واترك ما أنت عليه ، ونحن نتكفل لك بكل تباعة تتقوها في دنياك وآخرتك ، فنزلت الآية . وانظر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦ .

(٢) كلمة « لما » ساقطة من ت .

(٣) سورة آل عمران ١٠٢ .

(٤) سورة التغابن ١٦ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسي أستاذ الطائفة الشاذلية ، من صوفية الإسكندرية توفي بصحراء عيذاب ٦٥٦ (التاج ــ شذل) .

وقال الشيخ كمال الدين الزَّمْلَكانى(١) : وفى كون ذلك منسوخا نظر ، وقوله : ﴿ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ إذ به أَمَر ، فإن ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينِه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذى ذكره ابن المنيّر فى تفسيره : ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾(٢) لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النَّسائىّ وليس فيه قول الصحابة : « أَيّنا يطيق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾(٣)، مع قوله فى أواخر السورة ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ ٱلنِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾(٤)،فالأولى تفهم إمكانَ العدْل، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل فى الأولى العدل بين الأزواج فى توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه ، والمراد به فى الثانية الميلُ القلبى، فالإنسان لايملِك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يَقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قَسْمى فى ما أملك فلا تؤاخذنى بما لا أملك » - يعنى ميل القلب ، وكان عمر يقول : « اللهم قلبى فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعدِل » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل فى الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية .

وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى

---

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملكانى المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب التبيان فى علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية برقمى ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢ . (٣) سورة النساء ٣ . (٤) سورة النساء ١٢٩ .

﴿الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾(١) ثم قال سبحانه : ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(١) ، والأصل فى الأولى : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر درجة . والأصل فى الثانية : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من الأصحاء درجات.

وممن ذكر أن المحذوف كذلك الإمام بدر الدين بن مالك(٢) فى شرح : « الخلاصة » فى الكلام على حذف النعت . وللزمخشرى فيه كلام آخر(٣) .

وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾(٤) مع قوله : ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾(٥) ، والمعنى : أمّرناهم وملّكناهم وأردنا منهم الصلاح فأفسدوا . والمراد بالأمر فى الأولى أنه لا يأمر به شرعاً ولكن قضاء ، لاستحالة أن يجرى فى مُلكه ما لا يريد ، وفرّق بين الأمر الكونىّ والدينىّ .

* * *

الثالث : لاختلافهما فى جهتَى الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾(٦) أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ، ونفاه عنهم باعتبار التأثير؛ ولهذا قال الجمهور : إنّ الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين ، فنفىُ الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى .

---

(١) سورة النساء ٩٥ .

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين بن جمال الدين الدمشقى ؛ المعروف بابن الناظم ؛ توفى سنة ٦٨٦ ، وشرح القصيدة المعروفة بالخلاصة فى النحو ، من نظم والده ، طبعت فى هلسنكفرس سنة ١٨٥١ م ، وانظر معجم المطبوعات ١ : ٢٣٤ .

(٣) انظر الكشاف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٤) سورة الأعراف ٢٨ .

(٥) سورة الإسراء ١٦ .

(٦) سورة الأنفال ١٧ .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[١]، أى ما رميتَ خلقا إذ رميت كسبا . وقيل: إن الرميَ يشتمل على القبض والإرسال ؛ وهما بكسب الرامى، وعلى التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجلّ . قال ابن جرير الطبرى[٢]: وهى الدليل على أنّ الله خالقٌ لأفعال العباد ؛ فإنّ الله تعالى أضافه إلى نبيّه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيّه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لَزِم مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ومن الخلق الاكتساب بالقُوَى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَاءِ ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾[٤] ، فقيام الانتصاب لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلافِ جِهتَى الفعل .

* * *

الرابع : لاختلافهما فى الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ ﴾[٥] ، ﴿ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾[٦] ، وهو يرجع لقول المناطقة : الاختلافُ بالإضافة ، أى وترى الناسَ سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازا ، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٧] وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾[٨] ، وقوله تعالى :

---

(١) سورة الأنفال ١٧ .

(٢) نقلة عن التفسير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة).

(٣) سورة النساء ٣٤ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٥) سورة الحج ٢ .

(٦) سورة إبراهيم ١٧ .

(٧) سورة البقرة ٨ .

(٨) سورة الأنفال ٢١ .

﴿ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾[١] ؛ فإنه لا يلزم من نفى النظر نفىُ الإبصار لجواز قولهم : « نظرت إليه فلم أبصره » .

* * *

الخامس : بوجهين واعتبارين ، وهو الجامع للمفترقات ، كقوله : ﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾[٢] ، وقال : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[٣] ، قال قطرب : ﴿ فَبَصَرُكَ ﴾[٢] ، أى علمك ومعرفتك بها قوية ، من قولهم : « بَصُر بكذا وكذا » أى علم ، وليس المراد رؤيةَ العين ، قال الفارسىّ : ويدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ ﴾[٢] ، وصف البصر بالحدّة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾[٤] ، مع قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴾[٥] ، فقيل : يجوز أن يكون معناه : ويذرك وآلهتك ، إن ساغ لهم ، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان يعبد فى دين قومه ، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى ، كما تقول العرب : موالى من فوق وموالى من أسفل ، فيكون اعتقادهم فى الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له ، فيحسن قولهم : « وآلهتك » .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾[٦] مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[٧] فقد يُظَنّ أن الوجل خلافُ

---

(١) سورة الأعراف ١٩٨ .
(٢) سورة ق ٢٢ .
(٣) سورة الشورى ٤٥ .
(٤) سورة الأعراف ١٢٧ .
(٥) سورة النازعات ٢٤ .
(٦) سورة الرعد ٢٨ .
(٧) سورة الأنفال ٢ .

الطمأنينة ، وجوابه أنّ الطمأنينة إنما تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى فتوجَل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما فى قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[١] ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٢] وفى موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٢] ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾[٣] .

وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ ٱلْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[٤] وفى آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ ٱلْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾[٥] ، قيل إنّ الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الأكثرُ مددا للأقل ، وكان « الألف مردَفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ﴾[٦] ، وفى آية أخرى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا ﴾[٧] ، ولا تنافىَ بينهما ؛ فالأول[٨] دالّ على أنّ الأرضَ وما فيها خلقت[٩] قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دُحِيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تتفق معانى الآيات فى سورة القمر والمؤمن والنازعات .

---

(١) سورة الزمر ٢٣ .
(٢) سورة المعارج ٤ .
(٣) سورة الفرقان ٢٦ .
(٤) سورة الأنفال ٩ .
(٥) سورة آل عمران ١٢٤ .
(٦) سورة البقرة ٢٩ .
(٧) سورة النازعات ٣٠ .
(٨) كذا فى ط ، وفى ت : « فالأول دل » ، وفى م : « فالأول دلت » .
(٩) فى ط : « خلق » .

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾[١]، وقوله : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾[٢] وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين المتقدمين، ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول الفصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد فى عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة فى ثلاثة عشر يوما » ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾[٣] ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه ؛ لأن المجموع يكون ستة .

ومنه قوله تعالى فى السجدة : ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[٤] ، بلفظ « الذى » على وصف العذاب ، وفى سبأ ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي ﴾[٥] بلفظ « التى » على وصف النار، وفيه أربعة أوجه : أحدُها أنه وصف العذاب فى السجدة لوقوع «النار» موقع الضمير الذى لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها، مع قوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾[٤] ، فحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضمر الذى لا يقبل الوصف

(١) سورة النازعات ٣٠ .
(٢) سورة فصلت ٩ ـ ١٢ .
(٣) سورة فصلت ١٢ .
(٤) سورة السجدة ٢٠ .
(٥) سورة سبأ ٤٢ .

عدل إلى وصف العذاب ، وأما فى « سبأ » فوصَفَها لعدم المانع من وصفها . والثانى أن الذى فى « السجدة » وصف النار أيضا، وذُكِّر حملًا على معنى الجحيم والحريق. والثالث أنّ الذى فى « السجدة » فى حق من يقرّ بالنار ويجحد العذاب ، وفى « سبأ » فى حقّ من يجحد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف العذابَ فى السجدة لأنّه لما تقدم ذكر النار مضمرا ومظهرا عَدَل إلى وصف العذاب ، ليكون تلوينا للخطاب ، فيكون أنشطَ للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾(١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ ٱلْمَلَائِكَةُ ﴾(٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾(٣) ، وبين قوله : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾(٤) ، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِٱللَّيْلِ ﴾(١) . وجمع البغوىّ بينها ، لأن توفِّى الملائكة بالقبض والنزع ، وتوفِّى ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفّى الله سبحانه خلْق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى فى البقرة : ﴿ فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ﴾(٥) ، وفى سورة التحريم : ﴿ نَاراً ﴾(٦) ، بالتنكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التى وقودها الناس والحجارة معروفة فنكّرها ، ثم نزلت آيةُ البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولا .

وقال فى سورة البقرة : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَداً آمِناً ﴾(٧) ، وفى سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ آمِناً ﴾(٨) لأنه فى الدعوة الأولى كان مكانًا، فطلب منه أن يجعله بلداً آمنًا، وفى الدعوة الثانية كان بلدا غير آمن فعرّفه وطلب له الأمن؛ أو كان بلدا آمنا وطلب

---

(١) سورة الأنعام ٦٠ .
(٢) سورة النحل ٢٨ .
(٣) سورة السجدة ١١ .
(٤) سورة الزمر ٤٢ .
(٥) سورة البقرة ٢٤ .
(٦) سورة التحريم ٦ .
(٧) سورة البقرة ١٢٦ .
(٨) سورة إبراهيم ٣٥ .

ثبات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكّية لاينافى هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه فى القرآن على غير ذلك الترتيب . أو لأن المكّىّ منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدنىّ متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدنى ، فلم قلتم : إن سورة إبراهيم من المكّىّ الذى نزل قبل الهجرة !

فصل

[فى الإجابة عن بعض الاستشكالات]

ومما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾(١) ، فإنه يدلّ على حصر المانع من الإيمان فى أحد هذين الشيئين ، وقد قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾(٢) ، فهذا حصر فى ثالث غيرهما .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادةُ أن تأتيهم سنّةٌ من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ فى الآخرة ، فأخبر أنه أرادَ أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شكّ أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافى المراد ، فهذا حصر فى السبب الحقيقى ؛ لأن الله هو المانع فى الحقيقة. ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

(١) سورة الكهف ٥٥ . (٢) سورة الإسراء ٩٤ .

ٱلنَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ ﴾ إلا استغرابُ بَعْثِهِ بَشرا رسولا ، لأن قولَهم ليس مانعا من الإيمان ؛ لأنه لا يصلح لذلك ؛ وهو يدلّ على الاستغراب بالالتزام ، وهو المناسب للمانعية ، واستغرابهم ليس مانعا حقيقيا بل عاديا ، لجواز خلوّ الإيمان معه ؛ بخلاف إرادة الله تعالى ، فهذا حصر فى المانع العادى ، والأولى حَصْرٌ فى المانع الحقيقى ، فلا تنافى . انتهى .

وقوله : « ليس مانعا من الإيمان » فيـــه نظر ، لأن إنـكارَهم بعثه بشرا رسولا كفر مانع من الإيمان ، وفيه تعظيم لأمر النبى صلى الله عليه وسلم وإنّ إنـكارهم بعثته مانعٌ من الإيمان .

فَصْـــل

[فى وقوع التعارض بين الآية والحديث]

وقد يقع التعارض بين الآية والحديث، ولا بأس بذكر شيء للتنبيه لأمثاله ؛ فمنه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾(١) وقد صحّ أنه شُجّ يوم أحد .

وأجيب بوجهين :

أحدها : أنّ هذا كان قبل نزول هذه الآية ؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة ، وسورة المائدة من أواخر مانزل بالمدينة .

والثانى : بتقدير تسليم الأخير ، فالمراد العصمة من القتل . وفيه تنبيه على أنه يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فما أشد تـكليف الأنبياء !

(١) سورة المائدة ٦٧ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1] مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخلَ أحدُكم الجنة بعمله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما ـ ونقل عن سفيان وغيره ـ كانوا يقولون : النجاةُ من النار بعفو الله، ودخول الجنة برحمته[2] ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهلَ الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذيّ .

والثاني : أنّ الباء في الموضعين مدلولها مختلف ، ففي الآية باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعراض ؛ وفي الحديث للسببية ؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب . ومنهم مَنْ عكس هذا الجواب وقال : الباء في الآية للسببية ، وفي الحديث للعوض ، وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « سددوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجوَ بعمله » ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدنّي الله برحمته » . ومنه قوله تعالى مخبراً عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾[3] فإنه يقتضي أنْ يكون يوما من أيام الجمعة بَقِيَ لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصّحاح أن الخلق ابتدأ يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتدأ يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلّا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميعَ الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذي لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما .

---

(١) سورة النحل ٣٢ . (٢) م : « برحمة الله » .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ .

النوع السادس والثلاثون

معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾(١)، قيل : ولا يدلّ على الحصر فى هذين الشيئين ، فإنه ليس فيه شئ من الطرق الدالة عليه ، وقد قال : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾(٢) والمتشابه لا يرجى بيانه ، والمحكم لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابورى فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ القرآن كلّه محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾(٣) .

والثانى : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً ﴾(٤).

والثالث ـ وهو الصيح ـ أن منه محكماً ومنه متشابها ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾(٥) .

* * *

ـ فأما المحكم فأصله لغة المنع ؛ تقول : أحكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنعه الظالم من الظلم ، وحَكَمة اللجام هى التى تمنع الفرس من الاضطراب .

وأما فى الاصطلاح فهو ما أحكمته بالأمر والنهى وبيان الحلال والحرام .

---

(١) سورة آل عمران ٧ .

(٢) سورة النحل ٤٤ .

(٣) سورة هود ١ .

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

(٥) سورة آل عمران ٧ .

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتُوا ٱلزَّكَاةَ ﴾(١) .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾(٢) وقوله : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ . . . ﴾(٣) إلى آخر الآيات. وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : الفرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعدعليه ثوابا أو عقابا، وقيل الذى تأويله تنزيله بجعل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٤) و﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾(٥) .

وقيل : مالا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

***

وأما المتشابه فأصلُه أن يشتبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف ثمر الجنة : ﴿ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً ﴾(٦) ، أى متّفِق المناظر ، مختلف الطّعوم ، ويقال للغامض : متشابِه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجّى . والمتشابِه مثل المشكِل ، لأنه أشكل ، أى دَخَل فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشتَبه الذى يُشبِه بعضُه بعضا . وقيل : هو المنسوخ الغير معمول به . وقيل : القصص والأمثال . وقيل : ما أمرت أن تؤمن به وتكِل علمه إلى عالِه . وقيل : فواتحُ السور . وقيل :

---

(١) سورة البقرة ٤٣ .
(٢) سورة الأنعام ١٥١ .
(٣) سورة الإسراء ٢٣ .
(٤) سورة الإخلاص ١ .
(٥) سورة الشورى ١١ .
(٦) سورة البقرة ٢٥ .

ما لا يُدْرى إلا بالتأويل، ولا بد من صرْفه إليه؛ كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾(١) و ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾(٢). وقيل: الآيات التى يذكر فيها وقت الساعة، ومجيء الغيث، وانقطاع الآجال؛ كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾(٣). وقيل: ما يحتمل وجوها، والمحكَم ما يحتمل وجها واحدا. وقيل: مالا يستقل بنفسه، إلا بردِّه إلى غيره. وقيل: غير ذلك. وكلّها متقارب.

وفصل الخطاب فى ذلك أنّ الله سبحانه قسم الحقّ بين عباده، فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد؛ قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٤) ثم قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾(٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمّتك، وكلام السلف راجعٌ إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المعبّر عنه بالمتشابه فى خطابه، لأنّ المعانى إذا دقّت تداخلت وتشابهت على من لا عِلم له بها؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها(٦) واشتبهت؛ أى على مَنْ لم يعنِ النظر فى البحثْ عن منبَعث كلٍّ فن منها، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾(٧) إلى قوله: ﴿مُتَشَابِهًا﴾، وهو على اشتباكه غير متشابه. وكذلك سياق معانى القرآن العزيز قد تتقارب المعانى ويتقدم الخطاب بعضُه على بعض، ويتأخر بعضُه عن بعض: لحكمة الله فى ترتيب الخطاب والوجود، فتشتبك المعانى وتشكل إلّا على أولى الألباب، فيقال فى هذا الفن متشابه بعضه ببعض. وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا فى الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة وكلّ ما جاء به وأنه من

(١) سورة القمر ١٤ .
(٢) سورة الزمر ٥٦ .
(٣) سورة لقمان ٣٤ .
(٤) سورة النحل ٤٤ .
(٥) سورة القيامة ١٩ .
(٦) م: « أمثالها » تحريف .
(٧) سورة الأنعام ١٤١ .

عند الله، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتانا وتضليلا، فهم بذلك يتّبعون ما تشابه عليهم تناصرا وتعاضدا للفتنة والإضلال .

***

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردُّها عند الإشكال إلى أصولها .

فيجب ردُّ المتشابهات فى الذات والصفات إلى محكم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(١) .

ورد المتشابهات فى الأفعال إلى قوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَالِغَةُ ﴾(٢) .

وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس تردّ إلى محكم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾(٣) .

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أوضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معيّة ، أو ما يوهم التشبيه، فمحكَم ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(١)، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾(٤) ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٥) .

ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحى ، ومحكمُه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(٦) وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَى ﴾(٧) .

ومنه ضرب فى الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة فى كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن .

---

(١) سورة الشورى ١١

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٣) سورة الأنعام ١٢٥ .

(٤) سورة النحل ٦٠ .

(٥) سورة الإخلاص ١ .

(٦) سورة الحجر ٩ .

(٧) سورة النجم ٣ .

ومنه شيء يتقارب فيه بين اللّمتين : لَمّة الملَك ولَمّة الشيطان لعنه الله ، ومحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ . . . ﴾(١) الآية ، ولهذا قال عَقِبة : ﴿ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾(١) ، أى عندما يأتى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشرّ والإلباس .

ومنه الآيات التى اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأنّ مراد الله منها غير معلوم لنا مفصّلا بحيث يقطع به .

* * *

الثانى : أنّ هذه الآية من المتشابه ـ أعنى قوله : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾(٢) ... الآية من حيث تردّد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وبين أن يكون على ﴿وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، وتردّد الواو فى﴿وَٱلرَّاسِخُونَ﴾ بين الاستئناف والعطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجّح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وأنّ الله تعبّد من كتابه بما لا يعلمون ـ وهو المتشابه ـ كما تعبّدهم من دينه بما لا يعقلون ـ وهو التعبدات ـ ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردّد بين كونه حالًا فضلة ، وخبرا عمدة .

والثانى أَوْلَى .

ومنهم من رجّح أنها للعطف ؛ لأنّ الله تعالى لم يكلّف الخلق بما لا يعلمون؛ وضعّف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئا من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدلّ به على معنًى أراده ، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله(٣) للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

---

(١) سورة النحل ٩٠ .
(٢) سورة آل عمران ٧ .
(٣) ت ط : « غيره » .

صلى الله عليه وسلم لم يعلم المتشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، والمفسّرون من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين فى العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله فى أصحاب الكهف : ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(١) : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ : يعلمونه، و ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، ولو لَمْ يكن للراسخين فى العلم حظّ من المتشابه إلا أن يقولوا : ﴿آمَنَّا﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكلّ قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقّفوا عن شىء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمرّوه على التفسير ، حتى فسروا الحروف المقطعة .

فإن قيل : كيف يجوز فى اللغة أن يعلم الراسخون، والله يقول : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، وإذا أشركهم فى العلم انقطعوا عن قوله : ﴿يَقُولُونَ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين !

قلنا : إن ﴿يَقُولُونَ﴾ هنا فى معنى الحال ، كأنه قال : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر(٢) :

الرِّيحُ تبكى شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فى غَمَامَهْ

أى لامعاً .

وقيل المعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾(٣) ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمنا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

---

(١) سورة الكهف ٢٢ .

(٢) هو ابن مفرغ الحميرى ، وانظر الأغانى ١٧ : ٥٥ (طبعة الساسى)

(٣) سورة القيامة ٢٢ .

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل- وأيضا لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال.

* * *

الثالث : ومن هـذا الخلاف نشأ الخلاف فى أنه : هل فى القرآن شىء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب[1] فى مقدمة تفسيره : وذهب عامة المتـكلمين إلى أن كلَّ القرآن يجب أن يكون معلوما ، وإلا لأدى[2] إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحملوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالعطف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جمـلة حالية .

قال : ذهب كثير من المفسّرين إلى أنه يصح أن يكون فى القرآن بعضٌ ما لا يَعلم تأويلَه إلى الله ، قال ابن عباس : أنزَلَ الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام، ووجه لا يسع أحدا جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويلٌ لا يعلمه إلا الله .

وقال بعضهم : المتشابه اسم لمعنيين :

أحدها : لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه فى بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا . . . ﴾[3] الآية .

والثانى : اسم لما يوافق بعضه بعضا ، ويصدّقه قوله تعـالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ . . . ﴾[4] الآية .

فإنْ كان المراد بالمتشابه فى القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمـكنهم الوصول إلى مراده، وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثانى جاز أن يعلموا مراده .

* * *

---

(١) هو الراغب الأصفهانى؛ صاحب المفردات ومحاضرات الأدباء، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) ت : « أدى » .

(٣) سورة البقرة ٧٠ .

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة فى إنزال المتشابِه ممن أراد لعباده البيانَ والهدى ؟

قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : ليحثّ العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرب، وحذرا مما قال المشركون : ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾[١]، وليمتحنهم ويثيبهم كما قال : ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ...﴾[٢] الآية. وقوله : ﴿لِيَجْزِىَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٣] فنبّههم على أن أعلى المنازل هو الثواب ، فلو كان القرآن كلُّه محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المِحنة ، وبَطَل التفاضل، واستوت منازِل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضَه محكمًا ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضَه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج وردِّه إلى المحكم ، ليستحقّ بذلك الثواب الذى هو الغرض، وقد قال تعالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٤] .

ومنها : إظهار فضل العالِم على الجاهل ، ويستدعيه علمُه إلى المزيد[٥] فى الطلب فى تحصيله ، ليحصل له درجةُ الفضل ، والأنفسُ الشريفة تتشوّفُ لطلب العلم وتحصيله .

وأمّا إن كان ممن لا يمكن عِلْمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبّد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذى يجب العمل به، اعتبارا بتلاوة المنسوخ من

---

(١) سورة الزخرف ٢٢ .
(٢) سورة الروم ٢٧ .
(٣) سورة سبأ ٤ .
(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .
(٥) م : « التزايد » .

القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من المحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادّعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم؛ وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم، ثم عجزوا عن الوقوف على مافيها مع بلاغتهم وإفهامهم؛ فيدلّ على أن الذى أعجزهم عن الوقوف هو الذى أعجزهم عن تكرر الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه .

* * *

الخامس : أثار بعضهم سؤالا ، وهو : هل للمحكم مزيّة على المتشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثانى خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلَكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة .

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكراباذى بأن المحكَم كالمتشابِه من وجه، ويخالفه من وجه ، فيتفقان فى أنّ الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار[1] القبيح . ويختلفان فى أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدلّ به[2] فى الحال ، والمتشابه يحتاج إلى ذكر مُبْتَدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمله على الوجه المطابق ؛ ولأن المحكم أصل ، والعلمَ بالأصل أسبق ، ولأن المحكم يُعلم مفصّلا ، والمتشابه لا يعلم إلا مجملا .

فإن قيل : إذا كان المحكَم بالوضع كالمتشابِه ، وقد قلتُم إنّ من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبما يُميّز المحكم فى أنّه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيهما كاختلافهم فى المذاهب، فالمحكم عند السُّنّىّ متشابه عند القَدَرِىّ؟

فالجواب أنّ الوجه الذى أوردته[3] يلجىء إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق

---

(١) ساقطة من ت .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ت : « أردته » .

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفتقر إلى العلم بحكمته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له تخريج كلامه ، فأما فى الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكَم ، وهو أن يدلّ ظاهرهُ على المراد أو يقتضى بانضمامه أنّه مما لا يحتمل الوجهَ الواحد .

وللمحكَم فى باب الحِجاَج عند غير المخالف مزية ، لأنه يمكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر المحكَم يدل على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسّك بمتشابه القرآن ، وعَدَل عن محكَمه ، لما أنه تمسّك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلّة السمعية ، وذلك لُطْف وبعْث على النظر ، لأن المخالف المتديّن يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل ، فإنّ اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدل ظاهرُه على أمرٍ واحد ، وإن جاز صرفُه إلى غيره بالدليل، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده فى اللغة .

النوع السابع والثلاثون

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس فى الوارد منها فى الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :

أحدُها : أنّه لا مدخلَ للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوِّل شيئاً منها، وهم المشبّهة .

والثانى : أنّ لها تأويلا ، ولكنا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشّبه والتعطيل، ونقول : لا يعلمه إلا الله ؛ وهو قول السّلف .

والثالث : أنّها مؤولة ، وأوّلوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمساكُ عن أم سلمة أنها سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بِدْعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أمّ سلمة ، إلّا أنه زاد فيها أن مَنْ عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثورى فقال : أفهم من قوله : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[1] ما أفهم من قوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2] . وسُئِل الأوزاعىّ عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[1] كما قال : وإنى لأراك ضالا . وسئل ابن رَاهويه عن الاستواء : أقائم هو أم قاعد ؟ فقال : لا يملّ عن القيام حتى يقعد ، ولا يملّ عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

---

(١) سورة طه ٥ . (٢) سورة فصلت ١١ .

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتُها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها .

وأفصح الغزاليّ عنهم فى غير موضع بتهجين ما سواها حتى ألجم آخرا فى « إلجامه » كلّ عالم أو عامّى عما عداها .

قال : وهو كتاب « إلجام العوام عن علم الكلام »[١] آخر تصانيف الغزالى مطلقا ، آخر تصانيفه فى أصول الدين ، حثّ فيه على مذاهب السلف ومَنْ تبعهم .

وممن نُقِل عنه التأويل علىّ وابن مسعود وابن عباس وغيرهم .

وقال الغزالىّ فى كتاب « التفرقة بين الإسلام والزندقة »[٢] : إن الإمامَ أحمد أوّل فى ثلاثة مواضع[٣] ، وأنكر ذلك عليه بعضُ المتأخرين .

قلت : وقد حَكَى ابن الجوزى عن القاضى أبى يعلى تأويل أحمد فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾[٤] ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾[٥] !

واختار ابن بَرْهان[٦] وغيره من الأشعرية التأويلَ ، قال : ومنشأ الخلاف بين

---

(١) طبع فى المطبعة الأعلامية بمصر سنة ١٣٠٣ ؛ وانظر ص ٣٣ ومابعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترقى بمصر سنة ١٣١٩ .

(٣) النص كما فى كتابه: « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط؛ أحدها قوله صلى الله عليه وسلم: «الحجر الأسود يمين الله فى الأرض » . والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إنى لأجد نفس الرحمن قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٤) سورة الأنعام ١٥٨ . (٥) سورة النحل ٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن على بن برهان الشافعى ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط والوجيز ، توفى سنة ٥٢٠ .

الفريقين : أنه هل يجوز فى القرآن شىء لا يُعلم معناه ؟ فعندهم يجوز ، فلهذا منعوا التأويل، واعتقدوا التنزيهَ على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما حَمَلهم على التأويل وجوبُ حملِ الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية فى حق البارئ تعالى ، والخوض فى مثل هذه الأمور خطرُه عظيم ، وليس بين المعقول والمنقول تغاير فى الأصول، بل التغاير إنما يكون فى الألفاظ، واستعمال المجاز لغة العرب. وإنما قلنا: لا تغايرَ بينهما فى الأصول لما علم بالدليل أنّ العقل لا يكذِّب ما ورد به الشرع، إذ لا يردُ الشرعُ بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليلُ الشرع وكونه حقا ، ولو تُصُوِّر كذب العقل فى شىء لَتصوِّر كذبه فى صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم، وكثر خوضُه فى بحورها أمكنه التلفيقُ بينهما؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين، إما تأويلٌ يبعد عن الأفهام، أو موضع لا يتبين فيه وجهُ التأويل لقصور الأفهام عن إدراك الحقيقة، والطمع فى تلفيق كلّ ما يرد مستحيل[1] المرام ، والمردّ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[2] .

ونحن نجرى فى هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامهم .

* * *

فمن ذلك صفة الاستواء، فحكى مقاتل والكلبى عن ابن عباس أن استوى[3] بمعنى استقر ، وهذا إن صحّ يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، ورُدّ بوجهين :

---

(١) م : « مستحسن » تحريف . (٢) سورة الشورى ١١ .

(٣) من قوله تعالى فى سورة طه ٥ : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾

أحدهما : بأنّ الله تعالى مستولٍ على[1] الكونين ، والجنة والنار وأهلهما ، فأيّ فائدة في تخصيص العرش !

الثانى : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابى .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صعد » ، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد ، وهو منفىّ عن الله .

وقيل : « الرَّحْمٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَى »، فجعل « علا » فعلا لا حرفا ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرير[2] فى تفسيره ؛ ورد[3] بوجهين :

أحدهما : أنه جعل الصفة فعلا ، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فعلا لكتبوها باللام ألف كقوله : ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[4] .

والثانى : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ ٱلرَّحْمٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، ثم ابتدأ بقوله: ﴿ ٱسْتَوَى لَهُ مَا فِي ٱلسَّمٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[5] ، وهذا ركيك يزيل الآية عن نظمها ومرادها .

---

(١) ط : « عن » .

(٢) سمى تفسيره صاحب كشف الظنون الكفاية؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيرى أبو عبد الرحمن الضرير المفسر المقرىء المحدث ، توفى بعد سنة ٤٣٠ . نكت الهميان ١١٩ .

(٣) ت : « وخطأه » .

(٤) سورة « المؤمنون » ٩١ .

(٥) سورة طه ٥ ، ٦

قال الأستاذ : والصواب ما قاله الفرّاء(١) والأشعرى(٢) وجماعة من أهل المعانى : إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾(٣) أى قصد وعمد إلى خلق السماء فكذا هاهنا، قال : وهذا القول مرضىّ عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعرىّ : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾(٤) ومعناه أحدثَ الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ. فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾(٥)، فسمى التحبيبَ والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾(٦)، أى نخرب الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾(٧) أى قصدهم . وكما أن التخريب والتعذيب سمّاهما إتياناً ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء .

قال : وهذا قول مرضىٌّ عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حافّون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

* * *

(١) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمى الفراء ، أبرع الكوفيين فى النحو؛ وصاحب كتاب معانى القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزبيدى ١٤٦

(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعين، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٥) سورة الحجرات ٧ ، ٨

(٦) سورة النحل ٢٦

(٧) سورة الحشر ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَافِى نَفْسِى وَلَا أَعْلَمُ مَافِى نَفْسِكَ ﴾[1] ؛ قيل : النفس ها هنا الغيثُ ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستتر كالنفس .

* * *

قوله : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴾[2] أى عقوبته . وقيل : يحذركم الله إياه .

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾[3] اختار البيهقىّ ، معناه أنه المعبود فى السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[4] وهذا القول هو أصحّ الأقوال . وقال الأشعرى فى « الموجز » : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهـذا قول المجسّمة ، واستدلّت الجهمية بهذه الآية على أنّه تعالى فى كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال .

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ ﴾[5] ، قيل : استعارة الواو موضع الباء لمناسبة بينهما فى معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف ينوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولاشك أن المَلَكَ إنما يجىء بأمره على ماقال تعالى : ﴿ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾[6] ، فصار كما لو صرّح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

---

(١) سورة المائدة ١١٦

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٣) سورة الأنعام ٣ .

(٤) سورة الزخرف ٨٤ .

(٥) سورة الفجر ٢٢ .

(٦) سورة الأنبياء ٢٧ .

﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[1]، أىاذهب أنت بربك، أى بتوفيق ربك وقوّته ، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

***

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾[2]، قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعىّ :[3] أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معاناة وجدٍّ فيه، شمّر عن ساقه، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

***

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾[4] ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجنب المعهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

***

قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾[5] ، فَرَغ يأتى بمعنى قطع شغلا ، أتفرّغ لك ، أىْ أقصِد قصدك ، والآية منه ، أى سنقصِد امقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

***

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾[6] ، إن قيل : لأىّ علة نُسِب الظنّ إلى الله وهو شك ؟

---

(١) سورة المائدة ٢٤ . (٢) سورة القلم ٤٢ .

(٣) نقله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٩ : ٢٤ (طبعة بولاق)

(٤) سورة الزمر ٥٦ . (٥) سورة الرحمن ٣١ .

(٦) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظنُّ لفرعون، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ وإنى لأظنُّ موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثانى : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿أَسْبَابَ السَّمَٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ﴾ على معنى : وإنى لأعلمه كاذبا؛ فإذا كان الظن لله كان علما ويقينا، ولم يكن شكًّا كقوله : ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾[1] .

***

وقوله : ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[2] لم يرد سبحانه بنفى النوم والسِّنَة عن نفسه إثباتَ اليقظة والحركة ، لأنَّه لا يقال لله تعالى : يقظان ولا نائم ، لأن اليقظانَ لا يكون إلا عن نوم، ولا يجوز وصفُ القديم به، وإنما أراد بذلك نفىَ الجهل والغفلة، كقوله : ما أنا عنك بغافل .

***

قوله تعالى : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3] قال السُّهيلىّ : اليد فى الأصل كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدى مقرونة مع الأبصار فى قوله: ﴿أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾[4] ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدحَ إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر، قال : وإذا ثبت هذا فصحّ قولُ الأشعرى : إن اليدين[5] فى قوله تعالى : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[6] صفة ورد بها الشرع، ولم يقل إنها فى معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قطع بشىء من التأويلات تحرزا منه عن مخالفة السلف، وقطع بأنها صفة تحرزا عن مذاهب المشبّهة .

---

(١) سورة الحاقة ٢٠ .
(٢) سورة البقرة ٢٥٥ .
(٣) سورة ص ٧٥ .
(٤) سورة ص ٤٥ .
(٥) كذا فى ط ، وفى ت « اليد » .
(٦) سورة ص ٧٥ .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهُّم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندهم إلا فى الجارحة لتعلَّقوا بهـا فى دعوى التناقض ، واحتجّوا بها على الرسول ، ولقالوا : زعمتَ أنَّ الله ليس كمثله شىء ، ثم تُخبر أنَّ له يداً ، ولمَّـا لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِم أن الأمر عندهم كان جليًّا لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز[1] فيها حتى نسيت الحقيقة ، وربَّ مجاز كثير استعمل حتى نُسى أصله ، وتركت صفته ـ والذى يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخصُّ ، والقدرة أعمّ ، كالمحبة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخصُّ من معنى القدرة ، ولذا كان فيها تشريف لازم .

وقال البغوىّ فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[2] : فى تحقيق الله التثنية فى اليد دليلٌ على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾[3] ، قال البغوىّ : وهذا تأويل غير قوىّ ؛ لأنها لو كانت صلة لـكان لإبليس أن يقول : إن كنتَ خلقته فقد خلقتنى ، وكذلك فى القدرة والنعمة لا يكون لآدم فى الخلق مزيّةٌ على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾[4] فإن العرب تسمّى الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾[5] .

* * *

---

(١) ت : « المحال » .
(٢) سورة ص ٧٥ .
(٣) سورة الرحمن ٢٧ .
(٤) سورة يس ٧١ .
(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين فى الأصل فهى صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبّر عن حقيقة الشىء بالعين قال : وحينئذٍ فإضافتها للبارىء فى قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِى ﴾[1] حقيقة ـ لا مجاز كما توهم أكثرُ الناس ـ لأنه صفة فى معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز فى تسمية العضو بها ، وكلُّ شىء يوهم الكفرَ والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارىء سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السُّهيلىّ : ومن فوائد هــــذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذى لأجله قال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِى ﴾[2] بحرف ﴿ عَلَى ﴾ ، وقال : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾[3] ، ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[4] وما الفرق ؟ والفرقُ أنَّ الآية الأولى وردت فى إظهار أمر كان خفيا وإبداء ما كان مكنونا ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغَذَّوْن ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يُصنع موسى ويُغَذَّى ويُرَبَّى على جَلِيٍّ أَمْنٍ وظهور أمرٍ لا تحت خوف واستسرار دخلت « على » فى اللفظ تنبيها على المعنى لأنها تعطى معنى الاستعلاء، والاستعلاء ظهور وإبداء، فكأنه سبحانه يقول : ولتصنع على أمنٍ لا تحت خوف، وذكر العين لتضمّنها معنى الرعاية والكلأ . وأما قوله : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾[3] ، ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[4] فإنه إنما يريد فى رعايةٍ منّا وحفظ، ولا يريد إبداء شىء ولا إظهاره بعد كتم، فلم يحتج الكلام إلا معنى « على » .

ولم يتكلم السّهيلى على حكمة الإفراد فى قصة موسى والجمع فى الباقى ، وهو سرّ لطيف، وهو إظهار الاختصاص الذى خَصَّ به موسى فى قوله : ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾[5]

---

(١) سورة طه ٣٩ .

(٢) سورة طه ٣٩ .

(٣) سورة القمر ١٤ .

(٤) سورة هود ٣٧ .

(٥) سورة طه ٤١

فاقتضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر فى قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾[١] ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[٢] ، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[٣] فليس فيه من الاختصاص ما فى صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلى رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمِل من لفظها النفاسة والشىء النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ البارئ هى نفسه ، ويعبِّرون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم فى قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلّهن فى ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقريتها فى اللغة والشريعة كما زعموا ، وإلا لقيل : عبدت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف فى المستحلّ معناه فى حق البارئ تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشريعة التى هى ذات الله ، فذاتُ وصفٌ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارةً عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى فى قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾[٤] على قراءة حمزة والكسائى ، بضم التاء على معنى أنهم قد حلّوا محل من يتعجّب منهم .

قال الحسين بن الفضل : العجب من الله تعالى إنكار الشىء وتعظيمه ، وهو لغة

---

(١) سورة طه ٣٩ .
(٢) سورة القمر ١٤ .
(٣) سورة هود ٣٧ .
(٤) سورة الصافات ١٢ .

العرب ، وفى الحديث : «عجب ربّكم من زَلَلكم وقنوطكم» وقوله : «إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة» .

قال البغوىّ : وسمعت أبا القاسم النيسابورى قال : سمعت أبا عبد الله البغدادىّ يقول . سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يعجب من شىء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿وَإِنْ تَعجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1] أى هو كما يقوله .

فَائِدَة

كلُّ ما جاء فى القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ أو ﴿تَتَّقُونَ﴾ أو ﴿تَشْكُرُونَ﴾ فالمعتزلةُ يفسِّرونه بالإرادة ، لأن عندهم أنه تعالى لا يُريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السّنة يفسِّرونه بالطلب لما فى الترجّى من معنى الطلب ، والطلبُ غير الإرادة على ما تقرر فى الأصول ، فكأنه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شىء فى الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كلّ الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عمّا يقولون علوا كبيرا .

(١) سورة الرعد ٥ .

النوع الثامن والثلاثون

معرفة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة، وأفردوه بالتصنيف، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني[1]؛ قال ابن العربي: ولم يصنف مثله، وكتاب الخطابي[2]، والرماني، والبرهان لعزيزي[3] وغيرهم.

وهو علم جليل، عظيم القدر، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[4]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ﴾[5] فلولا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا تكون حجة إلا وهي معجزة. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَاتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ. أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[6] فأخبر

---

(١) في كتاب إعجاز القرآن؛ وطبع عدة مرات، آخرها في دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر.

(٢) في كتاب بيان إعجاز القرآن، وطبع في دار المعارف بمصر مع رسالة الرماني المسماة بالنكت في إعجاز القرآن، ورسالة عبد القاهر الجرجاني الرسالة المسماة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام.

(٣) هو أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشيذلة، المتوفى سنة ٤٩٤؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون.

(٤) سورة إبراهيم ١.

(٥) سورة التوبة ٦.

(٦) سورة العنكبوت ٥٠، ٥١.

أنّ الكتاب آية من آياته ، وأنه كافٍ فى الدلالة ، قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح الفصحاء ومصاقع الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين[1] فلم يقدروا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر عجزه فيه ونازعه الغلبة فى قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حُدَيّاك ، أى ابرُزلى وحدك .

واعلم أن النبيّ صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبةً بالقرآن حين قالوا : افتراه . فأنزل الله عز وجلّ عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾[2] فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور تُشا كل القرآن،قال تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[3]، ثم كرر هذا فقال: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[3] أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بشرٍ مثله ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ؛ فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورةٍ تُشْبِه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء[1]،قال : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾[4] ، فقد ثبتَ أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله لِعَجْزهم عنه ، لأنهم لو قَدَرُوا على ذلك لفعلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحيّر والانقطاع .

(١ - ١) ساقط من ت .

(٢) سورة هود ١٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٣ .

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

قال [ابن أبى](1) طالب مكى(1) فى « اختصاره نظم القرآن للجرجانى » ، قال المؤلف : أنزله بلسان عربى مبين بضروب من النّظم مختلفة على عادات العرب ، ولكن الأعصار تتغير و تطول، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم، والنظر كله جار على لغة العرب، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾(2) ، وفى قوله : ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾(3) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربى .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلُهم إلا من قِبَل أنهم أعرضوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نزَل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكونُ عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رُتَب القوم الذى نزل عليهم جائز ، ولا يمنع . فَمَنْ(4) نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبّره لأنه بلغته ، ونحن إنما(5) نفهم بالتعليم . انتهى .

وهذا الذى قاله مشكل ، فإنّ كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة فى مدة متطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإعجازُ القرآن ذكر من وجهين :

أحدهما : إعجازٌ متعلق بنفسه .

والثانى : بصرف الناس عن معارضته.

---

(1) فى الأصول « أبو طالب » ؛ خطأ ، وهو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى، يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفى سنة ٤٣٧؛ ذكر القفطى ثبتا بمؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجانى فى نظم القرآن وإصلاح غلطه » . وانظر إنباه الرواة ٣ : ٣١٣ — ٣١٩

(2) سورة يونس ٣٨ .

(3) سورة يونس ٣٩ .

(4) ت : « ممن » .

(5) م : « إذا » تحريف .

ولاخلافَ بين العقلاء أن كتابَ الله معجز، واختلفوا فى إعجازه، فقيل : إن التحدى وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات، وإنّ العرب كُلِّفتْ فى ذلك ما لا تُطيق، وفيه وقع عجزُها. والجمهور على أنه إنه إنما وقع بالدالّ على القديم[1] وهو الألفاظ.

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصحّ التحدى بشىء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها التحدى، ولا يتجه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتماً كنتَ قادرا على أن تصنع مثله؛ إلا بعد أن يمكّنه من الجهة التى تدّعى عجز المخاطب عنها، فنقول : الإعجاز فى القرآن العظيم إماأن يعنى بالنسبة إلى ذاته، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف، أو إلى مدلوله أو إلى المجموع، أو إلى أمر خارج عن ذلك؛ لا جائزَ أن يكون الإعجاز حصل من جهة ذوات الكلم المفردة فقط؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتألف فقط؛ لأنه يُحوج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماقة : « إنّا أعطيناك الجواهر ـ فصل لربّك وهاجر ـ إن شانئك هو الكافر ».

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرُهم عن تأليف ألفاظٍ معرَبة فضلا عن كبيرهم، ولا جائزَ أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط؛ لأنها ليست من صنيع البشر، وليس لهم قدرة على إظهارها؛ من غير مايدلّ عليها، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع لأنا قد بيّنا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمرٍ خارج غير ذلك.

* * *

[بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحداها ـ وهو قول النظام[2] : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان

(١) م : « التقديم » ، صوابه مافى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق ابراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحد رءوس المعتزلة ، وإليه تنسب الفرقة النظامية؛ توفى فى خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧، والمواقف ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ١٨٧

مقدوراً لهم ؛ لكن عاقهم أمر خارجيّ ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[1] ؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضا يلزم من القول بالصّرفة فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدّي ، وخلوّ القرآن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خَرْقٌ لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ، ولا معجزةَ له باقية سوى القرآن ، وخلوّه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر[2] : « ومما يبطل القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة ـ وإنما منع منها الصّرفة ـ لم يكن الكلام معجزا ، وإنّما يكون المنع معجزا[3] فلا يتضمن الكلام فضلا[4] على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكلّ قادرون على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا[5] عنه لعدم العلم بوجه ترتيبٍ لَوْ تعلّموه لوصلوا إليه ، ولا بأعجب من قول

---

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٣، ٤٤، ونقله عنه صاحب الإتقان في ٢ : ١١٨

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتقان : « وإنما يكون بالمنع معجزا » .

(٤) الإعجاز والإتقان : فضيلة » .

(٥) كذا في الأصول والإتقان؛ وفي الإعجاز : « وإنما يتأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرقَ بين كلام البشر وكلام الله فى هذا الباب، [وإنّما يصحّ من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد][(١)] » .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكَما »[(٢)] .

* * *

الثانى : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلَق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيبا وزِنة ، وعلَتْ مركّباته معنى ، بأن يوقع كلّ فن فى مرتبته العليا فى اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزَّمْلَكَانىّ[(٣)] فى البرهان .

* * *

الثالث: مافيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة، ولم يكن ذلك من شأن العرب، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ ﴾[(٤)] وقوله فى أهل بدر : ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ

---

(١) تكملة من كتاب إعجاز القرآن .

(٢) كذا نقل عبارة الباقلانى فى مختصره، والذى فى الإعجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن؛ وإنما فزعوا إلى الدرة واليتيمة؛ وهما كتابان: أحدهما يتضمن حكما منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل؛ فليس فيها شيء بديع من لفظ ولا معنى، والآخر شيء فى الديانات، وقد تهوس فيه بما لايخفى على متأمل . وكتابه الذى بيناه فى الحكم منسوخ من كتاب بزرجمهر فى الحكمة ؛ فأى صنع له فى ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيما جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زملكان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون. كذا ضبطه ياقوت، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زملكا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لايلحقون به النون ؛ وهى قرية بغوطة دمشق؛ وممن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعى المتوفى سنة ٦٥١ ، وحفيده محمد بن على بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسبه صاحب كشف الظنون إليه وقال: «البرهان فى إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن على بن الزملكانى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٧، ثم اختصره؛ولكنى لم أجده منسوبا إليه فيما وقعت عليه من تراجم له فى الدرر الكامنة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن» عن أحمد الثالث؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد السماكى المعروف بابن خطيب زملكا » .

(٤) سورة الفتح ١٦ .

﴿وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾[1] وقوله : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾[2] وكقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[3] وقوله :﴿الم . غُلِبَتِ الرُّومُ﴾[4] وغير ذلك مما أخبرَ به بأنه سيقع فوقع .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛ وهو باطل، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها .

* * *

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكايةَ مَنْ شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا . . .﴾[5] الآية .

وهو مردود بما سبق ، نعم هذا والذى قبله من أنواع الإعجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

* * *

الخامس : إخبارُه عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل، كقوله : ﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾[6] ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾[7] ، وقوله : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ...﴾[8] الآية، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون الموت أبدا .

* * *

---

(١) سورة القمر ٤٥ .

(٢) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة النور ٥٥

(٤) سورة الروم ١ ، ٢ .

(٥) سورة هود ٤٩

(٦) سورة آل عمران ١٢٢

(٧) سورة المجادلة ٨

(٨) سورة الأنفال ٧

السادس : وصححه ابن [١] عطية وقال : إنه الذى عليه الجمهور والحذّاق ـ وهو الصحيح فى نفسه ـ وأن التحدى إنمــا وقع بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ، ووجه إعجازه أن الله أحاط بكل شىء علما ، وأحاط بالـكلام كلّه علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عَلِمَ بإحاطته، أى لفظة تصلح أن تلىَ الأولى، ويتبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشرُ معهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلوم بالضرورة [٢] أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك [٣] ، وبهذا [جاء نظم القرآن فى الغاية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق] [٤] يبطل قول من قال : إن العرب كان فى قدرتها الإتيان [٥] بمثله ، فلما جاءهم النبى صلى الله عليه وسلم صُرِفوا عن ذلك وعجزوا عنه .

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم [٦] يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقّح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها، فيغيّر فيها ، وهلم جرًّا. وكتاب الله [٦] سبحانه لو نزعتَ منه لفظة ، ثم أدير لسان العرب على لفظة [٧] أحسنَ منها لم توجد .

ونحن تتبيّن لنا البراعة فى أكثره ، ويخفى وجهُها فى مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ فى سلامة الذوق ، وجودة القريحة ، [وميْز الـكلام] [٧] .

وقامت الحجة على العالم بالعرب؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

---

(١) مقدمة التفسير المطبوعة ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) فى المقدمة : « ضرورة » (٣) فى المقدمة « أن بشرا لم يك قط محيطا » ، وما نقله الزركشى أجود .

(٤) تكملة من المقدمة .

(٥) المقدمة : « أن تأتى بمثل القرآن » .

(٦ ـ ٦) فيما نقله عن ابن عطية هنا اختصار فى العبارة ؛ وفى المقدمة : « . . . لم يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين، ويظهر لك قصور البشر فى أن الفصيح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده ، ثم لا يزال ينقحها حولا كاملا، ثم تعطى لأحد نظيره فيأخذها بقريحة خاصة فيبدل فيها وينقح، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبدل ، وكتاب الله . . . الخ » .

(٧) المقدمه : « فى أن يوجد أحسن منها » .

الحجة فى معجزة عيسى بالأطبّاء ، و [فى][1] معجزة موسى بالسَّحَرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرعَ ما تكون فى زمن النبى الذى أراد إظهاره؛ فكان السحر فى مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب فى زمان عيسى ، والفصاحة فى مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

* * *

السابع : أن وجه الإعجاز الفصاحةُ ، وغرابةُ الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدّى ، واختاره الإمام فخر الدين[2] ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[3] ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[4] : وقولُ من قال : إن الضمير فى ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضعيف ، بقوله : ﴿ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾[5] ، والسياق واحد .

* * *

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فى كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضى أبو بكر[6] .

قال : ولهذا لم يمكنهمْ معارضتُهُ .

---

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازى ، صاحب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ؛ ونقل عنه هذا النص السيوطى فى الإتقان ٢ : ١١٩

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٥) سورة هود ١٣ .

(٦) انظر إعجاز القرآن ص ٥٤

قال :(١) ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن(٢) من أصناف البديع التى ادّعوْها فى الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرق العادة(٢) ، بل يمكن استدراكه بالتعلّم والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر ، ورصف الخُطَب ، وصناعة الرسالة ، والحذق فى البلاغة ، وله طريق يُسلك(٣) . . . فأما شأوُ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتَدى به ، ولا يصح وقوعُ مثله اتفاقاً . . .

قال : ونحن نعتقد أن الإعجاز فى بعض القرآن أظهر ، وفى بعض أدقّ وأغمض .

ثم قال القاضى : فإن قيل(٤) ما الذى وقع التحدى به ؟ أهو الحروف المنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات ؟ أو غيره ؟

قلنا : الذى تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التى هى نظم القرآن منظومة حِكَمها ، متتابعها كتتابعها ، مطّردة كاطّرادها ، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذى لا مثل له(٥) .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز المتحدَّى به إلا فى النظم ، لا فى المفهوم ؛ لأن المفهوم

---

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما بعدها مع تصريف واختصار العبارة .

(٢–٢) الإعجاز : « من البديع الذى ادعوه فى الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هذا الفن ليس فيه مايخرق العادة ويخرج عن العرف » .

(٣) بقية الكلام فى الإعجاز : « . . . ووجه يقصد ، وسلم يرتقى فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه ؛ فرب إنسان يتعود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتعود أن يكون خطابه سجعا ، أو صنعة متصلة لايسقط من كلامه حرفا ، وقد يتأتى له لما قد تعوده . وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن فى جزء ، وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيحشون به كلامهم . ومن كان قد تدرب وتقدم فى حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف ، ولم يحتج إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن باسطا من باع كلامه ، وموشحا بأنواع البديع مايحاوله من قوله . وهذا طريق لا يتعذر ، وباب لايمتنع ، وكل يأخذ فيه مأخذا ، ويقف منه موقفا ، على قدرما معه من المعرفة ، وبحسب مايمده من الطبع ، فأما شأو . . . »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤ ، وعبارته : « إن قال قائل: بينوا لنا: ماالذى وقع التحدى إليه . . . ؟ »

(٥) انتهى ماأورد المؤلف هنا من كلام القاضى فى الإعجاز مع مع التصرف والحذف.

لم يمكن الإحاطة به، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدّى بما لا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء قوبل به ادّعى أنه غير المراد ، ويتسلسل !

* * *

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه ــ وهو اختيار السّكاكىّ حيث قال فى «المفتاح»[(١)] : واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب][(٢)] يُدْرك ولا يمكن وصفُه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحة. وكما يدرك[(٢)] طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفِطر السليمة إلّا بإتقان علمَى المعانى والبيان والتمرّن فيهما[(٢)] .

وقال أبو حيان التوحيدى فى « البصائر »[(٣)] : لم أسمع كلاما ألصقَ بالقلب ، وأعلَقَ بالنفس من فصل تكلّم به بُندار بن الحسين الفارسىّ ــ وكان بحرا فى العلم ــ وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال : هذه مسألة فيها حَيْف على المفتى[(٤)]، وذلك أنه شبيه بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرتَ إلى جُمْلته فقد حققته، ودللتَ على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلّا وكان ذلك المعنى آيةً فى نفسه ، ومَعْجَزة لمحاوِله ، وهدًى لقائله؛ وليس فى طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله فى كلامه وأسراره فى كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

* * *

(١) مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ص ٢٢١ ، مع تصرف فى العبارة. (٢) تكملة من المفتاح .

(٢)ـ٢ عبارة المفتاح: «ومدرك الإعجاز عندى هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين؛ نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها، أما نفس وجه الإعجاز فلا».

(٣) ت : « التصاوير » تحريف .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من م .

العاشر : وهو قولُ حازم[١] فى «منهاج البلغاء» : إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها فى جميعه استمراراً لا توجد له فترة ، ولا يقدِر عليه أحد من البشر ، وكلامُ العرب ومَنْ تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة فى جميع أنحائها فى العالى منه إلا فى الشىء اليسير المعدود ، ثم تعرِض الفترات الإنسانية، فتقطع طيب الكلام ورونقه ، فلا تستمر لذلك الفصاحةُ فى جميعه ، بل توجد فى تفاريق وأجزاء منه ، والفترات فى الفصاحة تقع للفصيح، إما بسهو يعرض له فى الشىء من غير أن يكون جاهلا به، أو من جهل به ، أو مِنْ سآمةٍ تعترى فكرَه، أو من هوًى للنفس يغلب عليها فيما يحُوش عليها خاطره، من اقتناص المعانى سمِينا كان أو غثًّا، فهذه آفاتٌ لا يخلو منها الإنسان الفاضل والطبع الكامل ، وهو قريب مما ذكره ابن الزَّمْلَكانى وابن عطية .



الحادى عشر : قال الخطَّابى[٢] فى كتابه ـ وإليه[٣] ذهب الأكثرون من علماء النظر ـ : إنّ وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة ، لكن لما صعُب عليهم تفصيلُها صَغَوْا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس .

قال : والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها فى درجة البيان متفاوتة[٤] ، [ودرجاتُها فى البلاغة متباينة غير متساوية][٥] ، فمنها البليغ الرصين الجَزْل، ومنها الفصيح

---

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجنى سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٥٩ ، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية .

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى ؛ فى كتابه بيان إعجاز القرآن؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام .

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف فى العبارة .

(٤) بيان الإعجاز : « ومراتبها فى نسبة البيان متفاوتة »

(٥) تكملة من كتاب البيان .

القريب السهل ، ومنها الجائز الطلق الرَّسْل ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [دون النوع الهجين المذموم الذى لا يوجد فى القرآن شىء منه البتة](١).

فالقسم(٢ الأول أعلاه ، والثانى أوسطه ، والثالث أدناه وأقربه ٢) ، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع شعبة ، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [نمَطٌ](١) من الكلام يجمع صفتى الفخامة والعذوبة ، وهما على الانفراد فى نعوتهما كالمتضادّين؛ لأن العذوبة نِتاج السهولة، والجزالة والمتانة [فى الكلام](١) يعالجان نوعا من الوعورة؛ فكان اجتماع الأمرين فى نظمه مع نبوّ كلٍّ منهما عن الآخر فضيلة خُصّ بها القرآن . [يَسَّرَها الله بلطيف قدرته](١) ؛ ليكون آية بيّنة لنبيه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه](١) .

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمور :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التى هى ظروف المعانى [والحوامل](١) .

ولا تدرك أفهامهم جميعَ معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتُهم باستيفاء جميع وجوه النظوم التى بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلا أن(٣) يأتوا بكلام مثله .

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة ؛ حتى لا ترى

---

(١) تكملة من كتاب البيان .

(٢-٢) البيان: «فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه والقسم الثانى أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه » .

(٣) البيان : « إلى أن يأتوا » .

شيئا من الألفاظ أفصحَ ولا أجزلَ ولا أعذبَ من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفاً وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه . وأما [١] معانيه ، فكل ذى لبّ يشهد له بالتقديم فى أبوابه ، والرقى فى أعلى درجاته [١] .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فى أنواع الكلام ، وأما أن توجدَ مجموعة فى نوع واحد منه فلم توجد إلا فى كلام العليم القدير، [الذى أحاط بكل شىء علما، وأحصى كل شىء عددا][٢] .

فخرج[٣] من هذا أن القرآنَ إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف ، مضمّنا أصحّ المعانى ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه فى صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيانٍ لطريق عبادته[٤] فى تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وَعْظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجرٍ عن مساويها ، واضعاً كلّ شىء منها موضعه الذى لا يُرى شىء أولى منه ، ولا يتوهم[٥] فى صورة العقل أمر أليقُ به منه ، مودعا أخبار القرون الماضية وما نزل من مَثُلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبئا عن الكوائن المستقبلة فى الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً فى ذلك بين الحجة والمحتجّ له ، والدليل والمدلول عليه ، ليكونَ ذلك أوكدَ للزوم ما دعا إليه ، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

(١-١) البيان: «وأما المعانى فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم فى أبوابها ، والترق إلى أعلى درجات الفضل من من نعوتها وصفاتها » .

(٢) تكملة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « فتفهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .

(٤) البيان : « وبيان لمنهاج عبادته » .

(٥) البيان : « ولا يرى فى صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هـذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق ، أمر تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم [١] ، فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، ومناقضته فى شكله ، ثم صار المعاندون له [ممن كفر به وأنكره] [٢] يقولون مرة : إنه شعر لمّا رأوه منظوما ، ومرّة إنه سحر لما رأوه معجوزا عنه ، غيرَ مقدور عليه . وقد كانوا يجدون له وقعاً فى القلب ، وقرعا فى النفس ، يريبهم ويحيرهم ، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعا من الاعتراف ، ولذلك قالوا [٣] : إن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة . وكانوا مرةً لجهلهم وحيرتهم [٤] يقولون : ﴿ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [٥] مع علمهم أن صاحبهم أمىّ وليس بحضرته مَنْ يُملى أو يكتب شيئا [٦] ؛ ونحو ذلك من الأمور التى [٧] أوجبها العناد والجهل والعجز [٧] . وقد حكى الله عن بعض مردتهم — وهو الوليد بن المغيرة المخزومى — أنه لما طال فكرُه فى القرآن وكثُر ضجره منه ، وضرب له الأخماس من رأيه فى الأسداس ، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [٨] عنادا وجهلا به ، وذهابا عن الحجة ، وانقطاعا دونها [٩] .

ثم اعلم أن عمود البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

---

(١) البيان : « قدرهم » .
(٢) تكملة من كتاب البيان
(٣) البيان : « قال قائلهم »
(٤) م : « وجنونهم » .
(٥) سورة الفرقان ٥
(٦) البيان : « فى نحو ذلك » .
(٧—٧) البيان : « التى جماعها الجهل والعجز » .
(٨) سورة المدثر ٢٤
(٩) حذف بعد هذه الفقرة فيما نقله المؤلف ما نصه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبحانه : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ وكيفما كانت الحال ، ودارت القصة ، فقد حصل اعترافهم بها قولا ، وانقطاعهم عن معارضته فعلا أنه معجز وفى ذلك قيام الحجة وثبوت المعجز والحمد لله » .

التى تشتمل عليها فصول الـكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الذى يفسد به الـكلام، أو إذهاب الرونق الذى تسقط به البلاغة، وذلك أن فى الـكلام ألفاظا مترادفة متقاربة[١] المعانى فى زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة[١]، والشح والبخل، والنعت والصفة ، وكذا بلى ونعم، ومِنْ وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الحذاق[٢] بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبتها فى بعض معانيها ، وإن اشتركا فى بعضها[٣] .

ولهذا قال أبو العالية فى قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[٤] : أنه الذى ينصرف ولا يدرى عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ ﴾ فلم يفرّق أبو العالية بين « فى » ، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : المراد به إخراجُها عن وقتها .

فإن قيل : فهلّا جعل فى كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنمـا أنزل القرآن على هـذه الصفة من جمع أشياءَ مختلفة المعانى فى السورة الواحدة ، وفى الآى المجموعة القليلة العدد، ليـكون أكثرَ لفائدته، وأعمّ لمنفعته، ولو كان لـكل باب منه قبيل ، ولـكل معنًى سورة مفردة ، لم تـكثر عائدته ، ولـكان الواحد من الـكفار المنـكرين والمعاندين إذا سَمِع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا فى النوع الواحد الذى تضمنته السورة الواحـدة فقط ، وكان فى اجتماع المعانى الـكثيرة فى السورة الواحدة أوفرَ حظا ، وأجدى نفعا من التخيير لما ذكرناه .

(١–١) البيان : « متقاربة فى المعانى يحسب أكثر الناس أنها متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة » .

(٣) هنا انقطع ما نقله عن الخطابى ص ٢٦ وترك ما بعدها إلى ما أورده من ص ٢٩ مع تصرف فى العبارة .

(٤) سورة الماعون .

قال الخطّابى : وقلت[١] فى إعجاز القرآن وجها [آخر][٢] ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلّا الشاذ فى آحادهم][٢] وهو صنيعه بالقلوب ، وتأثيره فى النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منثورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة فى حال ، ومن الروعة والمهابة فى حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾[٣] وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾[٤] الآية .

قلت: ولهذا أسلم جبير بن مُطْعم لما سمع قراءة النبى صلى الله عليه وسلم للطّور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾[٥] قال : خشيت أن يدركنى العذاب . وفى لفظ : « كاد قلبى يطير فأسلم » . وفى أثر آخر أن عمر لمّا سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك .

وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بسماع آية من القرآن .

* * *

الثانى عشر ، وهو قول أهلِ التحقيق : إنّ الإعجاز وقع بجميع ماسبق من الأقوال، لا بكل واحد عن انفراده ؛ فإنه جمع كلّه ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فمنها الروعة التى له فى قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرّين والجاحدين ، ثم إنّ سامعَه إن كان مؤمنا به يداخله روعة فى أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد فى قلبه

---

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف فى العبارة .

(٢) تكملة من كتاب البيان .

(٣) سورة الحشر ٢١

(٤) سورة الزمر ٢٣

(٥) الطور ٧ .

هشاشةً إليه ، ومحبّة له . وإن كان جاحدا وَجَد فيه مع تلك الروعة نفورا وعيًّا ؛ لانقطاع مادته بحسن سمعه.

ومنهـا أنه لم يزل ولايزال غضًا طريًّا فى أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئين .

ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه فى صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً ، ومخاطبة أخرى لخلقه ، لا فى صورة كلام يستمليه من نفسه من قد قُذِفَ فى قلبه ، وأوحى إليـه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتى بالمعانى التى ألهمها بألفاظه التى يـكسوها إياه ، كما يُشاهد من الـكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتى الجزالة والعذوبة وهما كالمتضادين ، لا يجتمعان غالبا فى كلام البشر ؛ لأن الجزالة من الألفاظ التى لا توجد إلا بمـا يشوبها من القوة وبعض الوعورة ، والعذوبة منها ما يضادّها من السلاسة والسهولة ، فمن نحا نحوَ الصورة الأولى فإنمـا يقصد الفخامة والروعة فى الأسماع ، مثل الفصحاء من الأعراب ، وفحول الشعراء منهم ، ومن نحا نحو الثانية قصد كونَ الـكلام فى السماع أعذبَ وأشهى وألذّ ، مثلَ أشعار المخضرمين ومن دانَاهُمْ من المولّدين المتأخرين . وتَرَى ألفاظَ القرآن قد جَمعت فى نظمه كلتا الصفتين، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جعله آخر الـكتب غنيا عن غيره ، وجعل غيره من الـكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[١] .

---

(١) سورة النمل ٨٦ .

فَصْــل

فى قدر المعجز من القرآن

قال القاضى أبو بكر : ذهب[١] عامة أصحابنا ـ وهو قول أبى الحسن الأشعرى فى كتبه ـ إلى أن أقلّ ما يُعجَز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أوما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز.

قال : ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة فى أقل من هذا القدر.

وذهبت المعتزلة إلى أن كلّ سورة برأسها فهى معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة[٢] .

وقد علمنا أنه تحدّاهم تحدّيا إلى السور كلّها ، ولم يخصّ . ولم يأتوا بشىء منها ، فعُلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾[٣] فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا تُتحصل حكايته فى أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأوّل قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القبيل دون التفصيل[٤] [وكذلك يحمل

---

(١) إعجاز القرآن ص ٣٨٦ ومابعدها .

(٢) الإعجاز ، ت : « الكثير » وما أثبته عن ط ، م .   (٣) سورة الطور ٣٤

(٤) الإعجاز : « على أن يكون راجعا إلى القبيل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنْسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[١] على القبيل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره][٢] .

فإن قيل : هل يُعرف[٣] إعجاز السُّوَر القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز][٢] كل قدر من القرآن بلغ الحدّ الذى قدّرتموه على[٤] ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعرى قد أجاب عن ذلك بأن كلّ سورة قد عُلِم كونها معجزة بعَجْز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا (٥ والطريقة الأولى أسدّ ، وتظهر فائدتهما فى أن الأولى تبين أن ما عُلِم به كون جميع القرآن معجزا موجود فى كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم فى الكلّ واحدا . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التى سلكناها ٥) .

---

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) مابين العلامتين تكملة من كتاب الإعجاز . (٣) فى الإعجاز : « تعرفون » .

(٤) الإعجاز : « بمثل » .

(٥ــ٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد، وليس هذا الذى ذكرناه أخيراً بمناف له ، لأنه لا يمتنع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه. واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزا موجود فى كل سورة صغرت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم فى الكل واحدا ، والطريقة الأخيرة تتضمن تعذر معرفة إعجاز القرآن بالطريقة التى سلكناها فى كتابنا » .

فصـــل

اعلم أنه سبحانه تحدّاهم أولا فى الإتيان بمثله ، فقال : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾(١) ، ثم تحدّاهم بعشر سور منه وقطع عذرهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾(٢)، وإنما قال : ﴿ مفتريات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصص البالغة ، فقيل لهم: « مفتريات » إزاحة لعللهم، وقطعا لأعذارهم، فعجزوا، فردّهم من العشر إلى سورة واحدة من مثله، مبالغة فى التعجيز لهم، فقال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾(٣) ، أى يشهدون لكم أنها فى نظمه وبلاغته وجزالته، فعجزوا، فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾(٤) مبالغة فى التعجيز وإفحاما لهم ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾(٥)، وهذه مبالغة فى الوعيد ، مع أن اللغةَ لغتُهم ، والكلامَ كلامُهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة(٦) لعنه الله كان سيّد قريش، وأحدَ فصحائهم لما سمعه أُخرس لسانه، وبلد جنانه، وأطفئ بيانه، وقطعت حجّته، وقُصم ظهره، وظهر عجزه، وذهل عقله، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كلّه هَزَجه ورجَزه وقريضَه ، ومقبوضَه ومبسوطَه، فما هو بالشعر! قالت له قريش : فساحر ؟ قال : وما هو بساحر ، قد رأينا السُّحّار وسحرهم ، فما هو بنفثه ولا عقده، والله إن لقوله لحلاوة ، وإن عليه لطُلاوة، وإن أسفلَه لمغدق، وإن أعلاه لمثمر،

(١) سورة الإسراء ٨٨
(٢) سورة هود ١٣
(٣) سورة البقرة ٢٣
(٤) سورة البقرة ٢٤
(٥) سورة البقرة ٢٤
(٦) الخبر فى الرسالة الشافعية للجرجانى ١١١

وإنه ليعلو ولا يُعْلَى، سمعتُ قولا يأخذ القلوب. قالوا : مجنون، قال : لا والله ماهو بمجنون ولا بخنقه ولا بوسوسته ولا رِعشته ، قالوا : كاهن. قال: قد رأينا الكهّان فما هو بزمزمة الكهّان ولا بسجعهم . ثم حملته الحميّة فنكص على عقبيه وكابر حسّه فقال : ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾(١) .

مسألة

[فى أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدّى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأن الجنّ ليسوا من أهل اللسان العربى الذى جاء القرآن على أساليبه ؛ وإنما ذُكروا فى قوله : ﴿قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنْسُ وَٱلْجِنُّ﴾(٢) تعظيما لإعجازه، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهر بعضهم بعضا ، وعجزوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجزَ ، ونظيره فى الفقه تقدّم الأخ الشقيق على الأخ للأب فى ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل فى النكاح .

فصل

فى أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضى :(٣) ذهب أبو الحسن الأشعرى إلى أن ظهور ذلك على النبى صلى الله عليه

---

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥
(٢) سورة الإسراء ٨٨
(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يُعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا المذهب يحكى[١] عن المخالفين .

والذى نقوله : إن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا آستدلالا ، وكذلك من ليس[٢] ببليغ ، فأما البليغ الذى أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مَسْألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيَّه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :

أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلّ واد يهيمون، وأنهم يقولون ما لا يفعلون[٣] ، وأن للشعر شرائط لا يسمّى الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هَزَل أضحك ، وإن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب وإضحاك . فنزّه الله نبيَّه عن هاتين الخصلتين ، وعن كل أمر دنىء ، وإنا لا نكاد نجد شاعرا إلا مادحا ضَارعا ، أو هاجيا ذا قَذَع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبى[٤] .

والثانى : أن أهل العَروض مُجْمعون كما قال ابن فارس؛ على أنّه لا فرق[٥] بين صناعة العروض وصناعة الإيقاع، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم، وصناعة العروض تقسمه

---

(١) الإعجاز : « محكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤-٢٢٦ : ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ .

(٤) تلخيص من كلام ابن فارس فى فقه اللغة ٢٢٩ (٥) فقه اللغة ٢٣٠

بالحروف المتنوعة[١] ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاعُ ضَرْبٌ من الملاهى لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست مِنْ دَدٍ ولا دَدٌ منى » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين :

أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قَصْدُه ، قال ابن فارس[٢] : الشعر كلام موزون مقفى دالّ على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .

والثانى : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أنشد شيئا من ذلك غيَّره .

فَصْل

فى تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

مع أن الموزون فى الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِى لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾[٣] ، فأعلم سبحانه أنه نزّه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن مجمع الحق ، ومنبع الصدق ، وقُصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل فى صورة الحق ، والإفرطُ فى الإطراء ، والمبالغة فى الذم والإيذاء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾[٤] ، أى كاذب ، ولَم يعْن أنه

---

(١) فى ت ، م : « المنوعة » ، وفى فقه اللغة : « المسموعة » ، وصوابه فى ط .

(٢) فقه اللغة ٢٢٩ (٣) سورة يس ٦٩

(٤) سورة الحاقة ٤٣

ليس بشعر ؛ فإنّ وزن الشعر أظهر من أن يشتبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفى عنه ، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمّى المنطقيون القياسات المؤدية فى أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية .

فإن قيل(١) : قد وُجد فى القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ، أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلوتى ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(٢)

وقوله : ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾(٣) قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿مَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾(٤) قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف

وقوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً(٥) . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾(٦) قالوا : هو من المتقارب ، أى بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾(٧) ، ويشبعون حركة الميم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمّنه فقال :

وفتية فى مجلس وجوههم ريحانهم ، قد عدموا التثقيلا
دانية عليهمو ظلالها ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾

---

(١) انظر إعجاز القرآن للباقلانى ٧٧ – ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على النون بالسكون . (٣) سورة سبأ ١٣ ، وفى الإعجاز : قالوا هو من الرمل الذى قيل فيه :

ساكنُ الريح نطُو فُ المزن منحلّ العزالى

(٤) سورة فاطر ٨ (٥) سورة الطلاق ٢
(٦) سورة الطلاق ٣ (٧) سورة الدهر ١٤

وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾(١)

قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴾(٢)

قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً. فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً﴾(٣) ونحوه قوله : ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً . فَالْحَامِلَاتِ وِقْراً . فَالْجَارِيَاتِ يُسْراً ﴾(٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً ﴾(٧) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾(٩) .

---

(١) سورة التوبة ١٤ بإشباع حركة الميم و : « يخزهم »
وفى الإعجاز : « كقول الشاعر :

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارٌ ... كأنّ قرون جلّتها العِصِيُّ

(٢) وفى الإعجاز سمنه أبو نواس فى شعره وقال « فذاك الذى » ، وشعره :

وقرا معلنـا ليصدع قَلْبِي ... والْهَوَى يَصْدَعُ الفؤاد السقيماَ

أَرأيت الذى يكذّبُ بالدِّ ... نِ فذاك الذى يَدُعُّ اليتيما

(٣) سورة العاديات ١ ، ٢

(٤) سورة الذاريات ١ـ٣

(٥) سورة قٓ ٤٠

(٦) سورة آل عمران ٩٢

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة « أمر » ونقل حركتها للتنوين فيكون على وزن مجزوء الرجز .

(٩) سورة المسد ١

وقوله تعالى : ﴿ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيب ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَف ﴾(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾(٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابى قارئا يقرأ ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾(٤) قال: كسرت إنما قال : « يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيم »(٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب، قال القاضى أبو بكر : إن(٦) الفصحاء منهم لما أورد عليهم(٧) القرآن لو اعتقدوه شعرا(٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم](٩) لبادروا إلى معارضته؛ لأن الشعر(١٠ منقاد إليهم، فلما لم يعمدوا إلى ذلك دل على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفى على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم١٠) إلى الطعن فى القرآن، والغض منه والتوصّل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق.

---

(١) سورة الصف ١٣

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة القصص ٧٦

(٤) سورة الحج ١

(٥) بإسقاط كلمة : « إن » .

(٦) إعجاز القرآن ٨٠ ومابعدها .

(٧) الإعجاز : « حين أورد عليهم » .

(٨) الإعجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(٩) تكملة من كتاب الإعجاز .

(١٠ـ١٠) الإعجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، مسهل عليهم ، ولهم فيه ماعلمت من التصرف العجيب ، والاقتدار اللطيف ، فلما لم نرهم اشتغلوا بذلك ، ولاعولوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدره الضعفاء فى الصنعة، والمرصدون فى هذا التأن، وإن استدراك من يجئ الآن على فصحاء قريش، وشعراء العرب فاطبة فى ذلك الزمان وبلغائهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بشئ فى القرآن، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفى عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ فالذى أجاب به العلماء عن هذا أنّ البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضا : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنهما وقافيتهما فليس بشعر [أصلا][١] .

ثم منهم من قال : إنّ الرجز ليس بشعر أصلا ، لاسيما إذا كان مشطورا أو منهوكا . وكذا ما يقاربه فى قلة الأجزاء ، وعلى هذا تسقط السؤال .

ثم نقول[٢] : إن الشعر إنما ينطلق مَتَى قُصد إليه على الطريق التى تُعمد وتُسلك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامىّ والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه][١] وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر[٣] ؛ فلا يسمى صاحبه شاعرا ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كلّ متكلم لا ينفك أن يعرض فى جملة كلامه ما يتزن بوزن الشعر [وينتظم بانتظامه][١] .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعرا أربعة أبيات ، وليس ذلك فى القرآن بحال .

قال القاضى : وهذه الطريق التى سلكوها فى الجواب معتمدة ، أو أكثرها .

ولو كان ذلك شعرا لكانت النفوس تتشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر غير مستصعب على أهل الزّمان [الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضربون فيه بسهم][١] .

---

(١) تكملة من كتاب الإعجاز .
(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .
(٣) الإعجاز : « فليس يكتسب اسم الشعر » .

فصل

[فى اختلاف المقامات ووضع كل شىء فى موضع يلائمه]

مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكرٌ فى كلّ موضع ما يُلائمه، ووضع الألفاظ فى كل موضع ما يليق به ، وإن كانت مترادفة ، حتى لو أبدِل واحدٌ منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة ، وفاتت تلك الحلاوة .

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترِد [١]فى التنزيل إلا مفردة[١] ، وإذا ذكرت والسماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة ، ولما أريد الإتيان بها مجموعة قال : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[٢] ، تفاديا من جمعها .

ولفظ « البقعة » لم تستعمل فيه إلا مفردة، كقوله تعالى : ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ﴾[٣] فإن جُمعت حسَّن ذلك ورودها مضافة ، كقولهم : « بقاع الأرض » .

وكذلك لفظ «اللب» مرادا به العقل، كقوله تعالى : ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُولِى ٱلْأَلْبَابِ﴾[٤] ﴿ لَذِكْرَىٰ لأولى الألباب ﴾[٥] فإنه يعذُب دون الإفراد .

وكذلك قوله : ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِ ﴾[٦] وفى موضع آخر : ﴿ فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾[٧]، استعمل « الجوف » فى الأول « والبطن » فى الثانى مع اتفاقهما

(١-١) كذا فى ت ، م « لم يرد فى التنزيل إلا مفردا » .

(٢) سورة الطلاق ١٢ .

(٣) سورة القصص ٣٠ .

(٤) سورة ص ٤٣ .

(٥) سورة الزمر ٢١ .

(٦) سورة الأحزاب ٤ .

(٧) سورة آل عمران ٣٥ .

فى المعنى . ولو استعمل فى أحدهما فى موضع الآخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما فى موضعه .

* * *

وأما بالنسبة إلى المقامات ، فانظر إلى مقام الترغيب ، وإلى مقام الترهيب : فمقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾(١) تجده تأليفا لقلوب العباد ، وترغيبا لهم فى الإسلام.

قيل : وكان(٢) سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبى ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرٌ معهما ، ثم فُتِنوا وعذبوا فافتتنوا قال(٣) : وكنا نقول: قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به](٤) ، فنزلت — [وكان عمر كاتباً](٤) — فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فآمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتُها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حمُلها على فضل الترغيب فى الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ عامّ دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾(٥) فيبقى معتبرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه فى القرآن مخصوص بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾(٦) .

---

(١) سورة الزمر ٥٣ .

(٢) الخبر فى أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر .

(٣) القائل ابن عمر .

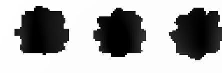
(٤) من أسباب النزول .

(٥) سورة النساء ٤٨ .

(٦) سورة الدهر ٩ .

فإن قلت : فلِمَ يكونوا مؤمنين حال الترغيب !

قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعوملوا هذه المعاملة من الإضافة مبالغةً فى الترغيب .



وأما مقام الترهيب فهو مضادّ له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيها ﴾[1] ، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصى ؛ لأنّ « مَن » للعموم لأنها فى سياق الشرط ، فيعمّ فى جميع المعاصى فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو ينافى المغفرة ، وكذلك كلّ مقام يضاد الآخر ، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه :

أحدها المعانى الإفرادية ؛ بأن يكون بعضُها أقوى دلالةً وأفخم مسمّى ، وأسلس لفظا ونحوه .

الثانى : المعانى الإعرابية بأن يكون مسمّاها أبلغَ معنى ؛ كالتمييز مع البدل فى قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْباً ﴾[2] مع اشتعل الرأس شيبة ؛ وهذا أبلغ من : « اشتعل شيب الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[3] فإن الأولى جعل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعمّ من « إلٰهين » .

---

(١) سورة النساء ١٤ .
(٢) سورة مريم ٤ .
(٣) سورة النحل ٥١ .

فصـــل

فى اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لايمتنع أن يوجد ما هو أشدّ تناسبا ولا اعتدالا فى إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف[١] فى أنّه : هل تتفاوت فيــه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضى أبو بكر ابن الطيب فى كتاب « الإعجاز »[٢] المنع ، وأنّ كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعضُ الناس أحسنَ إحساساً له من بعض ؛ وهـذا كما أن بعضهم يفطن للوزن بخلاف بعض .

واختــار أبو نصر بن القشيرى[٣] فى تفسيره التفاوت فقال : وقد ردّ على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة ﴿ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[٤] بالجرّ : [ومثل][٥] هذا من الـكلام مردود عند أئمة الدين [٦]لأن القراءات السبع متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم[٦] ، وإذا ثبت [شىءٌ عن النبى صلى الله عليه وسلم][٥] فمن ردّ ذلك ، فـكأنما ردّ على النبوّة[٧] وهذا

---

(١) نقله السيوطى فى الإتقان : ١٢٣ . (٢) الإعجاز ص ٥٤ — ٦٤ .

(٣) هو أبو نصر عبدالرحيم بن عبد الـكريم القشيرى، نقله عنه القرطبي فى الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٤ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللهَ ٱلَّذِى تَسَاءلون بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ . . ﴾ والخفض هو قراءة إبراهيم النخعى وقتادة والأعمش وحمزة؛ وقرأ الباقون بالنصب ؛ وانظر توجيه القراءتين فى القرطبي ٥ : ٤ .

(٥) من تفسير القرطبي .

(٦ — ٦) العبارة كما نقلها القرطبي : «لأن القراءات التى قرأبها أئمة القراء ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) العبارة فيما نقله القرطبي : « فمن ردّ ذلك فقد رد على النبى صلى الله عليه وسـلم ، واستقبح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك أحد فى فصاحته][١] . ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ؛ وإن كان غيره أفصح منه ، فإنا لا ندعى أن كل ما فى القرآن على أرفع الدرجات فى الفصاحة .

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين فى كتاب « المجاز » وأورد سؤالا فقال : فإن قلت : فلم لم يأتِ القرآن جميعُه بالأفصح والأملح ؟ وقال : فيه إشكال يسّر الله حلّه.

قال القاضى صدر الدين موهوب الجزرى رحمه الله : وقد وقع لى حلُّ هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : البارئ جلت قدرته ، له أساليب مختلفة على مجارِى تصريف أقداره، فإنه كان قادرا على إلجاء المشركين إلى الإقرار بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى: ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[٢]،ولكنه سبحانه أرسل رسولَهُ على أساليب الأسباب والمسببات ، وجارِى العوائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سِجالا بينهم وبين الكفار، ويبتدئ أمرُ الأنبياء بأسباب خفيفة . ولا تزال تنمى وتشتد ، كلّ ذلك يدلّ على أن أساليبهم فى الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم .

إذا عُرِف ذلك كان مجىءُ القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه ؛ لأنه تحدّاهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نَمَطاً غير النَّمط الذى أراده الله عز وجلّ فى الإعجاز .

ولما كان الأمرُ على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعارَ وغيرها، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها ، فيظهر الفَلَج بالحجة ، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا : قد أتيتَ بما لا قدرة لنا عليه ؛ فكما لا يصح من أعمى معارضة المبصر

---

(١) من تفسير القرطبي .

(٢) سورة الشعراء ٤ .

فى النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتُك أيها الأعمى بنظرى ؛ فإنّ للأعمى أن يقول : إنما تمّ لك الغَلبة لو كنتُ قادرا وكان نظرُك أقوى من نظرى ؛ فأمّا إذا فقد أصل النظر فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله، فكيف كان ذلك أدعى إلى الانقياد ؟

قلت : هذا السؤال سبق الجوابُ عنه فى الكلام ، وإنّ أساليبَ الأنبياء تقع على نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لا أراه حقا ، ويندفع السؤال المذكور . وإن كان الإعجاز فى القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلّا أن الذين قالوا : بأن المعجز فيه هو الصَّرْفة مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ ولكن شاركت أساليبهم فى أشياء :

منها أنه بلغتهم .

ومنها أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه فى خطبهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز بأمور أخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذى ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه وهزَجه ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالى نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتىَ بالأفصح والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب من يقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .

وقد سبق اختيار القاضى أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تَنْبِيهٌ

[فى أن معرفة مقامات الـكلام لاتدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبى الحديد :(١) .

اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح ، والرشيق والأرشق ، والجلىّ والأجْلى ، والعلى والأعلى من الـكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامةُ الدلالةالمنطقيةعليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداهما بيضاء مشرَّبة حمرة، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كحلاء العين ، أسيلة الخد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة . والأخرى دونهافى هذه الصفات والمحاسن؛ لـكنّها أحلى فى العيون والقلوب منها ، وأليق وأملح ، ولا يُدْرَى لأىّ سبب كان ذلك ، لـكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تعليله ، وهكذا الـكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفَيْن أنّ حسن الوجوه وملاحتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدرِكه كلُّ مَنْ له عين صحيحة ؛ وأما الـكلام فلا يعرفه إلّا بالذوق ، وليس كلّ منَ اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، وممّن يصلح لانتقاد الـكلام ؛ وإنما أهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسَهم بالرسائل والخطبْ والـكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرْبة وملـكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغى أن يرجع فى معرفة الـكلام ، وفضل بعضه على بعض .

---

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبى الحديد المدائنى المعتزلى ، ومن أكابر الفضلاء المتقنين؛ وصاحب شرح نهج البلاغة، والفلك الدائر على المثل السائر. توفى سنة ٦٥٥ . روضات الجنات ٤٢٢ .

النوع التاسع والثلاثون

معرفة وجوب تواتره

لاخلاف أن كلّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا فى أصله وأجزائه، وأمّا فى محله ووضعه وترتيبه، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك، أى يجب أن يكون متواترا، فإن العلم اليقينىّ حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقى على صفحات الدهر، الذى هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، فمستحيل ألا يكون متواترا فى ذلك كله، إذ الدواعى تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] والحفظ إنما يتحقق بالتواتر، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[2]، والبلاغُ العام إنما هو بالتواتر فما لم يتواتر مما نقل آحادا نقطع بأنه ليس من القرآن.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أنّ التواترَ شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو الذى يقتضيه صنع[3] الشافعى فى إثبات البسملة من كل سورة.

وردّ بأن الدليل السابق يقتضى التواترَ فى الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوطُ

---

(١) سورة الحجر ٩.
(٢) سورة المائدة ٦٧.
(٣) م: «صنيع».

كثير من القرآن المكرر ؛ وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلأنّا لو لم نشترط التواتر فى المحلّ جاز ألّا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة فى القرآن ، مثل : ﴿ فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تكذِّبانِ ﴾[١] ، و ﴿ وَيْلٌ يومئذٍ لِلمُكَذِّبينَ ﴾[٢] .

وأما الثانى فلأنه إذا لم يتواتر بعضُ القرآن بحسب المحل جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الآحاد .

وقال القاضى أبو بكر فى « الانتصار » : ذهب[٣] قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهلُ الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد فى إثبات قراءة ، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجهُ صوابا فى اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأها ، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهلُ الحق وأنكروه ، وخطّأوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قال القاضى: وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين، واختلافَ الضالّين، وليس المعتبر فى العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بألّا يخالف فيه مخالف ؛ وإنما المعتبر فى ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلافٌ فى صحته لم يكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين فى القرآن ؛ وذلك دليل على صحة نقل القرآن

---

(١) سورة الرحمن ١٣ .   (٢) سورة المرسلات ١٥ .

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ١ : ٧٨ .

بحفظه وصيانته من التغيير ، ونقض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾[2] وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلّفين للعمل به وحراسته من وجوه الغلط والتخليط ، وذلك وجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود[3] . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنهما ليسا بقرآن ، ولا حُفظ عنه أنه حكّهما وأسقطهما من مصحفه لعللٍ وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضافَ إلى عبد الله أو إلى أبيّ بن كعب ، أو زيدٍ أو عثمان أو عليّ ، أو واحد من ولده أو عترته جَحْد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم فى مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يحلّ ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين فى عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من الصحابة ، وإن كلامَ القنوت المروى عن أبيّ بن كعب أثبته فى مصحفه لم تقم حجة بأنه

---

(١) سورة الحجر ٩ .　　(٢) سورة القيامة ١٧ .

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ١ : ٧٩ . قال : «ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين الرازى قال : نقل فى بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وهو فى غاية الصعوبة لأنا إن قلنا : إن النقل المتواتر كان حاصلا فى عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ، فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلا فى ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر فى الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة » .

قرآن منزل ؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنا لنُقِلَ نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به ، وخلط بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبته فى مصحفه ، وقد ثبت فى مصحفه ما ليس بقرآن ؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووى فى شرح « المهذب »[1] : أجمع المسلمون على أن المعوّذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جَحد منها شيئاً كفر ؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل ، وليس بصحيح .

وقال ابن حزم[2] فى أول كتابه « المحلّى » : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حُبيش عنه ، وفيها المعوذتان والفاتحة .

وقال القاضى أبو بكر بن الطيب فى كتاب « التقريب » : لم ينكر عبدُ الله بن مَسعود كونَ المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف وإثبات الحمد ؛ لأنه كانت السنة عنده ألّا يثبت إلا ما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتْبه ، ولم نجده كَتَبَ ذلك ولا سمع أمْره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جَحْدا لكونهما قرآنا .

وفى صحيح ابن حبان عن زِرّ : قلنا لأُبىّ بن كعب : إن ابنَ مسعود لا يكتب فى مصحفه المعوذتين ، فقال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال لى جبريل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾[3] فقلتها ، وقال لى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[4] فقلتها ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) كتاب المهذب فى الفروع لأبى إسحاق الشيرازى ؛ شرحه الإمام محيى الدين النووى ؛ ومن هذا الشرح أجزاء متفرقة فى دار الكتب المصرية برقمى ٢٠٩ ، ٤٨٤ — فقه شافعى .

(٢) هو الإمام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ، والإحكام والمحلى وطوق الحمامة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفى سنة ٤٥٦ . جذوة المقتبس ٢٩٠ .

(٣) سورة الفلق ١ . (٤) سورة الناس ١ .

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السنّة للقرآن

اعلم أنَّ القرآنَ والحديث أبداً متعاضدان على استيفاء الحق وإخراجه من مَدَارج الحكمة؛ حتى إن كلّ واحد منهما يخصِّص عموم الآخر، ويبين إجماله.

ثم منه ما هو ظاهر، ومعه مايَغْمُض، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف: الإمام أبو الحكم ابن بُرّجان[1] في كتابه المسمى «بالإرشاد» وقال: ماقال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن، وفيه أصله، قرُب أو بَعُد، فهِمه من فهمه، وعَمِه عنه مَنْ عَمِه، قال الله تعالى: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[2]؛ ألا تسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم: «لأقضينّ بينكما بكتاب الله»، وليس في نصّ كتاب الله الرجم.

وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله، ولكن الرَّجْم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى: ﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ ﴾[3].

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب، وتفسير هذا المجمل، فهو مبيَّن بحكم الرسول وبأمره به؛ وموجود في عموم قوله: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنْتَهُوا ﴾[4]، وقوله: ﴿ مَنْ يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[5].

---

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن برجان، أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه؛ توفي سنة ٦٢٧؛ كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٦، وكتابه: الإرشاد في تفسير القرآن، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، عن فيض الله، ومنه أيضا قطعة في المكتبة التيمورية.

(٢) سورة الأنعام ٣٨.

(٣) سورة النور ٨.

(٤) سورة الحشر ٧.

(٥) سورة النساء ٨٠.

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقه التى أتت عليه ، وإنما يُدرِك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلّغه ربه تبارك وتعالى؛ لأنه واهبُ النعم ، ومقدّر القِسَم .

وهـذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل، وقد نبّهنا صلى الله عليه وسلم على هذا المطلب فى مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدّ الله تعالى لأوليائه فى الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأتْ ، ولا أذن سمِعتْ ، ولا خَطَر عَلَى قلب بَشَر ، بَلْهَ ما اطلعتم عليه »، ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ »(١) .

ومنها ، قالوا : يارسول الله ، ألا نتّكل وندع العمل؟فقال : « اعملوا فكلٌّ ميسّر لما خلِق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾(٢) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾(٣) .

فأعلَمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ، ليستخرج علماء أمته معانىَ حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل،حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يرتقوا فى الأسباب . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث: « إنما الأعمال بالنيات » وقال:موضعه نصافى قوله تعالى:﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾(٤) إلى قوله : ﴿ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً ﴾(٤)

---

(١) سورة السجدة ١٧ .
(٢) سورة الليل ٥ ــ ١٠ .
(٣) سورة الواقعة ٣٠ .
(٤) سورة الإسراء ١٨ ، ١٩ .

ونظيرُها فى هود والشورى[(١)] .

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[(٢)] و ﴿ بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ ﴾[(٣)] .

وأما التعريض فكثير، مثل قوله:﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[(٤)] ، ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾[(٥)] ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فمخطئ أو مصيب. فمعنى الآية والله أعلم : بلِّغ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطأوا مواضعها وطلبوها فى غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم فى طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[(٦)] .

فكان ظاهرُ آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهرُ آية المنافقين تعريضاً بنصّ الحديث المروىّ .

ومن ذلك حديث جبريل فى الإيمان[(٧)] والإسلام ، بَيَّن فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هى الإسلام ، وأن عَقْد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

---

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا .. ﴾ والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾

(٢) سورة البقرة ٢٢٥ .

(٣) سورة المائدة ٨٩ .

(٤) سورة النساء ١٣٩ .

(٥) سورة فاطر ١٠ .

(٦) سورة المنافقون ٨ .

(٧) صحيح البخارى ١ : ١٥٠ (فتح) .

نصُّ الحديث الذى رواه ابن أبى شيبة فى مُسْنده : الإسلام ظاهر والإيمان فى القلب موضعه من القرآن : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾(١) ، وقوله: ﴿ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾، ونظائرها ﴿ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾(٢) ، قال : بَنَيْتُ هاتين الصفتين على الصفات العليا صفات الله ـ تعالى ظهورها ـ من الأسماء الحسنى : اسم السلام ، واسم المؤمن .

ومن ذلك حديث ضِمام بن ثعلبة : « أفلح إن صدق » فى قوله: ﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾(٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله حرّمه الله على النار » فى قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ﴾(٤) ، وهو مفهوم من قوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾(٥)، فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم وإبائهم من قول : « لا إله إلا الله »،مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حُرّموا على النار .

وقوله صلى الله عليه وسلم:« مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلْيُكْرِم ضيفه(٦) » ، فى قوله تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾(٧) وقوله : ﴿ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾(٨) ، وهذه الأربع كلمات جَمعن حسنَ الصحبة للخلق ؛ لأن مَنْ كفّ شره وأذاه ، وقال خيراً أو صمت عن الشر وأفضَل على جاره ، وأكرم ضيفه ، فقد نجا من النار ، ودخل الجنة إذا كان مؤمنا ، وسبقت له الحسنى ، فإن

---

(١) سورة آل عمران ٨٣ .
(٢) سورة المجادلة ٢٢ .
(٣) سورة التوبة ٩١ .
(٤) سورة الأنعام ٨٢ .
(٥) سورة الصافات ٣٥ .
(٦) انظر صحيح مسلم ١: ٣١ كتاب الإيمان
(٧) سورة الذاريات ٢٤ .
(٨) سورة النساء ٣٦ .

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يغرنّكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو المشرق » فى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِى إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَأَى . . . ﴾[1] الآية ؛ فأخبر أن الناظر فى ملكوت الله لا بد له من ضروب الامتحان، وأن الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبرى منها ، والمعصوم من عصمه الله، قال تعالى : ﴿ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾[2] وقال : ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[3] وطلوع الكواكب نحو المشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتونين ، وغروبها إدبارها ، وطلوعها بين قرنى الشيطان من أجل ذلك ليزينها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[4] ، ولما كان فى مطالع النيرات من العبر بطلوعها من هناك وظهورها عظمت المحنة بهن ، ولما فى الغروب من عدم تلك العلة التى تتبين هناك [قرن][5] بتزيين العدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرنى الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴾[6] ، أى وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن خالقها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾[7] .

---

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦ .
(٢) سورة الصافات ٩٩ .
(٣) سورة مريم ٤٩ .
(٤) سورة النمل ٢٤ .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) سورة الكهف ٩٠ .
(٧) سورة فصلت ٣٧ .

وفى قوله عند طلوعها : ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾(١) ، وعند غروبها : ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾(١) ، ﴿ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴾(٢) ما يبين تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله : « رأس الفتنة والكفر نحو المشرق ، وإن باب التوبة مفتوح من قبل المغرب » .

ومن ذلك بدء الوحى فى قوله سبحانه : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾(٣) إلى قوله : ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾(٣) .

وقول خديجة : «والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم» وقوله تعالى : ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾(٤)، وقوله: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ (٥)، وفى هذا بيّن صلى الله عليه وسلّم أصحاب الغار الثلاثة، إذ قال بعضهم لبعض : ليدعُ كلٌّ واحد منكم بأفضل أعماله ، لعلّ الله تعالى أن يفرج عنّا .

وقول وَرَقة : « يا ليتنى حىّ إذ يخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ ﴾(٦)، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾(٧).

وكذلك قوله : «لم يأت أحدٌ بما جئتَ به إلا عُودِى» من قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾(٨) .

ومن ذلك حديث المعراج ، مصداقه فى سورة الإسراء وفى صدر سورة النجم .

---

(١) سورة الأنعام ٧٦ (٢) سورة الأنعام ٧٧ .
(٣) سورة النحل ١، ٢ . (٤) سورة الأعراف ١٣٤ .
(٥) سورة الصافات ١٤٣ . (٦) سورة الأعراف ٨٨ .
(٧) سورة إبراهيم ١٣ . (٨) سورة الذاريات ٥٢ ، ٥٣ .

وقوله صلى الله عليه وسلم : «رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾(١).

وبتصديق كلمة الله ، اتبعه كوناً وملّة ، وهـــكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و « عدلا » فتطلّبْ صدق كلماته بترداد تلاوتك لـكتابه ، ونظرك فى مصنوعاته ، فهذاهو قَصْد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾(٢) وقال لزكريا : ﴿ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّداً ﴾(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنّ الله لا ينام » فى قوله : ﴿ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾(٤) .

وقوله : « ولا ينبغى له أن ينام » من قوله : ﴿ الْقَيُّومُ ﴾(٤) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يخفض القسط ويرفعهُ ، ويرفع إليه عملُ الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل » ، ومصداقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾(٥) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس كفّارات لما بينهن » وقال : « الجمعة إلى الجمعة كفّارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام » ، و « رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما » فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٦) فهــذا رمضان بعشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان فى كرم الله تعالى وحسن معاملته .

---

(١) سورة النحل ١٢٣ .
(٢) سورة الأعراف ١٥٨ .
(٣) سورة آل عمران ٣٩ .
(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .
(٥) سورة آل عمران ٢٦ .
(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

قلت : قد جاء فى حديث آخر : « وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . انتهى .

وقال فى الجمعة : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(١) وكذلك قال فى الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٢) ، أشار إلى سر فى الجمعة ، وفضل عظيم ، أراهما الزيارة والرؤية فى الجنة ؛ فإنها تكون فى يوم الجمعة . وكذلك أشار فى الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٢) إلى سرّ فى الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبَّه صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَخُلوف فَمِ الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبها الماء : « ويلٌ للأعقاب من النار » ، فى مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾(٣) ، فى معنى قوله : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾(٤) ، وغَسَلَ هو قدميه وعمّهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٥) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾(٦) .

وقوله : « إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بعينيه » الحديث، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾(٧) أى من ذنوبكم ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾(٧) أى ترتقون فى درجة الشكر فيتقبل أعمالكم القبول الأعلى

---

(١) سورة الجمعة ٩ .
(٢) سورة البقرة : ١٨٤ .
(٣) سورة المائدة ٦ .
(٤) سورة النحل ٤٤ .
(٥) سورة النور ٦٤ .
(٦) سورة النساء ١٤ .
(٧) سورة المائدة ٦ .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « وكان مَشْيُه إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر ، والشكر درجات » . وإنما يتبيّنُ بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل ، وهو النافلة، وهو المسمى بالباقيات الصالحات ، لمن قلّت ذنوبه ، وكثرت صالحاته . فذلك الشكر . ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات، فذلك المرجوّ له دخول الجنة. ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفّارة ذنوبه ، فذلك المخوفُ عليه ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم الغرّ المحجلون يوم القيامة » فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾[١] .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ تبلغ الحِلْية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » وهذا كلّه داخل فى قوله تعالى : ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[٢] وجاءت « لام كَيْ » ها هنا إشعارا ووعدا وبشارة لهم بنعَم أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأتِ بعدُ ، ولذلك قال يوم الإكمال فى حجة الوداع : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾[٣] .

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله : « أشهد أن لا إله إلا الله » من قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾[٤] وتكرارها فى قوله : ﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٤] .

وقوله : « أشهد أن محمدا رسول الله » فى قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾[٥] ،

---

(١) سورة الحديد ١٢ .
(٢) سورة المائدة ٦ .
(٣) سورة المائدة ٣ .
(٤) سورة آل عمران ١٨ .
(٥) سورة الفتح ٢٩ .

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾(١) مع قوله : ﴿ لَٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَٱلْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾(٢) . وتكرار الشهادة للرسول فى معنى قوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ مع قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱذْكُرُوا ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾(٣) والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فتكرارها آكد فيما شرعت له

وأما إسراره بهما ـ يعنى بالشهادتين ـ فمن مفهوم قوله : ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾(٤) . وأما إجهاره بهما فنى قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾(٥) والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا بنهاية الجهر .

وقوله : « حىّ على الصلاة » فى قوله : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ ﴾(٦) ، ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ ﴾(٥) .

وقوله : « حى على الفلاح » فى قوله : ﴿ ٱرْكَعُوا وَٱسْجُدُوا وَٱعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٧) .

وقوله : « الصلاة خير من النوم » فى قوله : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٨) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾(٩) .

وقوله : « الله أكبر ، الله أكبر » من قوله : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾(١٠) .

---

(١) سورة آل عمران ١٤٤ .
(٢) سورة النساء ١٦٦ .
(٣) سورة الأحزاب ٤١ .
(٤) سورة الأعراف ٢٠٥ .
(٥) سورة الجمعة ٩ .
(٦) سورة المائدة ٥٨ .
(٧) سورة الحج ٧٧ .
(٨) سورة الذاريات ٥٥ .
(٩) سورة الأنفال ٢٠ .
(١٠) سورة البقرة ١٨٥ .

وقوله : ﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[1] كرّرها وختم بها فى قوله: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[2].
« وأفضل الذكر لا إله إلا الله » فختم بما بدأ به لقوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾[3] .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « صلّوا علىّ فإنه من صلّى علىّ واحدةً صلى اللهُ عليه بها عشرا » فى قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[4] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم سلوا الله لى الوسيلة » فى قوله : ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾[5]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾[6].

وقوله : « حلّت له شفاعتى يوم القيامة » فى قوله : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ﴾[7] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه مَلَك موكل به ، كلما دعا لأخيه بشىء قال الملك : آمين » .

« ولك بمثله » فى قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[8] إلى آخر السورة ، هذا دعاء مَنْ يأتى به لنفسه ولجماعة المسلمين بظهر الغيب، تقول الملائكة فى السماء : «آمين» وقد قال تعالى : « ولعبدى ما سأل »[9] .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرّم مكة وأنا حرّمت المدينة » .
وقوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ﴾[10] يريد مكة ، ثم قال : ﴿ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَٰذَا

---

(١) سورة القتال ١٩ .
(٢) سورة البقرة ١٩٨ .
(٣) سورة الحديد ٣ .
(٤) سورة الأنعام ١٦٠ .
(٥) سورة الإسراء ٧٩ .
(٦) سورة المائدة ٣٥ .
(٧) سورة النساء ٨٥ .
(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦ .
(٩) إشارة إلى ماروى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم : « قال الله عز وجل : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل . . . » الحديث ؛ نقله القرطبى فى تفسيره ١ : ٩٤ .
(١٠) سورة البلد ١ .

الْبَلَدِ ﴾(١) يمكن أن يريد به المدينة ، ويكون فى الآية تعريض بحرمة البلدين ، حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليل على ذلك ، وجعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكونا لمعنًى واحد، وأن يستعمل الخطاب فى البلدين أولى من استعماله فى أحدهما؛ بدليل وجود الحرمة فيهما .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء فى أنه : ما الحكمة فى أنه لم يذكر الدجال فى القرآن ! وتلمَّحوا فى ذلك حِكَماً ، ثم رأيت هـذا الإمام قال : إنّ فى القرآن تعريضاً بقصته فى قصة السامرىّ ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾(٢) ، وقوله فى سورة الإسراء فى قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيراً . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾(٣) ، فذكرَ الوعد الأول ، ثم ذكر الكرَّة التى لبنى إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ . . . ﴾(٤) الآية ، ثم قال : ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾(٥)، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو فى الآيات الأول من سورة الكهف فى قوله : ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً ﴾(٦) ، والدجال مما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قرأ الآيات من أول سورة الكهف عصمه الله من فتنة الدجال » ، يريد والله أعلم : مَنْ

---

(١) سورة البلد ٢ .
(٢) سورة طه ٩٧ .
(٣) سورة الإسراء ٤ ، ٥ .
(٤) سورة الإسراء ٧ .
(٥) سورة الإسراء ٨ .
(٦) سورة الكهف ٨ .

قرأها بعلم ومعرفةٍ . وهو أيضا فى المفهوم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﴾(١) ، ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾(٢) .

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « تُخرِج الأرض أفلاذَ كبدها ، ويحسر الفرات عن جبل من ذهب » فى قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾(٣) ، فإن الأرض تُلقِي ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقى الأموات أحياء .

ومصداقه أيضا فى عمومِ قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾(٤) ، فتوجَّه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبارعن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تعودَ أرض العرب مروجا » فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ . . . ﴾(٥) الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق: ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ﴾(٦) وقد تولوا، وقوله: ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾(٧) يومئذ تظهر العاقبة ويُؤْتِي الأمرُ بجرانه ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علماً على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى مَثَل الدنيا : « إن مما أخاف عليكم ما يفتح عليكم من

---

(١) سورة الفتح ٢٩ .
(٢) سورة الأحزاب ٤٠ .
(٣) سورة الزلزلة ٢ .
(٤) سورة النمل ٢٥ .
(٥) سورة يونس ٢٤ .
(٦) سورة محمد ٣٨ .
(٧) سورة الجمعة ٣ .

زهرة الدنيا وزينتها » فى قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ . أَن رَّآهُ ٱسْتَغْنَىٰ ﴾(١).
وقوله : ﴿ أَنَّمَا ٱلْحَيَاةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾(٢).

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضانُ فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفّدت الشياطين » فى مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(٣) إلى أنّ الصومَ ينتهى نفعه إلى اكتساب التقوى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصيام جُنّة » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصى ؛ وهى أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والقربات ، وهى أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تسحّروا فإنّ فى السحور بركة » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ ﴾(٤)، ومن بركته حضوره الذى هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كلَّ ليلة ؛ فكأنّه صلى الله عليه وسلم يبتغى البركة فى موضع خطاب ربه ، وفى موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس.

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليلُ من ها هنا ، وأدبر النهارُ من ها هنا فقد أفطر الصائمُ » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾(٤)، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾(٤) والبركةُ فى اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطابُ حكمه حكم إباحة ؛ كما أن البركة فى اتباع السنّة والاقتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلّون المغربَ إلا على فطر ، وكانوا يؤخّرون السحورَ إلى

---

(١) سورة العلق ٦ ، ٧ .
(٢) سورة الحديد ٢٠ .
(٣) سورة البقرة ١٨٣ .
(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

بزوغ الفجر ابتغاء البركة فى ذلك ، والخير الموعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقين » فى معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴾ والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسبيح والتهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الصعب بن جثامة : « إنا لم نرده عليك إلا أنا حُرُمٌ » فى مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾(٢) ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث حنظلة : « لو أنكم تدومون على ما كنتم عندى لصافحتكم الملائكة ، ولكن ساعة وساعة » فى قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَانَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾(٣) ، وقوله : ﴿ ثم إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ . ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾(٤) فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صورىّ ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾(٥) ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب لبدت لهم عيانا ، ولأكرمهم الله منه بحسن الصحبة وجميل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يبعث كلُّ عبد على ما مات عليه » فى قوله تعالى :

---

(١) سورة الشعراء ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة يونس ١٢ .

(٤) سورة النحل ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) سورة الأنبياء ٢٠ .

﴿ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾(١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم: « إذا أراد الله بقوم عذابا أصاب مَنْ كان منهم ثم يبعثون على أعمالهم » فى قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سنّ فى الإسلام سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شىء ، ومن سنّ فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » فى قوله تعالى : ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا ، وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾(٣) ، ومع قوله: ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾(٥) معَ ما جاء من نبإ ابنى آدم .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى جواب مَنْ سأله : أىُّ الصدقة أعظم ؟ قال: « أن تَصَدّق وأنت صحيح شحيح ولا تمهل » ، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ . . . ﴾ الحديث » فى قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾(٦) .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾(٧) ، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة ، والعليا هى المعطية ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾(٨) .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « من يقرض غيرَ عديم ولا

---

(١) سورة الجاثية ٢١ .
(٢) سورة الأنفال ٢٥ .
(٣) سورة النساء ٨٥ .
(٤) سورة النحل ٢٥ .
(٥) سورة العنكبوت ١٣ .
(٦) سورة إبراهيم ٣١
(٧) سورة القتال ٣٨ .
(٨) سورة الحديد ١١ .

ولا ظلوم » ، ووجه ذلك أن العطيةَ من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقا وجب عليها ، ويطهِّرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليدُ الآخذة ماقدَر صاحب المال على صدقة .

وقوله صلى الله عليه وسلم: « مَن يُرِد الله به خيرا يفقهه » فى قوله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1] إلى قوله : ﴿لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2] ، وقوله : ﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾[3] ، وقوله : ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[4] ، ووصَف من لم يفهم عن المخلوقات بقوله : ﴿لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[5] . ثم أعلمَ سبحانه سعةَ مغفرته لمن فى الأرض الذين لايسبحونه ولا يفقهون تسبيح المسبّحين من خلقه ، ثم أعلم بالعلّة التى لأجلها حُرموا الفقه عن ربهم، وأن ذلك هو حتم عقوبة الإعراض بقوله: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ...﴾[5] الآية .

* * *

وبالجملة فالقرآن كلُّه لم يُنزله تعالى إلا ليفهِّمه ، ويُعلم ويُفهِّم ، ولذلك خاطب به أولى الألباب الذين يعقلون ، والذين يعلمون ، والذين يفقهون، والذين يتفكرون، ليدّبروا آياته ، وليتذكّر أُولُو الْأَلْبَابِ .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلى مثالا للآخرة ؛ فَمن فقِه عن ربّه عز وجلّ مراده منها ؛ فقد أراح نفسه ، وأجمّ فكره من هذه الجملة .

وفى هذا النوعِ من الفقه أفنى أُولُو الْأَلْبَابِ أعمارهم ، وفى تعريفه أتعبوا قلوبَهم ، وواصلوا أفكارَهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمشى به فى الظلمات ، وفرقانا نفرّق به بين المتشابهات!

---

(١) سورة البقرة ١٦٣ .
(٢) سورة الرعد ٤ .
(٣) سورة الأنعام ٦٥ .
(٤) سورة الحشر ١٤ .
(٥) سورة الإسراء ٤٥ ، ٤٦ .

النوع الحادي والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

[معانى العبارات التى يعبّر بهـــا عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه[1] :

قال ابن فارس : معانى[2] العبارات التى يعبّر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة : المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

***

فأما المعنى فهو القصد والمراد ؛ يقال : عَنَيْتُ بهذا الكلام كذا، أى قصدت وعَمَدت. وهو مشتق[3] من الإظهار ، يقال : عنَتِ القِرْبةُ ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه عنون الكتاب[4] .

وقيل : مشتق من قولهم[5] : عنت الأرض بنبات حسن، إذا أنبتت نباتا حسنا[6].

قلت : وحيث قال المفسرون : « قال أصحاب المعانى » فمرادهم مصنّفو[7] الكتب فى

---

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصاحبي فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها. ص١٦٢ وما بعدها، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصاحبي : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .

(٤) الصاحبي : « وعنوان الكتاب من هذا » .

(٥) الصاحبي : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض .

(٦) بعد هذه الكلمة فى الصاحبي : « قال الفراء : لم تعن بلادنا بشىء ؛ إذا لم تنبت » .

(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة ممن ألفوا فى هذا الفن ، وهم : محمد بن المستنير المعروف بقطرب، وأبو جعفر النحاس، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو العباس ثعلب، وابن الخياط، والرؤاسى ، والفراء وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وابن درستويه ، وابن كيسان ، وسلمة بن عاصم ، وعبد الله بن محمد النحوى ، والزجاج ، والكسائى » .

معانى القرآن ، كالزّجاج ومَنْ قبله وغيرهم ، وفى بعض كلام الواحدىّ : أكبرُ أهل المعانى الفرّاء والزّجاج وابن الأنبارىّ، قالوا كذا وكذا ، ومعانى القرآن للزجّاج لم يصنّف مثله ، وحيث أطلق المتأخرون أهلَ المعانى ، فمرادهم بهم مصنّفو العلم المشهور .

* * *

وأما التفسير فى اللغة ، فهو راجعٌ إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله فى اللغة من التفسِرة ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علّة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب الذى أنزلت فيه ، وكأنّه تسميةٌ بالمصدر ، لأن مصدر « فعّل » جاء أيضا على « تَفْعِلة » ، نحو : جرّب تجرِبة ، وكرّم تكرِمة .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فَسَرتُ الدابةَ وفسّرتها ، إذا ركضتها محصورة لينطلق حَصَرها ؛ وهو يؤول إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المغلَق من المراد بلفظه ، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به ، ويقال : فسّرت الشىء أفسره تفسيرا ، وفَسَرته أفسِره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر فى الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سمّى أبو الفتح بن جنّى كتبه الشارحة « الفَسْر »[١] .

وقال آخرون: هو مقلوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرت المرأة سُفورا ، إذا ألقت خِمارها عن وجهها ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح: أضاء ، وسافر فلان ؛ وإنما بنوه على التفعيل ؛ لأنه للتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾[٢] ، ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَابَ ﴾[٣] ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

---

(١) منها تفسير ديوان المتنبي الكبير .

(٢) سورة البقرة ٤٩ .

(٣) سورة يوسف ٢٣ .

وقال ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرا ﴾[١] أى تفصيلا .

وقال الراغب : الفَسْر والسَّفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جُعِل الفَسْر لإظهار المعنى للمعقول ، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول : تفْسرة ، وسمّى بها قارورة الماء ، وجعل السَّفر لإبرازِ الأعيان للأبصار ، فقيل سَفَرت المرأة عن وجهها ، وأسفرَ الصبح .

وفى الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكّيها ومدنيها ، ومحكَمها ومتشابِهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامّها ، ومطلقها ومقيَّدها ، ومجمَلها ومفسَّرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعدها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِع فيه القول بالرأى .

* * *

وأما التأويل فأصله فى اللغة من الأوْل ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾[٢] أى تُكشف عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً ﴾[٣] .

وأصله من المآل ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أوّلته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فكأن التأويلَ صرفُ الآية إلى ما تحتمله من المعانى .

وإنما بنوْه على التفعيل لما تقدم ذكره فى التفسيره .

---

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، ونقله ابن فارس فى الصاحبى ١٦٢

(٢) سورة الأعراف ٥٣ .

(٣) سورة الكهف ٨٢ .

وقيل : أصلُه من الإيالة ، وهى السياسة ، فكأن المؤوِّل للكلام يسوِّى الكلامَ ويضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال ، والصحيح تغايرهما . واختلفوا[1] ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل ، وردّ أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعمّ من التأول ، وأكثرُ استعماله فى الألفاظ ، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل فى الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فى غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل فى معانى مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسيرَ فى عُرْف العلماء كشف معانى القرآن ، وبيانُ المراد ، أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره فى الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل فى غريب الألفاظ ، كالبَحيرة والسَّائبة والوصيلة ، أو فى وجيز مبيَّن بشرح ، كقوله : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[2] ، وإما فى كلام مضمَّن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها ، كقوله : ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِى الْكُفْرِ﴾[3] ، وقوله : ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾[4] ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة عاما ، ومرة خاصًا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة فى الجحود المطلق ، وتارة فى جحود

---

(١) ت : « واختلف » .
(٢) سورة البقرة ٤٣ .
(٣) سورة التوبة ٣٧ .
(٤) سورة البقرة ١٨٩ .

البارئ خاصة ، و « الإيمان » المستعمل فى التصديق المطلق تارة ، وفى تصديق الحق تارة وإما فى لفظ مشترَك بين معان مختلفة .

وقيل: التأويل كشف ما انغلق من المعنى ، ولهذا قال البجلى : التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الربّ تعالى .

قال أبو نصر القُشَيرىّ : ويعتبر فى التفسير الاتباع والسماع؛ وإنما الاستباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنًى واحدا حُمل عليه. وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِع لأشياء متماثلة كالسواد حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمعان مختلفة : فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمالُ فيهما حقيقة أو مجازا ، أو فى أحدِهما حقيقة وفى الآخر مجاز كلفظة « المسّ » فإن تنافى الجمع فمجمل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قال قوم : يحمل على المعنيين . والوجهُ عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابورى والبغوى والكواشى وغيرهم : التأويلُ صرفُ الآية إلى معنًى موافقٍ لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مُخالِف للكتاب والسّنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير ، وقد رخّص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1] ، قيل : هو الرجل يَحْمِل فى الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذى يقنَط من رحمة الله . وقيل : الذى يُمسك عن النفقة . وقيل : الذى يُنفق الخبيث من ماله . وقيل: الذى يتصدّق بماله كلّه ، ثم يتكفّفُ الناسَ ؛ ولكلٍّ منه مخرج ومعنى .

---

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

ومثل قوله تعالى للمندوبين إلى الغزو ، عند قيام النّفير : ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾(١) ؛ قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وفقراء ، وقيل : عزابا ومتأهّلين ، وقيل : نشّاطًا وغير نشّاط . وقيل : مرضى وأصحاء ، وكلُّها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليهـا ، لأن الشباب والعزاب والنشّاط والأصحّاء خِفاف ، وضدّهم ثِقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾(٢) ، قيل الزكاة المفروضة ، وقيل: العارية، أو المـاء ، أو النار ، أو الكلأ ، أو الرفد ، أو المغرفة ؛ وكلُّها صحيح ؛ لأن مانع الكلّ آثم .

وكقوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾(٣) فسره أبو عبيد ، أى لا يدوم ، وقال ثعلب : أى على شكّ . وكلاهما قريب ؛ لأن المرادَ أنّه غير ثابت على دينه ، ولا تستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلّ منهـا مائة قول ، قوله : ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾(٤) ، ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾(٥) ، و ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾.

فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾(٧) .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحـانه . والوقف على قوله : ﴿والراسخون﴾(٧) . قال القاضى أبو المعالى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود،

---

(١) سورة التوبة ٤١ .
(٢) سورة الماعون ٧ .
(٣) سورة الحج ١١ .
(٤) سورة البقرة ١٥٢ .
(٥) سورة الإسراء ٨ .
(٦) سورة الرحمن ٦٠ .
(٧) سورة آل عمران ٧ .

وأبى بن كعب ، وابن عباس ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فغلط .

فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظورٌ لأنه تأويلُ الجاهلين ، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنهما علىّ وفاطمة ، ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾[١] يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما.

وكذلك قالوا فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾[٢] إنه معاوية ، وغير ذلك .

* **

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ فى زماننا مفسّرون لو سئلوا عن الفَرْق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام ، والتكثّر عند الطّغام ، لنيلِ ما عندهم من الحُطام ، أعفوا أنفسهم من الكدّ والطلَب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع الجهّال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند السَّبْر والذّواق ، زائغون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السِّرحان ، يدرسُون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرحا ، إذا سئلوا غضبوا ، وإذا نُفّروا هربوا ، القِحة رأس مالهم ، والخرق[٣] والطيش خير خصالهم ، يتحلّون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بمعزل ، وهم من الخنى والجهل فى جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « المتشبّع بما لم يُعْط كلابسِ ثوبى زورٍ » وقد قيل :

---

(١) سورة الرحمن ١٩ – ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ٢٠٥ .

(٣) م : « الحمق » .

من تحلّى بغير ما هو فيـه فضحته شواهد الإمتحانِ
وجَرَى فى السِّباق جريةَ سِكِّيــتٍ نَفَتْهُ الجيادُ عند الرهان(١)

قال : حُكى عَن بعضهم أنه سئِل عن « الحاقّة » فقال : الحاقّة : جماعة من الناس إذا صاروا فى المجلس قالوا : كنّا فى الحاقة . وقال آخرى فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَرْضُ ٱبْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾(٢) قال : أمرَ الأرض بإخراج الماء ، والسماء بصَبِّ الماء وكأنه على القلب . وعن بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾(٣) قال : إن الله لَيسألكم عن الموءودات فيما بينكم فى الحياة الدنيا .

وقال آخر فى قوله : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَافِسُونَ ﴾(٤) قال : إنهم تعبوا فى الدنيا ، فإذا دخلوا الجنّة تنعّموا .

قال أبو القاسم : سمعت أبى يقول : سمعت علىّ بن محمد الوراق يقول : سمعت يحيى ابن معاذ الرازى يقول : أفواه الرجال حوانيتُها، وأسنانها صنائعها، فإذا فتح الرجل بابَ حانوته تبيّن العطّار من البيطار، والتمّار من الزّمار، والله المستعان على سوء الزمان ، وقلّة الأعوان.

فَصْــل

[فى حاجة المفسّر إلى الفهم والتبحّر فى العلوم]

كتاب الله بحره عميق ، وفهمه دقيق ، لا يصلُ إلى فهمه إلا مَنْ تبحّر فى العلوم ، وعامَلَ الله بتقواه فى السرّ والعلانية، وأجلّه عند مواقف الشبهات. واللطائف والحقائق لا يفهمها إلا مَنْ ألقَى السمعَ وهو شهيد ، فالعبارات للعموم وهى للسمع ، والإشارات

(١) السكيت : آخر خيل الحلبة .
(٢) سورة التكوير ٨ .
(٣) سورة هود ٤٤ .
(٤) سورة المطففين ٢٦ .

الخصوص وهى للعقل ، واللطائف للأولياء وهى المشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهى الاستسلام .

وللكلّ وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومَطْلع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلع ـ أى الإشراق ـ من الوعد والوعيد ؛ فمن فهِم هذه الملاحظة بأن له بسطُ الموازنة ، وظهر له حال المداينة . وفى صحيح ابن حِبّان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُنْزِلَ القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهّل له سمعه ، فمن سمعه من التالى ففائدته فيه عِلْم أحكامِه، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أمته بموعظته وتبيان معجزته ، وانشراح صدره بلطائف خطابه ، ومَنْ سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبى صلى الله عليه وسلم، يشاهد فى ذلك مطالعات الغيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فَنِيَ عنده وامّحتْ صفاته، وصار موصوفا بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه: لا يفقهُ الرجلُ حتى يجعَل للقرآن وجوها .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثوّر[1] القرآن .

قال ابن سبع[2] فى « شفاء الصدور » : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر، وقد قال بعض العلماء : لكلّ آية ستون ألف فهم ، وما بقيَ من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؛ أى لينقر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (النهاية لابن الأثير . ثور)

(٢) هو أبو الربيع سليمان بن سبع السبتى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون وتاج العروس ـ سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .

وبالجملة فالعلوم كلها داخلة فى أفعال الله تعالى وصفاته، وفى القرآن شرح ذاته وصفاته وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أنَّ فى فهم معانى القرآن مجالًا رحبا ، ومتّسعا بالغا ، وأن المنقولَ من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالنقل ، والسماعُ لا بدّ منه فى ظاهر التفسير، ليتقى به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، والغرائب التى لا تفهم إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى جُمل منها لِيستدل بها على أمثالها ، ويعلم أنه لا يجوز التهاونُ بحفظ التفسير الظاهر أولا ، ولا مطمعَ فى الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر .

ومن ادّعى فهمَ أسرارِ القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغَ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهرُ التفسير يجرى مجرى تعلم اللغة التى لا بد منها للفهم، وما لا بد فيها من استماع كثير؛ لأنّ القرآنَ نزل بلغة العرب، فما كان الرجوع فيه إلى لغتهم ، فلا بد من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيهُ على طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدلّ المريد بتلك المعانى التى ذكرناها من فهم باطنِ علم القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهمَ كلامِ الله تعالى لا غايةَ له ، كما لا نهاية للمتكلم به ؛ فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر ، ومَنْ لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يُدرِك من لذة القرآن شيئا .

ومن أحاط بظاهر التفسير –وهو معنى الألفاظ فى اللغة– لم يكفِ ذلك فى فهم حقائق المعانى ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[1] ، فظاهر تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثباتٌ للرمى ، ونفىٌ له ، وهما متضادّان

---

(١) سورة الأنفال ١٧ .

فى الظاهر، ما لم يفهم أنه رمى من وجه، ولم يرم من وجه، ومن الوجه الذى لم يرم ما رماه الله عز وجل.

وكذلك قال: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾(١)، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله تعالى هو المعذِّب، وإن كان تعالى هو المعذِّب بتحريك أيديهم، فما معنى أمرهم بالقتال!

فحقيقة هذا تستمدّ من بحر عظيم من علوم المكاشفات، فلا بد أن يُعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة، وتفهم وجهُ ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح، فمن هذا الوجه تفاوت الخلقُ فى الفهم بعد الاشتراك فى معرفة ظاهر التفسير.

فصل

[فى أمّهات مآخذ التفسير للناظر فى القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع؛ فإنه كثير. وإن سوادالأوراق سواد فى القلب. قال الميمونى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث كتب ليس لها أصول: المغازى والملاحم والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده أنّ الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلّا فقد صحّ من ذلك كثير.

فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾(٢)،

---

(١) سورة التوبة ١٤.　　(٢) سورة الأنعام ٨٢.

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواهما البخارى .

وتفسير « القوة » فى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾(١) بالرمى ، رواه مسلم .

وبذلك يُرَدّ تفسير مجاهد بالخيل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾(٢) .

* * *

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

فإن تفسيرَه عنــدهم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليـه وسلم ، كما قاله الحاكم فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إنّ قوله ليس بحجة . والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا الرأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ما نزلتْ آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يتجاوزهنّ حتى يعلم معانيهنّ ، والعمل بهنّ .

وصدور المفسّرين من الصحابة : علىّ ، ثم ابن عباس — وهو تجرّدَ لهذا الشأن ، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن علىّ ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن علىّ — ويتلوه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكلّ ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدّم .

---

(١) سورة الأنفال ٦٠ .

(٢) سورة المؤمن ٦٠ .

مسألة

[فى الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين]

وفى الرجوع إلى قول التابعىّ روايتان عن أحمد ، واختار ابنُ عقيل[١] المنع، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوْا فى كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبى العالية الرياحى، والحسن البصرى، والربيع بن أنس ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبى سلَمة الخراسانى ، ومرّة الهمْدانى وعلى بن أبى طلحة الوالبى ، ومحمد بن كعب القرظى ، وأبى بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السّدّى ، وعِكْرمة مولى ابن عباس ، وعطية العَوْفى، وعطاء بن أبى رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوْها من الصحابة ، ولعلّ اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم .

ومن المبرّزين فى التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جُبير ، ثم يتلوهم عِكْرمة والضحاك ـ وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جُبير .

وأما عامر السّدّى فكان عامر الشعبى يطعن عليه وعلى أبى صالح لأنه كان يراهما مقصّرين فى النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدىّ فى كتابه « الكامل »[٢] : للكلبى أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبى صالح ، وهو معروف بالتفسير وليس لأحدٍ تفسير أطولُ منه ،

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن عقيل ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث لأبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى المتوفى سنة ٣٦٥ ؛ وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . وانظر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٢٨ .

ولا أشبع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أنّ الكلبيّ يفضَّلُ على مقاتل ؛ لما في مقاتل من للمذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سُفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والمفضل ، وعبد الرزاق بن همّام الصنعانى ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عبادة ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان المروى ، وعبد بن حميد الكَشّى ، وعبد الله بن الجرّاح ، وهُشَيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدى ، وعلى بن حجر بن إياس السعدى ، ويحيى ابن محمد بن عبد الله المروى ، وعلى بن أبى طلحة ، وابن مردويه ، وسُنَيد ، والنّسائى ، وغيرهم .

ووقع فى مسند أحمد والبزار ومعجم الطبرانى وغيرهم كثير من ذلك .

ثم إن محمد بن جرير الطبرى جَمَع على الناس أشتات التفاسير ، وقرّب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلى سننهما مكيّ ، والمهدوى حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن مأجور ، فجزاهم الله خيراً .

تَنْبِيه

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين]

يكثر فى معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكيه المصنّفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنُّ مَنْ لا فهم عنده أن فى ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كلّ واحد منهم ذكرَ معنًى ظهر من الآة ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهرُ عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا، والمراد الجميع، فليُتفطّن لذلك؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات، اختلاف المرادات، كما قيل:

عباراتُنا شتَّى وحسنُك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجمالِ يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع، فأما إذا لم يمكن الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا فى الصحة، وإلا فالصحيح المقدّم، وكثيرا مايذكر المفسّرون شيئا فى الآية على جهة التمثيل لما دخل فى الآية، فيظن بعض الناس أنه قَصَر الآية على ذلك ولقد بلغنى عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبى الحسن الشاذلى قوله فى قوله: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[1]: ما ذهب الله بولىّ إلا أتى بخير منه أو مثله.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[2]. وقد ذكره جماعة، ونصّ عليه أحمد بن حنبل فى مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه -وقد سئل عن القرآن- تمثّل له رجل ببيت من الشعر، فقال: ما يعجبنى. فقيل: ظاهره المنع، ولهذا قال بعضهم: فى جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد وقيل: الكراهة تحمل على من يَصْرِف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبا إلّا فى الشعر ونحوه، ويكون المتبادَر خلافها.

وروى البيهقى فى شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال: لا أُوتَى برجل غيرِ عالم بلغات العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلته نكالًا.

---

(١) سورة البقرة ١٠٦ . (٢) سورة الشعراء ١٩٥ .

الرابع : التفسير بالمقتضى
من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللّهم فقهه فى الدين وعلّمه التأويل » .

وروى البخاريّ رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن علىّ : هلْ خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء ؟ فقال : ما عندنا غيرُ ما فى هذه الصحيفة، أو فهمٌ يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق[١] : للقرآن نزول و تنزّل، فالنزول قد مضى، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن هاهنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كلٌّ واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسيرُ القرآن بمجرد الرأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَالَا تَعْلَمُونَ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٤] فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »، رواه البيهقى من طرق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ »، أخرجه أبو داود والترمذىّ والنسائىّ، وقال : غريب من حدث ابن جندب .

---

(١) ت : « الفروق » .
(٢) سورة الإسراء ٣٦ .
(٣) سورة البقرة ١٦٩ .
(٤) سورة النحل ٤٤ .

وقال البيهقى فى « شُعب الإيمان » : هذا إنْ صح ، فإنما أراد ـ والله أعلم ـ الرأى الذى يَغْلِب من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لا يجوز الحكم به فى النوازل، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسنده برهان فالحكم به فى النوازل جائز ،وهذا معنى قول الصّديق: « أىّ سماء تُظلّنى وأىّ أرضٍ تُقلنى إذا قلت فى كتاب الله برأيى ! » .

وقال فى «المدخل» : فى هذا الحديث نظر ، وإن صحّ فإنما أراد ـ والله أعلم ـ : فقد أخطأ الطريق ، فسبيلُه أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيلَه ، وأدّوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبيانا لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[١] .

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع، ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلُّوا بما وردَ بيانُه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المرادُ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فتكون موافقته للصواب ـ وإن وافقه من حيث لا يعرفه ـ غير محمودة .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردىّ فى نكته: قد حمل بعضُ المتورّعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معانىَ القرآن باجتهاده. ولو صحبتها الشواهد، ولم يعارض شواهدَها نصّ صريح . وهذا عدول عما تُعبِّدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى : ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾[٢] .

---

(١) سورة النحل ٤٤ .　(٢) سورة النساء ٨٣ .

ولو صحّ ماذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً، وإن صح الحديث فتأويله أنّ مَنْ تـكلم فى القرآن بمجرد رأيه ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق، وإصابتُه اتفاق ، إذ الغرضُ أنه مجرّد رأى لا شاهد له، وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة،فاحملوه على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمِل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامليه ، ينطق بألسنتهم . الثانى أنه موضّح لمعانيه حتى لا تقصُر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثانى أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهى،والترغيب والترهيب،والتحليل والتحريم .

وقوله: « فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل أيضاًوجهين : أحدهما الحمل على أحسن معانيه . والثانى أحسن ما فيه من العزائم دون الرُّخَص، والعفو دون الانتقام؛وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد فى كتاب الله .

وقال أبو الليث :

النهى إنما انصرف إلى المتشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فيتّبعون ماتشابه منه﴾ ؛ لأن القرآنَ إنمانزل حجةً على الخلق ؛ فلولم يجز التفسير لم تـكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسّرَه ، وأما مَنْ كان من المـكلَّفين ولم يعرف وجوه اللغـة ، فلا يجوز أن يفسّره إلا بمقدار ما سمع ، فيـكون ذلك على وجه الحـكاية لا على سبيل التفسير ، فلا بأس به، ولو أنه يعلم التفسـير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلا لحـكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحلّ ، وهو الذى نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الخوضُ فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام ـ ولو تفنن الناظر فى العلوم، واتسع باعه فى المعارف ـ إلا بتوقيف عن النبى صلى الله عليه وسلم، أو عمن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره، والعقلاء والأدباء فوضى[1] فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾[2]

[أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق[3] فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ، أنه قسّم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها، وقسم لا يعذَرُ أحد بجهالته، يقول من الحلال و الحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لا يعلمه إلا الله ، ومن ادّعى علمه فهو كاذب .

وهذا تقسيم صحيح[4] .

***

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيـــه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

---

(١) أى يتساوون . (٢) سورة ص ٢٩ . (٣) هو عبد الرزاق بن همام الحميرى، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون، وذكره ابن حجر فيمن أخذ عن الثورى. وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠

(٤) نقل هذا الفصل فى الإتقان ٢ : ١٨١ ، ١٨٢ .

فأما اللغة فعلى المفسّر معرفة معانيها ، ومسمّيات أسمائها ، ولا يلزم ذلك القارئ . ثم إن كان ماتتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم ، كَفَى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بدّ أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهده من الشعر .

وأما الإعراب ؛ فما كان اختلافه مُحيلًا للمعنى وجب على المفسّر والقارئ تعلُّمه، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارئ من اللّحْن ، وإن لم يكن محيلًا للمعنى وجب تعلُّمه على القارئ ليسلَم من اللّحْن ، ولا يجب على المفسر ليتوصل[1] إلى المقصود دونه ؛ على أن جهلَه نقصٌ فى حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسبيلُ المفسِّر التوقفُ فيه على ما ورد فى لسان العرب ، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسيرُ شىء من الكتاب العزيز ، ولا يكفى فى حقه تعلُّم اليسير منها ، فقد يكونُ اللفظُ مشترَكاً وهو يعلم أحد المعنيين .

* * *

الثانى : ما لا يعذر واحد بجهله ، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمِّنة شرائع الأحكام ودلائلَ التوحيد ؛ وكلُّ لفظ أفاد معنى واحدا جليّا لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس تأويله ، إذ كلُّ أحدٍ يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[2] ، وأنه لا شريك له فى إلهيته[3] ،

---

(١) كذا فى الأصول ، وفى الإتقان : « لوصوله » .   (٢) سورة محمد ١٩ .
(٣) الإتقان : « الإلهية » .

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة فى اللغة للنفى ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هــذه الـكلمة الحصر ، ويعلم كل أحدٍ بالضرورة أن مقتضَى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[1] ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به[2] فى الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعَل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندبا ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يَدَّعى الجهل بمعانى ألفاظه ، لأنها معلومة لـكل أحد بالضرورة .

* * *

الثالث : ما لا يعلمه إلا اللهُ تعالى ؛ فهو ما يجرى مجرَى الغيوب نحو الآى المتضمنة قيامَ الساعــــة ونزولَ الغيث وما فى الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه فى القرآن عند أهل الحق ، فلا مساغ للاجتهاد فى تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبى صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

* * *

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذى يغلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يئول إليه ، فالمفسِّر ناقل ، والمؤوِّل مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان المجمل ، وتخصيص العموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا فهو الذى لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتمادُ الشواهد والدلائل ، وليس لهم أن يعتمدوا مجردَ رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه .

وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قسمان :

---

(١) سورة البقرة ٤٣ .

(٢) الإتقان : « طلب إيجاب المأمور به » .

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحملُ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه .

الثانى : أن يكونا جليّين والاستعمال فيهما حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما، فيدور اللفظ بين معنيين؛ هو فى أحدهما حقيقة لغوية، وفى الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾(١) ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريانها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثانى : لا تختلف أصلُ الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمل فيهما فى اللغة أو فى الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء ؛ حقيقة فى الحيض والطهر، فعلى المجتهد أن يجتهدَ فى المراد منهما بالأمارات الدالة عليه؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله فى حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهادُه إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعالى فى حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يترجح أحدُ الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فمنهم مَنْ قال: يُخيَّر فى الحَمْلِ على أيّهما شاء ، ومنهم من قال: يأخذ بأعظمهما حكما. ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث، وهو أن يأخذ بالأخف. كاختلاف جواب المفتين .

---

(١) سورة التوبة ١٠٣

الضرب الثانى ألّا يتنافيا اجتماعا، فيجب الحملُ عليهما عند المحقّقين، ويكونُ ذلك أبلغ فى الإعجاز والفصاحة ، وأحفظَ فى حق المكلَّف ؛ إلّا أن يدلّ دليل على إرادة أحدهما .
وهذا أيضا ضربان :

أحدهما : أن تكون دلالتُه مقتضيةً لبطلان المعنى الآخر، فيتعيَّن المدلول عليه للإرادة.
الثانى ألّا يقتضى بطلانه . وهذا اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : يثبتُ حكمُ المدلول عليه ويكون مرادا ، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مرادا أيضا ، وإن لم يدلّ عليه دليل من خارج ، لأن موجب اللفظ عليهما ، فاستويا فى حكمه ـ وإن ترجَّح أحدُهما بدليل من خارج. ومنهم من قال : ماترجّح بدليل من خارج أثبتُ حُكمًا من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر .

فهذا أصل نافع معتبر فى وجوه التفسير فى اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

* * *

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ تكلم فى القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده عن النار » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج المفسّر له إلى التبحر فى معرفة لسان العرب .

الثانى حَمْل اللفظ المحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواعٍ من العلوم: علم العربية واللغة والتبحرّ فيهما ، ومن عِلم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغُ الأمر والنهى ، والخبر ، والمجمل والمبين ، والعموم والخصوص ، والظاهر والمضمر ، والمحكم والمتشابه والمؤوّل ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والمطلَق والمقيّد . ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباطا، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه؛ ومع ذلك فهو على خَطر ، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يجزم إلا فى حكم اضطر إلى الفتوى به ، فأدّى اجتهادُه إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .

فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نَزَل من القرآن من آية إلا ولهـــا ظهر وبطن ولـكل حرف حدّ ، ولـكل حدٍّ مطلع »، فما معنى ذلك ؟

قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال:

أحدها — وهو قول الحسن — إنك إذا بحثتَ عن باطنها وقستَه على ظاهرها وقفت على معناها .

الثاني — قولُ أبي عبيدةَ — إنّ القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنهـا عظة للآخرين .

الثالث —قول ابن مسعود رضى الله عنه— إنّه ما من آية إلا عمِل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها .

الرابع — قاله بعض المتأخرين — إن ظاهرَها لفظُها ، وباطنَها تأويلُها .

وقول أبي عبيدة أقربها .

وأماقوله: « ولـكل حرف حدّ » ، ففيه تأويلان :

أحدهما : لـكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لـكل حكم مقدارا من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « وَلـكل حدّ مطلع » ففيه قولان :

أحدهما : لـكل غامض من المعـاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني: لـكل مايستحقه من الثواب والعقاب مطّلع يطلع عليه في الآخرة، ويراه عند المجازاة.

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهـار ، وذلك آجال حادثة في أوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم وما أشبه ذلك

لقوله : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويله كلّ ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانةُ غرائبه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تاليًا يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾(١)؛ لم يجهل أنّ معنى الفساد هو ما ينبغى تركه مماهو مضرة، وأن الصّلاح مما ينبغى فعله مماهو منفعة ، وإن جهل المعانىَ التى جعلها الله إفساداً، والمعانىَ التى جعلها الله إصلاحاً. فأما تعليمُ التفسير ونقله عمّن قوله حجة ففيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تنبيه

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، فقيل ليس تفسيرا، وإنما هى معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم فى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ ﴾(٢) : إن المراد النفس ، فأمِرْنا بقتال مَنْ يلينا ، لأنها أقربُ شىء إلينا وأقربُ شىء إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقـــد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدىّ أنه

---

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣

صنف أبو عبد الرحمن السلمى[١] « حقائق التفسير » فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيرا، ولا ذهب بهمذهب الشرح للكلمة المذكورة فى القرآن العظيم، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن، فإن النظير يُذكر بالنظير، فمن ذلك مثال النفس فى الآية المذكورة، فكأنه قال: أمرنا بقتال النفس ومَنْ يَلينا من الكفار ، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا فى مثل ذلك ، لما فيه من الإيهام والالتباس ! انتهى .

فَصْـل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أنَّ طالب علم التفسير[٢] مضطر إلى النقل فى فهم معانى تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعِكْرمة وأضرابهم ، وأنَّ فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ فى رده لأثر علىّ السابق[٣] .

والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسبب النزول، والنسخ ، وتعيين المبهم ، وتبيين المجمَل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفى فى تحصيله التفقُّهُ على الوجه المعتبر.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمى ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ توفى سنة ٤١٢ ، ومن كتابه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريبة فى مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، الذى قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط ١ : ٥ مع اختصار وتصرف فى العبارة .

(٣) وهو ماروى عن على كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ فقال : ماعندنا غير مافى هذه الصحيفة ، أوفهماً يؤتاه الرجل فى كتابه.

وكأن السبب فى اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التميزُ بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد فى المنقول ، وعلى النظر فى المستنبَط ، تجويزاً له وازدياداً، وهذا من الفروع فى الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قسمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمّن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد.

والأول ثلاثة أنواع : إما أن يَرِد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة أو عن رءوس التابعين؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثانى يُنظر فى تفسير الصحابى، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك فى اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلاشك فيه؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذّر قدّم ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علّمه التأويل » وقد رجح الشافعىّ قولَ زيدٍ فى الفرائض ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفرضُكم زيد » فإن تعذّر الجمع جازَ للمقلّد أن يأخذ بأيّها شاء . وأما الثالث، وهم رءوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليدُ فيما سبق ، فكذا هنا ، وإلّا وَجَب الاجتهاد.

الثانى ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصّل إلى فهمه النظرُ إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعتنى به الراغب كثيراً فى كتاب « المفردات » فيذكر قيدا زائدا على أهل اللغة فى تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتنصه من السياق .

فَصْــل

[فيما يجب على المفسّر البداءة به]

الذى يجب على المفسّر البداءة به العلوم اللفظية ، وأولُ ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيلُ معانى المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن، لمن يريدأن يدركَ معانيَه ؛ وهو كتحصيل اللبن من أوائل المعادِن فى بناء ما يريد أن يبنيه .

قالوا : وليس ذلك فى عـلم القرآن فقط ؛ بل هو نافع فى كلّ علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إنّ المركب لا يُعلَم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابقٌ على الـكل فى الوجود من الذهنىّ والخارجىّ ، فنقول : النظر فى التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وترا كيبها .

أمّا بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة :

من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزائها ، وهو يتعلّق بعلم اللغة[١] .

ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدّالة على المعانى المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق.

وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدّية أصلَ المعنى ، وهو ما دلّ عليه المركبُ بحسب الوضع وذلك مُتعلّق بعلم النحو .

---

(١) ت : « العربية »

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى ؛ أعنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب البلغاء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها، وباعتبار الحقيقة والمجاز ، والاستعارة والكناية والتشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان.

والرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع.

مسألة

[فى أن الإعجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملاءمة]

وقد سبق لنا فى باب الإعجاز أنّ إعجازَ القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنه من المعانى ، مع ملاءمته التى هى نظوم تأليفه.

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ، فهو أمر نقلى يؤخذ عن أرباب التفسير، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾(١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأبّ؟ ويقول : إنّ هذا منكِ تكلّف. وكان ابن عبّاس ـ

---

(١) سورة عبس ٣١ ؛ والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو ما تأكله البهائم من العشب، ونقل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لعمر الله التكلف وما عليك يابن أم عمر ألا تدرى : ما الأب ! ثم قال اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب، وما لم يبين فدعوه ».

وهو ترجمان القرآن ـ يقول : لا أعرف ﴿ حنانا ﴾[١] ولا ﴿ غسلين ﴾[٢] ولا ﴿ الرقيم ﴾[٣] .

وأما المعانى التى تحتملها الألفاظ ، فالأمر فى معاناتها أشدّ لأنها نتائج العقول .

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ، وزمامُ المعانى ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتّسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة فى النفس يتشكّل بها البيان ، فليس المفرد بذَرب اللسان وطلاقته كافيا لهذا الشأن ،ولا كلُّ مَنْ أوتِىَ خطابَ بديهة ناهض بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[فى أن أحسن طرق التفسير أن يفسّر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أُجمِلَ فى مكان فقد فصّل فى موضع آخر ، وما اختصِر فى مكان فإنه قد بُسِطَ فى آخر ؛ فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضّحة له ، قال تعالى : ﴿ وَمَا

---

(١) ﴿ حناناً ﴾ من قوله تعالى فى سورة مريم ١٣ : ﴿ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾ ونقل القرطبى عن جمهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والمحبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الحاقة ٣٥ ، ٣٦ ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴾ ، قال القرطبى : « والغسلين ، فعلين ، من الغسل ، فكان ينغسل من أبدانهم ، وهو صديد أهل النار ، السائل من جروحهم وفروجهم » .

(٣) من قوله تعالى فى سورة الكهف ٩ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، ونقل القرطبى من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾(١) ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألَا إنى أوتيت القرآن ومثله معه » يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرائن ، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب ، فإن لم يوجد ذلك يُرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسّر من التحوط فى التفسير]

ويجب أن يتحرّى فى التفسير مطابقة المفسّر ، وأن يتحرز فى ذلك من نقصِ المفسَّر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسَّر ، أو أن يكونَ فى ذلك المعنى زيادةٌ لا تليق بالغَرض ، أو أن يكون فى المفسَّر زيغ عن المعنى المفسّر وعدولٌ عن طريقه ، حتى يكونَ غيرَ مناسب له ولو من بعض أنحائه ، بل يجتهد فى أن يكون وفقه من جميع الأنحاء وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف، وأن يوافقَ بين المفردات وتلميح الوقائع ، فعند ذلك تتفجّر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾(٢) ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾(٣) فإنها منتظمة مع ما قبلها منقطعة عما بعدها .

---

(١) سورة النحل ٦٤ .

(٢) سورة البقرة ٣٧ .

(٣) سورة الطلاق ٤ .

وقد يظهر الارتباط، وقد يشكل أمره؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[١] ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيمُ أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون قوله : ﴿قُلِ اللهُ﴾ جوابَ سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ما قبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ أجابهم بقوله : ﴿قُلِ اللهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فترك ذكر السؤال .

ونظيره : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾[٢] .

مسألة

في النهى عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغي تجنّبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري[٣] في كتابه «المرشد»: قال معظم أئمتنا: لا يقال: «كلام الله يحكى» ، ولا يقال : «حكى الله» لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء، وليس لكلامه مثل. وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

---

(١) سورة يونس ٣٤ . (٢) سورة يونس ٣٥ .

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي ، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول والتفسير . توفي سنة ٥١٤ بنيسابور . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩ .

الزائد على بعض الحروف ، كـ« ما »[1] فى نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[2]، والكاف فى نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾[3] ونحوه .

والذى عليه المحققون تجنُّب هذا اللفظ فى القرآن ، إذ الزائدُ مالا معنى له ، وكلامُ الله منزَّه عن ذلك .

وممن نص على منع ذلك فى المتقدمين الإمام داود الظاهرى[4] ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الدَّاودى فى الكتاب « المرشد » له فى أصول الفقه على مذهب داود الظاهرىّ : وروى بعض أصحابنا عن أبى سليمان[5] أنه كان يقول: ليس فى القرآن صِلَة بوجه . وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابِنا مثلَ ذلك ، والذى عليه أكثر النحويين خلافُ هذا ، ثم حكى عن أبى داود مثلَه ، يزعم الصّلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾[6] ، وقال : إنّ « ما » ها هنا للتعليل ، مثل : « أحبِبْ حبيبك هونًا ما » .

فصل

[فى تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى مُنْقاد ومستكره :

فالأول ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباحٌ ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة : إما لاشتراكٍ فى اللفظ، نحو : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[7] هل هو من بصر العين أو القلب.

---

(١) فى الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ . (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) هو أبو سليمان دواد بن على بن خلف الأصبهانى المعروف بالظاهرى ، صاحب المذهب المستقل : وإمام أهل الظاهر . إليه انتهت رياسة العلم ببغداد ، توفى سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهرىّ . (٦) سورة البقرة ٢٦ .

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإمّا لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا﴾(١)، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإمّا لغموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(٢) .

وإمّا لغير ذلك .

وأمّا المستكرَه فما يستبشع إذا عُرِض على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون لفظا عامًّا، فيختصّ ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٣) ، فحمله بعضهم على عليّ رضى الله عنه فقط .

والثانى : أن يلفّق بين اثنين؛ كقولِ مَنْ زعم تكليفَ الحيوانات فى قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾(٤) مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾(٥) : إنهم مكلّفون كما نحن .

الثالث: مااستعير فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾(٦) فى حَمْلِه على حقيقته.

الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية فى البقرة : إنه إنسان يبقرُ عن أسرار العلوم ، وفى الهدهد إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر مايروج على المتفقهة الذين لم يتبحّروا فى معرفة الأصول، والثانى على المتكلم القاصر فى معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذى لم يتهذب فى شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذى لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات .

---

(١) سورة النور ٤ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٣) سورة التحريم ٤ .

(٤) سورة فاطر ٢٤ .

(٥) سورة الأنعام ٣٨ .

(٦) سورة ن ٤٢ .

فـائِدة

[فيما نقل عن ابن عباس فى تفسير بعض الآيات]

رُوى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾(١) قال : الموت .

قال السهيليّ : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخّرين أن مُراد ابن عباس أن الموتَ سيفنى كما يفنى كل شىء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكأنّ المعنى : لو كنتم حجـــارة أو حديدا لبادر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذى يكبر فى صدوركم فلابدّ لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك.

قال : وبقىَ فى نفسى من تأويل هذه الآية شىء حتى يكمل الله نعمته فى فهمها .

فَصْــل

[أصل الوقوف على معانى القرآن التدبّر]

أصل الوقوف على معانى القرآن التدبّر والتفكر . واعلم أنّه لا يحصل للناظر فهمُ معانى الوحى حقيقة ، ولا يَظهر له أسرارُ العلم من غيب المعرفة وفى قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو فى قلبه كِبْر أو هوًى ، أو حبّ الدنيا ، أو يكون غير متحقق الإيمان ،

---

(١) سورة الإسراء ٥١ .

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسّر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعاً إلى معقوله ؛ وهذه كلُّها حجب وموانع ، وبعضُها آكدُ من بعض ؛ إذا كان العبد مُصْغِياً إلى كلام ربّه، ملقيَ السمع وهو شهيد القلب لمعانى صفات مخاطبه، ناظراً إلى قدرته، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله ، متبرئا من حوْله وقوته ، معظّما للمتكلّم ، مفتقرا إلى التفهّم ، بحالٍ مستقيمٍ ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكُّنِ سَمْعٍ لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرعٍ ، وابتئاس وتَمَسْكُن ، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتاح العليم . وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوتُه على معانى الكلام وشهادة وصف المتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارئ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن ؛ وفى مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾[1] .

وهذا هو الراسخ فى العلم؛ جعلنا الله من هذا الصنف : ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾[2] .

فصل

[فى القران علم الأولين والآخرين]

وفى القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شىء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهّمه الله تعالى، حتى إن بعضهم استنبط عمرَ النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين من قوله تعالى فى سورة المنافقين : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾[3] ، فإنها رأس ثلاث

---

(١) سورة البقرة ١٢١ .
(٢) سورة الأحزاب ٤ .
(٣) سورة المنافقون ١١ .

وستين سورة ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن[١] فى فقده.

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ آتَانِىَ الْكِتَابَ ﴾[٢] إلى قوله : ﴿ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[٣] ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة.

وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعمائة[٤] من قوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾[٥]، فإن الألف باثنين والذال بسبعمائة .

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدى العدوّ فى أول سورة الروم بحساب الجُمّل ، وغير ذلك.

فصــل

[قد يستنبط الحكمُ من السكوت عن الشىء]

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشىء، كقوله تعالى : ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ . . .﴾[٦] الآية، ولم يذكُر الأعمام والأخوال، وهم من المحارم، وحكمُهم حكمُ

(١) التغابن هنا : النقص . (٢) سورة مريم ٣٠ .

(٣) سورة مريم ٣٣ .

(٤) وصفها ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : « وفيها كان بمصر والقاهرة زلزلة عظيمة أخربت عدة منائر ومبان كثيرة من المدارس والجوامع والبيوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدة طويلة يرمون ويجددون ما تشعث فيها من المدارس والجوامع حتى منارة الإسكندرية »

(٥) سورة الزلزلة ١ .

(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِى إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِى أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

مَنْ سُمِّىَ فى الآية . وقد سئل الشعبيّ عن ذلك فقال : لئلا يصفَها العم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال، فيُفْضِيَ إلى الفتنة. والمعنى فيه أنّ كلّ من استُثني مشترك بابنه فى المحرمية إلا العمّ والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط فى سترهنّ .

ولقائل أن يقول: هذه المفسدة محتَملة فى أبناء بعولتهنّ، لاحتمال أن يذكرها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرّم لها ، وأبو البعل ينقض قولَهم : إن من استثنى اشترك هو وابنه فى المحرميّة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ . . . ﴾[1] الآية ، ولم يذكر الأولاد ، فقيل لدخولهم فى قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾[1] .

فَصْــل

فى تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ماليس بين فى نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بيّن بنفسه، بلفظٍ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ . . . ﴾[2] الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . ﴾[3] الآية

(١) سورة النور ٦١ ، وبقيتها ﴿... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ . ﴾

(٢) سورة التوبة ١١٢ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٥ .

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ ٱلْقَرْيَةِ ﴾[٢] .

وقوله : ﴿ يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾[٣] .

وإلى ما ليس ببيّن بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه فى آية أخرى، أو فى السنّة، لأنها موضوعة للبيان، قال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٤] .

والثانى كثير من أحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحجّ، والمعاملات، والأنكحة ، والجنايات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾[٥]، ولم يذكر كيفيةَ الزكاة ، ولا نصابها[٦] ، ولا أوقاصها[٧] ، ولا شروطها، ولا أحوالها ، ولا مَنْ تجب عليه ممن لا تجب عليه ، وكذا لم يبين عددَ الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[٨] ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾[٩] ولم يبيّن أركانه ولاشروطه، ولاما يحل، فى الإحرام ومالايحل، ولامايوجب الدَّم ولا مالا يوجبه ، وغير ذلك . والأول[١٠] قد أرشدنا النبيُّ صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت فى الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾[١١] ، شقَّ ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأيُّنا لا يظلم نفسه !

---

(١) سورة المؤمنين ١ .
(٢) سورة يس ١٣ .
(٣) سورة النساء ٤٧ .
(٤) سورة النحل ٤٤ .
(٥) سورة الأنعام ١٤١ .
(٦) النصاب من المال : القدر الذى تجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتى درهم وخمس من الإبل .
(٧) الوقص : مابين الفريضتين من الإبل والغنم ، وجمعه أوقاص .
(٨) سورة البقرة ١٨٥ .
(٩) سورة آل عمران ٩٧ .
(١٠) أى الذى بيانه فى آية أخرى .
(١١) سورة الأنعام ٨٢ .

قال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه : ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(١) ! فحمل النبي صلى الله عليه وسلم الظلمَ هاهنا على الشرك، لمقابلته بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان.

وقد يكون بيانه مضمراً فيه، كقوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(٢)، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿حَتَّى﴾ لابدّ لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها.

ومثله : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾(٣) أى « لكان هذا القرآن » ، على رأى النحويين .

قال ابن فارس(٤) : ويسمى هذا عند العرب الكفّ .

وقد يومئ إلى المحذوف ، إما متأخر كقوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾(٥) فإنه لم يجئ له جواب فى اللفظ ، لكن أومأ إليه قوله : ﴿فويلٌ للقاسية قلوبُهُمْ من ذكر اللهِ﴾(٥)، وتقديره : ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإسلام﴾ كمن قسا قلبه!

وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾(٦) ، فإنّه أومأ إلى ماقبله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾(٧) ، كأنه قال : أهذا الذى هو هكذا خيرٌ أم من هو قانت ؟ فأضمر المبتدأ .

---

(١) سورة لقمان ١٣ .
(٢) سورة الزمر ٧٣ .
(٣) سورة الرعد ٣١ .
(٤) فى كتابه الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؛ والنص هناك: ومن سنن العرب الكفّ ؛ وهو أن يكفّ عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام ، كقول القائل :

وَجَدِّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولَه ... سواك ولكن لم نجد لك مَدْفَعا

(٥) سورة الزمر ٢٢ .
(٦) سورة الزمر ٩ .
(٧) سورة الزمر ٨ .

ونظيره : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾(١) ، ومن هـذه صفته ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾(١) !

وقد يكون بيانه واضحاً وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عقبه، كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾(٢) قال محمد بن كعب القرظي: تفسيره : ﴿ لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾(٣) .

وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾(٤) قال أبو العالية: تفسيره : ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾(٤)، وقال ثعلب: سألني محمد بن طاهر : ما الهلع؟ فقلت : قد فسره الله تعالى .

وكقوله : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾(٥) فسّره بقوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾(٥) .

وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾(٦) ومعلومٌ أنه لم يُرد به المسيح وعُزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدّلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ، فلما قال المشركون : هذا المسيح وعُزير قد عُبدَا من دون الله أنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾(٧) .

---

(١) سورة محمد ١٥ .
(٢) سورة الإخلاص ٢ .
(٣) سورة الإخلاص ٣ ، ٤ .
(٤) سورة المعارج ١٩ـ٢١
(٥) سورة آل عمران ٩٧ .
(٦) سورة الأنبياء ٩٨ .
(٧) سورة الأنبياء١٠١ .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[١] فقسَّر رؤية البرق بأنه ليس فى رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع فى الأمطار . وفيها لطيفة ، وهى تقديمُ الخوف على الطمع إذْ كانت الصواعق تقع من أول بَرْقة ، ولا يحصُل المطرُ إلا بعد تواتُر البَرَقات ، فإن تواتُرَها لا يكاد يكذِب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كمجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ . . . ﴾[٢] الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشى على بطنه ، فإنها سيقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[٣] ، فهذا عام فى المسلم والكافر ، ثم بَيَّن[٤] أن المراد « المؤمنات » ، بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾[٣] فخرج تزوج الأمَة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾[٥] فإن الأول اسم منه والثانى « أفعل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[٥] ، ولهذا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثانى بالتصحيح ليفرِّق بين ما هو اسم ، وما هو « أفعل » منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفعل » التفضيل لا يأتى من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ؛ لأنه لا يتفاوت !

قلت : إنما جاز فى الآية لأنه من عمى القلب ، أى مَنْ كان فى هذه الدنيا

---

(١) سورة الرعد ١٢
(٢) سورة النور ٤٥
(٣) سورة النساء ٢٥
(٤) ت : « ولم » تحريف
(٥) سورة الإسراء ٧٢

أعمى القلب عما يرى من القدرة الإلٰهيّة ، ولا يؤمن به فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به ؛ أى أشدّ عمًى . ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت[1] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَٱلصَّلَاةِ ﴾[2] قال : البيهقىّ فى « شعب الإيمان » : الأشبه أن المرادَ بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ، لأنه أتبعَ مدحَ الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾[3] ، إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّابِرِينَ . ٱلَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾[3] .

الثانى : أن يكون بيانُه منفصلا عنه فى السورة معه أو فى غيره ، كقوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[4] وبيانه فى سورة الانفطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾[5] .

وقوله فى سورتى النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾[6] ، ولم يبيّن فى ليل ولا نهار ، وبيّنه فى سورة الدخان بقوله : ﴿ فى ليلة مباركة ﴾[7] ثم بينها فى ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[8] فالمباركة فى الزمان ، هى ليلة القدر فى هذه السورة ، لأنّ الإنزال واحد ، وبذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان ، وعجبٌ كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضُهم هنا بيانا آخر ، وهو أنّها ليلةُ سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿وَمَا

---

(١) ت : « متقارب » تحريف .
(٢) سورة البقرة ١٥٣ .
(٣) سورة البقرة ١٥٤ ـ ١٥٥ .
(٣) سورة فاتحة الكتاب ٤ .
(٥) سورة الانفطار ١٧ ـ ١٩ .
(٦) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ .
(٧) سورة الدخان ٣ .
(٨) سورة القدر ١ .

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾(١) وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفى ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَافِرِينَ﴾(٢) فسّره فى آية الفتح: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهُدُوا إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾(٤) ، وقد فسره فى سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾(٥) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾(٦) ، بيّن ذلك بقوله فى النحل : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾(٧) .

وذكر الله الطلاق مجملا ، وفسّره فى سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾(٨) ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين، ثم حظَر تعالى الجمعَ بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابّة بالآية الأخرى(٩) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾(١٠) فإن ظاهرَه مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هَدَى كفارا كثيرا وماتوا مسلمين ، وإنّما المراد : لا يهدى مَنْ كان فى علمه أنه قد حقّت عليه كلمة العذاب ، وبيانه بقوله تعالى فى السورة : ﴿ أَفَمَنْ

---

(١) سورة الأنفال ٤١ .
(٢) سورة المائدة ٥٤ .
(٣) سورة الفتح ٢٩ .
(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤ .
(٥) سورة فاطر ٣٤ .
(٦) سورة الزخرف ١٧ .
(٧) سورة النحل ٥٨ .
(٨) سورة مؤمنون ٦ .
(٩) فى آية النساء ٢٣ .
(١٠) سورة الزمر ٣

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾[١] . وقوله فى سورة أخرى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾[٢] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[٣] وكثيرٌ من الناس يدْعون فلا يُستجاب لهم ، وبيانه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴾[٤] ، فبيّن أنّ الإجابة متعلقة بالمشيئة؛ على أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد فسّر الإجابة بقوله : «ما من مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطيعة رَحِم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث خصال : إمّا أن يعجّل دعوته ، وإما أن يدّخرها له فى الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها » .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[٥] وكثير من الناس يريد ذلك فلا يحصل له ، وبيانه فى قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾[٦] ، فهو كالذى قبله متعلق بالمشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾[٧] ، و قال فى آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[٨] ؛ فإنه قد يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الوَجَل خلاف الطمأنينة؛ وهذ غفلةٌ عن المراد؛ لأن الاطمئنان إنما يكون عن ثَلَج القلْب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل ، والوجَل إنمـا يكون عنـد خوف الزيغ والذهاب عن الهدى ،

---

(١) سورة الزمر ١٩ .
(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧ .
(٣) سورة البقرة ١٨٦ .
(٤) سورة الأنعام ٤١ .
(٥) سورة الشورى ٢٠ .
(٦) سورة الإسراء ١٨ .
(٧) سورة الرعد ٢٨ .
(٨) سورة الأنفال ٢ .

وما يستحق به الوعيد بتوجيل القلوب كذلك . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾[1] لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ، ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك والارتياب الذى يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام تعوذا، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب لثلج الصدور وانتفاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى فى قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾[2] ، فلم يستثن امرأته فى هـذا الموضوع ، وهى مستثناة فى المعنى بقوله فى الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[3] فأظهر الاستثناء فى هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾[4] ؛ اختصر جوابه لبيانه فى موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[5] .

وكقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ . . ﴾[6] الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً وبياناً لمجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾[7] ، لأن هـذه لمَّا نزلت لم يفهم مرادُها.

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[8] هى تفسيرٌ لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ . . ﴾[9] الآية .

---

(١) سورة الزمر ٢٣ .
(٢) سورة الحجر ٦٥ .
(٣) سورة هود ٨١ .
(٤) سورة الحجر ٥٢ .
(٥) سورة الذريات ٢٥ .
(٦) سورة البقرة ١٧٨ .
(٧) سورة المائدة ٤٥ .
(٨) سورة النساء ٧ .
(٩) سورة النساء ٢٢ .

وقوله : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ . . . ﴾[١] الآية ، فإنّ هذه الآية مجملة ، لا يُعلَم منها مَنْ يرثُ من الرجال والنساء بالفرض والتعصيب ، ومَنْ يرث ومن لا يرث ، ثم بينه فى آية أخرى بقوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . . ﴾[٢] الآيات .

وكقوله : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[٣] ؛ فهذا الاستثناء مجمَل ، بيّنه فى آية أخرى بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾[٤] .

وكقوله : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ . . . ﴾[٥] الآية ، فهذا الابتلاء مجمل لا يعلَم أحد فى الحلّ أم فى الحرم ؛ بيّنه قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ . . . ﴾[٦] الآية .

وكقوله : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾[٧] وهذا المجمل بينه فى آية أخرى بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ . . . ﴾[٨] الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾[٩] ، قال العلماء : بيان هذا العهد قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ . . . ﴾[١٠] الآية ، فهذا عهدهُ عز وجلّ ، وعهدهم تمام الآية فى قوله : ﴿ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ . . . ﴾[١٠] فإذا وَفّوا العهد الأول أُعطُوا ما وُعِدوا .

---

(١) سورة النساء ٧ .
(٢) سورة النساء ١١ .
(٣) سورة المائدة ١ .
(٤) سورة المائدة ٣ .
(٥) سورة المائدة ٩٤ .
(٦) سور المائدة ٩٥
(٧) سورة الروم ٣ .
(٨) سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨ .
(٩) سورة البقرة ٤٠ .
(١٠) سورة المائدة ١٢ .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾[١] يُرَدّ عليهم بقوله : ﴿ يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾[٣] . فقيل لهم : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٤]، وقيل بل نزل بعده : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾[٥] والتقدير : إن كشفنا العذاب تعودوا .

وقوله : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[٦]، فردّ عليهم بقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾[٧] .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾[٨] ، بيانه : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾[٩] .

وقوله : ﴿قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾[١٠] فقيل لهم : ﴿لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[١١] .

وقوله : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾[١٢] ، فقيل لهم فى الجواب : ﴿ فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ . . . ﴾[١٣] الآية .

ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾[١٤] فقيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾[١٥] .

---

(١) سورة الرعد ٤٣ .
(٢) سورة يس ١-٣
(٣) سورة الدخان ١٢ .
(٤) سورة « المؤمنون » ٧٥ .
(٥) سورة الدخان ١٥ .
(٦) سورة الزخرف ٣١ .
(٧) سورة القصص ٦٨ .
(٨) سورة الفرقان ٦٠ .
(٩) سورة الرحمن ١ ، ٢ .
(١٠) سورة الأنفال ٣١ .
(١١) سورة الإسراء ٨٨ .
(١٢) سورة ص ٦ .
(١٣) سورة فصلت ٢٤ .
(١٤) سورة القمر ٤٤ .
(١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾[١] ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾[٢] .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾[٣] ردّ عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾[٤] .

وقوله : ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾[٥]، فقيل لهم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾[٥] .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[٥] فقيل في سورة أخرى : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾[٦] .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[٧] ، تفسيرُ هذا الاختصام ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ . . .﴾[٨] الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾[٩] وفسّرها في موضع آخر بقوله : ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾[١٠] .

---

(١) سورة آل عمران ١٦٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٥٤ .
(٣) سورة الطور ٣٣ .
(٤) سورة الحاقة ٤٤، ٤٥ .
(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢ .
(٦) سورة الإسراء ١٠٦ .
(٧) سورة النمل ٤٥ .
(٨) سورة الأعراف ٧٥ .
(٩) سورة يونس ٦٤ .
(١٠) سورة فصلت ٣٠ .

ومن حكاية عن فرعون لعنه الله: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾[١] ، فردّ عليه فى قوله : ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾[٢] .

وقوله : ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾[٣] ، وذكر هذا الحلف فى قوله: ﴿قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٤] .

وقوله فى قصة نوح عليه السلام ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[٥] بيّن فى مواضع أخر : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[٦] .

وقوله : ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾[٧] أى أوعية للعلم ، فقيل لهم : ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ قَلِيلًا﴾[٨] .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[٩] قال : فإن آية البقرة وهى قوله : ﴿حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾[١٠] تدل على أن قوله :﴿رَبِّ أَرِنِي﴾[٩] لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت فى التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[١١] بيّنه فى آية النساء بقوله : ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾[١٢] .

فإن قيل : فهلّا فسّرها آية مريم : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

---

(١) سورة المؤمن ٢٩ .
(٢) سورة هود ٩٧ .
(٣) سورة المجادلة ١٨ .
(٤) سورة الأنعام ٢٣ .
(٥) سورة القمر ١٠ .
(٦) سورة الأنبياء ٧٧ .
(٧) سورة البقرة ٨٨ .
(٨) سورة الإسراء ٨٥ .
(٩) سورة الأعراف ١٤٣ .
(١٠) سورة البقرة ٥٥ .
(١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ .
(١٢) سورة النساء ٦٩ .

مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ . . . ﴾(١) الآية ! قيل لانسلّم أولا أن هذه الآية فى النبيين فقط، لقوله ﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا ﴾(١)، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم . كيف وقد ذكرت مريم وهى صدّيقة على أحد القولين! ولو سلِّمَ أنها فى الأنبياء خاصة ، فهم بعض مَنْ أنعم الله عليهم ، وجَعلهم فى آية النساء صنفا من المنعَم عليهم ، فكانت آية النساء من حيث هى عامة أولى بتفسير قوله : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾(٢) ؛ ولأنّ آيةَ مريم ليس فيها إلّا الإخبار بأن الله أنعم عليهم ، وذلك هو معنى قوله : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾(٣) .

والرغبة إلى الله تعالى فى الثّبات عليها ، هى نفس الطاعة لله ولرسوله ، فإن العبد إذا هُدِى إلى الصراط المستقيم ، فقد هُدى إلى الطاعة المقتضية أن يكونَ مع المنعم عليهم .

وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التى فى سورة مريم.

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمر ويحمل على غيره ، لأنه أوْلى بذلك الاسم منه، وله أمثلة: منها تفسيرهُم السبعَ المثانى(٤) بالفاتحة مع أنَّ الله تعالى أخبر أنّ القرآن كله مثانى(٥) .

---

(١) سورة مريم ٥٨ . (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ . (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦ .

(٤) من قوله تعالى فى سورة الحجر ٨٧ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

قال الراغب : «وسميت سورة القرآن مثانى لأنها تثنى على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التى تضمحل وتبطل على مرور الأيام . . . ويصح أنه قيل للقرآن مثانى لما يثنى ويتجدد حالا فحالا . . . ويصح أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه مايدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويعلمه ويعمل به» المفردات فى غريب القرآن ٨١ .

(٥) فى قوله تعالى فى سورة الزمر ٢٣ : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ .

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء[١] أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدلّ على إرادة الأزواج ، وفيهنّ نزلت ، ولا يمكن خروجهنّ عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[٢] فعلم أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت: الذكور والإناث. بخلاف قوله ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾[٣] . ودلّ على أن عليّا وفاطمة أحقّ بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذى أسّس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أنّ ما ذكره أحقّ بهذا الاسم من غيره ، والحصر المذكور حصر الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم العدْل ، وإلّا فلا شكّ أن مسجد قُباء هو مؤسّس على التقوى ، وسياق القرآن يدلّ على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين فى موضع ، ويعيّن فى موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفى موضع آخر مايعيّنه لأحدهما ، كقوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾[٤] فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله فى الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾[٥] .

(١) نقله القرطبى فى تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .
(٢) سورة الأحزاب ٣٣ . (٣) سورة الأحزاب ٣٢ .
(٤) سورة البقرة ٧ . (٥) سورة الجاثية ٢٣ .

وقوله تعالى فى سورة الحجر: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾(١) ، فالاستثناء منقطع لقوله فى الإسراء : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾(٢) ، ولو كان متصلا لاستثناهم ، فلمّا لم يستثنهم دلّ على أنهم لم يدخلوا .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾(٣) فقد قيل : إن حياة كلّ شىء إنما هو بالماء ، قال ابن درستويه : وهذا غير جائز فى العربية ، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿ حىّ ﴾ مجرورا ولكان منصوبا ، وإنما ﴿ حىّ ﴾ صفة لشىء . ومعنى الآية : خلق الخلق من الماء ، ويدلّ له قوله فى موضع آخر : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾(٤) .

ومما يحتمل قوله تعالى : ﴿ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾(٥) ، فإن ﴿ فَلْيُلْقِهِ ﴾ يحتمل الأمرَ والخبر ، كأنه قال : « فاقذفيه فى اليم يلقيه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾(٦) ، فإنه يحتمل أن يكون خلقتُهُ وحيدا فريدا من ماله وولده . وفى الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفى قوله : ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾(٧) ، أن تكون الواو عاطفة(٨) ، وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال : اتركنى واترك مَنْ خلقت وحيدا ، وكذلك اتركنى واترك المكذّبين ، فيتعين أن يكون

(١) سورة الحجر ٤٢ .
(٢) سورة الإسراء ٦٥ .
(٣) سورة الأنبياء ٣٠ .
(٤) سورة النور ٤٥ .
(٥) سورة طه ٣٩ .
(٦) سورة المدثر ١١ .
(٧) سورة المزمل ١١ .
(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦ .

المراد : خَلِّ بينى وبينهم ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت النـــاقة وفصيلَها لرضعها » .

وقد يـكون للفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾(١) ، ظاهره الـكعبة، وباطنه القلب، قال العلماء : ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الـكعبة؛ لـكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأَوْلى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العُبور فيه .

فَصْــل

[فى ذكر الأمور التى تعين على المعنى عند الإشكال]

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور :

* * *

أحدها : ردّ الـكلمة لضدّها، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٢) أى «ولا كفورا» والطريقة أن يردّ النهى منه إلى الأمر، فنقول معنى : «أطع هذا أو هذا» : أطع أحدهما ، وعلى هذا معناه فى النهى : ولا تطع واحدا منهما .

* * *

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾(٣) ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾(٣) قولٌ حُدّ أحد طرفيه وأرخى الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له. وقوله : ﴿وَإِنْ كَانَتْ

(١) سورة البقرة ١٢٥ .
(٢) سورة الإنسان ٢٤ .
(٣) سورة النساء ١١ .

وَاحِدَةً ﴾[1] محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله فى الأخوات : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ . . . ﴾[1] الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمّن كلّ واحدٍ من الفصلين ما كفّ عن ذكره فى الآخر ، فوجبَ حملُ كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره فى غيره .

* * *

الثالث : ما يتصل بهـا من خَبَر أو شرط أو إيضاح فى معنى آخر كقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾[2] ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعز أو تكون العزة له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾[2] ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم لمن العزة ، فإنها لله .

وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾[3] ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التى هى شرط فى عقوبته المعيّنة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قَتَل ولم يأخذ المال ، والصَّلْب على من جمعهما ، والقَطْع على من أخذ المال ولم يقتل ، والنَّفْىَ على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السعى فى الأرض بالفساد .

* * *

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظيره ، وغالط فى مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

(١) سورة النساء ١١ .
(٢) سورة فاطر ١٠
(٣) سورة المائدة ٣٣ .

أَنْتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾(١) كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنه الذليل الحقير .

* * *

الخامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلى ، وذلك أنه قد يستعار الشىء لمشابهه ، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه ، ويتباعد عن المسمّى الحقيقى بدرجات ، فيذهبْ عن الذهن الجهة المسوّغة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدريج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٢) ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » المكان الذى هو أنْزَل من مكان غيره ، ومنه الشىء الدونُ للحقير ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، فقيل : زيد دون عمرو فى العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستعير فى كل ما يتجاوز حدا إلى حدّ ، وتخطّى حكما إلى حكم آخر ، كما فى الآية المذكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ ﴾(٣) أى تجاوزوا الله فى دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة، أى لا تستشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن البينات من الناس ، بل ائتوا ببيّنة تكون حجة عند الحكام. وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم : «الله يشهد لنا عليكم» هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقا « بادعوا » فإن جعلته متعلقا بـ ﴿ شهداءكم ﴾ احتمل معنيين : أحدهما أن يكون المعنى : ادعوا الّذين تجاوزتم فى زعمكم شهادة الله، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثانى على أن يراد بشهدائكم آلهتكم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم فى اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

---

(١) سورة الدخان ٤٩ .

(٢) سورة آل عمران ٢٨ .

(٣) سورة البقرة ٢٣ .

ويحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله؛ وفى هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنفُ نفوسهم من مساجلة الحق الجلىّ بالباطل اللجلجىّ . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾(١) ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾(٢) لأنها بمعنى « هل رأيت » .

***

السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسَبقَ منه فى أول الكتاب(٣) جملة ، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه ، وكان عروة(٤) بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾(٥) أنّ السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألّا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع فزع فى قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام ، فلما جاء الإسلام ، كرِهوا الفعل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى فى صحيحه . فثبت أنها نزلت ردّا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم سؤاله ابن عباس : « لئن كان كلُّ امرئٍ فرح بما أوتى وأحبَّ أن يحمد بما لم يفعل معذّبا لنعذبَنّ أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

---

(١) سورة البقرة ٢٥٩ . (٢) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ ومابعدها . (٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب التفسير من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبرى فى ٣ : ٢٣٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف فى اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت فى أهل الكتاب ، ثم تلا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾[١] ، وتلا : ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾[١] ، قال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه ، وأخبروه بغيره فخرجوا ، وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ما سألهم عنه[٢] .

وقد سبق[٣] فيه كلام فى النوع الأول فى معرفة سبب النزول فاستحضره .

ومن هذا ما قاله الشافعى[٤] فى قوله تعالى :﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾[٥] أنه لا متمسك فيها لمالك على العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاه غير سعيد بن جبير .

* * *

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[٦]، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة ، بل بعضُهم لتحصيل التفقّه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم . والفائدة فى كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصولُ المصلحة فى حفظ من يتخلف من بعضهم ممّن لا يمكن نفيره.

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧ .

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ ـ ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣ .

(٥) سورة الأنعام ١٤٥ . (٦) سورة التوبة ١٢٢ .

ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هى مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغازيه وسراياه ؛ والمعنى حينئذ : أنه ما كان لهم أن ينفِروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى فى المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تتفقه فى الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه؛ فإذا رجعوا إلى من بقى بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم فى صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .

والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد[1] : والأقرب عندى هو الاحتمال الأول : لأنا لو حملناه على الاحتمال الثانى لخالفه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾[3] فإن ذلك يقتضى إما طلبَ الجميع بالنفير ، أو إباحتَه ؛ وذلك فى ظاهره يخالف النهى عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضتُه ولا يلزم من الآخر ، فالثانى أولى . ولا نعنى بلزوم التعارض لزوماً لا يجاب عنه ، ولا يتخرّج على وجه مقبول ؛ بل ما هو أعمّ من ذلك ؛ فإنّ ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل ، ﴿ أو ﴾ فى قوله : ﴿ أو انفِرُوا جَمِيعاً ﴾[3] على التفصيل دون التخيير ، كما رضيه بعض المتأخرين من النحاة، فيكون نفيرهم ثباتٍ مما لا يدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعا. ونفيرهم جميعا فيما تدعو الحاجة إليه ، ويحمل قوله:﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﴾[2] على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ

---

(١) هو محمد بن على بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد نزيل القاهرة ، توفى سنة ٧٠٢ ، وانظر ترجمته فى فوات الوفيات ٢ : ٢٤٤ ، والدرر الكامنة ٤ : ٩٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٠ . (٣) سورة النساء ٧١ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفير جميعاً .

ومن المفسرين من يقول : إن منع النفير جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .

والحمْل أيضا على هذا التفسير الذى ذكرناه أوْلى من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرَهم للتفقه فى الدين والإنذار ، و نفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه فى الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلّم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجُهم عليه معلّلا للتفقه فى الدين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُمْ ﴾[1] فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبقى من الاستطاعة شىء .

وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما تيسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقى الدين القشَيرى : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[فى الظاهر والمؤوّل]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين ، وهو فى أحدهما أظهرُ ، فيسمى الراجح ظاهرا ، والمرجوح مؤولا .

(١) سورة التغابن ١٦

مثال المؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾[١] ، فإنه يستحيل حمل المعيّة على القرب بالذات ، فتعيَّن صرفهُ عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[٢] .

وكقوله تعالى : ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾[٣] ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدميٌّ له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ فى القيامة فى عنق كلٍّ طائع وعاصٍ وغيرهما طيرٌ من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب فى الحساب لكلٍّ واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾[٤] ، فإن الباغىَ يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾[٦] ؛ فيقـــال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ؛ غير أن الثانى أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[٧] ، فيقال : للابتداء التمام والفراغ ؛ غير أن الفراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾[٨] فيحتمل أن يكون

---

(١) سورة الحديد ٤ .
(٢) سورة ق ١٦
(٣) سورة الإسراء ٢٤ .
(٤) سورة الأنعام ١٤٥ .
(٥) سورة الحج ٦٠ .
(٦) سورة البقرة ٢٢٢ .
(٧) سورة البقرة ١٩٦ .
(٨) سورة الطلاق ٢ .

الخيار فى الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لـكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾(١) ، والظاهر يقتضى حمـله على الاستحباب ، لأن قوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس »وذلكلا يقتضىالوجوب ولـكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً ﴾(١) فدلّ على أن النهىَ السابقَ نهىٌ عن تركِ واجب، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحبّ .

وقد يكون الـكلام ظاهرا فى شىء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾(٢) ، والأشهرُ اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع .

وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾(٣) فالظاهر اشتراط(٤) ثلاثة من الإخوة لـكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانها عن الثلث إلى السدس .

فصـــل

[فى اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز]

قد يكون اللفظ مشتركا بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾(٥) قيل : المراد « يضارِر » وقيل : « يضارَر » أى الـكاتب والشهيد لا يضارَرْ ، فيـكتم الشهادة والخطّ ؛ وهذا أظهر .

---

(١) سورة البقرة ١٥٨ .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٤) م : «اشتراك» .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

ويحتمل أن مَن دعا الـكاتب والشهيد لايضارِزه فيطلبه فى وقت فيه ضرر .

وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾[1] ، فعلى هذا يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : بجواز استعمال المشترك فى معنييه فظاهر، وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا ، وقد جاء عن أبى الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معانىَ متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيرى فى مقدمة تفسيره : مالا يحتمل إلا معنًى واحـدا حُمل عليه ، وما احتمل معنيين فصاعدا بأن وُضعَ لأشياء متماثلة ، كالسواد حُمل على الجنس عند الإطلاق وإن وضع لمعان مختلفة ؛ فإن ظهر أحدُ المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل ،وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازا ؛ أو فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا كلفظ العيْن والقرُء واللمس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان من غيره ، وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين ، والوجه التوقف فيه ، لأنه ما وضع للجميع ، بل وضع لآحاد مسمّيات على البدل ، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد ؛ نعم يجوز أن يريد المتـكلم به جميعَ المحامل ولا يستحيل ذلك عقلا ، وفى مثل هـذا يقال : يحتمل أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا

فَصْـــل

[قد ينفى الشيء ويثبت باعتبارين]

وقد يُنفى الشيءُ ويثبت باعتبارين كما سبق فى قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ

---

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

الله رَمَى ﴾(١) ، ثم أثبته لسر غامض ؛ وهو أنّ الرمىَ الثانى غير الأول ؛ فإن الأول عَنَى به الرمىَ بالرعب ، والثانى عَنَى به بالتراب حين رمى النبى صلى الله عليه وسلم(٢) فى وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال: « شاهت الوجوهُ » فانهزموا، فأنزل الله يخبره أن انهزامهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع فى قلوبهم من الرعب .

فصل

[فى الإجمال ظاهرا وأسبابه]

وأما ما فيه من الإجمال فى الظاهر فكثير ، وله أسباب .

* * *

أحدها : أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت فى التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾(٣) ، قيل : معناه كالنهار مبيضة لا شىء فيها ، وقيل كالليل مظلمة لا شىء فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾(٤) ، قيل : أقبل ، وأدبر .

وكالأمّة فى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾(٥) بمعنى الجماعة ، وفى قوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾(٦) بمعنى الرجل الجامع للخير المقتدَى به . وبمعنى الدِّين فى قوله

---

(١) سورة الأنفال ١٧ .

(٢) قيل كان هذا الرمى يوم حنين ، وقيل يوم أحد وقيل يوم خيبر ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف فى تفسير القرطبى ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥

(٣) سورة ن ٢٠ .

(٤) سورة التكوير ١٧ .

(٥) سورة القصص ٢٣ .

(٦) سورة النحل ١٢٠ .

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾[١] . وبمعنى الزمان فى قوله تعالى : ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾[٢] .

وكالقرية فإنها فى الاستعمال العرفى « الأدنى » ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾[٣] وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ . . . ﴾[٤] الآية ، ثم قال : ﴿ ذرية ﴾[٥] . وبها يجاب عن الإشكال المشهور فى قوله تعالى : ﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[٦] على بحث فيه[٧] .

وقال مكىّ فى قوله تعالى : ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[٨] أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأنفين » فقوله مردود[٩] ، لأنه يلزم أن يكون العَبِدِين لأنه إنما يقال : عَبِد من كذا ، أى أنف .

* * *

الثانى : من حذفٍ فى الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾[١٠] قيل معناه ترغبون فى نكاحهنّ لمالهنّ . وقيل معناه : عن نكاحهنّ لزمانتهنّ وقلّة مالهنّ والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشىء إذا زهدت فيه ، ورغبت فى الشىء إذا حرصتَ عليه ، فلما ركّب الكلام تركيبا حذف معه حرف الجرّ احتمل التأويلين جميعاً . وجعل منه بعضهم قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ

---

(١) سورة الزخرف ٢٢، ٢٣
(٢) سورة يوسف ٤٥
(٣) سورة الأنعام ٨٤
(٤) سورة آل عمران ٣٣
(٥) سورة آل عمران ٣٤ .
(٦) سورة يس ٤١ .
(٧) انظر تفسير البحر لأبى حيان ٧ : ٣٣٨ .
(٨) سورة الزخرف ٨١ .
(٩) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦ .
(١٠) سورة النساء ١٢٧ .

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[١] ، أى يقولون : ﴿ ما أصابك ﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾[٢] ، أى آية مبصرةً ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أنّ الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

***

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾[٣] ، فالضمير فى ﴿ بِيَدِهِ ﴾ يحتمل عوده على الولىّ وعلى الزوج ، ورُجِّح الثانى لموافقته للقواعد ، فإن الولىّ لا يجوز أن يعفوَ عن مالِ يتيمِه بوجه من الوجوه ، وحَمْلُ الكلامِ المحتمل على القواعد الشرعية أولَى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال « إلا أن تعفوا » بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾[٣] ، إلى قوله : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾[٣] .

قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾[٤] ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعِلِىّ الذى فى ﴿ يرفعه ﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الكَلِمَ الطيب ـ وهو التوحيد ـ يرفع العمل الصالح؛ لأنه لا تصلح الأعمال إلا مع الإيمان. ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الكلِم ، ويكون معناه أن العمل الصالحَ هو الذى يرفع الكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان قول وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض.

---

(١) سورة النساء ٧٨، ٧٩ (٢) سورة الإسراء ٥٩ .
(٣) سورة البقرة ٢٣٧ (٤) سورة فاطر ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً . فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً ﴾[1] ؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهى موريات ، أى أثرن بالحوافر نقعاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى المغيرات صبحا ، ﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً ﴾[1] جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم .

وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضمائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

* * *

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[2] ، فقوله : ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهـذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف « أما » المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾[2] ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾[3] .

* * *

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾[4] .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[5] .

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾[6] ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن

* * *

السادس : من جهة كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[7].

---

(١) سورة العاديات ٤،٥ .
(٢) سورة آل عمران ٧ .
(٣) سورة البقرة ٢٦ .
(٤) سورة البقرة ٢٣٢ .
(٥) سورة الحج ١١ .
(٦) سورة آل عمران ٣٩ .
(٧) سورة ق ٣٧ .

و ﴿ يلقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾(١) بمعنى « يسمعون » ولا يقول أحد الآن: ألقيت سمعى .

وكذا قوله : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾(٢) أى متكبراً .

وقوله : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾(٣) ، أى يسرون ما فى ضمائرهم .

وكذا : ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾(٤) أى نادماً .

وكذا : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾(٥) أى لم يتلقوا النعم بشكر .

* * *

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾(٦) تقديره : « ولو كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما » ولولا هذا التقدير لكان منصوبا كالإلزام .

وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾(٧) ، أى يسألونك عنها كأنك .

وقوله : ﴿ لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ﴾(٨) فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾(٨) ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾(٨) فصارت أنفال الغنائم لك إذْ أنت راض بخروجك وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله: ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾(٩) معناه ﴿قَدْ كَانَتْ﴾(٩)

---

(١) سورة الشعراء ٢٢٣ .
(٢) سورة الحج ٩ .
(٣) سورة هود٥
(٤) سورة الكهف ٤٢ .
(٥) سورة إبراهيم ٩ .
(٦) سورة طه ١٢٩ .
(٧) سورة الأعراف ١٨٧ .
(٨) سورة الأنفال ١ ، ٤ ، ٥
(٩) سورة الممتحنة ٤ .

لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴾ .

***

الثامن: من جهة المنقول المنقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾[1]، أى «طورسينا» وقوله: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ ﴾[2] أى الناس، وقيل: «إدريس» وفى حرف ابن مسعود: «إدراس»[3].

***

التاسع: المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾[4]، معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[5] معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

فَصْل

فيما ورد فيه مبيّنا للإجمال

اعلم أنّ الكتاب هو القرآن المتلوّ؛ وهو إما نص، وهو ما لا يحتمل إلا معنى، كقوله تعالى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[6] وإما ظاهر وهو ما دلّ على معنى مع تجويز غيره.

---

(١) سورة التين ٢ . (٢) سورة الصافات ١٣٠ .

(٣) انظر الكشاف ٢ : ٢٧٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠ .

(٤) سورة يونس ٦٦ . (٥) سورة الأعراف ٧٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .
أما المتصلة فنوعان : نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذى لولا القرينة لحمل عليه ، ويسمى تخصيصا وتأويلا . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بيانا .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[1] ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾[1] البعض دون الكلّ الذى هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه ظاهر فى الاحتمال الذى دلت عليه القرينة فى سياق الكلام . وللشافعى رحمه الله قولٌ [2]بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو فى حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم يعود [2] بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام فى الزيادات كلّها ، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثانى قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾[3] فإنه فسّر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾[3] ؛ إذ لولا ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ لبقى الكلامُ الأول على تردّده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط فى رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبينَ له لونهما ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾[3] ، فعلموا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾[4] ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾[4] الطلاقَ

---

(١) سورة البقرة ٢٧٥ .
(٢ــ٢) ساقط من ت وهو فى حاشية ظ .
(٣) سورة البقرة ١٨٧ .
(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

الرجعىّ ، إذ لولا هذه القرينة لـكان الـكلّ منحصرا فى الطلقتين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورةً فى سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت فى آية أخرى ، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾(١) فإنه دلّ على جواز الرؤية ، ويفسّر به قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾(٢) ، حيث كان مترددا بين نفى الرؤية أصلًا وبين نفى الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية .

وأيضا قوله تعـالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾(٣) ، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لهم دلّ على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال فى قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾(٢).

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر ومن مثله قوله تعـالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾(٤) ؛ فإن صيغته صيغة الخبر ؛ ولـكن لا يمكن حمله على حقيقته، فإنهن قد لا يتربصْنَ فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لـكلام الله تعالى عن احتمال المحال .

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

(١) سورة القيامة ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) سورة الأنعام ١٠٣ .
(٣) سورة المطففين ١٥ .
(٤) سورة البقرة ٢٣٠ .

النوع الثاني والأربعون

في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن

يأتى على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا ﴾(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾(٣) .

وقوله : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾(٤) ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ﴾(٥) . ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾(٦) . وهو كثير فى القرآن.

﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾(٧) .

الثانى

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾(٨) .

---

(١) سورة المجادلة ٧ . (٢) سورة يونس ٤٤ .

(٣) سورة الكهف ٤٩ . (٤) سورة الروم ٤٠ .

(٥) سورة المؤمن ٦٧ . (٦) سورة المؤمن ٦٤ .

(٧) سورة الانفطار ٦، وفى الكشاف مايفيد أنهم أهل الكتاب، وكفرهم بعد الإيمان هو تكذيبهم برسول الله صلى الله عليه وسلم بعد اعترافهم به قبل مجيئه . (٨) سورة آل عمران ١٠٦ .

﴿هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[1] .

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[2] .

﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[3] .

وقوله : ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْلَا﴾[4] ، وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[5] ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم والمراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[6] .

وقال أبو بكر الصيرفي[7] : كان ابتداء الخطاب له، فلما قال في الموهوبة : ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾[6] علم أن ما قبلها له ولغيره وصلى الله عليه وسلم :

---

(١) سورة التوبة ٣٥ .

(٢) سورة الدخان ٤٩ .

(٣) سورة المائدة ٦٧ .

(٤) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٥) سورة الطلاق ١ ، وفي الكشاف : خص النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء وعم بالخطاب لأنه صلى الله عليه وسلم إمام أمته وقدوتهم .

(٦) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي . بغدادي له تصانيف في أصول الفقه ؛ توفي سنة ٣٣٠ . اللباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾[١] وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿فيهم﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل فى الخطاب أن يكون لمعيّن .

وقد يخرج على غير معيّن ليفيد العموم؛ كقوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[٢] ، وفائدته الإيذان بأنه خليق بأن يؤمَر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾[٣] ، أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفظيع حالهم ، وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتّى منه الرؤية داخل فى هـذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ﴾[٤] ، لم يُرَدْ به مخاطب معيَّن ، بل عُبِّر بالخطاب ليحصل لكل واحد فيه مدخل ، مبالغةً فيما قصد الله من وصف ما فى ذلك المكان من النعيم والملك ، ولبناء الكلام فى الموضعين على العموم لم يجعل لـ : «ترى» ولا لـ : «رأيت» مفعولا ظاهراً ولا مقدراً ليشيع ويعم[٥] .

وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[٦] ، فقيل إنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو للتمنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالترجّى فى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾[٧] ، لأنه تجرّع من

---

(١) سورة النساء ١٠٢ . (٢) سورة البقرة ٢٥ .
(٣) سورة سبأ ٥١ . (٤) سورة الإنسان ٢٠ .
(٥) فى الكشاف: «رأيت» ليس له مفعول ظاهر ولا مقدر ليشيع ويعم، يعنى أن بصر الرائى أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم كثيرة ، وملك كبير .
(٦) سورة السجدة ١٢ . (٧) سورة الأنبياء ٣١ .

عداوتهم الغُصَص ، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة ، من نكس الرءوس صما عميا ليشمت بهم .

ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى لرأيت أسوأ حال يرى .

الرابع
خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأنّ الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾(١) ، والصحيح أنه واقع .

كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾(٢) وعمومه يقتضى دخولَ جميع الناس فى اللفظين جميعاً ؛ والمراد بعضُهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول نعيم بن سعيد الثقفى(٣) ، والثانى أبوسفيان وأصحابه . قال الفارسى : ومما يقوّى أن المراد بالناس فى قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾(٢) واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾(٤) ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكُمْ ﴾(٤) إلى واحد بعينه ، ولو كان المعنىّ به جَمْعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة فى اللفظ . وقيل بل وضع فيه « الذين » موضع « الذى » .

---

(١) سورة العنكبوت ١٤ . (٢) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٣) فى الكشاف : نعيم بن مسعود الأشجعى ، ولعله الصواب .

(٤) سورة آل عمران ١٧٥ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾[1] يعنى عبد الله بن سلام .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾[2] قال الضحاك : وهو الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾[3] لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص يجىء تارة فى آخر الآية ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾[4] ، فهذا عام فى البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص فى آخرها بقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا .. ﴾[5] الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن من عداها عبارتها ملغاة فى العفو .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾[6] ، فإنه عام فى البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾[6] ، لأن البائنة لا تراجع .

وتارة فى أولها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾[7] ، فإن هذا خاص فى الذى أعطاها الزوج . ثم قال بعد : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾[7] ، فهذا عام فيما أعطاها الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) سورة البقرة ١٣ .

(٢) سورة ، وفى الكشاف أن الذى ناداه هو عيينة بن حصين والأقرع بن حابس .

(٣) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣ .

(٤) سورة الحجرات ؛ النساء ٤ .

(٥) سورة النساء ٤ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٩ .

دُبُرَهُ ... ﴾[1] الآية ، فهذا عام فى القاتل كثيراً أو قليلا ، ثم قال: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... ﴾ الآية .

ونظيره قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾[2] وهذا عام فى جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[3] ، فأباح الصيدَ الذى يموت فى فم الجارح المعلم .

وخصص أيضا عمومه فى آية أخرى قال : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ ﴾[4] تقديره : « وإن كانت ميتة » فخصّ بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾[5] .

ونظيره قوله : ﴿ والدَّم ﴾[6] وقال فى آية أخرى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً ﴾[7] يعنى إلا الكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة فى سورة الأنعام وهى مكية ، والآية العامة فى سورة المائدة[8] وهى مدنية ، وقد تقدّم الخاصُّ على العام فى هذا الموضع ، كما تقدّم فى النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمّم ، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعى فى أن العبرةَ بالخاص ؛ سواء تقدّم أم تأخر .

---

(١) سورة الأنفال ١٦ .
(٢) سورة المائدة ٣ .
(٣) سورة المائدة ٤ .
(٤) سورة المائدة ٩٦ .
(٥) سورة النور ٢٩ .
(٦) من قوله تعالى فى سورة البقرة ١٧٣ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ .
(٧) سورة الأنعام ١٤٥ .
(٨) آية ٣ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً . . .﴾[1] الآية؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا ، ثم خصها بقوله : ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ﴾[2] ، وخصها بقوله : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[3] .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ . . .﴾[4] الآية ، فهذا عام فى للدخول بها وغيرها ، ثم خصها فقال : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ . . .﴾[5] الآية؛ فخص الآيسة والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ . . .﴾[6] الآية ، وهذا عام فى الحامل والحائل ، ثم خص بقوله : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[7] .

ونظيره قوله تعالى:﴿فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ..﴾[8]، الآية وهذا عام في ذوات المحارم والأجنبيات، ثم خص بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾[9] الآية

وقوله : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾[10] عام فى الحرائر والإماء ، ثم خصه بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[11] .

وقوله : ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[12] فإن الخلة عامّة ، ثم خصها بقوله: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[13] .

وكذلك قوله : ﴿وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[14] بشفاعة النبى صلى الله عليه وسلم .

---

(١) سورة النساء ٢٠ .
(٢) سورة النساء ٤ .
(٣) سورة البقرة ٢٢٩ .
(٤) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٥) سورة الأحزاب ٤٩ .
(٦) سورة البقرة ٢٣٤ .
(٧) سورة الطلاق ٤ .
(٨) سورة النساء ٢٠ .
(٩) سورة النساء ٢٣ .
(١٠) سورة النور ٢ .
(١١) سورة النساء ٢٥ .
(١٢) سورة البقرة ٢٥٤ .
(١٣) سورة الزخرف ٦٧ .
(١٤) سورة البقرة ٢٥٤ .

فـائدة

[فى العموم والخصوص]

قد يكون الـكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عامّا ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فما أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فأنت لم تعط زيدا أيضا ، وذاك غير محسوب لك .

ذكره[1] ابن فارس، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[2] قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المجدّد[3] بلّغه، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ ولم تبلّغ [هذا][4] ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت: وهو وجه حسن ؛ وفى الآية وجوه آخر :

أحدها : أنّ المعنى أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلّغ شيئا منها ، فيكون ترك البعض محبطا للباقى . قال الراغب : وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام فى تكليفاتهم أشدّ ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيّئا ؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثانى: قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله:

* أنا أبو النجم وشِعْرِى شِعْرِى *

معناه : أنّ شعرى قد بلغ فى المتانة والفصاحة إلى حدّ شىء قيل فى نظمٍ إنه شعرى فقد

---

(١) فى الصاحبى ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة ٦٧ .

(٣) فى الصاحبى « المجدد » .

(٤) تكملة من الصاحبى ، وط .

انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة فى المدح من هذا الوجه. وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلَّغ تهديدا أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيها على غاية التهديد والوعيد. وضعّف الوجه الذى قبله بأنّ من أتى بالبعض وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذبا ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل ، فإنه أيضا محال.

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أُتِيَ به غير معتدٍّ به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلتَ فلم تمنع ولم تعط نائلا ... فسيّان لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ

أى ، ولم تعط ما يعدّ نائلا ؛ وإلا يتكاذب البيت.

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جعله ككتمان الكل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾(١).

الرابع : أنه وضع السبب موضع المسبّب ، ومعناه: إن لم تفعل ذلك [فلك](٢) ما يوجبه [كتمان الوحى كله من العذاب](٢).

ذكر هذا والذى قبله صاحب الكشّاف(٣).

---

(١) سورة المائدة ٣٢.
(٢) زيادة من الكشاف ، فيما نقله عنه الزركشى.
(٣) الكشاف ٢ : ٢٦٦.

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازى: وفى هذه الآية دلالة على أن كلّ ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أنّ النبى صلى الله عليه وسلم قد بلّغه الكافة ، وإنما وروده ينبغى أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة ، ومما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها[1] ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت فى الأصل . انتهى .

* * *

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلَق غير مقيّد بصورة التواتر فيما تعمّ به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلّف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شىء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقى الأحكام فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الآحاد والقبائل ، وهى مشتملة على ما تعم به البلوى قطعاً .

الخـــامس

خطاب الجنس

نحو ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾[2] ، فإن المراد جنس الناس لا كلّ فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلّف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يغلب فى خطاب أهل مكة كما سبق ، ورجّح الأصوليون دخولَ النبى صلى الله عليه وسلم فى الخطاب بـ « يأيها الناس » . وفى القرآن سورتان ، أولهما ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، إحداهما فى النصف الأول ، وهى السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو فى القرآن كثير .

وهى سورة النساء ، والثانية فى النصف الثانى منه ، وهى سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ[1] ، والثانية تشتمل على شرح المعاد . فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه فى البلاغة!

قال الراغب : و« الناس قد يذكَّر ويراد به الفضلاء دون من يتناوله اسم « الناس » تجوّزا، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية، وهو وجود العقل والذكر وسائر القوى المختصة به، فإن كل شىء عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كاليد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير . ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾[2] أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيناً واحدا ، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أم يحسُدُون الناس ﴾ أى من وجد فيهم معنى الإنسانية ، أىّ إنسان كان » .

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو . كقوله تعالى:﴿[4]وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ »[5] .

السادس

خطاب النوع

نحو: ﴿ يَابَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[6]، والمراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به للطيفة سبقت فى النوع السادس وهو علم المبهمات[7] .

---

(١) ت : « المبتدأ » .

(٢) سورة البقرة ١٣ .

(٣) سورة النساء ٥٤ .

(٤) سورة البقرة ٢٥١ .

(٥) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٢٩ .

(٦) سورة البقرة ٤٠ .

(٧) انظر الجزء الأول ص ١٥٥ .

السابع

خطاب العين

نحو ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) .

﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ (٢) .

﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ (٣) .

﴿ يَا مُوسَى ﴾ (٤) .

﴿ يَا عِيسَى ﴾ (٥) .

ولم يقع فى القرآن النداء بـ « يا محمد » بل ، بـ « يأيها النبىّ » ، و « يأيها الرسول » تعظيما له وتبجيلا ، وتخصيصا بذلك عن سواه .

الثامن

خطاب المدح

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وهــذا وقع خطابا لأهل المدينــة الذين آمنوا وهاجروا ، تمييزاً لهم عن أهل مكة ، وقد سبق أنّ كلّ آية فيهـا : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾

---

(١) سورة البقرة ٣٥ . (٢) سورة هود ٤٨ .

(٣) سورة الصافات ١٠٥

(٤) سورة الأعراف ١٤٤ : ﴿ قَالَ يَا مُوسَى إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِى وَبِكَلَامِى ﴾ .

(٥) سورة آل عمران ٥٥ : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا . . . ﴾ .

لأهل مكة ، وحكمةُ ذلك أنه يأتي بعد ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتي بعد ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الأمرُ بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمرُ بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾(١) ، قيل : يردُ الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عندالمخاطب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان، كما قال سبحانه : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾(٢) .

وقد جوّز الزمخشري(٣) في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ﴾(٤) أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين(٥) .

ومن هذا النوع الخطاب بـ« يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ » « يَـٰأَيُّهَا الرَّسُول »، ولهذا تجد الخطاب بالنبيّ في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾(٦) ، وفي مقام الخاص : ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ ﴾(٧) ، ومثله : ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٨) .

وتأمّل قوله : ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾(٩) في مقام الاقتداء بالكتاب والسنة، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾(٩) فكأنه جمع له المقامين: معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

---

(١) سورة النور ٣١ .
(٢) سورة المائدة ٤١ .
(٣) الكشاف ٢ : ٤٢٢ .
(٤) سورة المجادلة ١٢ .
(٥) وعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أي إذا تناجيتم فلا تتشبهوا بأولئك في تناجيهم بالشر » .
(٦) سورة المائدة ٦٧ .
(٧) سورة التحريم ١ .
(٨) الأحزاب ٥٠ .
(٩) سورة الحجرات ١ ، ٢ .

وقريب منه فى المضاف إلى الخاص : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾(١)، ولم يقل : « يانساء الرسول » لمّا قصد اختصاصهنّ عن بقية الأمة .

وقد يعبّر بالنبى فى مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾(٢) . ولم يقل : « طلّقت » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾(٣) .

﴿قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾(٤) .

ولتضمنه الإهانة لم يقع فى القرآن فى غير هذين الموضعين .

وكثر الخطاب بـ « يأيها الذين آمنوا » على المواجهة، وفى جانب الكفار على الغيبة ، إعراضا عنهم ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾(٥) ، ثم قال : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٦) ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين : ولهذا كان صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال: « مابال رجال يفعلون كذا ! » ، فكنى عنهم تكرما ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً .

---

(١) سورة الأحزاب ٣٢ .
(٢) سورة الطلاق ١ .
(٣) سورة التحريم ٧ .
(٤) سورة الكافرون ١ .
(٥) سورة الأنفال ٣٨ .
(٦) سورة الأنفال ٣٩ .

العاشر

خطاب الكرامة

نحو : ﴿ ويا آدَمُ اسكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ .

وقوله : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾[٢] .

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس : ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴾[٣] .

وقوله : ﴿ قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾[٤] .

وقوله : ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾[٥] .

قالوا : ليس هـذا إباحة لإبليس ، وإنما معناه أنّ ما يكون منك لا يضرّ عباده كقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾[٥] .

الثـانى عشر

خطاب التهكم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من « تهكّم البئر » إذا تهدّمت ؛ كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٦] ، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « مابين

---

(١) سورة الأعراف ١٩ .
(٢) سورة الحجر ٤٦ .
(٣) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥ .
(٤) سورة المؤمنون ١٠٨ .
(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥ .
(٦) سورة الدخان ٥٠ .

جبليها ـ يعني مكة ـ أعز ولا أكرم مني[1] » .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2] ، جعل العذاب مبشَّرا به .

وقوله : ﴿ هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾[4] ، والنزُل لغةً : هو الذي يقدَّم للنازل تكرمةً له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[5] . على تفسير «المعقبات» بالحرس حول السلطان ، يحفظونه ـ على زعمه ـ من أمر الله ، وهو تهكم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[6] ، وهو تعالى يعلم حقيقتهم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[7] ، لا تخفى عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾[8] ، وذلك لأن الظلّ

---

(١) الخبر كما في تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل، لعنه الله فقال: « إن الله تعالى أمرني أن أقول لك: أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى ! » فنزع ثوبه من يده وقال: ماتستطيع لي أنت ولا صاحبك من شيء، ولقد علمت أني أمنع أهل البطحاء، وأنا العزيز الكريم، فقتله الله يوم بدر وأذله بكلمته وأنزل: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .
(٣) سورة الواقعة ٥٦ .
(٤) سورة الواقعة ٩٢ـ٩٤ .
(٥) سورة الرعد ١٠، ١١ .
(٦) سورة الأحزاب ١٨ .
(٧) سورة هود ٥ .
(٨) سورة الواقعة ٤٣، ٤٤ .

من شأنه الاسترواح واللطافة ، فنفى هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾[2] .

والمراد الجميع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[3] .

وكان الحجاج يقول فى خطبته : « يأيها الإنسان ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يجىء ذلك فى الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي ﴾[4] ، ولم يقل: « ضيوفى » ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[6] أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾[7] . ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[8] .

وفى الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾[9] .

---

(١) سورة الانشقاق ٦ .
(٢) سورة الانفطار ٦
(٣) سورة العصر ٢،٣ .
(٤) سورة الحجر ٦٨
(٥) سورة المنافقون ٤ .
(٦) سورة النساء ٦٩
(٧) سورة البقرة ٢٨٥ .
(٨) سورة الحاقة ٤٧
(٩) سورة المائدة ٦ .

وقوله : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾[2] ، وجمعه أنجية ، من المناجاة .

وقوله : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾[3] فأوقع الطفل جنسا .

قال ابن جنى : وهذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا ﴾[4] ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[5] : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[6] . ومن مجيئه فى الصفة قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾[7] ، وقوله: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[8] .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا تقع هذا الموقع إلا بعد أن تجرى مجرى الاسم الصريح .

الرابع عشر
خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾[9] إلى قوله : ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾[9] فهذا خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم وحـده ، إذ لا نبى معه قبله ولا بعده .

---

(١) سورة التحريم ٤ .
(٢) سورة يوسف ٨٠ .
(٣) سورة النور ٣١ .
(٤) سورة الحاقة ١٧ .
(٥) سورة الفجر ٢٢ .
(٦) سورة العصر ٢ .
(٧) سورة الفرقان ٢٧ .
(٨) سورة الرعد ٤٢ .
(٩) المؤمنون ٥١، ٥٤ .

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾[1] ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ . . . ﴾[2] الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى . . . ﴾[3] الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حَرَمَ مِسْطحا رِفدَه حين تكلم في حديث الإفك.

وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾[4] ، والمخاطَب النبيّ صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾[4] .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾[5] .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾[6] أي «ارجعني» ؛ وإنما خاطب الواحد المعظَّم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما في الجواب . وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون التفاتا أو جمعاً لتكرار القول ؛ كما قال : « قفا نبك »[7] .

وقال السهيلي : هو قولُ مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولا يدرى ما يقول من الشطط ، وقد اعتاد أمرا يقوله في الحياة ، من ردّ الأمر إلى المخلوقين .

---

(١) سورة النحل ١٢٦ .
(٢) سورة النحل ١٢٧ .
(٣) سورة النور ٢٢ .
(٤) سورة هود ١٣، ١٤ .
(٥) سورة الشعراء ٢١ .
(٦) سورة المؤمنون ٩٩ .
(٧) من قول امرئ القيس في أول معلقته :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . ﴾[1] الآية. وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال المبرد فى « الكامل » : لاينبغى أن يستعمل ضمير الجمع فى واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام ، لأن ذلك كِبْر، وهو مختصٌّ به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريرى فى شرح « الملحة »[2] عن بعضهم أنه مَنَع من إطلاق لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى بعضُهم خلافا فى نون الجمع الواردة فى كلامه سبحانه وتعالى ، فقيل : جاءت للعظمة يُوصَف بها[3] سبحانه ، وليس لمخلوق أن ينازِعه فيها ؛ فعلى هذا [القول][4] يكره للملوك استعمالها فى قولهم : « نحن نفعل كذا » . وقيل فى علتها : إنها كانت تصاريفُ أقضيته تجرِى على أيدى خَلْقه تنزلَتْ[5] أفعالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ، فعلى هذا [القول][4] يجوز ⁽٦ مباشرة النون لكل من لا يباشر بنفسه٦⁾ .

فأما قول العالم: « نحن نبيّن » و« نحن نشرح » فمفسوح له فيه ؛ لأنّه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته .

---

(١) سورة الزخرف ٣٢ .

(٢) ملحة الأعراب فى صناعة الإعراب ، نظمها وشرحها الحريرى صاحب المقامات ؛ وما نقله عنه فى ص ١٣ (طبعة بولاق) مع تصرف فى العبارة .

(٣) شرح الملحة : « التى هو سبحانه متوحد بها » .

(٤) من شرح الملحة .

(٥) فى الأصول « تنزل » ، وما أثبته عن شرح الملحة .

(٦-٦) شرح الملحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لايباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾[١] ، والمراد الإنس؛ لأنّ الرسلَ لا تكون إلا من بنى آدم. وحكى بعضهم فيه الإجماعَ، لكن عن الضحاك[٢] أنّ من الجن رسولا اسمه يوسف، لقوله تعالى :﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾[٣] واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾[٤] ليحصل الاستئناس ، وذلك مفقود فى الجنّ ، وبقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا... ﴾ الآية ،[٥] وأجمعوا أنّ المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسّك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ، ولا يلزم إثباتُ رسلٍ من الجن بطريق إثبات نفرٍ من الجن ، يستمعون القرآن من رسل الإنس، ويبلّغونه إلى قومهم، وينذرونهم، ويصدق على أولئك النفر –من حيث إنهم رسل– الرسل . وقد سمى الله رسلَ عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ ﴾[٦] .

وفى تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من الجن رسل ، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويجئ من الجن ، كقوله فى قصة بلقيس : ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[٧] ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾[٨] . وفيه نظر، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم؛ فإن العادة جارية

---

(١) سورة الأنعام ١٣٠ .

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النبيل ، ذكره ابن حجر فى التهذيب ٤ : ٤٥٠ ، ونقل الخبر عنه الطبرى فى التفسير ٨ : ٢٧ (بولاق) .

(٣) سورة فاطر ٢٤ .

(٤) سورة الأنعام ٩ .

(٥) سورة آل عمران ٣٣ .

(٦) سورة يس ١٤ .

(٧) سورة النمل ٣٥ .

(٨) سورة النمل ٣٧ .

لاسيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا. وقرأ ابن مسعود : « ارْجِعُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن مَعَه .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾(١) ـ يعنى عائشة وصفوان(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾(٣) والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك: فلان يركب الدوابّ ويلبس البرود ، وما له إلا دابة وبُرْد . قاله الزمخشرى(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾(٥) قال قتادة : هذا رجل كان لا يمالئهم على ما كانوا يقولون فى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه طائفة . وقال البخارى : ويسمى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾(٦) والمراد « خلّة » ، بدليل الآية الأخرى(٧) ، والموجب للجمع مناسبة رءوس الآى .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾(٨) فجوّز الفارسى(٩) فيه تقديرين :

أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثانى لجعل ، والمفعول الأول جمع ، والثانى هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحده «آمّ» لأنه قد سمع هذا فى واحده.

---

(١) سورة النور ٢٦ . (٢) انظر تفسير القرطبى ١٢ : ٢١١ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٥ . (٤) فى تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧ .

(٥) سورة التوبة ٦٦ . (٦) سورة إبراهيم ٣١ .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾.

(٨) سورة الفرقان ٧٤ .

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، المعروف بأبى على الفارسى، صاحب كتاب الحجة فى القراءات

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾[1] فهذا جمع « آمّ » مسلّما وقياسه على حد قيام وقائم، فأما أئمة فجمع « إمام » الذى هو مقدّر، على حدّ عِنان وأعنّة، وسِنان وأسنّة، والأصل أَيِمّة ، فقلبت الفاء .

والثانى : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحدا ، وجمعه أئمة [وإمام][2] .

وقال ابن الضّائع[3] : قيدت عن شيخنا الشَّلَوْبِين[4] فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدرا كالإمام، وأن يكون من الصفات الجراة مجرى المصادر فى ترك التثنية والجمع كحسب . ويحتمل أن يكون محمولًا على المعنى ، كقولهم : دخلنا على الأمير وكسانا حلة ؛ والمراد : كلّ واحدٍ منّا حلّة ، وكذلك هو « واجعل كلَّ واحدٍ منا إماما » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[5] ، والمراد : مالك ، خازن النار .

وقال الفرّاء : الخطاب لخزنة[6] النار والزبانية؛ وأصل ذلك أن الرّفقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد[7] على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين الموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾[8] .

---

(١) سورة المائدة ٢ . (٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكتامى الإشبيلى ، المعروف بالضائع ؛ أحد أئمة العربية بالأندلس ، وصاحب أبي على الشلوبين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفى سنة ٦٨٠ . بغية الوعاة ٣٥٤

(٤) هو أبو على الإشبيلى عمر بن محمد بن عمر الأزدى، المعروف بالشلوبين، إمام العربية فى عصره وصاحب المصنفات فى النحو ، توفى سنة ٦٤٥ بغية الوعاة ٣٦٤ .

(٥) سورة ق : ٢٤ . (٦) نقله أبو حيان فى البحر ٨ : ١٢٦

(٧) م : « الكلام الواحد » . (٨) سورة ق ٢١ .

وقال أبو عثمان[١] : لما ثنّى الضميرَ استغنى عن أن يقول: ألق ألق، يشير إلى إرادة التأكيد اللفظىّ .

وجعل المهدوىّ[٢] منه قوله تعالى : ﴿ قالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾[٣] ، قال : الخطاب لموسى وحدَه لأنه الداعى ، وقيل : لهما - وكان هارون قد أمّن على دعائه ، والمؤمِّنُ أحدُ الداعيين .

السادس عشر :

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾[٤] ، أى «ويا هارون»، وفيه وجهان :

أحدها : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف؛ إذ كان هو صاحبَ عظيم الرسالة وكريمَ الآيات . ذكره ابن عطية .

والثانى : لما كان هارونُ أفصحَ لساناًمنه على مانطق بهالقرآن ثبت عن جواب الخصم الألدّ . ذكره صاحب[٥] الكشاف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾[٦] ، قال ابن عطية : إنّما أفرده بالشقاء من حيث كان المخاطب أولا والمقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

---

(١) هو أبو عثمان المازنى ، شيخ نحاة البصرة وصاحب كتاب المتصف .

(٢) سورة يونس ٨٩ .

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوى المقرئ النحوى المفسر ، أصله من المهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ . بغية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩ .

(٥) الجزء الثاني ص ٢٦ .

(٦) سورة طه ١٦ .

الشقاء فى معيشة الدنيا فى حيّز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من الكرم سَتْر الحُرَم .

وقوله ، ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1] .

ونحوه فى وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] .

وقال : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾[3] ، ولم يقل : « اختصما » .

وقال : ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[4] ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا . . . ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنبارىّ: إنما جمع فى الفعل الثالث ليدلّ على أن الأمة داخلون مع النبى صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيما له وتعظيما ، كما فى قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾[5] .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[6] فثنى فى الأول[7] ، ثم جمع ، ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنهما المتبوعان ، ثم سيق الخطاب عاما

(١) سورة الشعراء ١٦ .
(٢) سورة التحريم ٤ .
(٣) سورة الحج ١٩ .
(٤) سورة البقرة ٣٧ .
(٥) سورة البقرة ٧٥ .
(٦) سورة يونس ٨٧ .
(٧) م : « أولا » .

لها ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خصّ موسى بالبشارة تعظيما له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾[1] ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقيا ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين . والدليل على ذلك قوله فى سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[2] ، بدليل قوله فى صدر الآية [بعدها][3] : ﴿ قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي ﴾[2] .

ومنهم مَنْ أجراه على حقيقته وأوّله، قال أبو عمر الزاهد[4] فى « الياقوتة » : سمعت الإمامين ثعلب والمبرّد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ ﴾ أى قل يامحمد : إن كنت فى شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم[5] به من أجل أنهم أصحاب كتاب.

---

(١) سورة الأحزاب ١، ٢ (٢) سورة يونس ٩٤ـ١٠٤

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم الزاهد المعروف بغلام ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الياقوتة فى اللغة ، نقل ابن النديم : « ابتدأ بإملاء هذا الكتاب كتاب "ياقوت" يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة فى جامع المدينة ، مدينة أبى جعفر ارتجالا من غير كتاب ولا دستور ، فمضى فى الإملاء مجلساً مجلسا إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفى أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ١٧١ .

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه فى م ، ط .

وقوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾(١) قال ابن فورك(٢) : معناه وسّع الله عنك على وجه الدعاء ، و ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ تغليظ على المنافقين وهو فى الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإن كان فى الظاهر للنبى صلى الله عليه وسلم، كقوله : ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾(٣) ، قيل إنه أمية(٤) ؛ وهو الذى تولى دون النبى صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾(٦) .

وبهذا يزول الإشكال المشهور فى أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجاب أيضا بأن ذلك على سبيل الفرض ، والمحال يصحّ فرضه لغرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

---

(١) سورة التوبة ٤٣ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفى سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلكان ١ : ٤٨٢ ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١ .

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبى : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف والعباس. وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية بن خلف والوليد كانا بمكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة ماحضر معهما، ولا حضرا معه، وكان موتهما كافرين: أحدهما قبل الهجرة والآخر ببدر ، ولم يقصد قط أمية المدينة ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » . الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠

(٥) سورة الزمر ٦٥ (٦) سورة البقرة ١٤٥

اتفاق جميع الشرائع على ذلك . ويستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

***

وعكس هذا أن يكون المراد عاما، والمراد الرسول، قوله: ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ . . . ﴾[1] بدليل قوله فى سياقها : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[2] .

وأما قوله فى سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾[3] فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون التقدير: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ فى ألا تعلم أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذى قدره الله وأراده .

ثم قال : ويظهر تباين ما بين قوله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾[4] ، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضلُ الأنبياء .

وقال مكّى والمهدوىّ : الخطاب بقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ للنبى صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قومٌ : وُقّر نوح عليه السلام لسنّه وشيبه .

وقال قوم : جاء الحمل على النبى صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته ، كما يحمل العاتب على قريبه أكثر من حمله على الأجانب .

قال : والوجه القوىّ عندى فى الآية هو أنّ ذلك لم يجئ بحسب النبيين ، وإنما جاء بحسب الأمر من الله ، ووقع النهى عنهما والعقاب فيهما .

---

(١) سورة الأنبياء ١٠
(٢) سورة يونس ٩٩
(٣) سورة الأنعام ٣٥
(٤) سورة هود ٤٦ .

التاسع عشر

خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكيا عن صالح لما هلك قومه : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾[١]، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إمَّا لأنهم يسمعون ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بأهل بدر وقال : « والله ما أنتم بأسمع منهم » ، وإما للاعتبار كقوله : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا ﴾[٢] . وقوله : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾[٣].

العشرون

خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾[٤] ، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال للكفار : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾[٤] ، بدليل قوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[٤] .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾[٥] .

قال ابن خالويه[٦] : في كتاب « المبتدأ »[٧] .

---

(١) سورة الأعراف ٧٩ — (٢) سورة العنكبوت ٢٠

(٣) سورة الأنعام ٩٩ — (٤) سورة هود ١٤

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوى ، صاحب سيف الدولة ومؤدب أولاده. توفى بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة ١ : ٣٢٤

(٧) فى ت « البشرى » تصحيف . ذكره القفطى وابن النديم ٨٤ .

الحادى والعشرون

خطاب التلوين

وسماه الثعلبي[1] المتلون. كقوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾[2] ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ﴾[3] . وتسميه أهل المعانى الالتفات ؛ وسنتكلم عليه إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والعشرون

خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[4] تقديره : « طائعة » .

وقيل : لما كانت ممن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ، كقولهم : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾[5].

وقد اختلف ـ أن هذه المقالة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ، أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول ـ على قولين :

قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شيء يدفعه ، والعبرة فيه أتم ، والقدرة فيه أظهر .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرئ ، صاحب التفسير الكبير وكتاب العرائس . توفى سنة ٤٢٧ إنباه الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة الطلاق ١

(٣) سورة طه ٤٩

(٤) سورة فصلت ١١

(٥) سورة يوسف ٤

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾[1] ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة المؤنثة لأن جميع مالا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التهييج

كقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[2] ، ولا يدل على أن مَن لم يتوكل ينتفى عنهم الإيمان، بل حثٌ لهم على التوكل.

وقوله : ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[4] ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فقصد حثهم على ترك الربا ، وأن للمؤمنين حقهم أن يفعلوا[5] ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[6] .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾[7] .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾[8] .

وهذا أحسن مِنْ قول من قال : « إن » هاهنا بمعنى : « إذ » .

---

(١) سورة سبأ ١٠
(٢) سورة المائدة ٢٣
(٣) سورة التوبة ١٣
(٤) سورة البقرة ٢٧٨
(٥) ت : « يعملوا »
(٦) الأنفال ١
(٧) سورة يونس ٨٤
(٨) سورة الأنفال ٤١

الرابع والعشرون

خطاب الإغضـــاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾(١).

وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾(٣) .

الخامس والعشرون

خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الاتّصاف بالصفات الجيلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾(٤) ، وكفى بحثّ الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، ومباشرة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ ﴾(٦) وكيف لا يكون للقوم صبر والملك

---

(١) سورة الممتحنة ٩
(٢) سورة الكهف ٥٠
(٣) سورة النساء ٨٩
(٤) سورة الصف ٤
(٥) سورة آل عمران ١٢٥
(٦) سورة الأنفال ١٦

الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال : ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾(١) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَالَا يَرْجُونَ ﴾(٢) .

وقد جاء فى مقابلة هذا القسم مايراد منه الأخذ بالحزم والتأنى بالحرب والاستظهار عليها بالعدة ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(٣) ، وقوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾(٤) .

ونحو ذلك فى الترغيب والترهيب ماجاء فى قصص الأشقياء تحذيرا لما نزل من العذاب، وإخباراً للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُمْ بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾(٥) قد جمعت هذه الآية أوصافاً وتصويرا لما يناله المغتاب من عِرْض من يغتابه على أفظع وجه ؛ وفى ذلك محاسن كالاستفهام الذى معناه التقريع والتوبيخ ، وجعْل ما هو الغاية فى الكراهة موصولا بالمحبة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أحدكم ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يحب ذلك . ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ولم يقتصر على لحم الأخ حتى

---

(١) سورة آل عمران ١٢٦
(٢) سورة النساء ١٠٤
(٣) سورة البقرة ١٩٥
(٤) سورة الأنفال ٦٠
(٥) سورة الحجرات ١٢

جعله « ميتًا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن المغتاب غائب وهو لا يقـدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والعشرون

خطاب التحنّن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ ﴾[1] .

الثامن والعشرون

خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾[2] .

﴿ يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾[3] .

﴿ يَابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾[4] .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس ياعم رسول الله » .

التاسع والعشرون

خطاب التعجيز

نحو : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[5] .

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾[6]

---

(١) سورة الزمر ٥٣

(٢) سورة مريم ٤٢

(٣) سورة لقمان ١٦

(٤) سورة طه ٩٤

(٥) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة الطور ٣٤

﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾[1] .

﴿ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾[2] .

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾[3] ، وردّ ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعلَ ما لا يقدر عليه المخاطب؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهّم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحسير والتلهف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾[4] .

الحادى والثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[5] .

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾[6] .

الثانى والثلاثون

خطاب التشريف

وهو كلّ ما فى القرآن العزيز مخاطبه بقل ، كالقلاقل[7] .

وكقوله : ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾[8] ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن يخاطبها

---

(١) سورة هود ١٣ (٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٣) سورة الإسراء ٥٠ (٤) سورة آل عمران ١١٩

(٥) سورة آل عمران ٩٣ (٦) سورة الأنعام ١٥٠

(٧) هى الإخلاص والمعوذتان ، وهى التى تبدأ بقل . وكذلك سورة الكافرين .

(٨) آل عمران ٧٤

بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة ؛ إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسَل إليه : قال لى المرسِل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها، ولا بدّ لها من فائدة ، فتكون أمرا من المتكلِّم للمتكلَّم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة؛ كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب المعدوم

ويصحّ ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾[1] ، فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ، ولكلِّ مَنْ بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا فى خطاب الإنسان لولده وولد ولده ماتناسلوا، بتقوى الله وإتيان طاعته.

قال الرمّانى[2] فى تفسيره : وإنما جاز خطاب المعدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة للمخاطَب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[3] فعند الأشاعرة أن وجود العالم حصل بخطاب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزَلىّ قائم بذات البارئ سبحانه ، وهو تكوين لكل جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .

وذهب فخر الإسلام شمس الأئمة[4] منهم إلى أنّ خطاب « كن » موجود عند إيجاد كل شىء ، فالحاصل عندهم فى إيجاد الشىء شيئان : الإيجاد وخطاب « كن » .

---

(١) سورة الأعراف ٢٦

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى المتوفى سنة ٣٨٤ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون ٤٤٧

(٣) سورة النحل ٤٠

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى ، صاحب كتاب المبسوط ؛ والمتوفى سنة ٤٨ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] ، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[2] وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[3] ولو حصل وجود العلم بالتكوين لم يكن فى خطاب « كن » فائدة عند الإيجاد .

وأجاب الحنفية بأنا نقول لموجبها ولا نستقل بالفائدة ؛ كالمتشابه،فيقول بوجود خطاب « كن » عند الإيجاد فى غير تشبيه ولا تعطيل[4] .

---

(١) النحل ٤٠ (٢) سورة يس ٨٢

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف فى صدر هذا النوع ص٢٥٧ : « أنه يأتى على أربعين وجها » ؛ ولكنه لم يذكر سوى ثلاثة وثلاثين وجها .

النوع الثالث والأربعون
في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أنَّ كتابَ الله يشتمل على الحقائق ، وهِيَ كلّ كلامٍ بقيَ على موضوعه كالآيات التي لم يتجوز فيها ؛ والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى[1] أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللهُ الّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ . . . ﴾[2] الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ . . . ﴾[3] ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً . . . ﴾[4] ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذا دعاه . . . ﴾[5] ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[6] ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾[7] .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾[8] .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾[9] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾[10] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾[11] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾[12] .

قيل : ومنه الآيات التي لم تُنْسَخ ، وهي كالآيات المحكمات ، والآيات المشتملة[13] ،

---

(١) كذا في م ، ط ، وفي ت : « والدالة على أسمائه » .

(٢) سورة الحشر ٢٢

(٣) سورة النمل ٦٠

(٤) سورة النمل ٦١

(٥) سورة النمل ٦٢

(٦) سورة النمل ٦٣

(٧) سورة النمل ٦٤

(٨) سورة يس ٧٨

(٩) سورة الواقعة ٥٨

(١٠) سورة الواقعة ٦٣

(١١) سورة الواقعة ٦٨

(١٢) سورة الواقعة ٧١

(١٣) كذا في الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « المشتملة » كلمة : « كذا » .

ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[1]، وأكثر ما يأتى من الآى على هذا.

وأما المجاز فاختلف فى وقوعه فى القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة منهم ابن القاص[2] من الشافعية، وابن خُوَيز منداذ[3] من المالكية. وحكى عن داود الظاهرى[4] وابنه، وأبى مسلم الأصبهانى[5].

وشبهتهم أن المتكلّم لا يعدِل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه.

وهذا باطل، ولو وَجَب خلوُّ القرآن من المجاز لوجب خُلوُّه من التوكيد والحذف، وتثنية القَصص وغيره، ولو سقط المجازُ من القرآن سقط شَطْر الحسن.

وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام[6]، وجمع فأوعى.

---

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبرى المعروف بابن القاص، أحد فقهاء الشافعية، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والمفتاح وأدب القاضى. توفى بطرسوس سنة ٣٣٥. طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣

(٣) خويز منداذ، بمعجمتين أو إهمال الأولى، من علماء المالكية؛ تلميذ الأبهرى، من أهل البصرة، توفى فى حدود الأربعمائة. شهاب الشفا ٤ : ١٧٠

(٤) داود بن على بن خلف الأصبهانى المعروف بالظاهرى؛ صاحب المذهب المستقل، وأتباعه يعرفون بالظاهرية، توفى سنة ٢٧٠. وبعد وفاته جلس ابنه محمد فى حلقته، وتمذهب بمذهبه، وتوفى سنة ٢٩٧. ابن خلكان ١ : ١٧٥، ٤٧٨

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهانى، من فقهاء المعتزلة، وصنف تفسيرا على طريقهم، توفى سنة ٣٧٠. لسان الميزان ٥ : ٨٩

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم الشهير بالعز بن عبد السلام، الشافعى الدمشقى المتوفى سنة ٦٦٠، وطبع كتابه فى إستانبول سنة ١٣١٢؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز.

وأما معناه ، فقال الحاتِمِيّ : (١) معناه طريق القَوْل، ومأخذه مصدر «جزت مجازا» كما يقال : « قمت مقاما » .

قال الأصمعيّ : كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحى .

[نوعا المجاز]

وله سببان : أحدهما الشبه ، ويسمّى المجاز اللغوىّ وهو الذى يتكلم فيه الأصولىّ .

والثانى الملابسة ، وهذا هو الذى يتكلم فيه أهل اللسان ؛ ويسمّى المجاز العقلى ، وهو أن تُسْند الكلمة إلى غير ماهى له أصالةً بضرب مِن التأويل ، كسبٌ زيدٌ أباه ، إذا كان سبباً فيه .

[المجاز فى المركب وأقسامه]

والأول مجاز فى المفرد ؛ وهذا مجاز فى المركب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾(٢) ، ونسبت الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا فيها .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِى ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾(٣) .

وقوله : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾(٤) ، والفاعل غيرُه ، ونُسِب الفعل إليه لكونه الآمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾(٥) ، نَسَب النزع الذى هو فعل الله إلى إبليس

---

(١) لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحاتمى الفقيه الشافعى ؛ ذكره ابن الأثير فى اللباب ١ : ٢٦٥

(٢) سورة الأنفال ٢

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٤) سورة القصص ٤

(٥) سورة الأعراف ٢٧

لعنه الله ؛ لأن سببه أكلُ الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾(١) ، جعل التجارة الرابحة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾(٢) لأن الأمر هو المعزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ فنسب الإحلال الذى هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأنّ سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمْرُ أكابرهم إيام بالكفر!

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾(٥) ، نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾(٦) .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾(٧) .

وقد يقال إن النزع والإحلال يعبّر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالمجاز إفراديّ لا إسناديّ .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾(٨) ، يحتمل معناه : يجعل هوْله ، فهو من مجاز الحذف .

---

(١) سورة البقرة ١٦

(٢) سورة محمد ٢١

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) سورة المزمل ١٧

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٧) سورة طه ١١٧

(٨) سورة المزمل ١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾[١] ، فقيل على النَّسب ، أى ذات رضاً . وقيل : بمعنى « مرضية » وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ « راضية » لا فى إسنادها ؛ ولـكنهم كأنهم قدروا أنهم قالوا : رضيتْ عيشتُه ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت المطر البقل ، وقوله تعـالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[٣] .

والثانى : مجازيان نحو : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾[٤] .

والثالث : ما كان أحـد طرفيه مجازا[٥] دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[٧] .

قال بعضهم : ومن شرط هـذا المجاز أن يكون للمسنَد إليه شبه بالمتروك ، فى تعلقه بالعامل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وأنواع الإفرادىّ فى القرآن كثير يعجز العدّ عن إحصائها .

---

(١) سورة القارعة ٧ (٢) سورة الأنفال ٢

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى ماربحوا فيها ، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز » .

(٥) الإتقان : « ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة .

(٦) سورة إبراهيم ٢٥ (٧) سورة محمد ٤

كقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَى . نَزَّاعَةً لِلشَّوَى . تَدْعُو ﴾[1] قال : الدعاء من النار مجاز.

وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾[2] الآية ، والسلطان هنا هو البرهان، أي برهان يستدلون به[3]، فيكون صامتا ناطقا ، كالدلائل المخبرة، والعبرة والموعظة.

وقوله : ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾[4] فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أنّ الأم كافلة لولدها وملجأ له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع .

وقوله : ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾[5] ، ﴿ قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾[6] ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[7] ، والفعل فى هذه المواضع مجاز أيضا لأنه بمعنى أبعده الله وأذله . وقيل : قهره وغلبه وهو كثير، فلنذكر[8] أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة.

الأول

إيقاع المسبب موقع السبب

وكقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾[9] وإنما نزل سببه ، وهو الماء .

وكقوله: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾[9] ولم يقل : « كما فتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو المسبَّب الناشئ عن الفتنة ، فأوقع المسبَّب موقع السبب ، أى لا تفتتنوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام المسبب، وهو سببٌ خاص ، فإذا عدم فيعدم المسبَّب . فالنهى فى الحقيقة لبنى آدم ، والمقصود عدم وقوع هذا الفعل منهم، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهى عليه ، كان أدلّ على امتناع النهى بطريق الأولى .

---

(١) سورة المعارج ١٥ — ١٧
(٢) سورة الروم ٣٥
(٣) ت : « يشركون » صوابه فى ط ، م .
(٤) سورة القارعة ٩
(٥) سورة الذاريات ١٠
(٦) سورة عبس ١٧
(٧) سورة المنافقون ٥
(٨) ت : « قلت : ذكر أنواعه » .
(٩) سورة الأعراف ٢٧

وقوله تعالى : ﴿ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى ٱلنَّارِ ﴾(١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللهِ ﴾(١) ، لكن لما كانت النار مسبّبة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا ٱلنَّارَ ﴾(٢) أى العنادَ المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ﴾(٣) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً ﴾(٤) إنما أراد ـ والله أعلم ـ الشىء الذى يُنكح به ، من مَهْر ونفقة وما لا بدّ للمتزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾(٥) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَٱلرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾(٦) ، أى عبادة الأصنام لأن العذاب مسبّب عنها .

وقوله : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾(٧) أى وأغلِظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع المسبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾(٨) .

وقوله تعالى : ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾(٩)

---

(١) سورة المؤمن ٤١ ، ٤٢
(٢) سورة البقرة ٢٤
(٣) سورة النساء ١٠
(٤) سورة النور ٣٣
(٥) سورة البقرة ١٨٨
(٦) سورة المدثر ٥
(٧) سورة التوبة ١٢٣
(٨) سورة الشورى ٤٠
(٩) سورة البقرة ١٩٤

سمى الجزاء الذى هو السبب سيئة واعتداء ، فسمّى الشىء باسم سببه وإن عبّرت السيئة عما ساء ـ أى أحزن ـ لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجناية .

ومنه : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾(١) تجوّز بلفظ « المكر » عن عقوبته(٢) لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى ﴾(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضّلال لا ليقع الضلال؛ فلما كان الضلالُ سبباً للتذكير أقيم مقامَه .

ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سببه ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾(٤) أى سنحفظه حتى نجازيَهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾(٥) ، أى ما كانوا يستطيعون قبولَ ذلك والعمل به ، لأن قبولَ الشىء مرتب على سماعه ومسبّب عنه . ويجوز أن يكون نفى السّمع لانتفاء فائدته .

ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقضُ النّأىُ عهدَها فليسَ لمخضوبِ البنانِ يمينُ(٦)

أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾(٧) . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾(٨) أى أفتعملون ببعض التوراة ـ وهو فداء الأسارى ـ وتتركون العمل ببعض ـ وهو قتل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم

---

(١) سورة آل عمران ٥٤
(٢) كذا فى م وفى ت ، ط : « لأنها » .
(٣) سورة البقرة ٢٨٢
(٤) سورة آل عمران ١٨١
(٥) سورة هود ٢٠
(٦) كتاب الإشارة ٧٥
(٧) سورة البقرة ١٤٣
(٨) سورة البقرة ٨٥

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع[1] نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[2] أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجنكما من الجنة : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾[3] .

المخرِج والنازعُ فى الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثّل البيانيون بهذه الآية للسبب وإنما هى لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾[4] لما أمروهم بالكفر الموجب لحلول النار [نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحلّ لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم، وسبب كفرهم أمرُ أكابرهم إياهم بالكفر للوجب لحلول النار][5] .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾[6] أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يُدخلون أناملهم فى آذانهم بغير المعتاد ، فرارا من الشدة ، فكأنهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾[7] واليد حقيقة إلى المنكب ، هذا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعضُ الشعور الكثيفة .

---

(١) فى كتاب الإشارة إلى المجاز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥

(٢) سورة البقرة ٣٦ (٣) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المجاز للعز بن عبد السلام .

(٦) سورة البقرة ١٩ (٦) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[١] ، والمراد هو البعض الذى هو الرسغ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾[٢] أى من لم يذق .

وقوله : ﴿ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾[٣] والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جملتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[٤] استشكله الإمام[٥] فى تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكونُ بعد تمام الشرط والشرط أن يشهدَ الشهر ، وهو اسمٌ لثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهرَ وأراد جزءا منه ، وإرادةُ الكل باسم الجزء مجاز شهير .

ونقل عن على رضى الله عنه أن المعنى: مَنْ شهد أولَ الشهر فليصم جميعه، وأن الشخص متى كان مقيما أو فى البر ثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، مخصّص بقوله: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً ... ﴾[٦] الآية . ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صومُ ما سبق إن كان مجنونا فى أوله ؟ فيه قولان.

الرابع

إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[٧] ، أى ذاته . ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾[٨] .

---

(١) سورة المائدة ٣٨ (٢) سورة البقرة ٢٤٩

(٣) سورة المنافقون ٤ (٤) سورة البقرة ١٨٥

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعى، صاحب كتاب الشامل فى أصول الدين والبرهان فى أصول الفقه وغيرهما من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ . ابن خلكان ١ : ٢٧٨ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ (٧) سورة القصص ٨٨

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾[2] ؛ يريد الأجساد ، لأن العملَ والنَّصَب[3] من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾[4] ؛ فيجوز أن يكون من هذا؛ عبّر بالوجوه عن الرجال. ويجوز أن يكونَ من وصف البعض بصفة الكلِّ لأنَّ التنعمَ منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾[5] ؛ فالوجهُ المراد به جميعُ ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف فى تأويل « الوجه » الذى جاء مضافا إلى الله فى مواضع من القرآن ، فنقل ابنُ عطية عن الحذاق أنه راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه مجاز؛ إذ هو أظهر الأعضاء فى المشاهدة وأجلّها قدرا . وقيل ـ وهو الصواب ـ : هى صفة ثابتة بالسمع، زائدة على ما توجِبُه العقول من صفات الله تعالى . وضعّفه إمام الحرمين. وأما قوله تعالى : ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[6] فالمراد الجهة التى وُجِّهْنا إليها فى القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى فَثَمَّ جلالُ الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[7] . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾[8] تجوّز بذلك عن الجملة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾[9] ، البنان الإصبع ؛ تجوّز بها عن الأيدى

---

(١) سورة البقرة ١٤٤ — (٢) سورة الغاشية ٢ ، ٣

(٣) أى وقع منها عمل فى الدنيا وأصابها فيه نصب ؛ أى تعب .

(٤) سورة الغاشية ٨ — (٥) سورة القيامة ٢٢

(٦) سورة البقرة ١١٥ — (٧) سورة الشورى ٣٠

(٨) سورة البقرة ١٩٥ — (٩) سورة الأنفال ١٢

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾[١] .

وقوله: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[٢] .

وقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾[٣] ، عبّر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾[٤] .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[٥]،أضاف الإثم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها آثمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإثم والبرّ كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها تفعل بها فى قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[٦] ، وإن كانت الجملة كلها كاتبة ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[٦] .

وكذا قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾[٧]. وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأنّ المدرك هو الجملة دون الحاسّة ، فأسند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾[٨] ، أى إياه .

﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾[٩] .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾[١٠]. وحكى ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبعيض ؛ لأنهم أمروا بالغضّ عما يحرم النظر إليه.

وقوله : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾[١١] ، أى صلّ فى الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

---

(١) سورة البقرة ١٩
(٢) سورة المجادلة ٣
(٣) سورة ن ١٦
(٤) سورة الحاقة ٤٥
(٥) سورة البقرة ٢٨٣
(٦) سورة البقرة ٧٩
(٧) سورة الأنعام ١٠٣
(٨) سورة آل عمران ٢٨
(٩) سورة المائدة ١١٦
(١٠) سورة النور ٣٠
(١١) سورة المزمل ١

وكقوله : ﴿ وَقُرْآنَ ٱلْفَجْرِ ﴾[١] ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » والمراد جميع الحرَم .

وقوله : ﴿ وَٱرْكَعُوا مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ ﴾[٢] أى المصلين .

﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً ﴾[٣] ، ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾[٣] أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾[٤] فعبّر بالأرض والسماء عن العالم ؛ لأن المقامَ مقامُ الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بيّن أن الله لايخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم، والعبادُ وأحوالهم ليست السماء والأرض، بل من العالم فيكون المراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقا للجزء على الكلّ .

وقوله : ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾[٥] ، قال الفارسى : جعله على المجاز « أذنا » لأجل إصغائه ؛ قال : ولو صُغّرت « أذنا » هذه التى فى هذه الآية ، كان فى لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾[٦] المراد به جميع الحرَم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً ﴾[٧] ، وقوله : ﴿ هَدْياً بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[٨] ، والمراد الحرَم كله ، لأنه لا يُذبح فى الكعبة ، قال : وكذلك « المسجد الحرام » فى قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ

---

(١) سورة الإسراء ٧٨
(٢) سورة البقرة ٤٣
(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩
(٤) سورة آل عمران ٥
(٥) سورة التوبة ٦١
(٦) سورة البقرة ١٢٥
(٧) سورة العنكبوت ٦٧
(٧) سورة المائدة ٩٥

هَٰذَا ﴾[1] ؛ والمراد منعهم من الحج وحضور مواضع النسك .

وقيل فى قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾[2] ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة ، كالكتابة والخياطة ونحوها من الأعمال التى يُستعان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البَنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاختصّ منها ألطفها .

وجوّز أبو عبيدة ورود[3] البعض وإرادة الكلّ ؛ وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾[4] أى كلّه ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾[5] وأنشد بيت لبيد :

تَرَّاكُ أمكِنَةٍ إذا لم أرْضَها   أو يَعْتَلِقْ بعضَ النفوسِ حِمامُها[6]

قال : والموت لا يعتلق بعضَ النفوس دون بعض ؛ ويقال للمنيّة : عَلُوق ، وعُلّاقة . انتهى .

وهذا الذى قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظنّ أن النبيّ يجب عليه أن يبيّنَ فى شريعته جميعَ ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرهما مما لا يعلمه إلا الله . وأما الآية

---

(١) سورة التوبة ٢٨ (٢) سورة القيامة ٤

(٣) جعله السيوطى فى الإتقان قسما مستقلا ، وألحقه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ ونقل قول أبى عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣ (٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ — بشرح التبريزى .

الأخرى ، فقال ثعلب : إنه كان وعدَهم بشىء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة فقال : يصبكم هذا العذاب فى الدنيا ، ـ وهو بعض الوعيد ـ من غير نفى عذاب الآخرة .

الثانى : أنه أخطأ فى فهم البيت ؛ وإنما مرادُ الشَّاعر ببعض النفوس نفسَه هو ، لأنها بعض النّفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لمْ أرضَ الأمـكنة أتركها إلى أن أموت ؛ أى إذا تركتُ شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت ، كقول الآخر :

إذا انصرفتْ نفسِى عَنِ الشَّىءِ لمْ تَـكَدْ إليهِ بوجهٍ آخر الدَّهْرِ تَرْجِـعُ

وقال الزمخشرىّ : إنْ صحّت الرواية عن أبى عبيدة ، فيدخل فيه قول المازنى فى مسألة[1] « العَلْقى » : كان أجْفَى من أن يفقه ماأقول له. وأشار الزمخشرى بذلك إلى أن أباعبيدة قال للمازنى : ماأكذب النحويين ! [فقلت له : لمقلت ذلك ؟ قال][2] : يقولون: هاء التأنيث تدخل على ألف التأنيث وإن الألف [التى][2] فى « عَلْقى »[3] ملحِقِة [ليست للتأنيث][2] ، قال : فقلت له : وما أنـكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشِد

* فَحطَّ فى عَلْقى وفى مُـكُور[4] *

فلم ينوّنها ، فقلت : ما واحد العَلْقى؟ فقال : علقاة ، قال المازنىّ : فأسفت ولم أفسّر له لأنه كان أغلظَ من أن يفهم مثل هذا[5] !

---

(١) انظر خبر أبى عبيدة مع المازنى فى إنباه الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباه الرواة .

(٣) العلقى : شجرة تدوم خضرتها فى القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف .

(٤) ورد البيت محرفا فى الأصول ، وصوابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكور : جمع مكر : وهى نبتة تميل إلى الغبرة ، تنبت فى السهل وفى الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبعده :

* بَيْنَ تَوَارِى الشَّمْسِ والذُّرُورِ *

(٥) إنباه الرواة : « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾[1] أن الوعيد مما لا يستنكرُ تركُ جميعه ، فكيف بعضه ! ويدلّ قوله فى آخر هذه السورة : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾[2] ، وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض[3] ، كقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾[4] وقوله : ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[5] الخطأ صفة الكلّ فوصفَ به الناصية ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكلّ بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾[6] ، والوجَل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾[7] والرعب إنما يكون فى القلب .

الخامس

إطلاق اسم الملزوم على اللازم

كقوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾[8]، أى أنزلنا بُرهاناً يستدلون به ، وهو يدلّهم ، سمّى الدلالة « كلاما » ، لأنّها من لوازم الكلام.

وقوله : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾[9] فإن الأصل « عمى » لقوله فى موضع آخر : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[10] ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

---

(١) سورة المؤمن ٢٨ (٢) سورة المؤمن ٧٧
(٣) جعله السيوطى قسما خاصا سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتقان ٢ : ٣٧
(٤) سور غافر ١٩
(٥) سورة علق ١٦ (٦) سورة الحجر ١٦
(٧) سور الكهف ١٨ (٨) سورة الروم ٣٥
(٩) سورة الأنعام ٣٩ (١٠) سورة البقرة ١٨

فإن قيل : ما الحكمة فى دخول الواو هنا وفى التعبير بالظلمات عن العمى بخلافه فى الآية الأخرى[١] .

السادس

إطلاق اسم اللازم على الملزوم

كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾[٢] أى المصلّين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ ﴾[٣] ، والعاقر لها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لما رضوا الفعل نُزِّلوا منزلة الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[٤] ، والمراد كلمة الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٥] أى رسله .

وقال : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾[٦] ، أى الأعداء .

---

(١) كذا فى جميع الأصول ولم يذكر جوابا بالسؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣
(٣) سورة الأعراف ٧٧ (٤) سورة آل عمران ٦٤
(٥) سورة الزخرف ٤٦ (٦) سورة المنافقون ٤

﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾[1] أى الذين .

وقوله : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾[2] ، أى كلّ نفس .

وقوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾[3] ، أى كلّ سيئة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ ﴾ ،[4] الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾[5] أى للمؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾[6] ، ولمّا خفى هذا على بعضهم زعم أنّ الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾[7] ، أى أهل طاعته ، لا الناسُ أجمعون ، حكاه الواحدىّ عن ابن عباس وغيره ، واختاره الفرّاء[8] .

وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[9] ، قيل : المراد بالناس هنا نوحٌ ومَنْ معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله : ﴿ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾[10] ، أى عالمِى زمانه ، ولا يصح العمومُ ؛

---

(١) سورة التوبة ٦٩

(٢) سورة التكوير ١٤

(٣) سورة الشورى ٤٠

(٤) سورة الأحزاب ١

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معانى القرآن ١ : ٧٤ ، ونص عبارته عند شرح الآية : «يريد مطيعون؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست بعامة» .

(٩) سورة البقرة ٢١٣

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

لأنه إذا فضَّل أحدهم على العالمين فقد فضّل على سائرهم ؛ لأنه من العالمين ، فإذا فضّل الآخرين على العالمين فقد فضّلهم أيضا على الأول؛ لأنه من العالمين، فيصير الفاضل مفضولا؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَاتَذَرُ مِنْ شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾(١) أى شىء يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾(٢) .

وقوله : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾(٢) .

وقوله : ﴿ وأُوتِيَتْ مِنَ كُلِّ شَىْءٍ ﴾(٣) ؛ مع أنها لم تُؤتَ لحية ولا ذكراً .

وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَىْءٍ ﴾(٤) أى [كل شىء](٥) أحبُّوه .

وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً ﴾(٦) أى مما ظنَّه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صـــلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾(٧) وعن موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٨) ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾(٩) ، ولم يعْنِ كل الشعراء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾(١٠) ، أى أخوان فصاعدا .

وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾(١١) أى باباً من أبوابها ، قاله المفسرون .

---

(١) سورة الذاريات ٤٢
(٢) سورة الأحقاف ٢٥
(٣) سورة النمل ٢٣
(٤) سورة الأنعام ٤٤
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) سورة النور ٣٩
(٧) سورة الأنعام ١٦٣
(٨) سورة الأعراف ١٤٣
(٩) سورة الشعراء ٢٢٤
(١٠) سورة النساء ١١
(١١) سورة الأعراف ١٦١

وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾[1] ، وإنما قاله فريق منهم .

﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾[2]، وأراد الآيَاتِ التى إذا كُذِّب بها نزل العذاب على المكذِّب .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾[3] ، أى من المؤمنين .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾[4] .

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾[5] ، والمراد بعضهم ، فإنّ منهم أفاضلَ المسلمين والصديق وعليا رضى الله عنهما .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾[6]، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأنّ ﴿ الذين ﴾ من ﴿ الناس ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الذين ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[7] والمراد شهران وبعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع وإرادة المثنّى

كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[8] ؛ أُطلق اسم القلوب على القلبين .

---

(١) سورة الحجرات ١٤
(٢) سورة الإسراء ٥٩ .
(٣) سورة الشورى ٥
(٤) سورة المؤمن ٧
(٥) سورة الأنعام ٦٦
(٦) سورة آل عمران ١٧٣
(٧) سورة البقرة ١٩٧
(٨) سورة التحريم ٤

الثانى عشر

النقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَاوَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾[2] أى على لسان رسلك .

وقالوا : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ ﴾[3] ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾[4] أى حبه .

﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[5] ، أى من قومه . قالوا: وإنما يحسن الحذفُ إذا كان فيه زيادة مبالغة ، والمحذوفات فى القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه[6] وفى شروطه إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أنّ حذفَ المضاف ليس من المجاز ؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفةَ ليست كذلك ، وإنما التجوز فى أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر

الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[7] ، ذكره الأصوليّون .

---

(١) سورة يوسف ٨٢ (٢) سورة آل عمران ١٩٤
(٣) سورة الصف ١٤ (٤) سورة البقرة ٩٣
(٥) سورة الأعراف ١٥٥
(٦) الأسلوب الثانى من أساليب القرآن ، فى النوع السادس والأربعين ، يأتى .
(٧) سورة الشورى ١١

وللنحويين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء .

والثانى ـ وهو المشهور ـ : أنّ الكاف هى الزائدة ، وأن « مثلَ » خبر ليس . ولا خفاء أنّ القولَ بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

وممن قال به ابن جنّى والسِّيرافى[1] وغيرُهما ، فقالوا : المعنى ليس مثلَه شيء ، والكاف زائدة، وإلا لاستحال الكلام، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل »، وإن كانت حرفا، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء، وإذا قُدِّر هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ ، ونُفى الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مثلَ له .

والثانى : أن نفس اللفظ به محال فى حق كل أحد، وذلك أنّا لو قلنا : ليس مثل مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أنّ لزيد مِثْلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مثلا له ؛ لأن ما ماثل الشيء فقد ماثله ذلك الشيء . وغير جائز أن يكون زيد مِثْلا لعمرو، وعمرو ليس مثْلًا لزيد ، فإذا نفينا المِثْل عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفنا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المثل ، لأن مثل المِثْل لا يصح نفيُه ضرورة كونه مثلا لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأوّل بأنّا لا نسلّم لزومَ إثبات المثل ، غاية ما فيه نفيُ مثل مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألّا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثلَ كلٍّ شيء فذلك الشيء مثلُه ، فإذا انتفى عن شيء أن يكون مثل عمرو انتفى عن عمرو أن يكون مثله .

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد القاضى السيرافى، شارح كتاب سيبويه، وصاحب كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفى سنة ٣٦٨ . إنباه الرواة ١ : ٣١٣

وأما الثانى فهومبنىّ على أنّ هذه العبارات يلزم منها إثبات المثل، ونحن قد منعناه، بل أحلناه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن المعدوم، كما تسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم، أو يحمل المِثْل على المثل، أى الصفة، كقوله تعالى : ﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾(١)، أى صفتها ، فالتقدير : ليس كصفته شيء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلصُ عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .

وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات المثل، ففيه نظر، لاستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير؛ وهو ضعيف لا يجيء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾(٢) وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نَفْسَه(٣) *

فالكاف على بابها ، وليس كذلك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهانىّ كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مثلٌ فى الخارج حَصَل النفى عنه ؛ بل هو من باب التخييل فى الاستعارة التى يتكلم فيها البيانىّ .

فإن قيل: إنما يكون هذا نفيا عن الذات بطريق برهانىّ أنْ لو كانت المماثلة تستدعي المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ، فإنّ اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

---

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥

(٢) سورة البقرة ١٣٧

(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمِثْل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سيق الكلام له ، (١ وليس المراد مَنْ هو ١) مثل فى كل شىء لأن لفظة « مثل » لا تستدعى المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشى (٢) : يجوز أن يقال: إن الكافَ و«مثل» ليسا زائدتين، بل يكون التمثيل هنا على سبيل الفرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) ، وتقديرُ الكلام : لو فرضنا له مِثْلا لامتنع أن يُشبِه ذلكَ المثلَ المفروضَ شىء؛ وهذا أبلغ فى نفى المماثلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ (٤) ، فقيل : إنّ « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يَعُدْ إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الهاء فى ﴿ به ﴾ لأن الضميرَ لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسما إلا بالصلة ، والاسمُ لا يعود عليه ما هو صفته ؛ إذ لا يحتاج فى ذلك إلى ربْط .

وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلتها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ . (٥)

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فإن آمنوا بالذى آمنتم به ، أى بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلا » صفة لمحذوف تقديره : فإن آمنوا بشىء مثل ما آمنتم به . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مِثْل حتى يؤمنوا بذلك المثل .

(١ـ١) ساقط من ت .

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشيبانى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٠ ؛ وله تفسيران : أحدهما كبير سماه التبصرة ، والثانى صغير سماه التلخيص (كشف الظنون) .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٥) سورة البقرة ١٣٧

وحكى الواحدى عن أكثر المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾(١) ، أن « الوجه » صلة ، والمعنى : فثمّ الله يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلةً مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾(٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾(٤) .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾(٥) وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾(٦) أن ﴿ إذ ﴾ زائدة .

وقوله : ﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾(٧) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾(٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

تسمية الشيء بما يئول إليه

كقوله تعالى . ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾(٩) ، أى صائرا إلى الفجور والكفر

وقوله : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾(١٠)، أى لأنّ الذى تأكل الطير منه إنما هو البُرّ لا الخبز . ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصروا فى التمثيل

---

(١) سورة البقرة ١١٥
(٢) سورة الرحمن ٢٧
(٣) سورة الدهر ٩
(٤) سورة القصص ٨٨
(٥) سورة البقرة ١١٢
(٦) سورة الشعراء ٧٢
(٧) سورة آل عمران ٥٠
(٨) سورة المؤمن ٢٨
(٩) سورة نوح ٢٧
(١٠) سورة يوسف ٣٦

على قوله: ﴿أَعْصِرُ خَمْراً﴾[1]، أى عِنبا، فعبَّر عنه لأنه آيل إلى الخمرية. وقيل: لا مجاز فيه، فإن الخمر العِنب بعينه، لغةٌ لأَزْد عُمان؛ نقله الفارسى فى «التذكرة»[2]، عن «غريب القرآن»[3] لابن دريد.

وقيل: اكتفى بالمسبَّب، الذى هو الخمر، عن السبب، الذى هو العنب قاله ابن جنى فى «الخصائص»[4].

وقيل: لا مجاز فى الاسم بل فى الفعل، وهو ﴿أعصر﴾؛ فإنه أطلِق وأريد به أستخرج وإليه ذهب ابن عُزَيز فى غريبه[5].

وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾[6]، سماه زوجاً لأنّ العقد يئول إلى زوجية، لأنها لا تنكح فى حال كونه زوجا.

وقوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾[7]، ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغلامٍ عليمٍ﴾[8] وصفه فى حال البشارة بما يئول إليه من العلم والحلم.

* * *

تنبيه: ليس هذا من الحال المقدّرة — كما يتبادر إلى الذهن — لأنّ الذى يقترن بالفاعل، أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته، فيكون المعنى فى قوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[9] مقدّرا ضحكه.

* * *

(١) سورة يوسف ٣٦

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون؛ وقال: «وهو كبير فى مجلدات، لخصه أبو الفتح عثمان بن جنى».

(٣) ذكره القفطى فى الإنباه ٣ : ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧

(٥) هو الإمام أبو بكر محمد بن عزيز السجستانى صاحب كتاب غريب القرآن، وما أورده فى ص ١٥، ونصه: «أعصر خمرا، أى أستخرج الخمر؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر. ويقال: الخمر العنب بعينه».

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة الذاريات ٢٨ (٩) سورة النمل ١٩

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً ﴾ [١] على قول أبى علىّ وهذا حمل منه للخرور على ابتدائه ، وإن حَمَلهُ على انتهائه كانت الحال الملفوظ بها ناجزة غير مقدرة .

وكذلك قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾[٢] أى ادخلوها مقدرين الخلودَ فيها ، فإن مَنْ دخل مدخلا كريماً مقدراً ألّا يخرج منه أبدا كان ذلك أتمّ لسروره ونعيمه، ولو توهّم انقطاعه لتنغص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر
تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[٣]، أى الذين كانوا يتامى؛ إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : « لا يُتْمَ بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .

وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾[٤] ، وإذا مِتْن لم يكنّ أزواجا ، فسماهنّ بذلك لأنهنّ كنّ أزواجا .

وقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ أى الذين كانوا أزواجهنّ .

وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً ﴾[٦] لانقطاع الزوجية بالموت .

وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾[٧] ، سَمَّاه مجرما باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الإجرام .

---

(١) سورة يوسف ١٠٠
(٢) سورة الزمر ٧٣
(٣) سورة النساء ٢
(٤) سورة النساء ١٢
(٥) سورة البقرة ٢٣٢
(٦) سورة البقرة ٢٣٤
(٧) سورة طه ٧٤

وقوله : ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[1] ، ولكنْ ما ردّ عليهم مالهم، وإنما كانوا قد اشتروا بها المِيرَةَ ، فجعلها يوسف فى متاعهم ، وهى له دونهم، فنسبها اللهُ إليهم، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾[3] ، أى نساؤه ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾[3] .

وكالتعبير باليد عن القدرة ، كقوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾[4] ، ونحوه .

والتعبير بالقلب عن العقل ، كقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾[5] أى عقول .

وبالأفواه عن الألسن ، كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾[6] ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾[7] .

وإطلاق الألسن على اللغات ، كقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[8] .

والتعبير بالقرية عن ساكنها ، نحو : ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[9] .

---

(١) سورة يوسف ٦٥
(٢) سورة العلق ١٧
(٣) سورة الواقعة ٣٤ ، ٣٥
(٤) سورة الملك ١
(٥) سورة الأعراف ١٧٩
(٦) سورة المائدة ٤١
(٧) سورة آل عمران ١٦٧
(٨) سورة الشعراء ١٩٥
(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1]، أى فى الجنّة لأنها محلّ الرحمة .

وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[2] ، أى فى الليل .

وقال الحسن[3] فى قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾[4] ، أى فى عينك ، واستبعده الزمخشرىّ وقدّر : يعنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾[5] ، وصف البلد بالأمن، وهو صفة لأهله. ومثله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾[6] . ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾[7] .

وقوله : ﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾[8] ، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها .

وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾[9] ، وذلك لأنّ أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد محلّ الزينة ، ولا يجب أخذُ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق اسم المحل على الحالّ وفى الزينة بالعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشىء عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾[10] ، أى ذكرا حسنا ،

---

(١) سورة آل عمران ١٠٧ — (٢) سورة سبأ ٣٣

(٣) نقله الزمخشرى فى الكشاف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ، لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للقطيفة : المنامة ؛ لأنه ينام فيها ؛ وهذا تفسير فيه تعسف » .

(٤) سورة الأنفال ٤٣ — (٥) سورة إبراهيم ٣٥

(٦) سورة التين ٣ — (٧) سورة الدخان ٥١

(٨) سورة سبأ ١٥ — (٩) سورة الأعراف ٣١

(١٠) سورة الشعراء ٨٤

أطلقَ اللسان وعبّر به عن الذكر ؛ لأن اللسان آية الذكر .

وقال تعالى : ﴿ تجرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾(١) ، أى بمرأى منّا ، لما كانت العين آلة الرؤية .

وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾(٢) ، أى بلغة قومه .

التاسع عشر

إطلاق اسم الضدّين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾(٣) وهى من المبتدئ سيئة ومن الله حسنة، لحمل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾(٤) ، سُمّى الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !

وكذلك : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾(٥) ، حُمِل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأنّ الله لا يمكر .

وأما قوله تعالى:﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾(٦) ، فهو وإن لم يتقدم ذكرُ مكرِهم فى اللفظ لكن تقدمَ فى سياق الآية قبله ما يصير إلى مَكْر ، والمقابلة لا يُشترط فيها ذكر المقابِل لفظا ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾(٧) ، لمّا قال : بشّر هؤلاء بالجنّة قال : بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة ؛ إنما تكونُ فى الخير لا فى الشرّ .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾(٨) ، والفعل الثانى ليس بسخرية.

---

(١) سورة القمر ١٤
(٢) سورة إبراهيم ٤
(٣) سورة الشورى ٤٠
(٤) سورة الرحمن ٦٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤
(٦) سورة الأعراف ٩٩
(٧) سورة التوبة ٣٤
(٨) سورة هود ٣٨

العشرون

تسمية الداعى إلى الشئ باسم الصّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكىّ ، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾[1] يعنى « ما دعاك ألّا تسجد » ؟ واعتصم بذلك فى عدم زيادة[2] « لا » .

وقيـل : معناه : ما حماك فى ألّا تسجد ـ أى من العقوبة ـ أى ما جعلك فى منعة من عقوبةِ ترك السجود .

وهذا لا يصحّ ؛ أما الأول فلم يثبت فى اللّغة وأما الثانى فـكأن تركيبه: «ما يمنعك» سؤالا عما يمنعه لا بلفظ الماضى ، لأنه لا تخويف بماض .

ويجاب بأن المخالفةَ تقتضى الأَمنة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنمـا خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فـكَنى عنه بـ« ما منعك » تهكّما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة منْ هو فى منعة .

وردّ أيضا بأنه أجاب بـ﴿ أنا خيرٌ ﴾ ، وهو لا يصلح جوابا إلا لترك السجود .

وأجيب بأنه لم يجب ، ولـكن عَدَل بذلك جواب ما لا يمـكن جوابه .

* * *

---

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى أن يكون : ﴿مَنَعَكَ﴾ ، فى قوله علت كلمته : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، مراداً به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صلة قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

الحادى والعشرون

إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فمنه « فاعل بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[1] ، أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ دَافِقٍ ﴾[2] أى مدفوق .

و ﴿ فِي عِيشَةٍ ﴾[3] ، أى مرضية بها وقيل على النسب ، أى ذات رضاً ، وهو مجاز إفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً ﴾[4] ، أى مأمونا .

* * *

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾[5] ، أى آتياً .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَاباً مَسْتُوراً ﴾[6] ، أى ساترا ، وحكى الهروى[7] فى « الغريب » عن أصل اللغة ، « وتأويل الحجاب الطَّبْع » .

وقال السهيلى[8] : الصحيح أنه على بابه ، أى مستوراً عن العيون ، ولا يحسّ به أحد ،

---

(١) سورة هود ٤٣
(٢) سورة الطارق ٦
(٣) سورة القارعة ٧
(٤) سورة العنكبوت ٦٧
(٥) سورة مريم ٦١
(٦) سورة الإسراء ٤٥
(٧) فى باب السين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد الهروى ، صاحب كتاب الغريبين ، جمع فيه بين تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير ترجم له ابن خلكان فى ١ : ٢٨ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠
(٨) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلى ، صاحب كتاب الروض الأنف ، والتعريف والإعلام لما انبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام سنة ٥٨١

والمعنى « مستور عنك وعنهم » كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾[١] .

وقال الجوهرى[٢] : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثانى ، يراد بذلك كثافة[٣] الحجاب ؛ لأنه جعل على قلوبهم أكنّة وفى آذانهم وَقْراً » .

قال أبو الفتح[٤] فى كتابه « هذا القدّ » : وسألته ـ يعنى الفارسى ـ إذا جعلت فاعلا بمعنى مفعول فعلامَ ترفع الضمير الذى فيه ؟ أعلى حدّ ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ فقال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضميرُ فيه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

* * *

ومنه « فعيل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾[٥] أى مظهورا فيه ، ومنه ظهرت به فلم ألتفت إليه .

أما نحو : ﴿ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٦] فقال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه النحّاس ، بأن «مؤلما» يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و «أليم» أبلغ ، لأنه يدلّ على الملازمة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيبويه أن يعدّى « فعيل » .

* * *

ومنه مجىء المصدر على « فعول » ، كقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾[٧] . وقوله : ﴿ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾[٨] ، فإنه ليس المراد

---

(١) سورة المدثر ٣١

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى، صاحب الصحاح فى اللغة، توفى سنة ٤٠٠ ؛ ومانقله عن الصحاح (مادة ـ ستر)

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وصوابه من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص ؛ وكتابه « هذا القد » ، ويسميه بعضهم : « كتاب ذى القد » ورد ذكره فى الخزانة ٢ : ١٢٩ ، وبهامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسى » . وانظر مقدمة الخصائص لمحققه الأستاذ محمد على النجار ص ٦٦

(٥) سورة الفرقان ٥٥

(٦) سورة البقرة ١٧٨

(٧) سورة الفرقان ٦٢

(٨) سورة الإنسان ٩

الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكراً أصلًا ، وهذا أبلغُ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع .

وزعم السُّهَيليّ أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لفوات هذا المعنى .

* * *

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[1] أي تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[2] ، أي الفتنة .

* * *

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾[3] ، قالوا : إنما وحّده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

* * *

ومجيء المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾[4] ، أي من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾[5] ، أي من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[6] ، أي مصنوعه .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾[7] ، أي مترحم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾[7] ، أي مقوّى به ، ألا ترى أنه أراد منهم زبر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾[8] ، أي مظلوما فيه .

---

(١) سورة الواقعة ٢
(٢) سورة القلم ٦
(٣) سورة الشعراء ٧٧
(٤) سورة البقرة ٢٥٥
(٥) سورة النجم ٣٠
(٦) سورة النمل ٨٨
(٧) سورة الكهف ٩٨
(٨) سورة طه ١١١

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾(١) ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز فى النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحاً ﴾(٢) . لأن « العاديات » بمعنى « الضابحات » .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ ﴾(٣) .

* * *

ومنه « فعيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾(٤) .

وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيّاً ﴾(٥) .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقاً ﴾(٦) .

وشرط بعضهم أن يكون المخبَر عنه جمعا ، وأنه لا يجىء ذلك فى المثنى ؛ ويردّه قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾(٧) ، فإنه نقل الواحدى عن المبرّد ، وابن عطية عن الفرّاء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ الفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾(٨) ، فإنّ سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن ننتصر اليوم »(٩) يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

* * *

(١) سورة يوسف ١٨ — (٢) سورة العاديات ١

(٣) سورة يوسف ٦٨ — (٤) سورة التحريم ٤

(٥) سورة يوسف ٨٠ — (٦) سورة النساء ٦٩

(٧) سورة ق ١٧ — (٨) سورة القمر ٤٤

(٩) فى تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم فى الصف وقال : نحن ننتصر اليوم من محمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾(١)، أى ليرضع الوالدات أولادهن.

وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾(٢)، أى تتربص المتوفى عنها.

وقوله: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾(٣)، والمعنى «ازرعوا سبع سنين»، بدليل قوله: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾(٣).

وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾(٤). معناه: آمنوا وجاهدوا، ولذلك أجيب بالجزم فى قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾(٥)، ولا يصح أن يكون جوابا للاستفهام فى قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾(٦)؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ قاله أبو البقاء(٧) والشيخ عز الدين(٨).

والتحقيق ما قاله النيلى أنه جعل الدلالة على التجارة سببا لوجودها، والتجارة هى الإيمان، ولذلك فسرها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾(٥)، فعلم أن التجارة من جهة الدلالة هى الإيمان فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب. وهذا النوع فيه تأكيد؛ وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب فى تأكده بخبر الصادق الذى لابد

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣ — (٢) سورة البقرة ٢٣٤

(٣) سورة يوسف ٤٧ — (٤) سورة الصف ١١

(٥) سورة الصف ١٢ — (٦) سورة الصف ١٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى فى كتابه: «إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب فى القرآن» ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه: «وقال الفراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه بعد: لأن دلالته إياهم لاتوجب المغفرة لهم».

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام فى كتابه: «الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز» ص ٢٧ ، والعبارة فيه: «ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام فى قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾؛ لأن المغفرة وإدخال الجنات لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ وهذا من مجاز التشبيه، شبه الطلب فى تأكده بخبر الصادق الذى لابد من وقوعه، وإذا شبهه بالخبر الماضى كان آكد».

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان آكد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[1] والتقـــدير : مدّه الرحمن مدّاً .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[2] ، أى نحمل .

قال الكواشى[3] : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم، نحو: إن زرتنا فلنكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عزالدين؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر فى إيجابه[4] .

وجعل الفارسىّ منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَىْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[5]، قال: ﴿ كُنْ ﴾ لفظُهُ أمر والمراد الخبر، والتقدير: «يكون فيكون» أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال: ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿فيكون﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ما روى عن ابن عامر ، وسوّغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال: ولا يجوز أن يكون معطوفا على ﴿ نقول ﴾ فيجئ النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لا يطّرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[6] ؛ إذ لا يستقيم هنـــا العطف المذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

---

(١) سورة مريم ٧٥ (٢) سورة العنكبوت ١٢

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ٢ : . . . ، وهو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٠ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) فى كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته: « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر توكيدا للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر فى إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان فى الضلالة يمدد له الرحمن مدا . الثانى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره : اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم » .

(٥) سورة النحل ٤٠ (٦) سورة عمران ٥٩

﴿ ويكون ﴾ مضارعا ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .

قلت : وهذا الذى قاله الفارسىّ ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

***

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهى ، كقوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ ﴾(١) ، ومعناه : « لاتعبدوا » .

وقوله : ﴿ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾(٢) ، أى لاتسفكوا ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ﴾(٣) أى ولا تنفقوا .

الثانى والعشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكروه هنا فى أقسامه .

الثالث والعشرون

إضافة الفعل إلى ماليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾(٤) ، فإنه شبّه ميله للوقوع بشبه المريد له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ الٓمٓ . غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾(٥) ، فالغلبة واقعة بهم من غيرهم ، ثم قال : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾(٦) ، فأضاف الغلب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأنّ الغلب وإن كان لغيرهم فهو متّصل بهم لوقوعه بهم .

---

(١) سورة البقرة ٨٣
(٢) سورة البقرة ٨٤
(٣) سورة البقرة ٢٧٢
(٤) سورة الكهف ٧٧
(٥) سورة الروم ١ ، ٢
(٦) سورة الروم ٦

ومثله : ﴿ وَآتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾(١) ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾(٢) فالحبّ في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال ، وهو في الحقيقة لصاحبهما .

ومثله : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴾(٣) ، ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي ﴾(٤) أي مقامه بين يديّ .

وإما لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً ﴾(٥) .

وإما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾(٦) . ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾(٧) . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾(٨) . ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾(٩) ، كما تقدّم في أمثلة المجاز العقلي .

وقد يقال : إن النزع والإحلال يعبّر بهما عن فعل ما أوجبهما ، فالمجاز إفراديّ لا إسناديّ .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْماً يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ شِيباً ﴾(٥) ، أي يجعل هوله ؛ فهو من مجاز الحذف .

الرابع والعشرون

إطلاق الفعل والمراد مقاربته ومشارفته لا حقيقته

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾(١٠) ، أي قاربْن بلوغ الأجل ، أي انقضاء العدة لأنّ الإمساك لا يكون بعد انقضاء العدة ، فيكون بلوغ الأجل تمامه ؛

---

(١) سورة البقرة ١٧٧
(٢) سورة الإنسان ٨
(٣) سورة الرحمن ٤٦
(٤) سورة إبراهيم ١٤
(٥) سورة المزمل ١٧
(٦) سورة التوبة ١٢٤
(٧) سورة فصلت ٢٣
(٨) سورة الأعراف ٢٧
(٩) سورة إبراهيم ٢٨
(١٠) سورة الطلاق ٢

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾[1] ، أى أتممن العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربته لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج. ولو كان الطلاق غير رجعىّ لم يكن للولىّ أيضاً عليها حكم قبل تمام العدّة ، ولا تسمّى عاضلا حتى يمنعها تمام العِدّة من المراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾[2] ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال المشهور فيها ، إن عند مجىء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير .

وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾[3] ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾[4] ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .

ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها؛ وذلك على أنْ يكون : يرونه فلا يظنونه عذابا. ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾[5] ، ولا يظنونه واقعاً بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ ﴾[6] ، المراد قارَبَ النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾[6] فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

---

(١) سورة البقرة ٢٣٢
(٢) سورة النحل ٦١
(٣) سورة البقرة ١٨٠
(٤) سورة الشعراء ٢٠٠ ـ ٢٠٢
(٥) سورة الطور ٤٤
(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية بتمامها: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ﴾[١] ، وقوله : ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ ﴾[٢] ، لمّا[٣] فسّر النداء سقطت الفاء .

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية؛ لأنها عطفت مفسّرا على مجمَل، كقوله : «توضأ فغسل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾[٤] ، أى وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا ، وإنما أُوِّل الترك بمشارفة الترك ؛ لأنّ الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْآنَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[٥] ، أى إذا أردت .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَٱغْسِلُوا ﴾[٦] ، أى إذا أردتم ، لأن الإرادة سبب القيام .

﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْراً ﴾[٧] ، أى أراد .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُمْ بَيْنَهُمْ ﴾[٨] ، أى أردت الحكم .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٩] .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ ﴾[١٠] أى أردتم مناجاته .

---

(١) سورة آل عمران ٣٨
(٢) سورة مريم ٣ ، ٤
(٣) كلمة : « لما » ساقط من م .
(٤) سورة النساء ٩
(٥) سورة النحل ٩٨
(٦) سورة المائدة ٦
(٧) سورة مريم ٣٥
(٨) سورة المائدة ٤٢
(٩) سورة النساء ٥٨
(١٠) سورة المجادلة ١٢

﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾[2] ، قال ابن عباس : مَنْ يردِ الله هدايته؛ ولقد أحسن رضى الله عنه لئلا يتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾[3] ، أى أردتم القول .

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا ﴾[4] ، أى أرادوا الإنفاق .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[5] لأن الإهلاك إنما هو بعد مجىء البأس ؛ وإنما خصّ هذين الوقتين ـ أعنى البيات والقيلولة ـ لأنهما وقت الغفلة والدَّعة ، فيكون نزول العذاب فيهما أشدّ وأفظع .

وقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[6] ، أى أردنا إهلاكها.

﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾[7] ، أى فأردنا الانتقام منهم ؛ وحكمته أنّا إذا أردنا أمراً نقدر فيه إرادتنا ، وإن كان خارقا للعادة .

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾[8] أى أردت جدالنا وشرعت فيه ؛ وكان الموجب لهذا التقدير خوف التكرار ، لأنّ « جادلت » «فاعلت » وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم تُرد منّا غير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأنّ الفعل يُوجَد بقدرة الفاعل وإرادته وقصده إليه ، كما عبر بالفعل من القدرة على الفعل فى قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعمى

---

(١) سورة الطلاق ١
(٢) سورة الأعراف ١٧٨
(٣) سورة الأنعام ١٥٢
(٤) سورة الفرقان ٦٧
(٥) سورة الأعراف ٤
(٦) سورة الأنبياء ٦
(٨) سورة الأعراف ١٣٦
(٨) سورة هود ٣٢

لا يبصر ؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار ؛ وإنما حُمِل على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد ، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جاس يتوضأ. ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر ، فلا يزال مشغولا بالوضوء ولا يتفرغ للصّلاة . وفساده بيّن .

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشىء للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ﴾[1] هكذا أجاب به الزمخشرىّ وغيره، وأصلُ السؤال غير وارد ؛ لأنَّ الأمر لَا يتعلّق بالماضى ولا بالحال ، وإنما يتعلق بالمستقبل المعدوم حالة توجه الخطاب ، فليس ذلك تحصيلا للحاصل بل تحصيلا للمعدوم ؛ فلا فرق بَيْنَ أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا ، لأنّ الذى هو عليه عند الخطاب مثلُ المأمور به لا نفس المأمور به . والحاصلُ أن الكلّ مأمور بالإنشاء، فالمؤمن ينشىء ما سبق له أمثاله ؛ والكافر ينشىء ما لم يسبق منه أمثاله .

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على المبشّر به

كقوله تعالى : ﴿بُشْرَاكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾[2]،قال أبو على الفارسىّ: التقدير: بشراكم دخول جنات أو خلود جنات ، لأن البُشرى مصدر ، والجنّات ذات ؛ فلا يخبَر بالذات عن المعنى .

---

(١) سورة النساء ١٣٦ (٢) سورة الحديد ١٢

ونحوه إطلاق اسم القول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَة كَمَا يَقُولُونَ ﴾[١] .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً ﴾[٢] ، أي عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا ﴾[٣] ، أي من مقولهم ؛ وهو الأُدْرة[٤] .

وإطلاق الاسم على المسمى؛ كقوله تعالى: ﴿ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا﴾[٥] أي مسميات.

﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾[٦] ، أي ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ ٱللهِ ﴾[٧] ، أي لمقتضى عذاب الله ، و ﴿ إِنَّ ٱللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾[٨] ، تجوّز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكوّن بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهاً فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾[٨] ولا تتصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ﴾[٨] ، فإنّ الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمّى ، فالمعنى : المسمّى المبشر به المسيح بن مريم .

---

(١) سورة الإسراء ٤٢ (٢) سورة الإسراء ٤٣

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لأنهم اتهموه بقتل هارون ، وانظر الكشاف .

(٥) سورة يوسف ٤٠ (٦) سورة الأعلى ١

(٧) سورة يونس ٦٤ (٨) سورة آل عمران ٤٥

وإطلاق اسم اليمين على المحلوف به ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا ٱللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾[1] ؛ أى لا تجعلوا يمينَ الله أو قسم الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن المهوىّ ، ومنه : ﴿ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[2] أىْ عمّا تهواه من المعاصى ، ولا يصحّ نهيُها عن هواها ، وهو ميْلُها ، لأنه تكليف لما لا يطاق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبه إلى مجاز آخر ؛ فتتجوّز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[3] ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوطء تُجوِّز عنه بالسرّ ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السرّ وتجوّز بالسرّ عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : «لا تواعدوهن عقد نكاح» .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾[4] ، إن حُمِل على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قوله : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه؛

---

(١) سورة البقرة ٢٢٤ (٢) سورة النازعات ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة المائدة ٥

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبَّب عن توحيد الجنان .

قلت : وهذا يسميه ابن السيد[1] مجاز المراتب؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً﴾[2] ، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس ؛ بل الماء المنبت للزرع ، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، صاحب الاقتضاب في شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٢) سورة الأعراف ٢٦

النوع الرابع والأربعون

في الكنايات والتعريض في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبلغ من التصريح .

قال الطرطوسي : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجاري الكنايات ؛ وقد ألف أبو عبيد[1] وغيره كتبا في الأمثال[2] ؛ ومنها قولهم : فلان عفيفُ الإزار ، طاهر الذيل ، ولم يُحْصِن فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل العشر أيقظ أهله ، وشد المِئْزَر » ، فكَنَوْا عن ترك الوطء بشَدّ المئزر ، وكنى عن الجماع بالعُسَيلة[3] ، وعن النساء بالقوارير[4] لضعف قلوب النساء . ويكنون عن الزوجة بربّة البيت ، وعن الأعمى بالمحجوب

---

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف الظنون ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحا عليه سماه فصل المقال ؛ كما شرحه محمد بن آدم الهروي .

(٢) منهم أبو إسحاق الزيادي وأبو بكر بن الأنباري وأبو عبيدة وحسين الخالع وأبو هلال العسكري ويونس وثعلب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزمخشري والميداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧

(٣) نقل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رفاعة القرظي : حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » . شبه لذة الجماع بذوق العسل ، فستعار لها ذوقا؛ وإنما أنث لأنه أراد قطعة من العسل . وقيل: على إعطائها معنى النطفة . وقيل : العسل في الأصل يذكر ويؤنث ؛ فمن صغره مؤنثا قال عسيلة كقويسة وشميسة ؛ وإنما صغره إشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحل » . وانظر النهاية ٣ : ٩٦

(٤) الحديث في رواية البراء بن مالك: «رفقا بالقوارير» أراد النساء؛ شبههن بالقوارير من الزجاج لأنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أنجشة يحدو وينشد القريض والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع في قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٠

والمكفوف ، وعن الأبرص بالوضّاح،وبالأبرش،وغيرذلك، وهو كثير فى القرآن، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾[1] .

والكناية عن الشىء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهى عند أهل البيان أن يريدَ المتكلم إثباتَ معنى من المعانى فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة ؛ ولكن يجىء إلى معنى هو تاليه ورديفُه فى الوجود، فيومى به إليه، ويجعله دليلًا عليه ، فيدلُّ على المراد من طريق أوْلى ؛ مثاله ، قولهم : « طويل النِّجاد » و« كثيرُ الرَّماد » ؛ يعنون طويل القامة وكثير الضِّيافة فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به ولكن توصّلوا إليه بذكر معنىً آخر، هو رديفُه فى الوجود: لأن القامة إذا طالت طال النِّجاد؛ وإذا كثُر القِرَى كثر الرماد .

وقد اختلف فى أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرطوسى[2] فى العمدة : «قد اختلف فى وجود الكناية فى القرآن ، وهو كالخلاف فى المجاز ؛ فمن أجاز وجودَ المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنَّها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملا فيما وضع له ؛ وهذا شبيه بدليل الخطاب ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾[3] .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبيه على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[4] كناية عن آدم .

* * *

---

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو القاضى نجم الدين إبراهيم بن على الطرسوسى المتوفى سنة ٧٥٨، وكتابه «عمدة الحكام فيما لاينفذ من الأحكام» ذكره صاحب كشف الظنون .

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

ثانيها :فطنة المخاطب ، كقوله تعالى فى قصة داود : ﴿ خَصْمانِ بَغَى بَعْضُنا عَلَى بَعْضٍ ﴾[١] ، فكنى داود بخصم على لسان مَلَكين تعريضاً .

وقوله فى قصة النبى صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ﴾[٢] أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ ﴾[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُها النَّاسُ وَالْحِجارَةُ ﴾[٣] ؛ فإنه كناية عن ألّا تعاندوا عند ظهور المعجزة فتمسّكم هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلَى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[٤] .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنا فِي أَعْناقِهِمْ أَغْلالاً . . . ﴾[٥] الآيات ، فإن هذه تسلية للنبى صلى الله عليه وسلم . والمعنى . لا تظن أنك مقصر فى إنذارهم ؛ فإنا نحن المانعون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ المؤمن بالنعيم ، كما لا تتبين لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض .

* * *

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ ﴾[٦] ، فكنى بالمرأة عن النعجة كعادة العرب، أنها تكنى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ ﴾[٧] ، كَنَى بالتحيز عن الهزيمة

---

(١) سورة ص ٢٢
(٢) سورة الأحزاب ٤٠
(٣) سورة البقرة ٢٤
(٤) سورة البقرة ٢٣
(٥) سورة يس ٨
(٦) سورة ص ٢٣
(٧) سورة الأنفال ١٦

وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾(١) ، كنى بنفى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يردافه .

***

رابعها : أن يفحش ذكره فى السمع ، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع : قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً ﴾(٢) ، أى كنوا عن لفظه ، ولم يوردوه على صيغته .

ومنه قوله تعالى فى جواب قوم هود : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾(٣) . ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(٤) ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾(٥) ، فكنى عن الجماع بالسر .

وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين فى السر غالبا ، ولا يُسِرّه ـ ما عدا الآدميين ـ إلا الغراب . فإنه يسره ؛ ويحكى أن بعضَ الأدباء أسرَّ إلى أبى علىّ الحاتمىّ كلاما فقال : « ليكنْ عندكَ أخفى من سِفاد الغراب ، ومن الرّاء فى كلام الألثغ » ، فقال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القَدْر ، وعلم الغيب .

ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس والملامسة والرّفث ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهنّ ، قال تعالى : ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾(٦) ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشرتين .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾(٧) إذ لا يخلو الجماع عن الملامسة .

---

(١) سورة آل عمران ٩٠
(٢) سورة الفرقان ٧٢
(٣) سورة الأعراف ٦٦
(٤) سورة الأعراف ٦٧
(٥) سورة البقرة ٢٣٥
(٦) سورة البقرة ١٨٧
(٧) سورة النساء ٤٣ .

وقوله فى الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾[1] ، واللباس من الملابسة ، وهى الاختلاط والجماع .

وكنى عنهن فى موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[2].

وقوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾[3] ، كناية عمّا تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا ﴾[4] .

ومنه قوله تعالى فى مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ،[5] فكنى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مسبّبان ، إذ لا بدّ للآكل منهما ، لكن استقبح فى المخاطب ذكرَ الغائط ، فكنى به عنه .

فإن قيل : فقد صرح به فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾[5] .

قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يألفون ؛ والمراد تعريفُهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أنّ الغائط أيضا كناية عن النّجْو ؛ وإنما هو فى الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قَضاء حاجتهم أبعدُوا عن العيون إلى منخفَض من الأرض ، فسمّى به لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله فى كلامهم ؛ فصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه فى قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾[6] هو المشهورُ ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفى فى الدلالة على عدم الإلهيّة نفس أكل

---

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٢) سورة البقرة ٢٢٣
(٣) سورة يوسف ٢٣
(٤) سورة الأعراف ١٨٩
(٥) سورة المائدة ٧٥
(٦) سورة المائدة ٦

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شىء يأكله؛ ولأنه كما لا يجوزُ أن يكونَ المعبود محدَثا ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعما ، قال الخفاجىّ : « وهذا صحيح »[١] .

ويقال لهما : الكنايةُ عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة علَى من اتخذهما آلهة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾[٢] ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة[٣] : وفى هذه الآية فضْل العالم المتصدّى للخلْق على الزاهد المنقطع، فإنّ النبىّ كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ، فلو انقطع عنهم هلَكوا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾[٤] ، كنَى به عن مصيرهم إلى العذِرة ، فإن الورق إذا أكِل انتهى حاله إلى ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾[٥] ، أى لفروجهم، فكنَى عنها بالجلود ، على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾[٦] ، فصرّح بالفرج ؟

قلنا : أخطأ مَنْ توهّم هنا الفرْج الحقيقىّ ، وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فرْج القميص ، أى لم يَعْلَقْ ثوبَها ريبة ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : الكمّان والأعلى والأسفل، وليس المراد غير هذا، فإن القرآن أنزهُ معنًى،

---

(١) فى كتاب سر الفصاحة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلى الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مذهب الأشراف » فى فقه الشافعية « والإفصاح على شرح معانى الصحاح » ؛ وغيرهما. توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٦ (المطبعة العربية).

(٤) سورة الفيل ٥ (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١

وألطفُ إشارة، وأملحُ(١) عبارة من أن يُريد ماذهب إليه وهمُ الجاهل، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدُّوس، فأضيف القدس إلى القدوس، ونزِّهت القانتة المطهَّرة عن الظن الكاذب والحدْس. ذكره صاحب «التعريف والإعلام»(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾(٣)، يريد الزناة.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾(٤)؛ فإنه كناية عن الزنا. وقيل: أراد طرح الولد على زوجها من غيره؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل.

وقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾(٥)؛ وإنَّما يوضع في الأذن السبَّابة، فذكر الإصبع وهو الاسم العامّ أدباً، لاشتقاقها من السبّ، ألا تراهم كنَوْا عنها بالمسبِّحة، والدَّعاءة، وإنما يعبَّر بهما عنها لأنها ألفاظ مستحدثة. قاله الزمخشري.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح «الإلمام»(٦): يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هنا جامع لأمرين: أحدهما التنزه عن اللفظ المكروه، والثاني حطّ منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود، والأعمّ يفيد المقصودين معاً، فأتى به وهو لفظ الإصبع، وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح كما في حديث: «من سبقه الحدَث في الصلاة فليأخذ بأنفه ويخرج»، أمرَ بذلك إرشادا إلى إيهام سببٍ أحسن من الحدث، وهو الرّعاف، وهو أدب حسن من الشرع في ستر العورة وإخفاء القبيح. وقد صحّ نهيُه عليه السلام

---

(١) : ت «وأحسن».

(٢) السهيلي، ص ٨٤ (٣) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الممتحنة ١٢ (٥) سورة البقرة ١٩

(٦) كتاب الإلمام في أحاديث الأحكام؛ لابن دقيق العيد، جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه، وسماه الإمام؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه، لما فيه من الاستنباطات والفوائد؛ لكنه لم يكمله. شرح الظنون ١٥٨

أن يقال [لشجر العنب][1] : الكرْم ، وقال : «إنما الكرْم الرجل المسلم»، كره الشارع تسميتها بالكرْم لأنها تعتَصر منها أم الخبائث .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القُبلة مستهجناً .

وقوله : « إياكم وخضراء الدمن » .

* * *

خامسها : تحسين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾[2] ، فإن العرب كانت عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيْضَةُ خِدْرٍ لا يُرام خِباؤها تمتعتُ مِن لَهوٍ بها غيرَ مُعْجَلِ[3]

وقوله تعالى[4] ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾[5] ، ومثله قول عَنترة :

فَشَكَكْتُ بالرُّمح الطويل ثيابَه ليس الكريم على القنا بمحرَّمِ[6]

* * *

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[7] ، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن يُنشأن في الترفّه والتزيّن والتشاغل

(١) زيادة يقتضيها السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لاتسموا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل المسلم » . وقال الزمخشري : أراد أن يقرر ويسدد ما في قوله عز وجل . ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقة أنيقة ومسلك لطيف ؛ وليس الغرض حقيقة النهي عن تسمية العنب كرما ؛ ولكن الإشارة إلى أن المسلم التقي جدير بألا يشارك فيما سماه الله به ، وقوله : « الكرم الرجل المسلم » أي إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل المسلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) سورة الصافات ٤٩ (٣) ديوانه ١٣

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المدثر ٤

(٦) من المعلقة بشرح التبريزي ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأصم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨

عن النظر فى الأمور ودقيق المعانى ، ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفى ذلك ـ أعنى الأنوثة ـ عن الملائكة ، وكونهم بنات الله ؛ تعالى الله عن ذلك .

وقوله : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(١) ، أى هم فى التمثيل بمنزلة المتعجَّب منه بهذا التعجّب .

* * *

سابعها : قصد المبالغة فى التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾(٢) فإن الغلّ كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾(٣) ؛ لأن جماعة كانوا متمولين ، فكذّبوا النبىّ صلى الله عليه وسلم فكفّ الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾(٢) فيُحمل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخلُ خلق الله ، والحقيقة أنهم تغلّ أيديهم فى الدنيا بالإسار ، وفى الآخرة بالعذاب وأغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾(٢) ، كناية عن كرمه ، وثنّى اليد ـ وإن أفردت فى أول الآية ـ ليكون أبلغ فى السخاء والجود .

* * *

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾(٤) ، أى جهنمىّ مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾(٤) ، أى نمامة ، ومصيرها إلى أن تكون حطبا لجهنّم .

* * *

---

(١) سورة البقرة ١٧٥
(٢) سورة المائدة ٦٤
(٣) سورة الإسراء ٢٩
(٤) سورة اللهب ١ ، ٤

تاسعها : قصد الاختصار؛ ومنه الكناية عن أفعال متعددة بلفظ «فعل» ، كقوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾(١) ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾(٢) ، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

* * *

عاشرها : أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز، فتعبر بها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشرىّ ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾(٤) ؛ فإنه كناية عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعلوه كناية عنه .

وكقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . .﴾(٥) الآية، إنه كناية عن عظمته وجلالته من غيرِ ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلهم أن يقولوا : المراد من قوله : ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾(٦) الاستغراق فى الخدمة من غير الذهاب إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ، كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النعلين ونحوه .

(١) سورة المائدة ٧٩ (٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ٥ ؛ وعبارة الزمخشرى . «لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون ملك، وإن لم يقعد على سرير البتة»

(٥) سورة الزمر ٦٧ (٦) سورة طه ١٢

تنبيهات

الأول : فى أنه هل يشترط فى الكناية قرينة كالمجاز ؟

هذا ينبنى على الخلاف السابق أنهـا مجاز أم لا . وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ (١) ، فى سورة آل عمران : إنه مجاز (٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفىَ اعتداده به وإحسانه إليه ؛ قال (٣) : وأصله فيمن يجوز عليه [النظر] (٤) الكناية ؛ لأنّ من اعتدّ بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداء والإحسان ، وإن لم يكن ثَمَّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان، مجازا عمّا وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد فى نفى الرؤية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه صرّح فى قوله تعالى : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (٥) .

وصرح الشيخ عبد القادر الجرجانىّ (٦) فى «الدلائل» بأنّ الكناية لا بدّ لها من قرينة.

***

الثانى : قيل من عادة العرب أنها لا تكنى عن الشىء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

---

(١) سورة آل عمران ٧٧ (٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٧٨

(٣) عبارة الزمخشرى : « فإن قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القاهر بن عبد القادر الجرجانى صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح، وغيرها من الكتب الجليلة ، توفى سنة ٤٧١ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨، وانظر دلائل الإعجاز ٣٤٢ ، ٣٤٣

ذكره ، وذكروا احتمالين فى قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾(١) .

أحدهما : أنه كنى بالإفضاء عن الإصابة .

والثانى : أنه كنى عن الخلوة .

ورجّحوا الأول ؛ لأن العرب إنما تكنى عما يقبح ذكره فى اللفظ ، ولا يقبح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلحُ للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تكنى إلا عما يقبح ذكره فغلط ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾(٢) ، وغير ذلك مما سبق .

[التعريض والتلويح]

وأما التعريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، وسُمّىَ تعريضا لأن المعنى باعتباره يُفهم من عُرْض اللفظ ، أى من جانبه ، ويسمى التلويح ؛ لأن المتكلم يلوّح منه للسامع ما يريده ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾(٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء ، وإقامة الحجة عليهم بما عرّض لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلا فى ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾(٣) ، نسبةَ الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالةُ هذا الكلام عجزُ كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطَب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

---

(١) سورة النساء ٢١
(٢) سورة المدثر ٤
(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[1] .

﴿ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾[2] .

﴿ فإن زَلَلْتُمْ من بعدِ ما جاءتْكُمُ البيناتُ ﴾[3] ،تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلّوا فيما مضى من الزمان ؛ لأنّ الرسولَ لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل ادّعاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ، فإنّ الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأنّ الزلل لهم لا للمؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبى صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ، وإخراج المحال عليه فى صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضى . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التى هى لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يُحمل قول مَنْ لم يَرَ من المفسرين حمْل الخطاب على غيره؛ إذْ لا يلزم من فرض أمرٍ ـ لا بدّ منه ـ صحةَ وقوعه ؛ بل يكون فى الممكن والواجب والمحال .

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[5] ؛ إذا جُعِلَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[6] .

---

(١) سورة الزمر ٦٥
(٢) سورة البقرة ١٢٠
(٣) سورة البقرة ٢٠٩
(٤) سورة البقرة ٢٠٩
(٥) سورة الزخرف ٨١
(٦) سورة الأنبياء ١٧

ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾(١)؛ المراد : ما لكم لاتعبدون، بدليل قوله : ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(١) ، ولولا التعريض لكان المناسب « وإليه أرجع ».

وكذا قوله : ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾(١) ، والمراد : أتتخذون من دونه آلهة . ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ. إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(٢) ، ولذلك قيل ﴿آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾(٢) دون « ربى » ، و « أتبعه » ، « فاسمعوه » .

ووجه حسنه ظاهر، لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لاتقتضى مواجهته بالخطاب المنكر ، كأنك لم تعنه ، وهو أعلى فى محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع والكلام ممن هو رب العالمين نزّله بلغتهم ، وتعليما للذين يعقلون .

قيل: ومنه قوله تعالى : ﴿قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(٣)، فحصل المقصود فى قالب التلطف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال : « لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » .

وكذا مثله : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(٤) ، حيثُ ردّد الضلالَ بينهم وبين نفسهم، والمراد: إنا على هدى وأنتم فى ضلال، وإنما لم يصرّح به لئلا تصير هنا نكتة ، هو أنه خولف فى هذا الخطاب بَيْنَ « على » و « فى » بدخول « على » على الحق ، و « فى » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنّه على فرس جواد يركض به ، حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجّه .

قال السكاكىّ : ويسمى هذا النوع الخطاب المُنصف ، أى لأنه يوجب أن

---

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣
(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥
(٣) سورة سبأ ٢٥
(٤) سورة سبأ ٢٤

أن ينصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه استدراجا لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتسليم، وهو شبيه بالجدل، لأنه تصرف فى المغالطات الخطابيّة.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِٱلْغَيْبِ﴾(١)، المقصود التعريض بذمّ من ليست له هذه الخشية، وأن يعرّف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع، ولا قلب يعقل، وأن الإنذار له كَلَا إنذار، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة، وليست له.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَابِ﴾(٢) القصد التعريض، وأنهم لغلبة هوامم فى حكم من ليس له عقل.

وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾(٣)، نزلت فى أبى جهل، لأنه قال: «ما بين أخشبيها – أى جبليها، يعنى مكة – أعزّ منى ولا أكرم»، وقيل: بل حوطب بذلك استهزاء.

[التوجيه]

وأما التوجيه، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾(٤)، فإن الضمير فى ﴿له﴾ يحتمل أن يكون لموسى، وأن يكون لفرعون.

قال ابن جُريج: وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم: «إنك عرفته»، فقالت: أردت: «ناصحون للملك»، واعترض عليه بأن هذا فى لغة العرب لا فى كلامها المحكىّ

(١) سورة فاطر ١٨
(٢) سورة الرعد ١٩
(٣) سورة الدخان ٤٩
(٤) سورة القصص ١٢

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالته ؛ وإن كانت بلغة أخرى .

ونظيره جواب ابن الجوزى لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم؟ أبو بكر أم علىّ ؟ فقال : من كانت ابنته تحته[١] .

وجعل السكاكىّ من هذا القسم مشكلات القرآن .

---

(١) الإشكال فى ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج على ، وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول.

النوع الخامس والأربعون

في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معانيَ القرآن لا تنحصر، ولم[1] يتعرضوا لحصرها، وحكاية ابن السِّيد عن أكثر البصريين في زمانه.

وقيل: قسمان[2]: خَبَر، وغير خبر.

وقيل: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفّع، وتعجّب، وقَسَم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

وقيل: تسعة، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة.

وقيل: ثمانية، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة.

وقيل: سبعة، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر.

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا، وهي عنده: الخبر والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمني.

وقيل: خمسة: الخبر، والأمر، والتصريح، والطلب، والنداء، وقيل غير ذلك[3].

---

(1) م: «فلم». (2) ساقطة من ت.

(3) الإتقان ٢: ٨٥٠ «وقال قوم أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء. وقال كثيرون ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء؛ قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا، الأول الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب. والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى اضرب مثلا ـ وهو طلب الضرب ـ مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد ذلك، فهو متعلق الطلب لا هو».

[الخبر]

الأول الخبر[١] والقصد به إفادة المخاطب وقد يشرَب مع ذلك معانىَ أُخَر :

* * *

منها التعجب ، قال ابن[٢] فارس : وهو تفضيل الشىء على أضرابه [بوصف][٣].

وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، نحو : ما أحسن زيدا ! وأحسِنْ به ! استعظمتَ حسنَه على حسن غيره .

وقال الزمخشرىّ فى تفسير سورة الصفّ[٤] : معنى التعجب تعظيم الأمر فى قلوب السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شىء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرّمانى : المطلوب فى التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يُعرف سببه ، وكلما[٥] استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجّب إنما هو للمعنى الخفىّ سببُه ، والصيغةُ الدالة عليه تسمى تعجّبا ، يعنى مجازا . قال : ومن أجل الإبهام لم تعمل « نعم » إلا فى الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيغا من لفظه ، وهى : « ما أفعله » و « أفعل به » ، وصيغا

---

(١) اختلف العلماء فى حد الخبر ، فقيل لايحد لعسره وقيل لأنه ضرورى ، لأن الإنسان يفرق بين الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده؛ قالت المعتزلة: الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب . وقال أبو الحسن البصرى : كلام يفيد بنفسه نسبة . وقيل : الذى يدخله التصديق والتكذيب . وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا. وقد أورد السيوطى فى الإتقان (٢ : ٨٥) تفصيل الكلام فى ذلك .

(٢) فى فقه اللغة ص ١٥٨

(٣) تكملة من فقه اللغة .

(٤) الكشاف ٤ : ٤١٨

(٥) م : « فكلما » .

من غير لفظه نحو « كَبُر » ، [فى] نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[١] ، ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ ﴾[٢] ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾[٣] .

واحتج الثمانينى[٤] على أنه خبر بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[٥] ، تقديره : ما أسمعهم وأبصرهم ! والله سبحانه لم يتعجب بهم ولكن دلّ المكلّفين على أن هؤلاء قد نُزِّلوا منزلة من يتعجب منه .

وهنا مسألتان :

الأولى : قيل لا يتعجب من فعل الله ؛ فلا يقال : « ما أعظم الله ! » لأنه يئول إلى : « شىء عظّم الله » كما فى غيره من صيغ التعجب ، وصفات الله تعالى قديمة . وقيل بجوازه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشىء من صفاته ، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمتَه وقدرته ، وقد قال الشاعر :

ما أقدر اللهَ أن يُدْنى على شَحَطٍ   مَنْ دارُه الْحَزْنُ مِمّن دارُه صُولُ

والأولون قالوا : هذا أعرابى جاهل بصفات الله . وقال بعض المحققين : التعجب إنما يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه ، ولا يخطر بالبال أن شيئا صيّره كذلك وخفى علينا ، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله .

والثانية : هل يجوز إطلاق التعجب فى حق الله تعالى ؟ فقيل بالمنع ؛ لأن التعجب استعظام ويصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ، وبه جزم ابن عصفور[٦] فى « المقرب » .

---

(١) سورة الكهف ٥   (٢) سورة الصف ٣

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى النحوى الضرير ، شارح كتابى اللمع والتصريف الملوكى توفى سنة ٤٤٢ . بغية الوعاة ٣٦٠   (٥) سورة مريم ٣٨

(٦) هو على بن مؤمن بن محمد بن على المعروف بأبى الحسن بن عصفور النحوى الإشبيلى، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، وصاحب كتاب الممتع فى التصريف والمقرب وشارح أشعار الستة الجاهليين وغير ذلك . توفى سنة ٦٦٣ ؛ ومن كتابه المقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقمى ٤٥٩ ، ٧٩ م نحو وانظر بغية الوعاة ص ٣٥٧

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(١)، أى (٢هؤلاء يجب أن يتعجب منهم٢) .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(١) ، إن قلنا : « ما » تعجبيّة لا استفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾(٣) فى قراءة بعضهم بالضم .

والمختار الأول ، وماوقع منه أُوِّل بالنظر إلى المخاطب،أى علمت أسباب مايتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالعجب عجبا .

وأصل الخلاف فى هـذه المسألة يلتفّ على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتحير فيه المتعجب منه أولا ؟

ولم يقع فى القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَانُ مَآ أَكْفَرَهُ ﴾(٤) ، و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَانُ مَآ أَغَرَّكَ ﴾(٥) ، فى قراءة مَنْ زاد الهمزة .

ثم قال المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب، ولهذا تلطف الزمخشرى فيعبّر عنه بالتعجب ، ومجىء التعجب من الله كمجىء الدعاء منـه والترجّى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيبويه

---

(١) سورة البقرة ١٧٥   (٢ ــ ٢) ساقط من ت .

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والكسائى وخلف ، بتاء المتكلم المضمومة، والمعنى على هذه القراءة: قل يامحمد بل عجبت أنا أو أن هؤلاء من رأى حالهم يقول عجبت وانظر إتحاف فضلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧

(٥) سورة الانفطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف: «إما على التعجب وإما على الاستفهام ، من قولك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك: بيتهم العدو وهم غارون. وأغره غيره جعله غارا » .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[١] قال:المعنى : اذهبا على رجائكما وطمعكما[٢] قال ابن الضائع[٣] : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيبويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾[٤] ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾[٥] ، فقال : لا [ينبغى][٦] أن تقول [إنه][٦] دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذلك[٧] [واللفظ به][٦] قبيح ، ولكن العباد إنما كاموا[٨] بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ؛ فكأنه ـ والله أعلم ـ قيل لهم : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الهلكة ، ووجب لهم هذا[٩] . انتهى

***

ومنها الأمر ، كقوله تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[١٠] ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾[١١] ، فإنّ السياق يدلّ على أن الله تعالى أمر بذلك؛لا أنه خبر ، وإلا لزم الخلف فى الخبر ، وسبق فى المجاز .

***

---

(١) سورة طه ٤٤

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والعبارة فيه : « فالعلم قد أتى من وراء مايكون ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ؛ وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما » .

(٣) هو على بن محمد بن على الكتامى الإشبيلى المعروف بابن الضائع؛ أحد شراح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بغية الوعاة ٣٥٥ .

(٤) سورة المرسلات ١٥ (٥) سورة المطففين ١١

(٦) تكملة من الكتاب

(٧) كذا فى ط ، م ، وفى ت : « فى ذلك » ، وفى الكتاب « بذاك »

(٨) كلمة « وإنما » زائدة عن الكتاب ، وفى م : « تكلموا » تحريف

(٩) الكتاب ١ : ١٦٧ (١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٣٣

ومنها النهي ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾[١] .

* * *

ومنها الوعد ، كقوله : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾[٢] .

* * *

ومنها الوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[٣] .

* * *

ومنها الإنكار والتبكيت ، نحو : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٤] .

* * *

ومنها الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٥] ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرطا وجزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾[٦] ، فظاهره خبر ، والمعنى[٧] : إنا إن نكشف عنكم العذاب تعودوا .

ومنه قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾[٨] ، : مَنْ طلق امرأته مرتين فليمسكها بعدها بمعروف ، أو يسرحها بإحسان .

* * *

ومنها التمنى ، وكلمته الموضوعة له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف :

أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[٩] ، حُمِلت « هل » على إفادة التمنى لعدم التصديق بوجود شفيع فى ذلك المقام ، فيتولد[١٠] التمنى بمعونة قرينة الحال .

---

(١) سورة الواقعة ٧٩
(٢) سورة فصلت ٥٣
(٣) سورة الشعراء ٢٢٧
(٤) سورة الدخان ٤٩
(٥) سورة الفاتحة ٥
(٦) سورة الدخان ١٥
(٧) ت : « أما إن »
(٨) سورة البقرة ٢٢٩
(٩) سورة الأعراف ٥٣
(١٠) ت : « فيتوكد » .

والثانى : « لو » سواء كانت مع « ودّ » كقوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[١] بالنصب ، أو لم تكن، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾[٢]، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾[٣] ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ ﴾[٤] .

والثالث : « لعلّ » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٥] ، فى قراءة النصب .

واختلف : هل التمنى خبر ومعناه النفى ، أو ليس بخبر، ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس فى كتاب « فقه العربية »[٦].

والزمخشرى بنى كلامه على أنه ليس بخبر، واستشكل دخولَ التكذيب فى جوابه، فى قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾[٧]، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾[٨]، وأجاب بتضمنه معنى العدة فدخله التكذيب[٩] .

---

(١) سورة ن ٩؛ والقراءة المشهورة ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾، وتوجيهها: جعلت الجملة مبتدأ محذوف ، والتقدير « فهم يدهنون » . وقراءة النصب ؛ ذكر سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف » .

(٢) سورة هود ٨٠ (٣) سورة البقرة ١٦٧

(٤) سورة الزمر ٥٨

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر فى : ﴿ ٱبْنِ لِي ﴾ وقيل : فى جواب الترجى فى : ﴿ لَعَلِّي ﴾ حملا على التمنى على مذهب الكوفيين، أما البصريون فيمنعون ؛ والباقى بالرفع عطفا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾ . إتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والعبارة فيه : « قال قوم: هو — أى التمنى — من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لى مالا ؛ فمعناه : ليس لى مال ، وآخرون يقولون : لو كان خبرا جاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٧) سورة الأنعام ٢٧ (٨) سورة الأنعام ٢٨

(٩) الكشاف ٢ : ١١ ، وعبارته: « هذا تمن قد تضمن معنى العدة ؛ فجاز أن يتعلق به التكذيب؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقنى مالا فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك ! فهذا متمن فى معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التمنى حقيقةً لا يصح فيه الـكذب ؛ وإنما يرد الـكذب فى التمنى الذى يترجّح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن، وهو خبر صحيح .

قال : وليس المعنى فى قوله : ﴿وَإِنَّهُمْ لَـكَاذِبُونَ﴾ أن ما تمنَّوْا ليس بواقع، لأنه ورد فى معرض الذم لهم، وليس فى ذلك المعنى ذم، بل التـكذيبُ ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

* * *

ومنها الترجّى؛ والفرق بينه وبين التمنى أن الترجّى لا يكون إلا فى الممكنات، والتمنى يدخل المستحيلات .

* * *

ومنها النداء، وهو طلب إقبال المدعوّ على الداعى بحرف مخصوص، وإنما يصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّـكُمْ﴾[1]. ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[2] . ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[3] . ﴿وَيَا قَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا رَبَّـكُمْ﴾[4] . ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[5] . ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا ٱلْيَوْمَ﴾[6] .

وربما تقدمت جملةُ الأمر جملةَ النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[7] .

---

(١) سورة البقرة ٢١
(٢) سورة الأحزاب ١
(٣) سورة الزمر ١٦
(٤) سورة هود ٥٢
(٥) سورة الحجرات ١
(٦) سورة التحريم ٧
(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء[1] تتبعها جملة الأمر، كما فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾[2] .

وقد تجىء معه الجمل الاستفهامية والخبرية؛ كقوله تعالى فى الخبر : ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾[3]، وفى الاستفهام : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾[4]. ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ﴾[5]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[6]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾[7] .

* * *

وهنا فائدتان :

إحداهما : قال الزمخشرىّ رحمه الله : كل نداء فى كتاب الله يعقبه فهم فى الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهى التى عقدت بها سعادة الدارين، وإما مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذى خلق الخلق لأجله، وقامت السموات والأرض به ، فكان حق هذه أن تُدرك بهذه الصيغة البليغة.

الثانية: النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أو حكما؛ وفى قوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾[8] . لطيفة ؛ فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناجاه أيضا ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والمناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[9] ،

---

(١) ت « تشفعها »
(٢) سورة الحج ٧٣
(٣) سورة الزخرف ٦٨
(٤) سورة مريم ٤٢
(٥) سورة المؤمن ٤١
(٦) سورة التحريم ١
(٧) سورة الصف ٢
(٨) سورة مريم ٥٢
(٩) سورة البقرة ٣٥

وفى موضع : ﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ ﴾[1] ، ثم لما حكى عنهما ملابسة المخالفة ، قال فى وصف خطابه لهما : ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا ﴾[2] ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة ، كما أشعر اللفظ الأول بالقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء فى غير معناه مجازا فى مواضع :

الأول : الإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[3] ، والإغراء أمر معناه الترغيب والتحريض ، ولهذا خَصُّوا به المخاطب .

الثانى : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبيه ، نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾[4] ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس فى قوله تعالى : ﴿ يَاوَيْلَتَى ﴾[5] نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسى فى قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[6] ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصحّ نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف فى أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء[7] فى شرح « الإيضاح » : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا فى قولك[8] : « يافاسق » فالأكثرون على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو علىّ

---

(١) سورة الأعراف ١٩ — (٢) سورة الأعراف ٢٢

(٣) سورة الشمس ١٣ — (٤) سورة مريم ٢٣

(٥) سورة الفرقان ٢٨ — (٦) سورة يس ٣٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبرى ؛ شرح كتاب الإيضاح لأبى على الفارسى ؛ فى النحو والتصريف ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٢١١ . (٨) ت : « فى ذلك » .

الفارسىّ : خبر ؛ لأنه تضمّن نسبته للفسق .

* * *

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللهُ ﴾(٢) ، ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٣) ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾(٤) .

قال سيبويه(٥) : هـذا دعاء ، وأنـكره ابن الطراوة(٦) لاستحالته هنا ، وجوابه أنه مصروفٌ للخلق وإعلامهم بأنّهم أهلٌ لأن يُدعَى عليهم ، كما فى الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر(٧) الزمخشرى أن الاستعطاف ، نحو « تالله هل قام زيد » قَسم ، والصحيح أنه ليس بقَسَم ، لـكونه خبرا .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثانى الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أى طلب الفهم ؛ ومنهم من فرّق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولا ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما ؛ حكاه ابن فارس فى « فقه العربية »(٨) .

ولـكون الاستفهام طلبَ ما فى الخارج أو تحصيله فى الذهن لزم ألّا يـكون حقيقةً

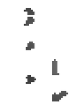
(١) سورة اللهب ١
(٢) سورة المنافقون ٤
(٣) سورة النساء ٩
(٤) سورة المطففين ١
(٥) الـكتاب ١ : ١٦٧
(٦) هو أبو الحسن سليمان بن عبد الله المالقى المعروف بابن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على سيبويه وغيرها من كتب النحو ، توفى سنة ٥٢٨ بغية الوعاة ٢٦٣ .
(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وهى فى م وحاشية ط .
(٨) ص ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شاكّ مصدّق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشاكّ إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدّق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام .



وفى الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام فى القرآن فإنما يقع فى خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده عِلْم ذلك الإثبات أو النفى حاصل ، فيستفهم عنه نفسه تخبره به ، إذ قد وضعه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾(١) والنفى كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾(٢) ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾(٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهمتم أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شىء ، وإنما يستفهمهم ليقررهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشىء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن ، وهو فى كلام البشر مختلف .



الثانيـة : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فُهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أىَّ جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر فى الجواب ؛ لئلا يكون إيراده قبله عبثا ، فيفيد حينئذ تعميما ، نحو « من جاءك فأكرمَه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » عُلم أنه يكرم من يقول المجيب : إنه جاء ، أى جاء كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمْه » ، بالجزم .



---

(١) سورة النساء ٨٧ (٢) سورة الدهر ١

(٣) سورة هود ١٤ .

الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع ممن يعلم ويستغنى عن طلب الإفهام.

***

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخبر ، وبمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخبر]

الأول : بمعنى الخبر ، وهو ضربان : أحدهما نفى والثانى إثبات ، فالوارد للنفى يسمى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكارُ المخاطب ، وبالثانى إقراره به .

[استفهام الإنكار]

فالأول : المعنى فيه على أنّ ما بعد الأداة منفىّ . ولذلك تصبحه « إلَّا » ، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَازِى إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾(٢) .

ويعطف عليه المنفىّ ، كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾(٣) ، أى لا يهدى ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِى ٱلنَّارِ ﴾(٤) ، أى لست تنقذ مَن فى النار .

﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾(٥) .

---

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٢) سورة سبأ ١٧

(٣) سورة الروم ٢٩

(٤) سورة الزمر ١٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾(١) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾(٢) .

﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾(٣) ، أى لا نؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾(٤) ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾(٥) ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾(٦) ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾(٧) ، أى ليس ذلك إليك ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾(٩) ، أى لم نعىَ به .

وهنا أمران :

أحدهما : أنّ الإنكارَ قد يجئ لتعريف المخاطَب أنّ ذلك المدّعى ممتنِع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾(١٠) ؛ لأنّ إسماع الصّم لا يدّعيه أحد ؛ بل المعنى أن إسماعَهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة الصم والعمى ؛ وإنما قدم الاسم فى الآية ؛ ولم يقل : « أتسمع الصم » ؟ إشارةً إلى إنكار موجّه عن تقدير ظنّ منه عليه السلام أنه يختصّ بإسماع مَنْ بِهِ صمَم ، وأنه ادعى القدرةَ على ذلك . وهذا أبلغُ من إنكار الفعل .

---

(١) سورة الأنعام ١١٤
(٢) سورة الشعراء ١١١
(٣) سورة « المؤمنون » ٤٧
(٤) سورة الطور ٣٩
(٥) سورة ص ٨
(٦) سورة الزخرف ١٩
(٧) سورة الزخرف ٤٠
(٨) سورة النمل ٨٠
(٩) سورة ق ١٥
(١٠) سورة الزخرف ٤٠

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أتفعل ؟ أو أأنت تفعل ؟ احتمل وجهين :

أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾(١) والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإنْ عبّرنا بفعل ذلك ؛ جلّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثانى : قولك لمن يركب الخطر : أتذهب فى غير طريق؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمتَ المفعول توجّه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾(٢) ، وقوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾(٣) ، المعنى : أغيرَ الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾(٤) ؛ لأنهم بنوْا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل ، إما أن يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا ﴾(٥) . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾(٦) .

الثانى : قد يصحب الإنكار التكذيبُ للتعريض بأن المخاطب ادّعاه وقصد تكذيبه ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾(٧) . ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴾(٨) . ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ﴾(٩) .

---

(١) سورة هود ٢٨
(٢) سورة الأنعام ١٤
(٣) سورة الأنعام ٤٠
(٤) سورة القمر ٢٤
(٥) سورة يونس ٩٩
(٦) سورة الزخرف ٣٢
(٧) سورة الصافات ١٥٣
(٨) سورة النجم ٢١
(٩) سورة النمل ٦٠

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾(١) ، أو التزاما ، مثل : ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾(٢) ، فإنهم لمّا جزموا بذلك جزم مَنْ يشاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

وتسمية هـذا استفهامَ إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾(٢) ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٣) .

والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطاليّ وحقيقيّ .

فالإبطاليّ أن يكون مابعدها غيرَ واقع، ومدّعيه كاذب كما ذكرنا، والحقيقيّ يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ؛ نحو : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾(٤) . ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾(٥) . ﴿أَإِفْكًا آلِهَةً﴾(٦) . ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾(٧) . ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾(٨) .

[استفهام التقرير]

وأما الثانى ، فهو استفهام التقرير ، والتقرير حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح فى « الخاطريات »(٩) : ولا يستعمل ذلك بهل ، وقال فى قوله :

---

(١) سورة الطور ١٥
(٢) سور الإسراء ٤٠
(٣) سورة هود ٢٨
(٤) سورة الصافات ٩٥
(٥) سورة الأنعام ٤٠
(٦) سورة الصافات ٨١
(٧) سورة الشعراء ١٦٥
(٨) سورة النساء ٢٠
(٩) الخاطريات، لأبى الفتح عثمان بن جنى ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة؛ مما أمليته ، أو حصل فى آخر تعاليق عن نفسى ؛ وغير ذلك مما هذه حالته وصورته » وانظر مقدمة الأستاذ النجار لكتاب الخصائص ٦٤ .

* جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطّ *[1]

و « هل » لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام .

وقال الكندىّ :[2] ذهب كثير من العلماء فى قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾[3] إلى أن «هل» تشارك الهمزة فى معنى التقرير والتوبيخ ، إلا أنى رأيت أبا علىّ أبى ذلك، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار .

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ، إنما تستعمل فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتى تقريراً ، فى قوله تعالى : ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾[4].

والكلام مع التقرير موجَب ، ولذلك يُعطف عليه صريح الموجَب ، ويُعطف على صريح الموجَب .

فالأول كقوله : ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَىٰ . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾[5] ، وقوله : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾[6] . ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[7] .

---

(١) قبله :

* حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ *

والبيت من شواهد ابن عقيل ٢ : ١٥٨ .

(٢) نقله السيوطى فى الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى النحوى، أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفى سنة ٦١٣ بغية الوعاة ٢٤٩ .

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٤) سورة الفجر ٥

(٥) سورة الضحى ٦ ، ٧

(٦) سورة الانشراح ١ ، ٢

(٧) سورة الفيل ٢ .

والثانى : كقوله : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾(١) ، على ماقرّره الجرجانىّ فى النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾(٢) .

ويجب أن يلى الأداة الشىء الذى تقرر بها ، فتقول فى تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل نحو : « أأنت ضربت ؟ » ، أو المفعول « أزيدا ضربت » ، كما يجب فى الاستفهام الحقيقى .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا ﴾(٣) ، يحتمل الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، والتقريرىّ بأن يكونوا علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريرا له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾(٤) .

وجعل الزمخشرىّ منه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٥) .

وقيل : أراد التقريرَ بما بعد النفى لا التقرير بالنفى ، والأولى أن يحمل على الإنكار ، أى ، ألم تعلم أيها المنكر للنسخ(٦) !

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفى ، وقد دخل على النفىّ ونفى المنفىّ إثبات . والذى يُقرّر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريرا ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها « أحد » ؛

---

(١) سورة النحل ٨٤ (٢) سورة النحل ١٤
(٣) سورة الأنبياء ٦٢ . (٤) سورة الأنبياء ٦٣
(٥) سورة البقرة ١٠٦ .
(٦) إشارة إلى ما ورد فى صدر الآية السابقة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا ﴾ .

لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفى ؛ لاتقول : أليس أحدٌ فى الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك : أحد فى الدار ، وأحد لا تستعمل فى الواجب .

وأمثلته كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾(١) ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾(٢) .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾(٣) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾(٤) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾(٤) .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ ﴾(٥) .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾(٦) ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « أينقص الرّطب إذا جف » ، وقول جرير :

* ألستم خيرَ مَن ركبَ المطايا(٧) *

واعلم أن فى جعلهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لو خرج الكلام عن النفى لجاز أن يجاب بنعم . وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسُن دخول الباء فى الخبر ، ولو لم تفد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدّمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفى ، يدخل بأحد وجهين :

---

(١) سورة الأعراف ١٧٢ (٢) سورة القيامة ٤٠

(٣) سورة يس ٨١ (٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٥) سورة الزمر ٣٢ (٦) سورة العنكبوت ٥١ .

(٧) عجزه . * وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ *

إما أن يكون الاستفهام عن النفى : هل وجد أم لا ؟ فيبقى النفى على ما كان عليه ، أو للتقرير كقوله : أَلَمْ أحسن إليك ! وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[١] ، ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً ﴾[٢] .

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول « نعم » فى جوابه إذا أردت إيجابه ، بل تدخل عليه « بلى » . وإن كان بالمعنى الثانى – وهو التقرير – فالكلام حينئذ لفظ ومعنى ، فلفظه نفىٌ داخل عليه الاستفهام ، ومعناه الإثبات ؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى ، وبالنظر إلى معناه ، وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم .

وقد أنكر عبد القاهر كون[٣] الهمزة للإيجاب ؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب ، وقال : إنها إذا دخلت على « ما » أو « ليس » يكون تقريراً وتحقيقاً ، فالتقرير كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾[٤] ، ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾[٥] .

واعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه :

* * *

الأول : مجردُ الإثبات ، كما ذكرنا .

* * *

الثانى : الإثبات مع الافتخار ؛ كقوله تعالى عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾[٦] .

* * *

---

(١) سورة الانشراح ١
(٢) سورة الضحى ٦
(٣) دلائل الإعجاز ص ٨٨، ٨٩
(٤) سورة المائدة ١١٦ .
(٥) سورة الأنبياء ٦٢
(٦) سورة الزخرف ٥١ .

الثالث : الإثبات مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً ﴾(١) أى هى واسعة ، فهلَّا هاجرتم فيها !

* * *

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ ﴾(٢) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية (٣)إلا أربع سنين(٣) . وما ألطف ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾(٤) ، ولم يتأدب الزمخشرى بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

* * *

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ﴾(٥) هو تبكيت للنصارى فيما ادّعوه ؛ كذا جعل السكاكىّ وغيره هذه الآية من نوع التقرير(٦) . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

* * *

السادس : التسوية(٧) ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلّها ، كقوله تعالى: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(٨). أى سواء عليهم الإنذار وعدمه، مجرّدة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواؤهما فى علم المستفهَم ؛ لأنه قد عُلِم أنه أحد الأمرين كائن ،

---

(١) سورة الأنبياء ٩٧ (٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣ ـ ٣) ساقط من ت (٤) سورة التوبة ٤٣ ؛ وتفسير الزمخشرى لهذه الآية : « معناه : أخطأت وبئس مافعلت » ؛ وانظر الكشاف وتعليق ابن المنير ٢ : ٢١٥

(٥) سورة المائدة ١١٦ (٦) كذا فى ط ، م وفى ت : « من هـذا النوع » .

(٧) كذا فى الأصول، وعبارة السيوطى فى الإتقان ٢ : ٩٠ « وهو الاستفهام الداخل على جملة . . . »

(٧) سورة يس ١٠

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا بعينه ، وكلاهما معلومٌ بعلمٍ غير معيّن .

فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الهمزة ، مع أنه لو عُلم منه لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .

وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين لجرّد عن الاستفهام ، وبقي الحديث عن المستويين . ولا يكون ضرر في إدخال « سواء » عليه لتغايرهما ، لأن المعنى أن المستويين في العلم يستويان في عدم الإيمان . وهذا ـ أعني حذف مقدّر واستعماله فيما بقي ـ كثير في كلام العرب، كما في النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ، ويستعمل في مطلق الاختصاص ، نحو «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، فإنه ينسلخ عن معنى الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصائب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾(٢) .

﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾(٣) .

وتارة تكون التسوية مصرّحا بها كما ذكرناه ، وتارة لا تكون ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ﴾(٤) .

***

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾(٥) .

***

(١) سورة إبراهيم ٢١
(٢) سورة « المنافقون » ٦
(٣) سورة الشعراء ١٣٦
(٤) سورة الأنبياء ١٠٩
(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهويل ، نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[1]
وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ﴾[2] .
وقوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[3] ، تفخيم للعذاب الذى يستعجلونه .

* * *

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللهِ ﴾[4] .

* * *

العاشر : التفجع ، نحو : ﴿ مَالِ هَذَا ٱلْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾[5] .

* * *

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[6] .

* * *

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[7] ؛ والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرّق بين العبارتين أدبا . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضروب :

* * *

(١) سورة الحاقة ١
(٢) سورة القارعة ١٠
(٣) سورة يونس ٥٠
(٤) سورة النساء ٣٩
(٥) سورة الكهف ٤٩
(٦) سورة الأعراف ٤
(٧) سورة البقرة ٣٠ .

الأول : بجرد الطلب،وهو الأمر، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[١]، أى اذكروا.

وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾[٢] أى أسلموا .

وقوله : ﴿ لَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[٣] أى أحبوا .

وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[٤] ، أى قاتلوا .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾[٦] انتهوا، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : «انتهينا».

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٧] .

وقوله تعالى : ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾[٨] ، وقال ابن عطية والزمخشرى : المعنى أتصبرون أم لا تصبرون؟ والجرجانى فى « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أتصبرون .

* * *

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾[٩] ، أى لا يغرك .

وقوله فى سورة التوبة : ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾[١٠] ، بدليل قوله : ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ ﴾[١١] .

* * *

الثالث : التحذير، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾[١٢] ،أى قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

* * *

---

(١) سورة يونس ٣
(٢) سورة آل عمران ٢٠
(٣) سوة النور ٢٢
(٤) سورة النساء ٧٥
(٥) سورة النساء ٨٢
(٦) سورة المائدة ٩١
(٧) سورة البقرة ١٠٦
(٨) سورة الفرقان ٢٠
(٩) سورة الانفطار ٦
(١٠) سورة التوبة ١٣
(١١) سورة المائدة ٤٤ .
(١٢) سورة المرسلات ١٦ .

الرابع : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾(١).

وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾(٢) . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾(٣) .

* * *

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِى رَبِّهِ ﴾(٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾(٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾(٧) ، والمعنى فى كل ذلك : انظر بفكرك فى هذه الأمور وتنبه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٨)، حكاه صاحب « الكافى »(٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه.

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾(١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾(١١) .

* * *

---

(١) سورة يوسف ٨٩ (٢) سورة الضحى ٦
(٣) سورة الانشراح ١ (٤) سورة البقرة ٢٥٨
(٥) سورة الفرقان ٤٥ (٦) سورة البقرة ٢٤٣
(٧) سورة الفيل ١ (٨) سورة الحج ٦٣
(٩) لعله كتاب الكافى فى النحو ، لأبى جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩
(١٠) سورة التكوير ٢٦ (١١) سورة البقرة ١٣٠ .

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[١].
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾[٢] .

* * *

السابع : التمنى ، كقوله : ﴿ فَهَل لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾[٣] .
﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[٤] ، قال العزيزى[٥] فى تفسيره : أى كيف ، وما أعجب معاينة الإحياء !

* * *

الثامن : الدعاء ، وهو كالنهى ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى : ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ ﴾[٦] .

وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[٧]، وهم لم يستفهموا، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[٧] .

وقيل : المعنى إنك ستجعل ؛ وشبّهه أبو عبيدة[٨] بقول الرجل لغلامه وهو يضربه : ألست الفاعل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضُعِّف .

وقال النحاس : الأولى ماقاله ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ، ولامخالف لهما :

---

(١) سورة الحديد ١١ — (٢) سورة الصف ١٠

(٣) سورة الأعراف ٥٣ — (٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٥) هو أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك، الفقيه الشافعى، صاحب كتاب البرهان فى مشكلات القرآن، توفى سنة ٤٩٤ . ابن خلكان ١ : ٣١٨

(٦) سورة الأعراف ١٥٥ — (٧) سورة البقرة ٣٠

(٨) فى كتاب مجاز القرآن؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجين، وطبع بمصر سنة ١٩٥٥ ؛ والعبارة فى ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب : ألست الفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه تقرير » .

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[1] قالوا : وما ذاك الخليفة ! يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !

وقيل : المعنى : أتجعلهم فيها أم تجعلنا ، وقيل : المعنى : تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير.

***

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما : الأول طلبٌ برفق ، والثانى بشِق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[2] ، والثانى ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾[3] .

ومن الثانى : ﴿ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾[4] ، المعنى ائتهم وأمرهم بالاتقاء .

***

الحادى عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[5] ، بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾[6] .

ومنه ماقال صاحب الإيضاح[7] البيانى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾[8] .

وقال الجرجانى : فى الآية تقـديم وتأخير ؛ أى « حتى يقول الرسول : ألَا إنّ

---

(١) سورة البقرة ٣٠
(٢) سورة النور ٢٢
(٣) سورة التوبة ١٣
(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١
(٥) سورة يس ٤٨
(٦) سورة الحج ٤٧
(٧) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى المعروف بالخطيب ، المتوفى سنة ٧٣٩ ؛ وكتابه الإيضاح فى المعانى والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .
(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ، والذينَ آمنوا : متى نصر الله ؟ » وهو حسن .

* * *

الثانى عشر : الإِياس ، ﴿ فَأَينَ تَذْهَبُونَ ﴾[1].

* * *

الثالث عشر : الإِيناس ، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[2].

وقال ابن فارس : [المراد به][3] الإفهام ؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمرا قد خفِيَ على موسى عليه السلام فأعلم من حالها ما لم يعلم[4] .

وقيل : هو للتقرير ، فيعرف ما فى يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية .

* * *

الرابع عشر : التهكم والاستهزاء ، ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[5].

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾[6] .

* * *

الخامس عشر : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[7] ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أنت زيدا؟ على معنى من أنت تذكر زيداً !

* * *

(١) سورة التكوير ٢٦
(٢) سورة طه ١٧
(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والتكملة منه
(٤) فقه اللغة : « يعلمه » .
(٥) سورة هود ٨٧
(٦) سورة الصافات ٩٢
(٧) سورة الفرقان ٤١ .

السادس عشر : التعجب ، نحو : ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾[١] .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾[٢] .

ومنهم من جعله للتنبيه .

* * *

السابع عشر : الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾[٣] ، أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

* * *

الثامن عشر : التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾[٤] .

﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[٥] .

﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ ﴾[٦] ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

الفائدة الرابعة : قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾[٧] ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛ ولما كان أكثر مواقع التقرير دون الإنكار ، قال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ . . . ﴾[٧]

---

(١) سورة النمل ٢٠
(٢) سورة البقرة ٢٨
(٣) سورة الدخان ١٣
(٤) سورة آل عمران ٨٣
(٥) سورة الصف ٢
(٦) سورة الكهف ٥٠
(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .

وقد يحتملهما ، كقوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾[١] .

ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا « لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والزمخشري .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون «ميتة» ، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز ، و «فكرهتموه» بمعنى الأمر ، أي اكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من يدّعي محبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .



الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتج إلى معادل ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٢] ، فإن معناه التقرير .

وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمعادل على قول جماعة : «أم يريدون» .

وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عندهم محذوف ، أي « أم علمتم » ، وهذا كله على أن القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمته ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل محذوف لا غير ، وكلا القولين مرويّ . انتهى .

وما قاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغني عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ، فلا بدّ من تقدير المعادل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[٣] ، أي ، كمن ينعم في الجنّة ؟

---

(١) سورة الحجرات ١٢ (٢) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة الزمر ٢٤ .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾[1] ، أى كمن هداه الله ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾[1] ، التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾[2] .

وقد جاء فى التنزيل موضع صُرّح فيه بهذا الخبر ، وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾[3] ، أى أ كمن هو خالد فى الجنّة يُسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد فى النار؟ على أحد الأوجه.

وجاء مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾[4] .

﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾[5] .



السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف فى ذلك صاحب[6] « الأقصى القريب » وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[7] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾[8] ، قال : أنكر أنّ حكم الجاهلية مما يُبغَى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر فى الماضى والحال والاستقبال .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانيين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآيتين عن ماض ودخله الاستقبال ، تغليبا لعدم اختصاص المنكر بزمان . ولا يشهد له قوله

(١) سورة فاطر ٨ (٢) سورة فاطر ٨

(٣) سورة محمد ١٥ (٤) سورة الأنعام ١٢٢

(٥) سورة محمد ١٤

(٦) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٢ : ٩١ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : « أقصى القرب فى صناعة الأدب » ؛ الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخى ، المتوفى سنة ٨ : ٨

(٧) سورة المائدة ٥٠ (٨) سورة الزمر ٣٧ .

تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[1]، لأن الاستبدال ـ وهو طلب البدل ـ وقع ماضيا،ولا : ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾[2] وإن كانت « أن » تخلّص المضارع للاستقبال ، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى . وقد ذكر ابن جنى فى « التنبيه »[3] أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى .

التاسعة : هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته فى النفى ؛ هل تقول : إن معنى الاستفهام فيه موجود ، وانضمّ إليه معنى آخر ؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية ؟ لا ينبغى أن يطلق أحد الأمرين ، بل منه ما تجرد كما فى التسوية ، ومنه ما يبقى ، ومنه ما يحتمل ويحتمل ؛ ويعرف ذلك بالتأمّل. وكذلك الأنواع المذكورة فى الإثبات ؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بثبوته،فيكون خبرا محضا؟ أوأن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب ، أى يطلب أن يكون مقررا به ؟ وفى كلام النحاة والبيانيين ، كلٌّ من القولين ، وقد سبق الإشارة إليه .



الثامنة : الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة : الهمزة ، وهل ، وأم ، وأما غيرها مما يستفهم به كمَنْ ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنّى ، وكيف ، وكم ، وأيّان ، فأسماء استفهام ، استفهم بها نيابة عن الهمزة . وهى تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق ، باعتبار الواقع ، كهل وأم المنقطعة ، وما يختص بطلب التصوّر كأم المتصلة ، وما لا يختص كالهمزة .

[أحكام اختصت بها همزة الاستفهام]

ولكون الهمزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية ، ومعنوية .

---

(١) سورة البقرة ٦١ (٢) سورة المؤمن ٢٨

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون ص ٤٩٣

فمنها كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنـــــه ، بخلاف «هل» فإنه لا ترجح عنده بنفى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .

ومنها اختصاصها باستفهام التقرير، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لايكون بهل ، والخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طُلِب بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنـكار ، أو تعجب ، كان بالهمزة دون «هل» ، وإن أريد الجَحْد كان بهل، ولا يكون بالهمزة .

ومنها أنها تستعمل لإنـكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَالَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] ، ولا تقع « هل » هـذا الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾[2] فليس منه ، لأن هذا نفىٌ له من أصله ؛ والممنوع من إنـكار إثبات ماوقع بعدها . قاله ابن الحاجب .

ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفسّره ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ » ولا « هل زيد قام ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت فقل : ليس فى أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليـه الاسم فى فصيح الـكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟ إلا فى ضرورة ، بل الفصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

---

(١) سورة الأعراف ٢٨ (٢) سورة الرحمن ٦٠

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى المنقطعة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط، تقول : أإن أكرمتني أكرمتك . وأإن تخرج أخرج معك ؟ أإن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج معك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ (٢) ، فى أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (٣) .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو فى حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضدّ .

وردّ عليه الصّفار وقال : لا فرقَ بينها و بين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فالمعنى هل قام أم لم يقم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطّرد فى جميع أدوات الاستفهام . قال: وأماقوله : إنه عزيز فى كلامهم لا يأتون لها بمعادل فخطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ (٤) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّىٰ ﴾ (٥) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ (٦) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ (٧) . وهو كثير جدا .

---

(١) سورة الشعراء ٢٢ (٢) سورة الأنعام ٧٦ ؛ قال أبو عبدالله القرطبي : « والمعنى : أهذا ربى ! ومثل هذا يكون ربا ! فحذف الهمزة » .

(٣) سورة البقرة ٦ ، وفى كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة مقصورة .

(٤) سورة المؤمنون ١١٥ (٥) سورة النجم ٣٣

(٦) سورة النجم ١٩ (٧) سورة مريم ٧٧ .

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فتقول : « أفلم أكرمك ؟ » « أولم أحسن إليك ؟ » قال الله تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[2]، فتقدم الهمزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثمّ . وكان القياس تأخيرُها عن العاطف ، فيقال : « فألم أكرمك؟ » ، « وألم أحسن إليك؟ » كما تقدّم على سائر أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[5] ، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ، وإنما خولف هذا فى الهمزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيهاعلى أنها الأصل فى الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ،

والزمخشريّ اضطرب كلامه ، فتارة يجعل الهمزة فى مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التى بعدها ، فيقدر بينهما فعلا محذوفا تعطف الفاء عليه ما بعدها ، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه فى الأول بأن ثَمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى: ﴿ أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ ﴾[6] ، ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾[7] ، ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾[7] .

---

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠
(٢) سورة يونس ٥١
(٣) سورة آل عمران ١٠١
(٤) سورة الرعد ١٦
(٥) سورة التكوير ٢٦
(٦) سورة الزخرف ١٨
(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خطيب زَمَلُكا(١) : الأوجه أن يقدّر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى : ﴿أَفَإِنْ مَاتَ﴾(٢) لو صُرّح به لقيل : «أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم» ؟ وهذا مذهب الزمخشري .

فائدة

زعم ابن سيده(٣) في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلا. وردّ عليه الأعلم(٤) ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾(٥) فهذا كله ماض غير آت .

* * *

[الشرط]

الثالث : الشرط ، ويتعلق به قواعد .

* * *

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنعقد بين جملتين :

---

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زملكا ، والمعروف بالزملكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأميل في علوم التنزيل في التفسير، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية ٥ : ١٣٣ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤

(٣) هو علي بن أحمد ـ وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمخصص وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباه الرواة ٢ : ٢٢٥

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بغية الوعاة ٤٢٢

(٥) سورة الأعراف ٤٤

أولاهما فعلية ، لتلائم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿يُرِدِ اللهُ أنْ يَهْدِيَهُ﴾[١] ، ﴿كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ﴾[٢] ، ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾[٣] ، ﴿نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِى نَعِدُهُمْ﴾[٤] . ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى﴾[٥] .

وثانيهما قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية جازمة، وغير جازمة، أوظرفية أوشرطية، كما يقال : ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾[٦] . ﴿شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ﴾[٧] . ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ﴾[٨] . ﴿فَسَوْفَ تَرَانِى﴾[٩] . ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾[١٠] . ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ﴾[١١] .

فإذا جمع بينهما وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة ، نحو قوله : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾[١٢] . وقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ﴾[١٣] . وقوله : ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾[١٤] . وقوله : ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِى﴾[١٥] . وقوله : ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾[١٦] . وقوله : ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾[١٧] ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى المناطقةُ الأوّلَ مقدّما والثانى تاليا .

فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفى المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

---

(١) سورة الأنعام ١٢٥ (٢) سورة الأعراف ١٠٦ (٣) سورة الأعراف ١٤٣
(٤) سورة الرعد ٤٠ (٥) سورة البقرة ٣٨
(٦) سورة مريم ٦٠ (٧) سورة الزمر ٢٢
(٨) سورة الشعراء ١٥٤ (٩) سورة الأعراف ١٤٣
(١٠) سورة يونس ٧٠ (١١) سورة البقرة ٣٨
(١٢) سورة النساء ١٢٤ (١٣) سورة الأنعام ١٢٥
(١٤) سورة الأعراف ١٠٦ (١٥) سورة الأعراف ١٤٣
(١٦) سورة يونس ٤٦ (١٧) سورة طه ١٢٣ .

فإن قيل : فمن أىّ أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب « المستوفى »(١) : العبرة فى هذا بالتالى ؛ إن كان التالى قبل الانتظام جازما كانت هذه الشرطية جازمة - أعنى خبرا محضا - ولذلك جاز أن توصل بها الموصولات ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾(٢) ، وإن لم يكن جازما لم تكن جازمة ، بل إن كان التالى أمرا ؛ فهى فى عِداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(٣) ، وإن كانت رجاء فهى فى عِداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾(٤) ؛ أى فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت « سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبرا صرفاً ، فأما الفاء التى تلحق التالى معقّبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالى بذاته ارتباطا ؛ وذلك إن كان افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٦) ، لأن الاسم لا يدلّ على الزمان فيجازى به .

وكذلك الحرف إن كان مفتتحا بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتتحاً بفعل ماض أو مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : « إن جئتنى أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾(٩) ، لأن

---

(١) المستوفى فى النحو ، لأبى سعد كمال الدين مسعود الفرغانى ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .

(٢) سورة الحج ٤١
(٣) سورة الأعراف ١٠٦
(٤) سورة الأعراف ١٤٣
(٥) سورة البقرة ١١٥
(٦) سورة الأنعام ١٦٠
(٧) سورة الحجرات ٦
(٨) سورة القتال ٧
(٩) سورة الأنعام ٧٠

هذه كالجزء من الفعل، وتخطاها العامل؛ وليست كـ «إن» فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذاً أَبَدًا﴾[1] .

فإن قيل : فما الوجه فى قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، وقوله : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[3] ؟

قلنا : الأظهر أن يكون كلٌّ واحد منهما محمولًا على الاسم ، كما أن التقدير « فأنتما قد صغت قلوبكما » و« فهو ينتقم الله منه » ، يدلُّك على هذا أن « صغت » لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوّغ هنا . ولو جاز لجاز أن تقول : « أنتما إن تتوبا إلى الله صغت ـأوـ فصغت قلوبكما» لكن المعنى : «إن تتوبا فبعد صغو من قلوبكما » ليتصور فيه معنى الاستقبال، مع بقاء دلالة الفعل على المكن، وأنّ « ينتقم » لو جعل وحده جزاء لم يدلّ على تكرار الفعل كما هو الآن،والله أعلم بما أراد.

* * *

(٢)

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقّف الثانى على الأول ، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابَه بوقوعه هو فى نفسه ، كقولك : « إن زرتنى أحسنت إليك» ، فالإحسان إنما استحق بالزيارة ، وقولك : « إن شكرتنى زرتك » فالزيارة إنما استحقت بالشكر، هذا هو القاعدة .

وقد أورد على هذا آيات كريمات :

منها قوله تعالى : ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[4]، وهم عباده، عذّبهم أو رحمهم

(١) سورة الكهف ٥٧
(٢) سورة التحريم ٤
(٣) سورة المائدة ٩٥
(٤) سورة المائدة ١١٨

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1]، وهو العزيز الحكيم، غفر لهم أو لم يغفر لهم.

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[2] ، وصغو القلوب هنا لأمر قد وقع ، فليس بمتوقّف على ثبوته.

والجواب أنّ هذه فى الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ، لكونها أسبابا لها.

فقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾[1] ، الجواب فى الحقيقة : فتحكَّم فيمن يحق لك التحكّم فيه ، وذكر العبوديّة التى هى سبب القدرة.

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ ﴾[1] فالجواب : فأنت متفضّل عليهم ، بألّا تجازيهم بذنوبهم فكمالك غير مفتقر إلى شىء ، فإنك أنت العزيز الحكيم.

وقال صاحب « المستوفى » : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفا على الشرط أبدا ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبدا ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائما إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبّب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصولُ الجزاء؛ سواء كان الجزاء قد يقع، لا من جهة وقوع الشرط، كقول الطبيب: من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

وسواء كان الشرط ممكنا فى نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلا ؛ كما فى قوله تعالى:

---

(١) سورة المائدة ١١٨ (٢) سورة التحريم ٤

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾(١) .

وسواء كان الشرط سببا فى الجزاء ووصلة إليه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾(٢) أو كان الأمر بالعكس ، كقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾(٣) ، أو كان لاهذا ولاذاك ، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴾(٤) إذ لايجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضية إليه . ولا أن يكونَ الضلال مفضيا إلى الدعوة .

وقد يمكن أن يُحمل على هذا قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً ﴾(٥). وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾(٦) فإنَّ التأويل « إن يمسسكم قرح فمع اعتبار قَرْح قد مسَّهم قبل » . والله أعلم بمراده .

* * *

(٣)

الثالثة : أنه لايتعلق إلا بمستقبل؛ فإن كان ماضيَ اللفظ كان مستقبَل المعنى، كقولك: « إن متّ على الإسلام دخلت الجنة » . ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أن الفعل يغيَّر لفظا لامعنى، فكأنَّ الأصل: «إن تمت مسلما تدخل الجنة»، فغيّر لفظَ المضارع إلى الماضى تنزيلًا له منزلة المحقَّق .

والثانى : أنّه تغير معنى، وإن حرف الشرط لما دخل عليه قَلَب معناه إلى الاستقبال، وبقى لفظُه على حاله .

---

(١) سورة الزخرف ٨١
(٢) سورة محمد ٣٦
(٣) سورة النساء ٧٩
(٤) سورة الكهف ٥٧
(٥) سورة الممتحنة ٢
(٦) سورة آل عمران ١٤٠

والأول أسهل ، لأن تغييرَ اللفظ أسهلُ من تغيير المعنى .

وذهب المبرّد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقيَ على حاله من المضيّ ؛ لأن « كان » جُرّدت عنده للدلالة على الزّمن الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : إنّ « كان » مخالفة فى هذا الحكم لسائر الأفعال؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ﴾(١) ﴿ وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾(٢) .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك . ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما : إن حرفَ الشرط دخل على فعل مستقبل محــذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيما يستقبل موصوفا بأنى كنت قلته فقد علمته . ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هى فعل الشرط .

قال ابن الضائع: وهذا تكلّف لا يحتاج إليه، بل ﴿ كنت﴾ بعد ﴿إن﴾ مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كُنتُ ﴾ « إن أكن » ، فهذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب المبرد بأنّ « كان » بعد أداة الشرط فى غــير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعــالى : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾(٣) .

وقد نبّه فى «التسهيل»(٤) فى باب الجوازم على أنّ فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى، واختار فى « كان» مذهبَ الجمهور؛ إذ قال: ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولا .

---

(١) سورة المائدة ١١٦ (٢) سورة يوسف ٢٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ؛ وكتابه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون . وذكر العلماء الذين عنوا به وشرحوه .

واستدرك عليه « لو » « ولمّا » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً فتعين استثناؤه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل المعنى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾[1] إلى ﴿ إِنْ وَهَبَتْ ﴾[1] فوقع فيها « أحللنا » المنطوق به أو المقدر ، على القولين ، جوابَ الشرط ، مع كون الإحلال قديماً ، فهو ماض . وجوابه أنّ المراد : « إن وهبت فقد حلّت » ، فجواب الشرط حقيقة الحلّ المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه، وهذا كما أن الظرف من قولك : «قم غدا» ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانيون : يجيء فعل الشرط ماضيَ اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعْل غيرِ الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً ﴾[2] .

ومنها : إظهار الرغبة من المتكلم فى وقوعه ، كقولهم : « إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً ﴾[3] ، أى امتناعا من الزنا ، جيء بلفظ الماضى ولم يقل « يردن » إظهارا لتوفير رضا الله ، ورغبة فى إرادتهنّ التحصين .

ومنها: التعريض، بأن يخاطب واحدا ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[4] .

* * *

---

(١) سورة الأحزاب ٥٠
(٢) سورة الإنسان ٢٠
(٣) سورة النور ٣٣
(٤) سورة الزمر ٦٥

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتني » اكتفاء بالموجود عن المعدوم .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾[1] ، ومس القرح قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلمكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع ، فالمقصود ذكر الألم الواقع لجميعهم ، فوقع الشرط والجزاء على الألم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[2] ، فعلى وقوع الماضي موقع المستقبل فيهما ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾[2] ، أي : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾[2] « تكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبدع منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾[3] ، فالمعنى — والله أعلم — : « ما أنت بمصدّق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرّعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾[4] ، وإجماعهم على إرادة قتله ، ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾[3] عندك .

* * *

(٥)

الخامسة : أدوات الشرط : حروف ، وهي « إن » ، وأسماء مضمّنة معناها .

ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأيّ ، ومهما . وأسماء هي ظروف : أين ، وأينما ، ومتى ، وحيثما ، وإذ ما .

---

(١) سورة آل عمران ١٤٠ (٢) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة يوسف ١٧ (٤) سورة يوسف ٩٥

وأقواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها ، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فمركب من معنى «إن» وزيادة معه، فمن معناه كل فى حكم إن، وما معناه كلّ شيء إن ، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن ، وإذ ما ومتى يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهى أبلغ فى الشرط من « إن » ولذلك تُلحق بالنون المبنيّ عليها المضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[2] .

ومما ضُمّن معنى الشرط « إذا » ، وهى كـ « إن » ، ويفترقان فى أنّ « إنْ » تستعمل فى المحتمل المشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار آتك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقا نحو : إذا اطلعت الشمس كان كذا، أو اعتبارا كما سنذكره .

قال ابن الصائغ: ولذلك إذا قيل: «إذا احمرّ البسر فأنتِ طالق» وقع الطلاق فى الحال عند مالك؛ لأنه شيء لا بدّ منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذى قد يكون وقد لا يكون، وهذا هو الأصل فيهما .

* * *

وقد تستعمل « إن » فى مقام الجزم لأسباب :

منها : أن تأتى على طريقة وضع الشرطيّ المتّصل الذى يوضع شرطه تقديرا لتبيين

---

(١) سورة الأنفال ٥٨ (٢) سورة الإسراء ٢٣

مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾[(١)] ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾[(٢)] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾[(٣)] .

ومنها أن تأتى على طريق تبيين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف فى الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾[(٤)] .

ومنها تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرّد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾[(٥)] ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾[(١)] .

ومنها لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾[(٦)] ، فيمن يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » فى مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصوّر أن الإسراف ينبغى أن يكون منتفيا ، فأجراه لذلك مجرى المحتمل المشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهييجه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[(٧)] ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد فى الحجاج والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستعدّ له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾[(٨)] .

---

(١) سورة الزخرف ٨١
(٢) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الإسراء ٤٢
(٤) سورة سبأ ٥٠
(٥) سورة فاطر ١٤
(٦) سورة الزخرف ٥
(٧) سورة البقرة ١٧٢
(٨) سورة الأنعام ١١٨

ومنها التغليب ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾(١)، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾(٢) ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياب منهم؛ لأن الكلَّ لم يكونوا مرتابين، فغلَّب غيرَ المرتابين منهم على المرتابين؛ لأن صدورَ الارتياب من غير الارتياب مشكوك فى كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حدّ قوله : ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾(٣) .

* * *

واعلم أنّ « إنْ » لأجل أنها لا تستعمل إلا فى المعانى المحتملة كان جوابُها معلّقا على ما يحتمل أن يكون وألا يكون، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه، ليطابَق اللفظُ والمعنى، فإن عُدِلَ عن المضارع إلى الماضى لم يُعدَل إلا لنكتة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾(٤)، فأتى الجوابُ مضارِعا، وهو «يكونوا» وماعطف عليه، وهو « يبسطوا» مضارعا أيضاً ، وأنه قد عطف عليه « ودّوا » بلفظ الماضى ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوفَ على الجواب جواب، ولكنه لما لم يحتمل وَدادتهم لكفرهم من الشك فيها مايحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديَهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم — أتى فيه بلفظ الماضى ؛ لأن ودادتهم فى ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وباسطى الأيدى والألسن بالسوء مشكوكٌ ، لاحتمال أن يعرِض ما يصدّهم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت فى المعانى المحققة غلب لفظ الماضى معها ، لكونه أدلَّ على الوقوع باعتبار لفظه فى المضارع ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ

---

(١) سورة الحج ٥
(٢) سورة البقرة ٢٣
(٣) سورة الأعراف ٨٩
(٤) سورة الممتحنة ٢

تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾[١] بلفظ الماضي مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أُريد مطلقُ الحسنة ، لا نوعٌ منها ، ولهذا عُرّفت تعريف العهد ، ولم تنكّر كما نُكّر المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[٢]، وكما نكّر الفعل حيث أريد به نوعٌ في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ ﴾[٣]، وبلفظ المضارع مع « إنّ » في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٤] لفظ الماضي مع « إذا » والمضارع مع « إن » إلا أنه نُكّرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[٥] أتى بإذا لمّا كان مسّ الضرّ لهم في البحر محققاً، بخلاف قوله تعالى : « لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ ﴾[٦] فإنه لم يقيد مسّ الشر هاهنا؛ بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا ﴾[٧] ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مسّ الضرّ له، فكان الإتيان بإذا أدلّ على المقصود من «إن»، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾[٨]، فإنه لقلّة صبره وضعف احتماله في موقع الشر أعرض ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يئوساً . وأما قوله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[٩] مع أن الهلاك محقق ، لكن جُهل وقته، فلذلك جيء « بإن » .

---

(١) سورة الأعراف ١٣١
(٢) سورة النساء ٧٨
(٣) سورة النساء ٧٣
(٤) سورة الروم ٣٦
(٥) سورة الإسراء ٦٧
(٦) سورة فصلت ٤٩
(٧) سورة الإسراء ٨٣
(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وإن مسه » وهو خطأ ، وفي الكلام بعد ذلك غموض.
(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾[1] ، فأتى بإن المقتضية للشك ، والموت أمر محقق ؛ لكن وقته معلوم ، فأورد موردَ المشكوك فيه ، المتردّد بين الموت والقتل .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾[2] مع أن مشيئة الله محققة ، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون فى كلٍّ شىء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَداً . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[3] فيقول الرجل فى كلّ شىء : إن شاء الله ؛ على مُخْبَرٍ به، مقطوعا أو غير مقطوع، وذلك سنّة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: «وإنا إن شاءالله بكم لاحقون» . ويحتمل أن تكون للإبهام فى وقت اللحوق متى يكون .

تنبيه: سكت البيانيون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحبُ « البسيط »[4] وابن الحاجب « متى » بأن قال : لاتقول : متى طلت الشمس ؟ مما عُلِمَ أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزمخشرىّ فى الفصل بين متى وإذ : إنّ « متى » للوقت المبهم ، و « إذا » للمعين ؛ لأنهما ظرفا زمان، ولإبهامِ « متى » جُزِم بها دون « إذا » .

* * *

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون

---

(١) سورة آل عمران ١٤٤ . (٢) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى ؛ المتوفى سنة ٧١٧ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب الكافية فى النحو للشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، والمتوفى سنة ٦٤٦ ، وانظر كشف الظنون ص ١٣٧٠

مفردَيْها ؛ أمّا صدقها فلاستلزام المحال ، وأما كذب مفرديْها فلا ستخالتهما .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ . . . ﴾(٣) الآية .

وفائدة الربط بالشرط فى مثل هـذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى القضيتين للأخرى ، والثانى أنّ اللازمَ منتفٍ ، فالملزوم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت .

* * *

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ﴾(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾(٥) ، ونظائره ؛ فالهمزة فى موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثانى الذى هو جزاء الشرط ليس جزاء الشرط ، وإنما هو المستفهم عنه والهمزة داخلة عليه تقديرا ، فينُوى به التقديم ، وحينئذٍ فلا يكون جوابا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنـده : « أأنقلبتم على أعقابكم إن مات محمد ؟ » ، لأنّ الغرض إنـكارُ انقلابهم على أعقابهم بعد موته .

ويقول يونـس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون :ألف الاستفهام دخلت فى غير موضعها ؛ لأن الغرض إنما هو : « أتنقلبون إن مات محمد » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : الهمزة فى مثل هـذا أحقّها أن تدخل على جواب

---

(١) سورة الزخرف ٨١
(٢) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الإسراء ٤٢
(٤) سورة آل عمران ١٤٤
(٥) سورة الأنبياء ٣٤

الشرط ، تقديره : أتنقلبون [على أعقابكم][1] إن مات محمد ؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط ، ومذهب سيبويه الحقُّ لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ ٱلْخَالِدُونَ ﴾[2] . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد[3] . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ ٱلْخَالِدُونَ ﴾[2] ، لا يجوز في ﴿ فهم ﴾ أن ينوَى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير: « أفهم الخالدون فإن مت؟ » ، وذلك لا يجوز ، لئلا يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ الفاء المتصلة بإن تمنعه من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ، فدلَّ ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظا وتقديرا على جملة الشرط والجواب .

* * *

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذُكِر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قمت » ، و « أنتِ طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل المقدَّم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدَّماً من تأخير لما افترق المعنيان ، وهما مفترقان ، فني التقدم بُنِي الكلام على الخبر

(١) تكملة من كتاب ما من به الرحمن .
(٢) سورة الأنبياء ٣٤
(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٨٨

ثم طرأ التوقف ، وفى التأخيرُ بنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا فى ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنىّ على الشرط ، كما لو قال : « له علىّ عشرة إلا درهما » فإنه لم يقرّ بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أنّ ذلك لا يقع إلا فى الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه فى القرآن ، كقوله : ﴿ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[1] .

***

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداةِ الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أَحْسِنْ إلى زيد وإن كفرك ، واشكره وإن أساء إليك ، أى أحسِنْ إليه كافراً لك ، واشكره مسيئاً إليك .

فإن أجيب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسِنْ إليه ، وإن كفَرك فلا تدع الإحسانَ إليه ، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جنى : وإنما كان كذلك ؛ لأن الحال فضلة ، وأصل وضع الفضلة أن تكون مفرداً ، كالظرف والمصدر والمفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أجيب لصار جملة ؛ والحال إنما هى فضلة ، فالمفرد أوْلى بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجرى عندهم مجرى الآحاد : من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

***

---

(١) سورة البقرة ١٧٢

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لابدّ أن يتغايرا لفظا ، وقد يتحدان ، فيحتاج إلى التأويل، كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾[1] ، والآية التى تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾[1] ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللهِ مَتَابًا ﴾[1] ؛ فقيل على حذف الفعل ، أى من أراد التوبة فإن التوبة معرضة له، لايحول بينه بينها حائل . ومثله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾[2] أى أردت. ويدلّ لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾[3] ، فقال الزمخشرى: يجوز[4] أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هى خبره ، على إقامة الظاهر مقام المضمر[5] ، والأصل : « جزاؤه من وجد فى رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع « هو » .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾[6] ، قدّره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، فلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[7] وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتقاربان فى المعنى ، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾[8] وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾[9] ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[10] .

---

(١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١
(٢) سورة النحل ١٦
(٣) سورة يوسف ٧٥
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٥) م : « الضمير » .
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(٩) سورة آل عمران ١٨٥
(١٠) سورة محمد ٣٨

والنكتةُ فى ذلك كلّه تفخيم الجزاء ، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية ، يعنى : مَنْ يبخل فى أداء ربع العشر فقد بالغ فى البخل ؛ وكان هو البخيل فى الحقيقة .

* * *

(١١)

الحادية عشرة : فى اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آياتٍ شريفة ، بعضها مستقيم وبعضها بخلافه .

* * *

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ. فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ...﴾[1] الآية .

قال الفارسىّ : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إمّا أن يكون جواباً لأمّا ، أو لإنْ ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأنا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإنْ دون «أمّا» ، لأن «أمّا» لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأمّا ، فتجعل « أمّا » وما بعدها جواباً لإن .

وتابعه ابن مالك فى كون الجواب لأمّا .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه . ونازع بعضُ المتأخرين فى عدّ هذه الآية من هذا ، قال : وليس من الاعتراض أن يُقرَن الثانى بفاء الجواب لفظاً ؛ نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسِنْ إليه ؛ لأن الشرط الثانى ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بفاء الجواب تقديراً كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصلَ عند النحاة : « مهما يكن من شىء ، فإن كان المتوفَّى من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ » ، فحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أمّا »

---

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

فصار «أمّا، فإن كان» مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أنّ الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل ، وثانيهما أن الفاء فى الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين سببين، وهما المتعاطفان؛ فلما أخرجوها من باب العطف، حفظوا عليها المعنى الآخر، وهو التوسط، فوجب أن يقدم شىء مما فى حيِّزها عليها إصلاحاً للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثانى ؛ لأنها كالجزاء الواحد ، كما قدم المفعول فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾(١) ، فصار ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾(٢) ، فحذفت الفاء التى فى جواب « إن » لئلا يلتقى فاءان .

فتلخص أنّ جواب « أمّا » ليس محذوفاً ، بل مقدمًا بعضه على الفاء ، فلا اعتراض.

* * *

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾(٣) ، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿ لا ينفعكم نصحى ﴾ مؤخرا بعد الشرطين ، أو لازما أن يقدّر كذلك ، وكلا الأمرين منتفٍ .

أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأنّ ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أمّا على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزاء مقدم ، وأمّا على مذهب البصريين فالمقدم دليل الجزاء ، والمدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرطُ الثانى معترضا ؛ لأن المراد بالمعترِض ما اعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإنّ على مذهب الكوفيين لا حذفَ ، والجواب مقدّم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

---

(١) سورة الضحى ٩

(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩

(٣) سورة هود ٣٤ .

وهنا فائدة ؛ وهى أنه لِمَ عدل عن « إن نصحت » إلى ﴿ إن أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ ﴾؟ وكأنه ـ والله أعلم ـ أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشرى فلم يأت[1] بلفظ الاعتراض فى الآية ؛ بل سماه مرادفا ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ، جزاؤه ما دلّ عليه قوله : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِى ﴾ .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أنصح لكم » مرادا ذلك منكم ، لاينفعكم نصحى ، وهو يجعله من باب الاعتراض ، وفيه ما ذكرنا .

* * *

الآية الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ . ﴾[2] الآية ؛ وهى كالتى قبلها ، لتقدّم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قدمنا .

وقال الزمخشرى : « شرط فى الإحلال هبتُها نفسَها ، وفى الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللناها لك إن وهبت نفسها لك،وأنت تريد أن تستنكحها،لأن إرادته هى قبول الهبة ، وما به تتمّ[3] » .

وحاصله أن الشرط الثانى مقيِّد للأول .

ويحتمل أن يكون من الاعتراض . كأنه قال : إن وهبت نفسها،إن أراد النبىّ.أحللناها، فيكون جوابا للأول . ويقدّر جواب الثانى محذوفا .

* * *

الآية الرابعة:قوله تعالى : ﴿ يَاقَوْمِ إِنْ كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنتُمْ

---

(١) الكشاف ٢ : ٢٠٦ (٢) سورة الأحزاب ٥٠ .
(٣) الكشاف ٣ : ٤٣٥ .

مُسْلِمِينَ ﴾(١) ، وغلط من جعلها من الاعتراض ، لأن الشرط الأول اقترن بجوابه ، ثم أتى بالثانى بعد ذلك ، وإذا ذكر جواب الثانى تالياً له فأىّ اعتراض هنا ؟ ولهذا قال المجوّزون لهذه المسألة : إن الجوابَ المذكور للأول ، وجواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ، والتقدير فى الآية : « إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا » ، فحذف الجواب لدلالة السابق عليه .

* * *

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا ﴾(٢) ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ؛ وليس كذلك ، بل عُطِف فعل الشرط على فعل آخر .

* * *

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾(٣) إلى قوله : ﴿ لَعَذَّبنا ﴾ وهذه الآية هى العمدة فى هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلّا جواب واحد ، وهو متأخّر عنهما وهو ﴿لَعذبنا﴾.

* * *

الآية السابعة قوله تعالى: ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾(٤) وهذه تأتى على مذهب الأخفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فعلى هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفعت ﴿الوصية﴾ بـ ﴿ كُتِبَ ﴾(٥) فهى كالآيات السابقة فى حذف الجوابين .

---

(١) سورة يونس ٨٤ (٢) سورة القتال ٣٦ ، ٣٧

(٣) سورة الفتح ٢٥ (٤) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٥) من قوله تعالى فى أول الآية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تنبيه

[فى ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطا فى هذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثانى بالفاء فالجواب المذكور جوابه ، وهو وجوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾(١) .

وإن كان بغير الفاء ، فإن كان الثانى متأخراً فى الوجود عن الأول ، كان مقدرا بالفاء وتكون الفاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثانى ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت الفاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثانى متقدما فى الوجود على الأول ، فهو فى نية التقديم وما قبله جوابه ، والفاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِى ﴾(٢) ، تقديره : « إن أراد الله أن يغويكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى » .

وأما إن لم يكن أحدهما متقدما فى الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحا لأن يكون هو المتقدم ، والآخر متأخرا ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ ﴾(٣) كان الحكم راجعا إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جوابا له .

وإن كان مقداراً بالفاء كان المتقدم فى اللفظ أو المتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطا كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبى فإن أراد النبى أن يستنكحها وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاء ، وكان التقدير : إن أراد النبى أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبى » .

---

(١) سورة البقرة ٣٨ (٢) سورة هود ٣٤
(٣) سورة الأحزاب ٥٠

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « فهى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب « القد » يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحدة ؛ فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كلّ واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وسنتكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكيد . والقَسَم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شىء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه المضىّ أو الاستقبال وفائدته تحقّق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾(١) ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾(٢) ، ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾(٣) ، ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾(٤)

---

(١) سورة البقرة ٤٣
(٢) سورة النمل ١٨
(٣) سورة النساء ٦٦
(٤) سورة الأنعام ١٤٤

وجاء بالحرف فى مواضع يسيرة على قراءة بعضهم: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[١] ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[١] فيه خطاب النبى صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبيّ للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا فى الحكم ووجود الاسماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون فى المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتاء للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى فى أول الآية : ﴿ يَٰأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ... ﴾[٢] الآية، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ ﴾[١] ينبغى أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه .

ونظيره : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[٣] إلا أن ذلك جمل فى كلمتين وحالتين ؛ وهذا فى كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾[٤] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٥] .

النفى

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفى ، وفيه قواعد :

* * *

---

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهى قراءة يزيد بن القعقاع . (الجامع لأحكام القرآن٨: ٣٥٤) .

(٢) سورة يونس ٧٥

(٣) سورة يونس ٢٢

(٤) سورة الحشر ١٨ .

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : فى الفرق بينه وبين الْجَحْد ، قال ابن الشجرى[١] : إن كان النافى صادقا فيما قاله ، سُمِّىَ كلامه نفياً ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جَحْدا؛ فالنفىُ أعمّ ، لأن كلّ جَحْد نفىٌ من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفياً ، لأن النفى أعمّ ، ولا يجوز أن يسمى النفى جَحْدا .

فمن النفى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِـكُمْ ﴾[٢] .

ومن الجحد نَفْىُ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[٣] ، أى وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عمّن كفر من أهل الكتاب: ﴿مَاجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[٤] فأكذبهم الله بقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾[٦] ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾[٦] .

قال : ومن العلماء من لايفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

* * *

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أنّ من شرط صحة النفى عن الشىء صحة اتّصاف المنفىّ عنه بذلك

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة المعروف بابن الشجرى ، وصاحب كتاب الأمالى ، والانتصار ، والحماسة ، وشارح اللمع والتصريف الملوكى ، وغيرهما ، توفى سنة ٥٤٢ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣

(٢) سورة الأحزاب ٤٠
(٣) سورة النمل ١٣ ، ١٤
(٤) سورة المائدة ١٩
(٥) سورة الأنعام ٢٤
(٦) سوورة التوبة ٧٤

الشىء ، ومن ثَمّ قال بعض الحنفية : إنّ النهى عن الشىء يقتضى الصحة، وذلك باطل ؛ بقوله تعالى : ﴿وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾(١) ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾(٢) ، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(٣) ، ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾(٤) ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشىء عن الشىء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلًا ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفىُ الشىء عن الشىء لا يستلزم إمكانه .

* * *

(٣)

الثالثة : المنفىّ ما وَلِىَ حرفَ النفى ، فإذا قلت : « ما ضربت زيدا » كنت نافياً للفعل الذى هو ضرْبُك إياه ، وإذا قلت : «ما أنا ضربته» كنت نافيا لفاعليتك للضرب.

فإن قلت : الصورتان دلّتا على نَفْى الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت : من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نفت ضرباً خاصا ، وهو ضربُك إياه ، ولم تدلّ على وقوع ضربِ غيرك ولا عدمه ، إذا نفىُ الأخصّ لا يستلزم نفىَ الأعم ولا ثبوته . والثانية نفت كونَك ضربته ، ودلّت على أن غيرك ضربه ، بالمفهوم .

الثانى : أن الأولى دلت على نفى ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه بواسطة. وأما قوله : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ﴾(٥).

---

(١) سورة البقرة ١٤٤ (٢) سورة مريم ٦٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥ (٤) سورة الأنعام ١٤

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام فى جميع الأصول ، وموضعه بياض فى نسخة ت .

* * *

(٤)

الرابعة : إذا كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدّم حرفَ النفى أداة العموم ، كان نفياً للعموم ، وهو لا ينافى الإثباتَ الخاص ، فإذا قلت : « لم أفعل كلَّ ذا ؛ بل بعضَه » استقام ، وإنْ تقدَّم صيغةَ العموم على النَّفى ، فقلتُ: « كلّ ذا لم أفعله » كان النفى عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام[١] فى « نهاية الإيجاز » عن الشيخ عبد القاهر أن نفىَ العموم يقتضى خصوصَ الإثبات . فقوله : « لم أفعلْ كلّه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب ، بل الحقُّ أن نفىَ العموم كما لا يقتضى عموم النفى لا يقتضى خصوص الإثبات .

* * *

(٥)

الخامسة : أدواته كثيرة ، قال الخُوَيِّى[٢] : وأصلها « لا » و « ما » لأن النفىَ إما فى الماضى ، وإما فى المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضى أبدا ، و « لا » أخف من « ما » فوضعوا الأخفَّ للأكثر .

ثم إن النفى فى الماضى إما أن يكون نفيا واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفيا فيه أحكام متعدّدة ، وكذلك النفى فى المستقبل ، فصار النفى على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « ان » و « لما » فليسا بأصليين .

---

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ ؛ لخص فى كتابه كتابى دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى ، وراعى مافاته من ترتيب الفصول والأبواب. كشف الظنون.

(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخويى الشافعى ، صاحب الإمام فخر الدين الرازى ؛ سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص١٦ .

فما و « لا » فى الماضى والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » فى الماضى والمستقبل متقابلان، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » « وما » لأن « لم » نفىٌ للاستقبال لفظاً،فأخذ اللام من « لا » التى هى لنفى الأمر فى المستقبل ، والميم من « ما » التى هى لنفى الأمر فى الماضى ، وجمع بينهما إشارة إلى أنّ فى « لم » المستقبل والماضى ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن «لا» هو أصل النفى،ولهذا يُنفى بها فى أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيداً ولا عمراً » .

أما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: «لم» و «ما»، لتوكيد معنى النفى فى الماضى، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لمّا » الاستمرار ، كما قال الزمخشرى : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينفعه الندم» أىْ حالُ الندم لم ينفعه وإذا قلت: « ندم زيد ولمّا ينفعه الندم» أى حالُ الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسى : إذا نُفى بها الفعل اختصت بنفى الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفى بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما قعد » .

قال الْخُوِيّ : والفرق بين النفى «بلم» و «ما» أنّ النفى «بما» كقولك : «ماقام زيد» معناه أنّ وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن ما فعل ، فيكون النفىُ فى الماضى ، وأن النفى « بلم » كقولك : « لم يقم » تجعل المخبر نفسه بالعرض متكلما فى الأزمنة الماضية ، ولأنّه يقول فى كل زمان فى تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم .

وعلى هذا فتأمل السرّ فى قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً ﴾[1] وفى موضع آخر : ﴿مَا ٱتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾[2] ، لأن الأول فى مقام طلب الذكر والتشريف به للثواب ، والثانى فى مقام التعليم ، وهو لا يفيد إلّا بالنفى عن جميع الأزمنة .

---

(١) سورة الإسراء ١١١ (٢) سورة « المؤمنون » ٩١

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[1]، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[2] فإنّ مريم كأنها قالت : إنى تفكرت فى أزمنة وجودى ومثلتها فى عينى : « لم أك بغيا » فهو أبلغُ فى التنزيه ؛ فلا يظنّ ظان أنها تنفى نفيا كليًّا ؛ مع أنها نسيت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وما كانت أُمُّك بغيا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كلّ زمان من أزمنة وجود أمّك ، وننفى عن كلّ واحدٍ منها كونَها بغيًّا لأن أحداً لا يلازم غيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده، وإنما قالوا لها : إن أمّك اشتهرت عند الكلّ ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عامًّا أنّها ما بغتْ فى شىء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾[3]. وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا ﴾[4]؛ فانه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائماً، وأما الظلم فكان يتوقع فى كلّ زمن الهلاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لكن الله برحمته يمسك عنهم فى كل زمان وافقته غفلتهم. وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾[3] وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، فبقى النفى العام بعدم تحقيق المقتضى فى كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾[4] ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك ، فلم يبق متكرراً فى كل زمان .

وكذلك قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾[5]. وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾[6] ذُكِر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

---

(١) سورة مريم ٢٨ — (٢) سورة مريم ٢٠
(٣) سورة الأنعام ١٣١ — (٤) سورة القصص ٥٩
(٥) سورة الأنفال ٥٣ — (٦) سورة الأنفال ٣٣

إلى الحكم فى كل زمان تذكيراً بالنعمة، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ نفياً واحداً عاما عند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾[1] ، وقال : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[2]، ﴿ مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيًّا ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْراً ﴾[6]، فى جميع مواضع ماحصل المذكور أموراً لا يتوقع تجددها ، وفى جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور .

فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلًا ؛ فإنه من المواهب الربانية[7] .

(١) سورة الأحزاب ٤
(٢) سورة الحج ٧٨
(٣) سورة المائدة ١٠٣
(٤) سورة مريم ٧
(٥) سورة مريم ٣٢
(٦) سورة الكهف ٩٠
(٧) فى م : « انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف » ؛ وهو أيضاً نهاية مافى دار الكتب المصرية من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

النوع السادس والأربعون

في أساليب القرآن

وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة، وأول الجريدة، وغُرّة الكتيبة، وواسطة القلادة، ودرّة التاج، وإنسان الحدَقة؛ على أنه قد تقدمت الإشارة لكثير من ذلك.

* * *

اعلم أن هذا علم شريف المحلّ، عظيم المكان، قليل الطلاب، ضعيف الأصحاب، ليست له عشيرة تحميه، ولا ذوو بصيرة تَستقصيه، وهو أرق من الشعر، وأهوَل من البحر، وأعجب من السحر، وكيف لا يكون! وهو المطلِعُ على أسرار القرآن العظيم، الكافل بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما تضمنه في الحلاوة، وجلّله في رونق الطلاوة؛ مع سهولة كلِمه وجزالتها، وعذوبتها وسلاستها. ولا فرق بين ما يرجع الحسنُ إلى اللفظ أو المعنى.

وشذّ بعضهم فزعم أن موضعَ صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني، فلم يعدّ الأساليب البليغة، والمحاسن اللفظية[1].

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذ اللفظ مادّة الكلام الذي منه يتألف، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعتبرَة؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها.

* * *

---

(١) م: «اللطيفة»، والأجود ما أثبته من ت.

وها أنا ألقى إليك[1] منه ما يقضى له البليغ عجبا ، ويهتز به الكاتب طربا :

فمنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه، الإيجاز ، التقديم والتأخير، القلب ، المدرج، الاقتصاص ، الترقى ، التغليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التعجب، وضع جملة القلة موضع الكثرة، تذكير المؤنث ، تأنيث المذكر، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى، النحت ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد فى النفى والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك فى اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ، التشبيه ، الاستعارة، التورية، التجريد، التجنيس، الطباق ، المقابلة ، إلجام الخصم بالحجة ، التقسيم ، التعديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد فى القرآن مجموعا تارة ومفردا أخرى وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى فى الضمائر ، قاعدة فى السؤال والجواب ، الخطاب بالشىء عن اعتقاد المخاطب ، التأدب فى الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ، الخطاب بالفعل، قاعدة فى ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة فى النهى ودفع التناقض عما يوهم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشاف : كما أنه يجب على البليغ فى مظان الإجمال والإيجاز أن يُجمل ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه فى موارد التفصيل أن يفصِّل ويشبع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُونَ بالخُطَبِ الطِّوال وتارةً   وحىَ الملاحظ خيفةَ الرقباء[2]

---

(١) م « عليك » .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبى دواد بن حريز الإيادى .

الأسلوب الأول

التأكيد

والقصدُ منه الحمل على مالم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيدُ الماضي ولا الحاضر، لئلا يلزم تحصيل الحاصل ؛ وإنما يؤكد المستقبل ، وفيه مسائل :

الأولى : جمهور الأمة على وقوعه فى القرآن والسنة ، وقال قوم : ليس فيهما تأكيد ولا فى اللغة ؛ بل لا بد أن يُفيد معنًى زائدا على الأول . واعترض المُلحِدون على القرآن والسنّة بما فيهما[1] من التأكيدات ، وأنه لا فائدة فى ذكرها ؛ وأن من حق البلاغة فى النظام إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى ، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولا يملّ ، والإفادة خير من الإعادة ، وظنوا أنه إنما يجىء لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد ؛ ولهذا أنكروا وقوعه فى القرآن .

وأجاب الأصحاب بأنّ القرآن نزل على لسان القوم وفى لسانهم التأكيد والتكرار، وخطابه أكثر ؛ بل هو عندهم معدود فى الفصاحة والبراعة ، ومن أنكر وجودَه فى اللغة فهو [مكابر][2] إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيدا فائدة ، فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه ، بل فوائد كثيرة كما سنبينه .

الثانية : حيث وقع فهو حقيقة. وزعم قوم أنه مجاز، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول حكاه الطرطوسى فى العمدة ثم قال : وَمن سَمّى التأكيد مجازا ؟ فيقال له : إذا كان

---

(١) ت،م : «فيه»

(٢) زيادة يقتضيها السياق وموضعه بياض فى ت ، م .

التأكيد بلفظ الأول ، نحو عجّل عجّل ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حملُ الأول على المجاز بَطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذّر حمله على مدة محددة .

الرابعة : يكتفى فى تلك بأىّ معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهومَ من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحذوَ به حَذْوَ الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى ـ يتعلق باصطلاح النحاة ـ ، ومعنوىّ . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ماتيسّر منها .

***

القسم الأول

التوكيد الصناعى

وهو قسمان: لفظىّ ومعنوىّ . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه؛ فمن المرادف ﴿ فِجَاجاً سُبُلًا ﴾[1] . ﴿ ضَيِّقاً حَرِجاً ﴾[2] فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[3] .

---

(١) سورة الأنبياء ٣١

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت عن الفراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٣) سورة فاطر ٢٧

وجعل الصّفّار منه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾[1] على القول بأن كلاهما للنفى[2] .

واللفظى يكون فى الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرَا. قَوَارِيرَ ﴾[3]، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[4] ، و ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[5]،وهو مردود لأنه جاء فى التفسير أن معنى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [دكاً][6] بعد دكّ ، وأن الدّكّ كرّر عليها حتى صار هباء منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[6] أنه تنزّل ملائكة كل سماء يصطفّون صفا بعد صف ، محدقين بالإنس والجنّ . وعلى هـــذا فليس الثانى منهما تكراراً للأول ؛ بل المراد به التكثير ؛ نحو جاء القوم رجلا رجلا ، وعلّمته الحساب بابا بابا .

وقد ذكر ابن جنى فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[7] ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾[7] أن ﴿ رُجَّت ﴾ بدل من ﴿ وقعت ﴾ ، وكررت ﴿ إذا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون فى اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[8] .

وفى الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[9] . ولكون

---

(١) سورة الأحقاف ٢٦

(٢) أى ما ، وإن .

(٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) سورة الفجر ٢٢

(٧) سورة الواقعة ١ ، ٤

(٨) سورة المؤمنون ٣٦

(٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود ، ومن قراءته[1] .

والأكثر فصل الجملتين بثم، كقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ﴾[2]، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[3] .

ويكون فى المجرور ، كقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[4]، والأكثر فيه اتصالُه بالمذكور .

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصلُ بين التوكيد والمؤكد ، قال الصفّار فى شرح سيبويه : والسماع يردّه ، قال تعالى: ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾[5] فإن «هم» الثانية تأكيد للأولى . وقوله : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[4] . وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾[6] ألا ترى أن قبله: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾[6] فأكد ﴿ لمّا ﴾ وبينهما كلام ، وأصله : ﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[6] فكرّر للطول الذى بين « لمّا » وجوابها . وقوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[7] فى أحد القولين ؛ لأنه أكد « أنّ » بعد ما فصل .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[8] . . . . .

. . . .[9]

ريب أنهم اجتمعوا فى الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا فى النجاة .

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[10]، فلم يُرد بهذا أن يجتمعوا عنده ، وإن جاءوا واحداً بعد واحد ؛ وإنما أراد اجتماعَهم فى المعنى إليه، وألا

---

(١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥
(٢) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨
(٣) سورة التكاثر ٣ ، ٤
(٤) سورة هود ١٠٨
(٥) سورة هود ١٩
(٦) سورة البقرة ٨٩
(٧) سورة المؤمنون ٣٥
(٨) سورة الجاثية ٣
(٩) م : « بياض بالأصل ، ورقتان » .
(١٠) سورة يوسف ٩٣

يتخلّفَ منهم أحد ، وهذا يُعلم من السياق والقرينة .

ومن القرينة الدالة على ذلك فى قصة الملائكة[1] لفظا أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلابد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرازائدا على ذلك وهو اجتماعهم فى السجود ؛ [هذا فى اللفظ] ، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلّف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولاسيما وقد وُقّت لهم بوقت وحدّ لهم بحدّ ، وهوالتسوية ونَفْخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم فى آنٍ واحد ولم يتخلف منهم أحد؛ فعلى هذا يخرّج كلام المبّرد الزمخشرىّ .

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكلّ بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾[2] مردود ؛ بل « العالون » المتكبرون ؛ وفى رسائل إخوان الصفاء أن العالين هم العقول العاقة التى لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يقم دليل على إثبات العقول التى تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف فى أنّ إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففى صحيح مسلم[3] : « خَلَقْتُ الملائكة من نور ، وخلقت[4] الجان[5] من النار ، وخُلِق آدم بما وصف لكم » ؛ وهو منهم حُكْماً لدخوله فى الخطاب بالأمر بالسجود معهم ، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم .

وأما قوله : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[6] فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

---

(١) يشير إلى قوله تعالى فى سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) سورة ص ٧٥

(٣) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

(٤) صحيح مسلم : « وخلقت » .

(٥) صحيح مسلم : « من مارج من نار » .

(٦) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كلَّ واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة فى التأكيد ، بدليل الاستثناء بعده من قوله : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُ ﴾[1] .

ومنها قصد تحقيق المخبر به كقوله تعالى: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ ﴾[2]،فأكدبإنَّ وباسم الفاعل؛ مع أنهم ليسوا بشاكِّين فى الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾[3] .

وقال حاكياً عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾[4] .

ومنها قصد إغاظة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[5] .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾[6] أكّده بأربع تأكيدات ، وهى : إنّ ، وضمير الفصل ، والمبالغتان مع الصفتين له ؛ ليدل على ترغيب الله العبدَ فى التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع فى عفوه . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا ﴾[7] .

ومنها الإعلام بأن المخبَر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى ﴾[8] ، دون الاقتصار على « يأتينكم هدى » ، قال المفسرون : فيه إشارة إلى أن الخير كلّه منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِى الصُّدُورِ ﴾[9] . ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[10] .

---

(١) سورة الحجر ٥٩
(٢) سورة البقرة ٣٠
(٣) سورة الزمر ٣١ .
(٤) سورة نوح ٢٧
(٥) سورة يس ٣
(٦) سورة البقرة ٣٧
(٧) سورة التوبة ٤٠
(٨) سورة البقرة ٣٨
(٩) سورة يونس ٥٧
(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾[1]، وقول موسى: ﴿ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾[2]، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذَكَرا.

تنبيهات

الأول: قالوا: إنما يؤتى به للحاجة للتحرّز عن ذكر ما لا فائدة له، فإن كان المخاطب ساذَجا أُلقِيَ إليه الكلام خاليا عن التأكيد، وإن كان متردّدا فيه حَسُن تقويته بمؤكد، وإن كان منكِراً وجبَ تأكيده. ويراعى فى القوة والضعف بحسب حال المنكِر؛ كما فى قوله تعالى عن رُسل عيسى: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ . . . ﴾[3]، الآية، وذلك أن الكفارَ نفَوْا رسالتهم بثلاثة أشياء. أحدُها قولهم: ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[3]، والثانى قولهم[4]: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ﴾[3]، والثالث قولهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾، فقوبلوا على نظيره بثلاثة أشياء: أحدُها قولهم: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ... ﴾[3]، ووجه التأكيد فيه أنه فى معنى قَسَم، والثانى قوله: ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾[3]، والثالث قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[3].

---

(١) سورة القصص ١٦ ـ ٢٤ (٢) سورة آل عمران ٣٦.

(٣) الآيات التى يتوجه إليها كلام المؤلف هى قوله فى سورة يس ١٣ ـ ١٧: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ والقرية أنطاكية، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها. وانظر الكشاف ٤: ٦.

(٤) ت: « قوله » وما أثبته من م.

وقد ينزّل المنكر كغير المنكِر وعكسه . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾[١] . أُكِّدت [الإماتة] تأكيدين وإن لم يُنكروا ، لتنزيل المخاطبين لتماديهم فى الغفلة منزلةَ من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أكثر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرةً كان جديرا بألا يتكرر ويتردد فيه ، حثّا لهم على النظر فى أدلته الواضحة .

* * *

الثانى : قال التَّنُوخى فى « أقصى القُرب »[٢] : إذا قصدوا مجرّد الخبر أتوْا بالجملة الفعلية ، وإن أكدوا فبالاسمية ، ثم بإنّ ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقد . وإن[٣] احتيج بأكثر جيء بالقَسَم مع كلٍّ من الجملتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو : « لزيد قائم » ، وقد تجيء مع الفعلية مضمرة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام – فإنه جعل الفعلية كأنها دون الاسمية – ثم إن زيدا قائم ، ولزيدٌ قائم .

[ما يلتحق بالتأكيد الصناعى]

ويلتحق بالتأكيد الصناعى أمور :

أحدها : تأكيد الفعل بالمصدر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾[٤] . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴾[٥] ، ﴿ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾[٦] ، وقوله تعالى ، ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَاءُ مَوْراً . وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْراً ﴾[٧] ، ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾[٨] ،

---

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .

(٣) ت : « إذا »

(٤) سورة الاسراء ٦٨

(٥) سورة النساء ١٦٤

(٦) سورة الأحزاب ٥٦

(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٨) سورة الحاقة ١٤ .

﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾[1] ، ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[2] ، ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾[3] . وهو كثير .

قالوا : وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ؛ فقولك : « ضربت ضربا » بمنزلة قولك : « ضربتُ ، ضربتُ » ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد .

وليس منه قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[4] ، بل هو جمع « ظنّ » ، وجُمِع لاختلاف أنواعه ؛ قاله ابن الدهان .

ثم اختلفوا فى فائدته ، فقيل : إنه يرفع المجاز عن الفاعل ، فإنك تقول : « ضَرَبَ الأمير اللصّ » ، ولا يكون باشر بل أمر به ؛ « ضربا » عُلِم أنه باشر .

وممن نص على ذلك ثعلب فى « أماليه » وابن عصفور فى شرح « الجمل[5] الصغير » .

والصواب أنّه إنما يرفع الوهَم عن الحديث لا عن المحدَّث عنه ؛ فإذا قلت : « ضرب الأمير » احتمل مجازين : أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته ، والثانى إطلاق الأمير على أمره ، فإذا أردت رفع الأول أتيت بالمصدر ، فقلت : « ضربا » ، وإن أردت الثانى قلت : « نفسه » أو « عينه » .

ومن هذا يعلمُ ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة فى إثبات كلام الله لموسى ، فى قوله

---

(١) سورة الحاقة ١٤

(٢) سورة الزلزلة ١

(٣) سورة يوسف ٥

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٥) هو كتاب الجمل فى النحو لعبد القاهر الجرجانى؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ . كشف الظنون ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴾[1] ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تكليما ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له . ولقد سَخُفَ[2] عقل من تأوله على أنه كلّمه بأظفار المِحَن ؛ من الكَلْم وهو الجرح[3] ؛ لأنّ الآية مسوقة فى بيان الوحى . ويحكى أنه استدل بعض علماء السّنة على بعض المعتزلة فى إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكّد ، فسلم المعتزلىّ له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادّعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهَ مُوسَىٰ ﴾ بنصب[4] لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كلّمَ » وأنكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السنىّ : فماذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾[5] !؟ فانقطع المعتزلىّ عند ذلك .

قال ابن الدهان : ومما يدل على أن التأكيد لا يرفع المجاز قول الشاعر :

قرعتُ ظنابيبَ الهوى يوم عالجٍ ... ويوم اللّوى حتى قسَرْتُ الهوى قَسْرا[6] .

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنَا مَكْراً ﴾[7] .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّى أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَاراً ﴾[8] ، فمفعول ﴿ أسررت ﴾ محذوف ، أى الدعاء والإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيد ينافى الحذف ، فالجواب من وجهين :

---

(١) سورة النساء ١٦٤ (٢) كذا فى م ، وفى ت : « استخف » .

(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفاسير أنه من الكلم ؛ وأن معناه : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن » .

(٤) هى قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب الكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت فى اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابى ، والظنبوب : هو حرف العظم اليابس من الساق ويقال : قرع ظنابيب الأمر ، أى ذلله ، على المجاز .

(٧) سورة النمل ٥٠ (٨) سورة نوح ٩ .

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأن المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يؤت بمصدر ﴿ أَعْلَنتُ ﴾ ، وهو مثله .

والثانى: أن «أسَرّ» وإن كان متعدّيا فى الأصل، إلا أنه هنا قُطِع النظر عن مفعوله، وجعل نسيا ، كما فى قولهم : « فلان يعطى ويمنع » ، فصار لذلك كاللازم، وحينئذٍ فلامنافاة بين المجىء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجىء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجىء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً ﴾[1] ، فإن الجهار أحد نوعى الدعاء، وقوله : ﴿ لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾[2] ، فإنه منصوب بقوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾[2] ، لأن ﴿ لَيًّا ﴾ نوع من التحريف .

ويحتمل أن يكون منه : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً ﴾[3] ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشرىّ قوله: ﴿ نَافِلَةً لَكَ ﴾[4] ، وضع [نافلةً][5] موضع، « تهجدًا » ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فكأن التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

---

(١) سورة نوح ٨ (٢) سورة النساء ٤٦

(٣) سورة النساء ٢٠

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بتمامها : ﴿ وَمِنَ ٱللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ .

(٥) تكملة من الكشاف ٢ ــ ٥٣٦ .

وقوله : ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[1] ؛ قيل : كأن الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستثقل التكرار للتقارب، فعدل إلى ما يجاريه خفةً ولتجرى المصادر الثلاثة مجرى واحدا ، خفة ووزنا ، إحرازاً للتناسب .

وأما قوله : ﴿ وَٱللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾[2] فقائدة ﴿ إخراجاً ﴾ أن المعاد فى الأرض هو الذى يخرجكم منها بعينه ، دفعاً لتوهم مَنْ يتوهم أن المخرج منها أمثالهم ؛ وأن المبعوث الأرواح المجرّدة .

فإن قيل : هذا يبطل بقوله تعالى : ﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[2] فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يُرِد الحقيقة هنا لم يؤكده بالمصدر الحقيق القياسىّ ؛ بل عُدِل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبات » والنبات اسمه لا هو ، كما قيل فى « الكلام » و «السلام» : اسمان للمصدر الأصلىّ الذى هو «التكليم» و «التسليم» ، وأما قوله : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[3] وإن لم يكن جاريا على « تبتّل » لكنه ضمن معنى « بتّل نفسك تبتّلا » .

ومثله قوله : ﴿ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً ﴾[4] قال أبو البقاء : هو[5] موضع « تعالياً » لأنه مصدر قوله ﴿ وتعالى ﴾ ، ويجوز أن يقع مصدراً فى موضع[6] آخر من معناه، وكذا قال الراغب ، قال :[7] وإنما عُدِل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

---

(١) سورة النساء ١٢٢ (٢) سورة نوح ١٧ ، ١٨
(٣) سورة المزمل ٧ (٤) سورة الإسراء ٤٣
(٥) إملاء مامن به الرحمن ٢ : ٥١
(٦) عبارة أبى البقاء فى إعرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .
(٧) المفردات فى غريب القرآن ٣٥١ ، وعبارته : « وتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلف ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[1] فقال بعضهم: الجملة الفاعلية تحتمل المجاز فى مفرديها جميعاً وفى كلٍّ منهما ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن المجاز فى ﴿ تمور ﴾ ، وأنها ما تمور ، بل تكاد أو يخيَّل إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن المجاز فى السماء ، وأن المَوْر الحقيقىّ لسكّانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام فى ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[2] ، فإذا رُفع المجاز عن أحد جزأىِ الجملة نُفِىَ احتماله فى الآخر ، فلم تحصل فائدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهى أن ﴿ مَوْراً ﴾ فى تقدير « تمور » فكأنه قال : « تمور السماء ، تمورالسماء » ، و « تسير الجبال،تسير الجبال » ، فأكد كلًّامن الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾[3] فيحتمل أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بعت بيعا » ، ويجوز أن يكون الشىء بمنزلة الأمر والتبيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربى أمرا » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقولُ البيانيّين : إنه يجب حذفه إذا كان عاما . وأما قوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[4] فالمراد به التتابع ، أى دكا بعد دكّ ، وكذا قوله : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[4] أى صفا يتلوه صفّ ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفًّا واحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[5] فإن إضافةَ الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبَه ، وقاتل زيد قتاله ، أى غضبه الذى يعرف منه ، وقتاله المختص به ، كقوله :

---

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٢) سورة الطور ١٠

(٣) سورة الأنعام ٨٠

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(٥) سورة الزلزلة ١ .

* أنا أبو النَّجمِ وشِعْرِى شِعْرِى(١) *

واعلم أن القاعدة فى المصدر والمؤكد أن يجىء إتباعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴾(٢) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾(٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذَاباً ﴾(٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾(٥) وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾(٦) ولم يقل « تبتّلا » و « تعذيبا » و « إقراضاً » و « إنباتا » .

واختلف فى ذلك على أقوال :

أحدها ـ أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثانى ـ أنه منصوب بفعل مضمر يجرى عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلا على المضمر ، فالمعنى ﴿ وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾(٦) فنبتّم نباتًا ؛ وهو قول المبرّد، واختاره ابن خروف(٧)، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وكذا قال ابن يعيش(٨) ونازعه ابن عصفور(٩) .

---

(١) البيت لأبى النجم العجلى ، وبعده :

* لِلهِ دَرِّى مَا يُجِنُّ صَدْرِى *

(٢) سورة النساء ١٦٤
(٣) سورة المزمل ٧
(٤) سورة المائدة ١١٥
(٥) سورة الحديد ١١
(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو على بن محمد بن على ، أبو الحسن بن خروف الأندلسى ، شارح كتابى سيبويه والجمل، توفى بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بغية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن على بن يعيش موفق الدين النحوى الحلبى؛ شارح كتاب المفصل للزمخشرى، وتوفى سنة ٦٤٣ . بغية الوعاة ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو على بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوى الإشبيلى ، صاحب كتاب المقرب فى النحو ؛ توفى سنة ٢٥٧ . بغية الوعاه ٣٥٧ .

والثالث ـ أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع ـ التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبّر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدلّ عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[1] ، أى ونبتم . أى وساغ إضماره لأنهم إذا أُنبتوا فقد نبتوا ، ولا يجوز فى غير ذلك أن ينصَب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبيين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لَمْ يكن بمعناه فكيف يؤكده أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ﴾[2] ، فإنما ذكر قوله : ﴿ بدين ﴾ مع ﴿ تداينتم ﴾ يدلّ عليه لوجوه :

أحدها ـ ليعود الضمير فى ﴿فاكتبوه﴾ عليه إذا لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزمخشرى[2] ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿تداينتم﴾ لأنه يدلّ على الدَّيْن .

الثانى ـ أن ﴿ تداينتم ﴾ مفاعلة من « الدَّيْن » ومن « الدِّين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بِدَيْنٍ ﴾ ليبيّن أنه من « الدَّيْن » لا من « الدِّين » .

وهذا أيضاً فيه نظر ، لأن السياقَ يرشد إلى إرادة الدَّيْن .

الثالث ـ أن قوله : ﴿ بِدَيْنٍ ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدَّيْن بالدَّيْن ، كما فسر قوله صلى الله

---

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٤٨ ؛ وبعده : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم ، وهو بيع الكالئ بالكالئ[1] ، ذكره الإمام فخر الدين .

وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَنتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدَّيْن من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع – أنه أُتِيَ به ليفيد أن الإشهاد مطلوب ، سواء كان الدَّيْن صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق نظيره فى قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[2] . ويدل على هذا هاهنا قوله بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ﴾[3] .

الخامس – أن ﴿تداينتم﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعة والمجازاة ، وذكر «الدَّيْن» لتمييز المراد ، قال الحماسى[4] :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية فى التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قولُه تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِى بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾[6] : وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾[7] ، فيقال : ما الحكمةُ فى التصريح بالمصدر فيهما ، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يجيء التأكيد به لمعنى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ

---

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسيئة بالنسيئة ؛ وذلك أن يشترى الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ؛ ولايجرى بينهما تقابض . النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة النساء ١٧٦ (٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) هو الفند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته فى الحماسة لأبى تمام ١ : ٢٣ – بشرح التبريزى

(٥) سورة آل عمران ٣٧ . (٦) سورة التوبة ١١١

(٧) سورة المعارج ١

كلَّ شيْء ﴾[1] فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[1] لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعْدَ ٱللهِ ﴾[2] ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللهِ ﴾[2] ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾[3] ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله » ، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللهِ ﴾[3] ، يدل على « كتب » .

وقوله تعـالى : ﴿ كِتَابَ ٱللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[4] ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم... ﴾[4] ، الآية، لأن هذا مكتوب علينا، وانتصب المصدر بما دلّ عليه سياق الآية، فـكأنه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الـكسائيّ : انتصب « بعليكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ ٱللهِ ﴾[5] ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ ٱهْتَدَوْا ﴾[6] ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى ٱللهِ زُلْفَىٰ ﴾[6] ، منصوبة على المصدر بما دلّ عليه الـكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالرّجعى ، ﴿ ويقربونا ﴾ يدل على « يزلفونا » فتقديره « يزلفونا زلفى » .

---

(١) سورة النمل ٨٨
(٢) سورة الروم ٦
(٣) سورة آل عمران ١٤٥
(٤) سورة النساء ٢٤
(٥) سورة البقرة ١٣٨
(٦) سورة الزمر ٤ .

وقد يجىء التأكيد به مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[1] ، والمعنى : « فإما تمنوا مَنًّا ، وإما أن تفادوا فِداء » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر .

وجعل سيبويه من المصدر المؤكِّد لنفسه قولَه تعالى : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُ ﴾[2] ، لأنه إذا أحسن كلَّ شىء فقد خلَقه خلقاً حسنا ، فيكون ﴿ خلقه ﴾ على معنى « خلقه خلقا » ، والضمير هو الله تعالى .

ويجوز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خَلْق كلّ شىء .

قال الصّفّار[3] : والذى قاله سيبويه أوْلى لأمرين : أن فى هذا إضافة المصدر إلى المفعول وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن المعنى الذى صار إليه أبلغ فى الامتنان ، وذلك أنه إذا قال : ﴿ أحْسَن كل شىء ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كلّ شىء » لأنه قد يحسن الخلْق وهو المحاولة ، ولا يكون الشىء فى نفسه حسنا ، وإذا قال : أحسن كلّ شىء اقتضى أنّ كلّ شىء خلقه حَسَن ، بمعنى أنه وضع كلّ شىء موضعه ، فهو أبلغ فى الامتنان .

فائدتان

الأولى : هل الأوْلى التأكيد بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أوْلى ؛ لأنه اسم ، وهو أخفّ من الفعل ؛ وأيضا فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد ثقلا ؛ ويحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .

الثانية : حيث أكّد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنْعت بالوصف المراد منه ، نحو

---

(١) سورة محمد ٤ (٢) سورة السجدة ٧

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر أبيات كتاب سيبويه ، وهذه النسبة إلى الأوانى الصفرية .

«قمت قياماً حسناً» ، ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلًا ﴾[1] ، وقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾[1] .

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطَى حكم المصدر ، قال تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾[2] .

* * *

الثانى[3] : الحال المؤكدة ؛ وهى الآتية على حال واحدة، عكس المبيّنة، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهى لتأكيد الفعل كما سبق فى المصدر المؤكد لنفسه ؛ وسُمّيت مؤكدة لأنها تعلَم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرُها توكيدا ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[4] .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5] .

﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا ﴾[6] ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسرورا .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[7] .

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾[8] ، وذكر الإعراض للدلالة على تناهى حالهم فى الضلال .

ومثله : ﴿ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾[9] ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولى والإقرار .

---

(١) سورة الأحزاب ٤٩ ، ٤١

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(٣) أى مما يلحق بالمصدر الصناعى

(٤) سورة مريم ٣٣

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٦) سورة النمل ١٩

(٧) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة البقرة ٨٣

(٩) سورة البقرة ٨٤ .

وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[٢] ، فإنه حال مؤكدة لقوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[٢] ، وبهذا يزول الإشكال فى أن شرط الحال الانتقال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإنا نقول : ذلك شرط فى غير المؤكدة ولما لم يقف ابنُ جنى على ذلك قَدَّرَ محذوفا ، أى معتقدا خلودهم فيها ، لأن اعتقادَ ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين ، فلهذا ساغ مجيئها غيرَ منتقلة .

ومنهم من نازع فى التأكيد فى بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله : « تبسم تبسُّم الغضبان » .

وكذلك التولية والإدبار فى قوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[٣] ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾[٤] ، فإنهما بمعنيين مختلفين ، فالتولية أن يولِّىَ الشيء ظهرَه ، والإدبار أن يهرب منه ، فليس كل مولٍّ مدبرا ، ولا كل مدبر موليا .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾[٥] ، فلو كان أصمّ مُقبلا لم يسمع ، فإذا ولَّى ظهره كان أبعدَ له من السماع ، فإذا أدبر مع ذلك كان أشدَّ لبعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولِّىَ لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٦] ، فإنه بمعنى الإقبال .

---

(١) سورة ق ٣١ — (٢) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة النمل ١٠ — (٤) سورة التوبة ٢٥

(٥) سورة النمل ٨٠ — (٦) سورة البقرة ١٤٤ .

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾[1] ، إشارة إلى استمراره فى الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وَلَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعقب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[2] ، قيل : ليست بمؤكدة ، لأن الشىء المرسلَ قد لا يكون رسولا ، كما قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[3].

وقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[4] ، جعلها كثير من المعربين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيدَ العامل ، وأن يريدوا به تأكيدَ ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشىء حقا فى نفسه أن يكون مصدّقا لغيره ، والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدّقا لغيره من الكتب ، فالظاهر أن ﴿ مصدقا ﴾ حال مبينة لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذى تحمّله « الحق » لتأوله بالمشتق .

وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[5] ، فقائماً حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهى لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبى الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى ، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما فى حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يَزَلْ[6] بهما لأن صفاتِه ذاتية قديمة .

---

(١) سورة النمل ١٠
(٢) سورة النساء ٧٩
(٣) سورة الذاريات ٤١
(٤) سورة البقرة ٩١
(٥) سورة آل عمران ١٨
(٦) ت : « لا يزال ».

فــائدة

[عن صاحب المفصل فى وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب « المفصَّل » :[1] لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبى علىّ : إنها تكون بعد الجملتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى :﴿ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾[2] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾[3] . فـ « مدبرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

فى أدوات التأكيد

[مؤكدات الجمل الاسمية]

الأول : التأكيد بـ « إنّ » قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[4] ، وهى أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » قال : وأكثر[5] مواقع « إنّ » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه[6] ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن تجعل مردّ الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدى إلى قولك :

---

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة فاطر ٥

(٤) سورة الحج ١

(٥) ص ٢٥١ مع تصرف فى العبارة

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون للسائل ظن فى المسئول عنه »

« صالح » فى جواب : كيف زيد ؟ حتى تقول : إنه صالح ، ولا قائل به ، بخلاف اللام فإنه لايلحظ فيها غير أصل الجواب .

وقد يجئ مع التأكيد فى تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾(١) ، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها مجيبا لسؤال مقدر بذكر الساعة ، واصفاً لها بأهول وصف ، ليقرر عليه الوجوب .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾(٢)، أى لاتدعنى فى شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق ، وقد جف به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم .

ومثله فى النهى عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾(٣) .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾(٤)، فإن قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾(٤) أورث المخاطَب حيرة: كيف لاينزه نفسه مع كونها مطمئنة زكية ! فأزال حيرته بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ ﴾(٤) فى جميع الأشخاص ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ إلا المعصوم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾(٥) .

واعلم أن كل جملة صدرت بإنّ مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر ؛ فإنّ الفاء

---

(١) سورة الحج ١
(٢) سورة هود ٣٧
(٣) سورة هود ٧٦
(٤) سورة يوسف ٥٣
(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة ، الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا ٱلْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾(١) ، بعد قوله: ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾(٢) .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسّر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾(٣). ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾(٤). ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾(٥) . ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَافِرُونَ ﴾(٦) ؛ وأما حسنه بدونها فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٧) فلفوات الشرط .

* * *

الثانى: « أنّ » المفتوحة ، نحو « علمت أن زيداً قائم » وهى؛ حرف مؤكد كالمكسورة؛ نصّ عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال: لأنك لو صرّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا ؛ ويقال: التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المفرد ؛ وبهذا يُفرّق بينها وبين « إنّ » المكسورة ؛ فإن التأكيد فى المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

* * *

الثالث : « كأنّ » ، وفيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

---

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٣) سورة يوسف ٩٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٦) سورة المؤمنين ١١٧

(٧) سورة الإخلاص ١ .

كاف التشبيه و « أن » ، فهى متضمنة لأنّ فيها ما سبق وزيادة .

قال الزمخشرى : والفصل[1] بينه وبين الأصل ـ أى بين قولك : « كأنه أسد » ، وبين « إنه كالأسد » ـ أنك مع كأنّ بانٍ على التشبيه من أول الأمر ، وثَمّ بعد مضىّ صدره على الإثبات .

وقال الإمام فى « نهاية الإيجاز » : اشترك الكاف وكأنّ فى الدلالة على التشبيه ، وكأنّ أبلغُ ، وبذلك جزم حازم فى « منهج البلغاء » وقال : وهى إنّما تستعمل حيث يقوى الشّبه ؛ حتى يكاد الرائى يشكّ فى أن المشبّه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس: ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾[2] .

* * *

الرابع : « لكنّ » ، لتأكيد الجُمَل ، ذكره ابن عصفور ، والتنوخىّ فى « الأقصى » وقيل : للتأكيد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهى أن يثبت لما بعدها حكمٌ يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعلّ » و « لعنّ » فى لغة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ وممن ذكر أنها من المؤكدات التنوخى .

* * *

الخامس : لام الابتداء ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[3] وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إنّ » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ؛ ولأنّها تدلّ بجهة التأكيد ، وإنّ تدلّ بجهتين : العمل والتأكيد ، والدالّ بجهتين مقدّم على الدالّ بجهة كنظيره فى الإرث وغيره . وإذا جاءت مع « إنّ » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إنّ » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثا .

(١) المفصل ٣٠١
(٢) سورة النمل ٤٢
(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائى أنّ اللامَ لتوكيد الخبر « وإنّ » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوّز ، لأن التأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .

* * *

السادس: الفصل، وهو من مؤكدات الجملة؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد، وقال فى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[1] ﴿أنا﴾ وصف للياء فى ﴿تَرَنِ﴾ يزيد تأكيدا[2] وهذا صحيح، لأن المضمر يؤكد الضمير ، وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يعهد، ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يُدْعَم به الكلام ، أى يقوى، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب فى شرح « المفصّل » وخالف فى أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظيا أو معنويا ، لا جائز أن يكون لفظيا ، لأنّ اللفظىّ إعادة اللفظ الأول كزيد زيد، أو معناه كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنيًّا عن المسند إليه ، ولا مفسرا ، ولا جائز أن يكون معنويا ، لأن ألفاظه محصورة، كالنفس والعين، وهذا منه نفىٌ للتوكيد الصناعى ولبس للكلام .

وفى « البسيط »[3] للواحدىّ عند قوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[4] ، قال سيبويه[2] : دخل الفصل فى قوله تعالى : ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[5] ، وفى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[6] ، وفى قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[7] ،

---

(١) سورة الكهف ٣٩
(٢) الكتاب ١ : ٣٩٥
(٣) البسيط فى التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .
(٤) سورة البقرة ٥
(٥) سورة المزمل ٢٠
(٦) سورة آل عمران ١٨٠
(٧) سورة سبأ ٦ .

وفى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾(١) ، وذكر أن هذا بمنزلة ما فى قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾(٢) . انتهى .

* * *

السابع : ضمير البيان للمذكر ، والقصة للمؤنث، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر فى نفسه ، والإطناب فيه، ومن ثَمَّ قيل له: الشأن والقصة، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه، ومفسرةً له، ويفعلون ذلك فى مواضع التفخيم، والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له .

وقد يكون لمجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي أَنَا ٱللَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا أَنَا ﴾(٣) .

وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٤) أى المنفرد بالأحدية .

قال جماعة من النحاة: «هو» ضمير الشأن و«الله» مبتدأ ثان و«أحد» خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول، ولم يفتقر إلى عائد لأنَّ الجملة تفسير له، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربَّه فنزلت .

ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾(٥) ويجوز تأنيثه إذا كان فى الكلام مؤنث ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ﴾(٦) ، فالهاء فى ﴿فإنها﴾ ضمير القصّة و﴿تعمى الأبصار﴾ فى موضع رفع، خبر إن. وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾(٧)

---

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) سورة طه ١٤

(٤) سورة الإخلاص ١

(٥) سورة الجن ١٩ .

(٦) سورة الحج ٤٦

(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء ، و« أن يعلمه » مبتدأ ، و « آية » الخبر ، والهاء ضمير القصة ، وأنث لوجود « آية» فى الـكلام.

***

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليـه كقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(١) ، وقوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾(٢) .

وقيل : لا يجب التأكيد؛ بل يشترط الفاصل بينهما؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾(٣) ، فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على المضمر المرفوع ؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾ .

وهذا لاحجة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذى يقوم مقام التأكيد إنما يأتى قبل واو العطف ؛ كالآيات المتقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾(٤) .

ومنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليـل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾(٥) ، فأكد السحرة ضميرَ أنفسهم فى الإلقاء دون ضمير موسى؛ حيث لم يقولوا : « إما أن تلقى أنت » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم فى الإلقاء لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمته فى أذهان الحاضرين فلا يرفعها ما يأتى بعدها على زعمهم . وإنما ابتدءوا بموسى

---

(١) سورة البقرة ٣٨
(٢) سورة المائدة ٢٤
(٣) سورة الأنعام ١٤٨
(٤) سورة هود ١١٢
(٥) سورة الأعراف ١١٥

فرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع فى تأدبهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل: تأدبوا تهذّبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكّد فى الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية فى قوله : ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾(١) ، وهذا جواب بيانىّ لانحوىّ .

فإن قيل : ماوجه هذا الإطناب؟ وهلّا قالوا : « إما أن تلقى وإمّا أن نلقى » ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظىّ ، وهو للمزاوجة لرءوس الآى على سياق خواتمها ، من أول السورة إلى آخرها .

والثانى : معنوى ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبرَ عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتمّ وأوفى منه فى إسنادهم الفعل إليه.

ذكر ذلك ابن جنّى فى « خاطريّاته » ثم أورد سؤالًا وهو : إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ! وأجاب بأن جميع ماورد فى القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛ وليست بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لايشك فى أن قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ ﴾(٢) أن هذه الفصاحة لم تجرِ على لغة العجم .

* * *

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره الزمخشرى فى مواضع من كشّافه .

---

(١) سورة طه ٦٥ (٢) سورة طه ٦٣ .

قال فى قوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[1] معناه الحصر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال فى قوله : ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾[2] أن معنـاه لا يُنشر إلا هم ، وإن المنكَر عليهم مايلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لمّا خالف مذهبه الفاسد فى قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[3] ، فقال : هم هنا بمنزلتها فى قوله : * همُ يفرشون اللِّبْدَ كل طِمِرَّةٍ *

فى دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته فى هذه الآية يدلّ على خروج المؤمنين الفسّاق من النار ؛ وليس هذا معتَقده، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عُصاة المؤمنين وإن خلدوا فى النار على زَعْمه إلا أن الكفّار عنـده أحق بالخلود وأدخلُ فى استحقاقه من عصاة المؤمنين، فتخيل فى تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعانى فى اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هـذا أنّ إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن فى الصفة ، وقد نص الجرجانىّ فى « دلائل الإعجاز » على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جليلة وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة، وأنهم متمكنون منها فليست جليلة، وإذا كان كذلك فلا يعدَل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلىّ ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاةَ يخرجون من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره، حتى لا يبقى فيها موحّد أبدا ! فهذه

---

(١) سورة البقرة ٤ (٢) سورة الأنبياء ٢١

(٣) سورة البقرة ١٦٧ .

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود فى النار واختصاصهم بذلك، والسّنة المتواترة موافقة، ولا دليلَ للمخالف سوى قاعدة الحسن والقبيح العقليّين وإلزامهم الله تعالى مما لا ينبغى لهم أن يُلزموه من عدم العفو وتحقيقَ العقاب والخلود الأبدىّ للمؤمنين فى النار. نعوذ بالله من ذلك!

فـائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تخصّ إفادةُ الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو المجرور المتعلقات بالفعل ؛ ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾[1] فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا فى الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين ـ قدم الجار والمجرور فيه ليؤذِن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيرَه لا يملك ضرا ولا نفعا فيُتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف فى قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[2] ، ليفيد النفىَ عنهما فقط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيره فى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3] ، لأن نفىَ الريب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

***

(١) سورة الملك ٢٩

(٢) سورة الصافات ٤٧

(٣) سورة البقرة ٢ .

العاشر : منها «هاء» التنبيه فى النداء ، نحو : « يَـأَيُّهَا » ، قال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا « أيا » توكيدا فـكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : «يأيها» وصار الاسم تنبيها .

هذا كلامه . وهو حسن جدا ، وقد وقع عليه الزمخشرى فقال : وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدة تبيين معاضدة حرف النداء ومكاتفته بتأكيد معناه ووقوعها عوضا مما يستحقه ، أى من الإضافة .

***

الحادى عشر : « يا » الموضوعة للبعيد إذا نودى بها القريب الفَطِن قال الزمخشرى : إنه للتأكيد المؤذِن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنًى به جدا .

***

الثانى عشر : « الواو » ، زعم الزمخشرىّ أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٢) والصحيح أن الجملَة الموصوف بها لا تقترن بالواو ، لأن الاستثناء المفرّغ لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

***

الثالث عشر : إما المكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى ﴾(٣) ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيدا . وكلام الزجاج يقتضى أن سبب اللحاق نون التوكيد .

(١) سورة الحجر ٤
(٢) سورة الكهف ٢٢
(٣) سورة البقرة ٣٨ .

وقال الفارسىّ : الأمر بالعكس ؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول « ما » للتأكيد بالفعل المقسَم عليه من جهة أنها كالعدَم فى القسم لما فيها من التأكيد . وجميع ما فى القرآن من الشرط بعد « إما » توكيده بالنون، قال أبو البقاء: وهو القياس[1]، لأن زيادة «ما» مؤذنة بإرادة شدة التوكيد. واختلف النحاة : أتلزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل «إما» أم لا ؟ فقال المبرّد والزجاج : يلزم ولا تحذف إلا ضرورة. وقال سيبويه وغيره : لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها ، ولإثبات أحسن . ويجوز حذف « ما » وإثبات النون ، قال سيبويه : إن تثبت لم تقحم النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجئْ بما . انتهى .

وجاء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإما ترينى ولى لِمَّـة   فإن الحوادث أودى بهـا

* * *

الرابع عشر : أمَّا المفتوحة، قال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[2] ، إنها تفيد التأكيد .

* * *

الخامس عشر : ألَا الاستفتاحية، كما صرح به الزمخشرىّ، فى قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[3]، ويدلّ عليه قولهم : إنها للتحقيق، أى تحقيق الجملة بعدها، وهذا معنى التأكيد، قال الزمخشرىّ : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو مايتلقى به القَسَم ، نحو : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4] .

* * *

(١) إملاء مامن به الرحمن .
(٢) سورة البقرة ٢٦
(٣) سورة البقرة ١٢
(٤) سورة يونس ٦٢

السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائما أو قائم، على لغة تميم، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها فى النفى جوابا لقد فى الإثبات، كما أن «قد» فيها معنى التوكيد، فكذلك ما جعل جوابا لها . ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصّل .

***

السابع عشر : الباء فى الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق، قال الزمخشرىّ فى كشافه القديم : هى عند البصريين لتأكيد النفى . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيداً لمنطلق ، «ما» بإزاء « إنّ » والباء بإزاء اللام؛ والمعنى راجع إلى أنها للتأكيد؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفى .

هذا كله فى مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجمل الفعلية]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد ، وإليه أشار الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[1] معناه [حصل له الهدى][2] لا محالة .

وحكى الجوهرىّ عن الخليل أنه لا يؤتى بها فى شىء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن المجىء بها ، بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة فى قوله تعالى . ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

---

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢) تكملة من الكشاف ١ : ٢٠٢ .

مَثَلٍ ﴾[١] وفى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[٢] : قد فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إنّ واللام فى الاسمية المجاب بها فى إفادة التأكيد .

وتدخل على الماضى ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[٣] .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾[٤] ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥] ، قال الزمخشرى : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ، وبهذا يجاب عن قولهم : إنما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن أبان : تفيد مع المستقبل التعليل فى وقوعه أو متعلقه ، فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثانى كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥] ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

* * *

ثانيها : السين التى للتنفيس ، قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٦] معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشرىّ فقال فى قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[٧] السين تفيد وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد [الوعد ، كما تؤكد][٨] الوعيد، فى قولك : « سأنتقم منك يوماً » يعنى أنك لا تفوتنى وإن تبطأت .

(١) سورة الإسراء ٨٩
(٢) سورة البقرة ٨٥
(٣) سورة الشمس ٩
(٤) سورة الأنعام ٣٣
(٥) سورة النور ٦٤
(٦) سورة البقرة ١٣٨
(٧) سورة التوبة ٧١ .
(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٢٦

ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾[1]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[2] ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾[3]، لكن قال فى قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[4]، معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير، أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر.

وقد اعترض عليه بأن وجودَ الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله: «لا محالة» لا إشمار للسين به.

وأجيب بوجهين:

أحدهما: أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين.

والثانى: أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة؛ لأنها تفيد أمرين: الوعيد والإخبار بطرقه، وأنه متراخٍ، فهو كالإخبار بالشيء مرتين؛ ولا شك أن الإخبار بالشيء وتعيين طرقه مؤذن بتحققه عند المخبَر به.

* * *

ثالثها: النون الشديدة؛ وهى بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، وبالخفيفة، فهى بمنزلة ذكره مرتين.

قيل: وهذان النونان لتأكيد الفعل فى مقابلة تأكيد الاسم بإنّ واللام؛ ولم يقع

---

(١) سورة مريم ٩٦

(٢) سورة الضحى ٥

(٣) سورة النساء ١٥٢.

(٤) الكشاف ٤: ٦١٢

فى القرآن التأكيد بالخفيفة إلّا فى موضعين : ﴿ وَلَيَكُونًا مِنَ ٱلصَّاغِرِينَ ﴾[١] ، وقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[٢].

ولما لم يتجاوز الثلاثة فى تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها فى تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[٣] ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، ورويدا ، كلّها بمعنى واحد ، وهنّ : فعلان واسم فعل .

***

رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفى كإنّ فى تأكيد الإثبات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيدَ النفى ، قلت : لن أبرح .

قال سيبويه : هى جواب لمن قال : سيفعل . يعنى والسين للتأكيد فجوابها كذلك .

وقال الزمخشرىّ : « لن » تدل على استغراق النفى فى الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال فى « المفصل » :[٤] لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفى المستقبل . وبَنَى على ذلك مذهب الاعتزال فى قوله تعالى: ﴿ لَنْ تَرَانِى ﴾[٥] قال : هو دليل عن نفى الرؤية فى الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين فى « الشامل » عن المعتزلة وردّ عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[٦] ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَالَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴾[٧]، يعنى الموت .

ومنهم من قال: لا تنفى الأبد، ولكن إلى وقت، بخلاف قول المعتزلة، وأن النفىَ « بلا » أطول من النفى « بلن »؛ لأنّ آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفَس، فناسب طول المدة بخلاف لن

---

(١) سورة يوسف ٣٢
(٢) سورة العلق ١٥
(٣) سورة الطارق ١٧
(٤) ص ٣٠٧ .
(٥) سورة الأعراف ١٤٣
(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥
(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾[1] وهو مخصص بدار الدنيا

وقال : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾[2] ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ، وعلل بأن الألفاظ تشاكل المعانى ولذلك اختصّت لا بزيادة مدة .

وهذا ألطفُ من رأى للمعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزملكانىّ فى « التبيان » بقوله : لاتنفى ما بعُدَ ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[3] ، ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾[4] .

ووجه القول الثانى أن ﴿ لا يتمنونه ﴾ جاء بعد الشرط فىقوله تعالى : ﴿ إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ ﴾[4] ، وحرف الشرط يعمّ كلّ الأزمنة، فقوبل بلا، ليعم ما هو جواب له، أى زعموا ذلكفى وقتما قيل لهم: تمنوا الموت، وأما ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾[3]، فجاء بعدقوله: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِنْدَ ٱللَّهِ خَالِصَةً ﴾[3] ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون فى دار الكرامه التى أعدّها الله لأوليائه وأحبائه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله : ﴿ لَنْ تَرَانِى ﴾[1] .

قلت : والحق أن لا ولن لمجرد النفى عن الأفعال المستقبلة ، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج ، ومن احتجّ على التأبيد بقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[5] ، وبقوله : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾[6] عورض بقوله : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾[7] ، ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيُّها باليوم ، وبقوله : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[8] ، ولو كانت

---

(١) سورة الأعراف ١٤٣
(٢) سورة الأنعام ١٠٣
(٣) سورة البقرة ٩٥
(٤) سورة الأنعام ١٠٣
(٥) سورة البقرة ٢٤
(٦) سورة الحج ٧٣
(٧) سورة مريم ٢٦
(٨) سورة البقرة ٩٥

للتأبيد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل عدمه ، وبقوله : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[1] ، لا يقال : هى مقيدة فلم تفد التأبيد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك، فلم تستعمل فى غيره. وقد استعملت لا للاستغراق الأبدىّ فى قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[2] ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[3] ، ﴿ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾[4] ، وغيره مما هو للتأبيد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدلّ على أنها لمجرد النفى ، والتأبيد يستفاد من دليل آخر ،

القسم الثانى

الصفة

وهى مخصصة إن وقعت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التى تأتى الصفة من أجلها]

وتأتى لأسباب :

أحدها : لمجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[5] ، فليس ذكرُ الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مِثْل ـ تعالى الله عن ذلك ـ

---

(١) سورة طه ٩١
(٢) سورة فاطر ٣٦
(٣) سورة البقرة ٢٥٥
(٤) سورة الأعراف ٤٠
(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضّح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هـذا المعنى فذكر أسامىَ بعض ممدوحه[١] ، ثم قال :

أَسَامياً لم تَزِدْهُ معرفةً وَإنما لَذّةً ذَكَرْناها[٢]

فقوله : « لم تزده » بيان أنها للإطناب والثناء ، لا للتعريف وَالتبيين .

وقيل : إنّ الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بهـا التعريف ، فإنّ تلك الصفات حاصلة له ، لا لمجرد الثناء ، ولو كانت للثناء لـكان الاختيار قطعُها ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾[٣] ، فهذا الوصف للمدح ليس غير ؛ لأنه ليس يمكنُ أن يكون ثَمّةَ نبيون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشرىّ .

قال : وأريد[٤] بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بُعَداء من ملّة الإسلام التى هى دين الأنبياء كلّهم [فى القديم والحديث][٥] ، وأن اليهود[٦] بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصفَ الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛ والأصلُ فى المدح التمييزُ بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلامُ وصفٌ عام ، فوصفَهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو[٧] باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غايتَه ؛ لأن معنَى[٨] ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعيْن إلى تحقيق معنى العبودية ، التى هى أشرف أوصاف العباد ، فـكذلك يُوصفون بها فى أشرف حالاتهم ، وأكمل أوقاتهم . وقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم

---

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٤ ؛ من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة .

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٤) الـكشاف ١ : ٤٩٥

(٥) تـكملة من الـكشاف

(٦) الـكشاف : « اليهودية »

(٧) ت : « وباعتبار » .

(٨) ت : « معناه » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾[1] أى، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾[2] ، وكذلك قوله : ﴿ ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾[3] تنويهٌ بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفةَ تعظم بعظم موصوفها كما وصفت الملائكة المقربون بالإيمان في قوله: ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾[4] تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضًّا للبشر على التحلّى به ، ليكونوا كالمقربين فى وصف الإيمان، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثّله بقوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ﴾[5] .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يُستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفُه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعمالُه فى نبينا صلى الله عليــه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه[6] بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[7] وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾[8] وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[9] ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾[10] .

---

(١) سورة البقرة ١٢٨
(٢) سورة يوسف ١٠١
(٣) سورة المائدة ٤٤
(٤) سورة المؤمن ٧
(٥) سورة الأعراف ١٥٨
(٦) ت : « من وصفه »
(٧) سورة الأعراف ١٥٨
(٨) سورة الأنعام ١٢٤
(٩) سورة آل عمران ٤٩
(١٠) سورة المزمل ١٥

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه فى التعريف، وأمّا أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حالٍ تابعة والتابع دون المتبوع .

فإن قيل : كيف يَصحّ أن يُزال إبهام الشىء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف، لأنهما كالشىء الواحد .

الثالث : لتعيينه للجنسية، كقوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[1] ، لأن المعنىّ بدابّة والذى سيق له الكلام الجنسية لا الإفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[1]، فجمع ﴿أُمَمٌ﴾ محقّق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابة غير منفكةٍ عن كونها فى الأرض، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ، لينتفىَ توهمُ الفرديّة ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكىّ فى « المفتاح »[2] .

وحمل بعضُهم كلامَه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابةً مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعا بدون الوصف ، لأنّ النكرة المنفية ـ لاسيما مع «من» الاستغراقية ـ قطعية .

وقال الزمخشرى : إن[3] معنى زيادة ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ يفيد زيادة

---

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ،وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر :﴿فِي الْأَرْضِ﴾ مع﴿ دَابَّةٍ ﴾ ، و ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَائِرٍ ﴾ ، لبيان القصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما .

(٣) الكشاف ٢ : ١٦ .

التعميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما فى[1] الأرض ، وما من طائر [فى جو السماء][2] من جميع مايطير بجناحيه [إلّا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها] »[2] .

ويحتمل أن يقال: إن الطَّيران لما كان يوصف به من يعقل كالجانّ والملائكة، فلو لم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتُوهِّم الاقتصار على جنسها مِمَّن يعقل ، فقيل : ﴿بجناحيه﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم المعقولية بعينه .

وقيل : إن الطيرانَ يستعمل لغة فى الخفة ، وشدة الإسراع فى المشى ، كقول الحماسى[3] :

* طَارُوا إليه زُرَافَاتٍ وَوُحْدَانا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿ وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ﴾ لكان ظاهرُ العطف يوهم : «ولا طائر فى الأرض» ؛ لأن المعطوفَ عليه إذا قيِّد بظرف أو حال يقيَّد به المعطوف، وكان ذلك يوهم اختصاصه بطير الأرض الذى لايطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يطيرُ بجنَاحيه ﴾ زال هذا الوهم ، وعُلِم أنه ليس بطائر مقيَّد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

---

(١) الكشاف : « فى جميع الأرضين السبع »

(٢) تكملة من الكشاف.

(٣) هو أنيف بن قريط العنبرى، وصدره :

* كنَّا إذا ما أتانا صارخ فَزِعٌ *

وانظر ديوان الحماسة ١ : ٢٢ — بشرح المرزوقى .

لا يقع إلا فى الأرض ، قيل : فى ذكرها تنبيهٌ على أن المحلَّ الذى فيه شأنكم وتصرفكم ومنه مادة حياتكم ـ وهى سترة أموالكم ـ جدير ألَّا يُفسدَ فيه ، إذ محل الإصلاح لا ينبغى أن يُجعل محلَّ الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى فى سورة براءة : ﴿وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِنْ وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾(١) لأن المرادَ نفىُ النصير عنهم فى جميع الأرض ، فلو لم يُذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصًّا ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾(٢) ، وقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾(٣) ونحوها من المقيَّد ـ إذ القول لا يكون إلَّا بالفم ، والأكل إنما يكون فى البطن ـ ففوائده مختلفة :

فقيل : ﴿بأفواههم﴾ للتنبيه على أنه قول لادليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لا يعضُده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنًى تحته ، كالألفاظ المهملة التى هى أجراس ونغم ، لاتدلّ على شىء مؤثر ؛ لأن القول الدال على معنًى قولٌ بالفم ومؤثر فى القلب ، ومالا معنى له مقولٌ بالفم لاغير ؛ أو المرادُ بالقول المذهَب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لاحجةَ عليه توجب اعتقادَه بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾(٤) .

---

(١) سورة التوبة ٧٤

(٢) سورة النساء ١٠

(٣) سورة الحج ٤٦

(٤) سورة المجادلة ٨ .

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد، فأفاد ﴿بأفواهِهِمْ﴾ التنصيصَ على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيَّد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿ إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ . . . ﴾(١) الآية ، فلم يكذِّب ألسنتهم ، بل كذَّب ما انطوى عن ضمائرهم من خلافه .

وإنما قال: ﴿فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾(٢) ، لأنه يقال : أكل فى بطنه، إذا أمعن، وفى بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كُلُوا فى بعضِ بطنكمُ تعِفّوا   فإنّ زمانكمْ زمنٌ خَمِيصُ(٣)

فكأنه قيل : يأكلون ما يجرّ - إذا امتلأت بطونهم - ناراً .

وإنما قال : ﴿ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾(٤) ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكر والتعقل وسماع أخبار مَنْ مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسلَه ومخالفتهم لهم قال : ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾(٤) .

قال ابن قتيبة : وهل شىء أبلغ فى العظمة والعزّة من هذه الآية! لأن الله تعالى أراد: أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتوّ فيروا بيوتا خاوية قد سقطت على عروشها، وبئرا يشرب أهلها فيها قد عطلت، وقصراً بناه ملكه بالشِّيد خلا من السكن، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ، مثل الذى نزل بهم !

---

(١) سورة المنافقون ١   (٢) سورة النساء ١٠

(٣) البيت من شواهد الكشاف ١ : ٣٦٩؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف: « أى كلوا فى بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس؛ أى لا تملأوها فإن أطعمتمونى عففتم عن الطعام. ثم قال : فإن زمانكم ، أى أمرتكم بذلك لأن زمانكم بجدب ، والخميص : الضامر البطن ، فشبه الزمان المجدب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالخمص تخييل لذلك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارَهم الظاهرة لم تَعْم عن النظر والرؤية وإن عميَت قلوبُهم التى فى صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بها القلب ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾[1] ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فقيد القلوبَ بذكر محلّها رفعاً لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذكرُ محل العمى الحقيقىّ الذى هو أولى باسم العمى من عمى البصر ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالصُّرَعة إنما الشديد الذى يملِكُ نفسَه عند الغضب » ، أى هذا أوْلى بأن يكون شديدا منه ، فعمى القلب هو الحقيقىّ لا عمى البصر ، فأعمى القلب أوْلى أن يكون أعمى من أعمى العين، فنبّه بقوله : ﴿ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾[2] على أن العمىَ الباطن فى العضو الذى عليه الصدر ، لا العمى الظاهر فى العين االتى محلُّها الوجه .

* * *

فوائد تتعلق بالصفة

الأولى

[الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن المتكلم أعمّ من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلّم ولا عكس .

وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

---

(١) سورة الكهف ١٠١ (٢) سورة الحج ٤٦

ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾[١] إذ لا يجوز أن يكون ﴿ نبيا ﴾ صفة لـ « رسول » ، لأن النبيّ أعمّ من الرسول ، إذ كل رسول من الآدميين نبيّ ولا عكس .

والجواب أن يقال : إنه حال من الضمير فى ﴿ رَسُولًا ﴾ والعامل فى الحال ما فى « رسول » من معنى « يرسل » ، أى كان إسماعيل مرسَلا فى حال نبوته ، وهى حال مؤكدة ، كقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٢] .

الثانية

تأتى الصفة لازمة لا للتقييد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾[٣] قال الزمخشرىّ : هى[٤] كقوله : ﴿ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ﴾[٥] ؛ وهى صفة لازمة نحو قوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[٦] جىء بها للتوكيد ؛ لا أنْ يكون فى الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان . ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء ، كقولك : من أحسن إلى زيد – لا أحقّ بالإحسان منه – فالله مثيبه .

وقال الماتُرِيدىّ[٧] : هذا لبيان خاصة الإشراك بالله ألّا تقوم على صحته حجة ، لا بيان أنه نوعان ، كما فى قوله : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[٦] هو بيان خاصة الطيران ، لا أنه نوعان .

---

(١) سورة مريم ٥٤
(٢) سورة البقرة ٩١
(٣) المؤمنون ١١٧
(٤) الكشاف ٣ : ١٦٣
(٥) سورة آل عمران ١٥١
(٦) سورة الأنعام ٣٨
(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى ، إمام علم الكلام ، منسوب إلى ماتريد ، محلة بسمرقند وصاحب كتاب التوحيد ، وأوهام المعتزلة ، والرد على القرامطة وغيرها وله تفسير ينسب إليه توفى سنة ٣٣٣ : الفوائد البهية ص ١٩٥

وقوله : ﴿ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[1] والسَّفَه لا يكون إلا عن جهل. وقيل ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ بمقدار قبحه .

وقوله : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾[2] ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « بغير الحق » فى اعتقادهم ؛ لأن التصريحَ بصفة فعلهم القبيح أبلغُ فى ذمِّهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما فى عكسه : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾[3] لزيادة معنى فى التصريح بالصفة .

وقال بعضهم: ولأن قتل النبيّ قد يكون بحق، كقتل إبراهيم عليه السلام ولَده، ولو وُجد لكان بحق . وقال الزمخشرى : إنما قيّده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا فى الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ماينفعهم فقتلوهم، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجها يوجب عندهم القتل[4] .

وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾[5] ؛ مع أن ذلك منهىٌّ عنه فى غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره فى الحج ، وأنه لو قُدّر جواز مثل ذلك فى غير الحج لم يجز فى الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً !

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[6] ولم يذكر مثل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[7] ، لأن الرياء يقع فى الحج كثيرا ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾[8] واتباعُ الهوى لا يكون إلا كذلك .

---

(١) سورة الأنعام ١٤٠
(٢) سورة البقرة ١٩٦
(٣) سورة الأنبياء ١١٢
(٤) الكشاف ١ : ١٠٩ مع تصرف فى العبارة
(٥) سورة البقرة ١٩٢
(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٧) سورة البقرة ١٨٧
(٨) سورة القصص ٥٠

وقيل : بل يكون الهوى فى الحق ، فلا يكون من هذا النوع .

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾(١)، فإن حكمه تعالى حسن لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفَه بذلك ؛ لأن للموقنَ هو الذى يطلع على ذلك دون الجاهل .

وقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾(٢)، والكتابة لا تكون إلا باليد ؛ ففائدته مباشرتهم ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة فى تقبيح فعلهم ؛ فإنه يقال : كتَب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما فى قول علىّ : « كتب النبىّ صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتى الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾(٣) ؛ قيل. المراد: « سوداء ناصع » ، وقيل: بل على بابها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾(٤) قيل : كأنه أينُقٌ سود ، وسمى الأسود من الإبل أصفَر ، لأنه سواد تعلوهُ صفرة .

الرابعة

قد تجىء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾(٥) مع أن المعلوم أنما يؤكل إذا أثمر ،

(١) سورة المائدة ٥٠
(٢) سورة البقرة ٧٩
(٣) سورة البقرة ٦٩
(٤) سورة المرسلات ٣٣
(٥) سورة الأنعام ٩٩

فقيل : فائدته نفيُ توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾(٢) فإن غيرَ مال اليتيم كذلك ، لكن إنمـــا خصه بالذِّكر ، لأن الطمعَ فيه أكثر لعجزه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مالِ البالغ . أو لأن التخصيصَ بمجموع الحُكْمين ؛ وهما النهى عن قربانه بغير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾(٣) ، مع أن الفعل كذلك ، وقُصد به ليُعلَم وجوب العدل فى الفعل من باب أولى ، كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾(٤)

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾(٥) ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتا ، قُصد به مجرد التأكيد .

ولقائل أن يقول : إن «إلٰهين» مثنى و«الاثنان» للتثنية، فما فائدة الصفة؟ وفيه وجوه:

أحدها : قاله ابن الخباز(٦) : إنّ فائدتها توكيدُ نهى الإشراك بالله سبحانه ، وذلك

---

(١) سورة الفلق ٥ (٢) سورة الأنعام ١٥٢
(٣) سورة الأنعام ١٥٢ (٤) سورة الإسراء ٢٣
(٥) سورة النحل ٥١ .
(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الخباز الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن معطى ، توفى سنة ٣٧ بغية الوعاة ١٣١ .

لأن العبرة فى النهى عن اتخاذ الإلٰهين ؛ إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف « إلٰهين » بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلٰهين عاجزين » لأشعر بأن القادريْن يجوز أن يُتخذا ، فمعنى التثنية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان مَنْ دقت حكمته فى كل شىء !

ونظير هذا ما قال الأخفش فى قوله : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[1] .

الثانى: أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن وبنو عبد المطلب شىء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ، فالتثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط لصحّ فى موضوعه أن يكون نهيا عن اتخاذ جنسين آلهة؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم واحد، لاسيما وقد يتخيَّل أن الجنس الواحد لا تتضادّ مطلوباته، فيصح، فلما قال : ﴿اثنين﴾ بيَّن فيه قبح التعديد للإله ، وأنه منزّه عن العددية . وقد أومأ إليـــه الزمخشرى بقوله : « ألا ترى[2] أنك لو قلت : إنما هو إلٰه ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك[3] : إنك نفيت الإلٰهية لا الوحدانية » .

الثالث: أنّه لما كان النهىُ واقعاً على التعدّد والاثنينية دون الواحد أتَى بلفظ الاثنين، لأن قولك : « لا تتخذ ثوبين » يحتمل النهى عنهما جميعاً ، ويحتمل النهىُ عن الاقتصار عليهما ، فإذا قلت : « ثوبين اثنين » عَلِمَ المخاطبُ أنك نهيتَه عن التعدد والاثنينية دون الواحد، وأنّك إنما أردتَ منه الاقتصار على ثوب واحد، فتوجه النفىُ إلى نفس التعدد والعدد،

---

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتى نص جواب الأخفش فى الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، ونقله الحريرى فى درة الغواص ١٧

(٢) الكشاف ٢ : ٤٧٥ (٣) الكشاف : « وخيل » .

فأتى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : « لا تعدّد الآلهة، ولا تتخذ عدداً تعبده، إنما هو إله واحد » .

الرابع : أن « اتخذ » هي التي تتعدى إلى مفعولين، ويكون ﴿ اثنين ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلٰهين ﴾ مفعولها الثانى ؛ وأصل الكلام : « لا تتخذوا اثنين إلٰهين » ثم قدم المفعول الثانى على الأول . ويدلُّ على التقديم والتأخير أنّ « إلٰهين » أخصُّ من « اثنين » ، واتخاذ اثنين يقع على مايجوز ؛ وعلى مالا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلٰهين فلا يقع إلا على مالا يجوز. وقدم « إلٰهين » على « اثنين » إذ المقصود بالنهى اتخاذهما إلٰهين ؛ فالنهىُ وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بدّ من ذكر « الاثنين » و « الإلٰهين » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب « البسيط » : وهذا الوجه هو الجيِّد ، ليخرج بذلك على التأكيد ؛ وأما إذا جعل « إلٰهين » مفعول « تتخذوا » و « اثنين » صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يُستفاد من « اثنين » ما استفيد من « إلٰهين » ، لأن الأول يدلُّ على العدد والجنس ، والثانى على مجرد الاثنينية .

قال : وهذا الحكم فى قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[1] فى دخول « اثنين » فى حد الوصف إلّا إن مَنْ قرأ بتنوين « كلٍّ » فإنه حذف المضاف إليه، وجعل التنوين عوضاً عنه، و﴿زوجين﴾ مفعول « احمل[2] » أو « فاسلك[3] » و « اثنين » نعت. و ﴿ منْ ﴾ يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالا من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كلّ » احتمل وجهين: أحدهما أن تجعل : «اثنين» المفعول، والجار والمجرور متعلق

(١) فى سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) فى سورة هود ٤٠ . (٣) فى سورة « المؤمنون » ٢٧ .

بفعل الأمر المحذوف كما تقدم . والثانى جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و« كل » هى المفعول و « اثنين» صفة .

الخامس : أنه بدل ، وينوى بالأول الطّرح ،واختاره النِّيلى فى « شرح الحاجبية »قال: لما فيـــه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال فى الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[1] ، فإن[2] مروان بن سعد المهلّبى سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ماالفائدة فى هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد التثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين، مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك، فلم يفصِّل الخبرُ الاسمَ فى شىء؟

فأجاب أبو الحسن: بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة،أى قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو« صالحتين » أوغير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهمَ أن فرض الثلثين [للأختين][3] تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [على أىّ صفة][3]، وهى فائدة لا تحصل من ضمير المثنى . ومعناه أنهم كانوا فى الجاهلية يورّثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورّث إلا من يحمل الـكلّ ويُنـكِىء العدوّ ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية أن العبرة فى أخذ الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمرٍ زائد على العدد .

قال الحريرى : و [لعمرى][3] لقد أبدع مروان فى استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن فى كشف إشكاله !

ولقد نقل ابن الحاجب فى « أماليه » هذا الجواب عن أبى على الفارسى ـ وقد بيّنا

---

(١) سورة النساء ١٧٦

(٢) الخبر فى درة الغواص للحريرى ١٧

(٣) تكملة من درة الغواص .

أنه من كلام الأخفش ـ ثم اعترض عليـــه بأنّ اللفظ وإن كان صالحا لإطلاقه على المثنى مجردا عن الصفات لا يصحُّ إطلاقه خبراً دالّا على التجريد من الصفات ، وإنما يُعنى باللفظ ذاتُه الموضوعة له ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءنى رجل » ، لا يفهم إلا ذات ، من غير أن يدلّ على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل ، فكذلك « اثنتين » لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفدمنه شىء زائد على المستفاد من ضمير التثنية. ثم لوسلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصحّ هاهنا ؛ إذ لو صحّ لجاز أن يقال: « فإن كانتا على أى صفة حصل » ولو قيل ذلك لم يصحّ ، لأن تثنية الضمير فى ﴿ كانتا ﴾ عائد على الـكلالة والـكلالة تـكون واحداً واثنين وجماعة ؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة .

ثم لـما كان الضمير[1] الذى فى « كانتا » العائد على الـكلالة هو فى معنى اثنين صحّ أن تثنيه لأن تثنيته فرع عن الإخبار باثنين ؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تُستفد التثنية إلا من اثنين .

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [2] ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾[2] ، ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾[2] ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما فى الـكلالة ، وإلا لـكان الضمير لغير مذكور !

والجواب بشىء يشمل الجميع ؛ وهو أن الضميرَ قد يعود على الشىء باعتبار المعنى الذى سيق إليه ونسب إلى صاحبه ؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحدا فافعل به كذا، وإن كان اثنين فكذا ؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين ؛ لأن المقصودَ الجائى ، وكأنك قلت: وإن كان الجائى من الرجال؛ لأنه عُلم من قولك: «إذا جاءك» ؛ والآيةسيقت لبيان

---

(١) م : « المضمر » .

(٢) سورة النساء ١١ .

لوارثين الأولاد؛ فكأنه قيل: « فإن كان الوارث من الأولاد »؛ لأنّ المعنى الذى سيق له الكلام، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى.

ويجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه.

قلت: وفى هذه الآية ثلاثة أجوبة أخر:

أحدها: أنه كلام محمول على المعنى، أى: « فإن كان مَن ترك اثنتين »؛ وهذا مقيَّد؛ فأضمره على مابعده، و « مَن » يسوغ معها ذكر الاثنين؛ لأنه لفظ مفرد يعبَّر به عن الواحد والاثنين والجمع؛ فإذا وقع الضمير موقع «مَن» جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنين.

الثانى: أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة؛ كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ﴾(١)، وذلك أنّ حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعدود؛ كثلاثة رجال، وأربعة أبواب، فكان القياس أن يقول: اثنين رجل، وواحد رجل؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظةً تجمع العدد والمعدود، فتُغنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر؛ وهو قولك: رجلان ورجل؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة، لم يُعلم المعدود ما هو؟ وإذا قلت: رجال، لم يعلم عددهم ما هو؟ فأنت مضطر إلى ذكر العدد والمعدود، فلذلك قيل: كان الرجال ثلاثة ولم يُقل: كان الرجلان اثنين، ولا الرجلان كانا اثنين، فإذا استعمل شىء من ذلك كان استعمالا للشىء المرفوض؛ كقوله:

* ظَرف عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ(٢) *

---

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) قبله:

* كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ *

استشهد به الزمخشرى فى المفصل فى باب المثنى ١٨٤، وابن هشام فى الشذور ٤٧٥، ونسبه ابن السيراف لشماء الهذلية، وانظر حواشى الشذور.

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؟ وإنما هو فى الشعر ؟

قيل : إنا وجدنا فى القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ » ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن كانتا اثنتين فصاعدا » ، فعبَّر بالأدنى عنه وعما فوقه .
قاله ابن الضائع النحوىّ .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾(١) فإن الرجولية المثنّاة فُهِمت من الضمير ؛ بدليل: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾(١) ؛ فالظاهر أن قوله: ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لا خبر ، فكأنّ المعنى : « فإن لم يوجدا حالَ كونهما رجلين » .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾(٢) : فإنّ الأنوثة فُهِمت من قوله : ﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤالَ فى الأول ؛ فقال : الضمير فى ﴿ يَكُونَا ﴾ للرّجُلين ، لأن ﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيّدا بأنهما من الرجال ؛ فكأنّ الكلام : « فإن لم يكن الرجلان رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش فى آية المواريث(٣) : إنّ الخبر هنا أفاد العدد المجرّد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذْ وضع فيه « الرّجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجوّز بعيد ؛ والذى ذكره الفارسىّ المجرّد منهما ، الرّجولية أو الأنوثية أو غيرها من الصفات؛ فكيف يكون لفظٌ موضوع لصفةٍ ما دالّا على نفيها(٤) !

---

(١) سورة البقرة ٢٨٢
(٢) سورة آل عمران ٣٦
(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء
(٤) ت : « نعتها » تصحيف .

على أنّ فى جواب الفارسى هناك نظرا ؛ فإنه لم يَزِدْ على أنْ جعل نفس السؤال جوابا ! كأنه قيل : لمِ ذكَر العدد وهو متضمّن للضمير ؟ فقال : لأنه يُفِيد العدد المجرد ، فلم يزد الألفاظ تجردا .

قال : وأمّا مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ منصوب على الحال المبيّنة و « كان » تامة فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِل عن وجه النظم، وأسلوب البلاغة ونفى مالايليق بهامن الحشو، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشىء ؛ والذى يَرِد عليه وهو خَبَر يرِد عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلُّف فى جعله حالا .

والذى يظهر فى جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين بمعنى « شخصين شهيدين » قيده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[1] ، ثم أعاد الضمير فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشهيدين المطلقين »، وكان عوده عليهما أبلغَ ليكون نفىُ الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما، فيكون الشرط موجبا و نفيا على الشاهدين المطلقين لأن قوله : ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾[1] ، كالشرط؛ كأنه قال: « إن كانا رجلين » ، وفى النظم على هذا الأسلوب من الارتباط وجرى الكلام على نسق واحد مالاخفاء به . وأما فى آية المواريث ؛ فالظاهر أنّ الضميرَ وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم يتقدمه مايدل عليه لفظا، فكأنه قال : «فإن كان الوارث اثنين»، ثم وُضِع ضميرُ الاثنين موضعَ الوارث الذى هو جنس، لمّا كان المرادُ به منه «الاثنان». وأيضا فإنّ الإخبار عن الوارث ـ وإن كان جمعا ـ باثنين ففيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرَد اللفظ ، فكان الأليق بحسن النظم وضع المضمر موضع الظاهر، ثمّ يجرى الخبر على من حدث عنه ـ وهو الوارث ـ فيجرى الكلام فى طريقه، مع الإيجاز فى وضع المضمر موضع الظاهر، والسلامةِ من تفاوت اللفظ ، فى الإخبار عن لفظٍ مفردٍ بمثنى .

---

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) كلمة غير واضحة فى الأصول .

ونظير هذا ـ مما وقع فيه اسم موضعَ غيره إيجازا ثم جرى الكلام مجراه فى الحديث عمّن هو له، وإن لم يذكر ـ قولُه تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾(١) ، فعادَ هـذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أقيمت القريةُ فى الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مَجْراه مع حصول الإيجاز فى وضع القرية موضعَ أهلها ، وفَهمِ المعنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية فى البيان يقصّر عن مَداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾(٢)، قال ابن عمرون(٣): لما فُهِمَ منها التأكيد ظنّ بعضهم أنها ليست بصفة . وليس بجيّد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات؛ وليس فى ﴿ وَاحدة ﴾ دلالة على نفخ، فدلّ على أنها ليست تأكيداً .

وفى فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمسِ الدابر » .

الثانى : وصَفَها ليصح أن تقوم مقامَ الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورُدّ بأن تحديدها بتاء التأنيث مصحِّح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تعلم من « نفخة » إلا ضِمْناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صحّ وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بواحدة لأجل [نفى](٤) توهم الكثرة ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾(٥) فالنعمة فى اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدِّها.

---

(١) سورة الأعراف ٤ (٢) سورة الحاقة ١٣

(٣) هو محمد بن محمد بن أبى على بن عمرون أبو عبد الله الحلبى ، شارح المفصل للزمخشرى : توفى سنة ٦٤٦ . بغية الوعاة ٩٩ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق (٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

الخامس : أتى بالوحدة ليدلّ على أن النفخة لا اختلاف فى حقيقتها، فهى واحدة بالنوع، - كقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾(١) ، أى لا اختلاف فى حقيقته .

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾(٢) ، قيل: ما فائدة ﴿ إِلَٰه ﴾ ؟ وهلّا جاء « وإلٰهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلٰهكم واحد » لكان ظاهرُه إخبارا عن كونه واحدا فى إلٰهيته، يعنى لا إلٰه غيره، ولم يكن إخباراً عن توحده فى ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإلٰه، والآية إنما سيقت لإثبات أحديته فى ذاته ونفى مايقوله النصارى إنه إلٰه واحد والأقانيم ثلاثة ، أى الأصول ، كما أن زيدا واحدا وأعضاؤه متعدّدة ، فلما قال : ﴿ إِلَٰه واحد ﴾ دلّ على أحدية الذات والصفة .

ولقائل أن يقول: قوله: ﴿واحد﴾ يحتمل الأحدية فى الذات والأحدية فى الصفات، سواء ذكر « الإلٰه » أولا ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾(٣) ، ومعلوم بقوله : ﴿ الثالثة ﴾ أنها ﴿ الأخرى ﴾ ، وفائدتُه التأكيد . ومثله على رأى الفارسى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ ﴾(٣) .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾(٤) ، قيل بمعنى « عن » أى خرّ عن كفرهم بالله؛ كما تقول: اشتكى فلان عن دواء شربه؛ أى من أجل كفرهم . أو بمعنى اللام ، أى فخرّ لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظة « على » فى مثل هذا الموضع إلا فى الشرّ والأمر المكروه ، تقول : خربت على فلان ضيعتُه ، كقوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا

---

(١) سورة القمر ٥٠ (٢) سورة البقرة ١٦٣
(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠ (٤) سورة النحل ٢٦

مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾[1] ، ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾[2] ، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[3] . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ، إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿ من فوقهم ﴾ على الفوقية الحقيقية ؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[4] ! كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل]

إذا اجتمع مختلفان فى الصراحة والتأويل قُدِّم الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ، ثم الجملة، كقوله تعالى : ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّالِحِينَ ﴾[5]، فقوله ﴿وجيها﴾حال، وكذلك ﴿ مِن المقرَّبين ﴾ ، وقوله ﴿ يُكلم ﴾ وقوله : ﴿ من الصالحين ﴾ ، فهذه أربعة أحوال انتصبت عن قوله : ﴿ كلمة ﴾ والحال الأولى جيء بها على الأصل اسما صريحا، والثانية فى تأويله ، جار ومجرور ، [وجيء] بها هكذا لوقوعها فاصلة فى الكلام ؛ ولو جيء بها اسما صريحا لناسبت الفواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[6]، ﴿قَالَ

---

(١) سورة البقرة ١٠٢
(٢) سورة آل عمران ٧٨
(٣) سورة الأعراف ٢٨
(٤) سورة النحل ٢٦
(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦
(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾[1] ، ولمّا كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبهٌ من الجملة جُعِل بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ذلك ، وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2] ولا يقال : إن ﴿أذلة﴾ بدل لأنه مشتق، والبدل إنما يكون فى الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[3] ، فقيل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبرا لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[فى اجتماع التابع والمتبوع]

فى اجتماع التابع والمتبوع أنهم يقدمون المتبوع ، فيقولون: «أبيض ناصع » و«أصفر فاقع » و « أحمر قانٍ » و « أسود غربيب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾[4] والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[5] وهى من الآيات التى صدئت فيها الأذهان الصقيلة ، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السَّواد لأنه قد يكون فى الغربان ما فيه بياض ، وقد رأيته ببلاد المشرق ا فلم يفهم من الآية إلا أن الغرابيب هو الغراب ، ولا قوة إلا بالله!

(١) سورة المائدة ٢٣
(٢) سورة المائدة ٥٤
(٣) سورة الأنعام ١٥٥
(٤) سورة البقرة ٦٩
(٥) سورة فاطر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم ﴿ الغرابيب ﴾ هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوى التركيب ، وذلك أنه لمّا تقدم البيض[1] والحمر دون إتباع كان الأليق بحسن النّسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السّود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الغرابيب ، فيُقابل حظ اللفظ وحظ المعنى ، فوفّى الخطاب وكمل الغرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الغرابيب » على « السود » فوقع فى لفظ « الغرابيب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإتباع حظّ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحمر ؛ فاتسقت الألفاظ كما ينبغى ، وتمّ المعنى كما يجب ؛ ولم يُخِلّ بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الغرابيب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » لئلّا تتنافر الألفاظ ، فإن ضمّ الغرابيب إلى البيض والحمر ولزّها فى قرن واحد :

* كابن اللبون إذا مالزّ فى قرن[2] *

غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام واتّسق[3] نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التّمام ، وهذا لعمر الله من العجائب التى تكِلّ دونها العقول ؛ وتَعْيَا بها الألسن لا تدرى ما تقول ! والحمد لله .

---

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت لجرير ؛ وتمامه :

* لم يستطِعْ صَوْلَةَ ٱلْبُزْلِ القناعيسِ *

(٣) ت : « واتثق » ، صوابه فى م .

ثم رأيت أباالقاسم السهيلى، أشارإلى[1] معنى غريب، فنقل عن أبى حنيفة الدينورىّ أن « الغربيب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هـذا يفهم معنى الآية ، و « سود » عندى بدل لا نعت ، وإن كان « الغربيب » إذا أطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلّما يفهم منه العنب الذى هو اسمه خاصة ، فمن ثَمَّ حَسُن التقييد .

الثامنة

[عند تكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ. هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾[2]، وتارة تشترك بالعطف كقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى. ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ . وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾[3] ويشترط فى ذلك اختلاف معانيها ، قال الزمخشرى وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذن بأنّ كلّ صفة مستقلة .

والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[4] ، وإلّا فلا .

التاسعة

فصل الجمل فى مقام المدح والذمّ أبلغ من جعلها نمطاً واحداً

قال أبو علىّ الفارسىّ : إذا ذكرت صفات فى معرض المدح والذم، فالأحسن أن يخالَف فى إعرابها ؛ لأن المقام يقتضى الإطناب ، فإذا خولف فى الإعراب كان المقصود أكملَ ، لأنّ المعانىَ عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

---

(١) لم أجده فى المطبوع من كتابه التعريف والإعلام .

(٢) سورة القلم ١٠ ، ١١ (٣) سورة الأعلى ١ ـ ٣

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله فى المدح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[1] فانتصب ﴿المقيمين﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذى هو ﴿المؤمنون﴾ . وقيل : بل انتصب بالعطف على قوله : ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[1] ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذى أنزل إليك وبالمقيمين » أى بإجابة المقيمين ، والأول أولى ، لأن للوضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾[2] إلى قوله : ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾[2] نصّ عليه سيبويه[3] .

وجوّز السّيرافى أن يحمل على قوله : ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى﴾[2] إلى أن قال : ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾[2] ، وردّه الصفّار بأنّه لا يُعطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿والصابرين﴾ معطوفا على ﴿والسائلين﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المعطوف عليه .

والصواب أن يكون المعطوف مِنْ صلة « من » ، وتكون الصلة كَمُلت

---

(١) سورة النساء ١٦٢ (٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتمامها :

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِى الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾[1] ثم أخذ فى القطع .

ومثاله فى الذم : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[2] بنصب ﴿ حمالة ﴾ .

تنبيهات

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكونَ الموصوف معلوماً ، أو مُنزَّلا منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزَّلا منزلة المعلوم » لا بد منه .

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[3] : رفع على الإبدال من ﴿ الَّذِي نَزَّلَ ﴾[4] أو رفع على المدح ، أو نصب عليه[5] .

قال الطيبى[6] : والإبدال أوْلى ، لأنّ من حقِّ صلةِ الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب، وكونه تعالى : ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ لم يكن معلوما للعالمين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[4] بياناً وتفسيرا وتبيّن لك المدح .

وجوابه ما ذكرنا أن المنزَّل بمنزلةَ المعلوم منزلة المعلوم ، وها هنا لقوة دليله أُجْرِى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيبويه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتعظيم .

وشرط بعضهم ثالثا ، وهو تقدم الإتباع ، حكاه ابن بابشاذ[7] .

---

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) سورة اللهب ٤

(٣) سورة الفرقان ٢

(٤) سورة الفرقان ١ والآية بتمامها : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ .

(٥) الكشاف ٣ : ٢٠٧

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبى؛ أحد شراح الكشاف ؛ توفى سنة ٧٤٣ . بغية الوعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، صاحب المقدمة فى النحو وشارح الجمل للزجاج . توفى سنة ٤٥٤ . إنباه الرواة ٢ : ٩٥

وزيّفه الأستاذ أبو جعفر بن الزّبير، وقال: إنما يتمّ ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان، فحينئذ يتقدم الإتباع ليستحكم العلم بالموصوف؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان. قال: والأصلُ ـ فيما الصفة فيه مدح أوذم والموصوف معلوم ـ قطعُ الضمير، وهو الأفصح، ولا يشترط غير ذلك.

وقد أورِد على دعوى أفصحيّة القطع عند ذلك إجماعُ القراء السبعة على الإتباع في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ. ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[1]، فضعّفوا قراءةَ النصب على القطع مع حصول شرطَيِ القطع.

وأجاب ابن الزبير بأنّ اختيارَ القطع مطّرد ما لم تكن الصفة خاصّة بمن جرت عليه لا يليق ولا يتّصف بها سواه. ولا شكّ أن هذا الضربَ قليل جدًّا، فكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه. فإذا كانت الصفة ممن لا يشارِكُ فيها الموصوف غيرَه، وكانت مختصة بمن جرَتْ عليه، فالوجه فيها الإتباع.

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره؛ فلذلك لم يقطع، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿حمٓ. تَنزِيلُ ٱلْكِتَابِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ. غَافِرِ ٱلذَّنبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ. ذِى ٱلطَّوْلِ﴾[2]؛ لمّا كان وصفُه تعالى بـ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنبِ﴾ وما بعده لا يليق بغيره، لم يكن فيه إلا الإتباع، والإتباعُ لا يكون إلا بعد القطع[3]؛ ويلزم الإتباع في الكل.

وهذا مع تكرر الصفات، وذلك من مسوّغات القطع على صفةٍ ما، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة.

---

(١) سورة فاتحة الكتاب ١ ـ ٤ (٢) سورة غافر ١ ـ ٣ . (٣) م «قطع»

وأما الإتباع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبيه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[1]، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾[1] فورد في هذه الجمل الأربع الفصلُ بالضمير المرفوع بين اسم إنّ وخبرها، ليتحدّد بمفهومه نفيُ الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾[1]، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لا حقيقةً ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاه الله تعالى عن نمروذ.

قلت: وما ذكره في الجواب يَرِد عليه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ..﴾[2] الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ...﴾[3] الآيات.

ومما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ. هَمَّازٍ﴾[4] الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتباع، ولم يجئ فيها القطع.

وقرأ الحسن: ﴿عُتُلٌّ﴾[5] بالرفع على الذم، قال الزمخشريّ: وهذه القراءة تقوية لما يدلّ عليه بعد ذلك[6].

* * *

الثاني: قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص، وقد فرّق سيبويه بينهما فيما بيّن؛

---

(١) سورة النجم ٤٣ ـ ٤٥ (٢) سورة التوبة ١١٢

(٣) سورة التحريم ٥ (٤) سورة ن ١٠، ١١

(٥) سورة ن ١٣ (٦) الكشاف ٤ : ٤٧١

والفرقُ أنّ المنصوب على المدح أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحا ؛ نحو « هذا زيد عاقلَ قومه » وفى الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك ، كقوله تعالى: ﴿ رَحْمَةُ ٱللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾(١) فيمن نصْب ﴿ أهل ﴾ .

العـــاشرة

[فى وصف الجمع بالمفرد]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَاتِ ٱلْعُلَى ﴾(٢) فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٣) ، فوصف « الأسماء » وهى جمع اسم ، بالحسنى وهو مفرد ، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴾(٤) ، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث « الأول » وهو صفة لمفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛ بخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾(٥) ، والبور : الفاسد ، فقال الرمّانى : هو بمعنى الجمع إلا أنه تُرِك جمعه فى اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا

---

(١) سورة هود ٧٣

(٢) سورة طه ٤

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٤) سورة طه ٥١

(٥) سورة الفرقان ١٨ .

﴿وَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[1] فثنى الضمير ، ولا يقال فى الواحد « يقتتل » .

ومنه : ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[2] ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيدا

ذكره الزمخشرىّ ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[3] قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو[4] فيها ؛ كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[5] ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[6] .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشرىّ ، لأن الصفة كالحال فى المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يُؤتى بالواو فى الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[7] ، وقوله تعالى : ﴿آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾[8] ، وتقول : جاءنى زيد والعالم .

---

(١) سورة القصص ١٥

(٢) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة الحجر ٤

(٤) الكشاف: «ألا تتوسط الواو بينهما» .

(٥) سورة الشعراء ١٠٧

(٦) الكشاف ٢ : ٤٤٤ .

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩

الثانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤْتَى بها للبيان والتخصيص، أو المدح والذم، وهـذا فى موضع الإطالة لا الاختصار، فصار من باب نقص الغرض.

وقال ابن عمرون: عندى أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً، فحذفُ الموصوف ينقص الغرض، ولأنه ربما أوْقع لَبْسا، ألا ترى أن قولك: «مررت بطويل» يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾[1].

قال السخاوى[2]: ولا فرق فى صفةِ النكرة بين أن يذكر معها أو لا.

قال ابن عمرون: وليس قوله بشىء.

القسم الثالث

البدل

والقصد[3] به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان والتأكيد، أما البيان فإنك إذا قلت: «رأيت زيدا أخاك» بيَّنت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأنه

---

(١) سورة الصافات ٤٨.

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى المقرئ؛ شارح المفصل والشاطبية، وأحاجى الزمخشرى النحوية، وصاحب كتاب سفر السعادة، وغير ذلك من الكتب، توفى سنة ٦٤٣. بغية الوعاة ٣٤٩.

(٣) ت: «وفائدته».

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يدَه أو جميع بدنه ؛ فإذا قلت : « يده » فقد رفعتَ ذلك الإبهام ، فالبدل جارٍ مجرى التأكيد ، لدلالة الأول عليه ، أو المطابقة كما فى بدل الكلّ ، أو التضمن كما فى بدل البعض ، أو الالتزام كما فى بدل الاشتمال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة ، وإذا قلت : «شربت ماءالبحر بعضه» فإنه مفهوم من قولك : «شربت ماء البحر» أنك لم تشربه كله فجئت بالبعض تأكيداً .

وهذا معنى قول سيبويه : ولكنه بَنَى الاسم تأكيدا ، وجرى مجرى الصفة فى الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيت أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيداً » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فمن الناس مَنْ يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلمّا ذكرتهما أثبتّ باجتماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزمخشرى : وإنما[1] يذكر الأول لتجوز التوطئة[2] ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الإفراد .

وقال ابن السِّيد: ليس كلُّ بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذى يعرِض فى المبدَل منه، بل من البدل مايراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[3] ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثانى لم يشكّ أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نصّ سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد ، ولهذا جوزوا بدل المضمر من المضمر، كلقيته أباه . انتهى.

---

(١) المفصل ١٢١

(٢) المفصل : « لنحو من التوطئة » .

(٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينه وبين الصفة أن البدل فى تقدير تكرار العامل، وكأنه فى التقدير من جملتين؛ بدليل تكرر حرف الجرّ فى قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1]، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمر[2]، وهذا مما يمتنع فى الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة فى الاسم، فكذلك تكرار العامل الرافع أو الناصب فى تقدير التكرار، وهو إن كان كذلك فلا يخرجُ عن أن يكون فيه تبيينٌ للأول كالصفة.

وقيل لأبى علىّ: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل فى البدل، وإنما دل عليه العامل فى المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه فى اللفظ، جاز أن يوضّحه.

ومن فوائد البدل التبيينُ على وجه المدح فقولك: هل أدلّك على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان، أبلغُ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجملا ثم مفصّلا. وقال الأخفش والواحدىّ فى بدل البعض من الكلّ، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3]: يسمى هذا بدلَ البيان؛ لأن الأوّل يدلّ على العموم ثم يؤتى بالبدل إن أريد البعض.

* * *

واعلم أن فى كلا البدلين ـ أعنى بدل البعض وبدل الاشتمال ـ بياناً وتخصيصاً للمبدل منه، وفائدة البدل أنّ ذلك الشىء يصير مذكورا مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ ٱلَّذِينَ﴾[4].

---

(١) سورة الأعراف ٧٥
(٢) ت: «الضمير».
(٣) سورة آل عمران ٩٧
(٤) سورة الفاتحة ٦، ٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[2] وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كلّ ناصية هذه صفتها .

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[3] .

وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[2]. قال ابن يعيش[4] : ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالآية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .

والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾[5] ، فحدائق وما بعدها بدلٌ من « مفازًا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[6] ، فإن « سود » بدل من « غرابيب » لأن الأصل « سود غرابيب » فغرابيب فى الأصل صفة لسود ، ونزع الضمير منها ، وأقيمت مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذى كان موصوفاً بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾[7] . وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾[8] فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبدل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[9] لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

---

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨ — (٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصحيف .

(٥) سورة عم ٣١ — ٣٤ — (٦) سورة فاطر ٢٧

(٧) سورة آل عمران ٨٥ — (٨) سورة يوسف ٢٠

(٩) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

المستقيم ؛ فإن مجيء الخاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الحذّاق في قوله تعالى : ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾(١) : إنه لو عكس فقيل : « مايقول من لفظ » لم يجز ، لأن القول أخصّ من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل المهمل الذي لامعنى له .

وقد يجيء للاشتمال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البدل في البعض جزء في الاشتمال وصفاً، كقوله: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾(٢)فإن ﴿أَذْكُرَهُ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من الهاء في ﴿أنسانيه﴾ العائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنساني ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٣) فـ﴿قِتَالٍ﴾ بدل من «الشهر» بدل الاشتمال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره؛ وهومؤكدلأنهم لم يسألواعن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه، وإنما سألوا عن القتال فيه، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ﴾(٤)، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتمال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والعائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٥) فالمستطيعون بعضُ الناس ، لا كلُّهم .

وقال ابن بَرْهان: بل هذه بدل كلّ من كلّ ، واحتج بأن الله لم يكلّف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم؛ على حدّ قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

---

(١) سورة ق ١٨
(٢) سورة الكهف ٦٣
(٣) سورة البقرة ٢١٧
(٤) سورة البروج ٤ ، ٥
(٥) سورة آل عمران ٩٧ ، ١٧٣ .

لَكُمْ ﴾[1] ؛ فى أنه لفظٌ عام أريد به خاص، لأن ﴿الناس﴾ فى اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: ﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾[1]؛ فعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطيعين فى كميّتهم ، وهم بعض الناس لا جميعهم .

والصحيح ماصار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون فى الثانى بيان ليس فى الأول؛ بأن يذكر الخاصُّ بعد العام مبيِّنا وموضحا .

ولا بدّ فى إبدال البعض من ضمير ، كقوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾[2] . ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[3] .

وقد يحذف لدليل ، كقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾[4] ، « منهم » ، وهو مراد بدليل ظهوره فى الآية الأخرى ؛ وهى قوله : ﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[5] ، فـ ﴿ من آمن ﴾ بدل من ﴿ أهله ﴾ ، وهم بعضهم .

وقد يأتى البدل لنقل الحكم عن مبدله ، نحو : « جاء القوم أكثرهم[6] ، وأعجبنى زيد ثوبه » . وقال ابن عصفور : ولا يصح « غلمانه » .

وعدل عن البدل فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ ٱلْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[7] ، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم فى الحال الثانى وهو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[8] ، فلو أبدل لأوهمَ ، بخلاف : « إنك أن تقوم خير لك » . البدل أرجح .

والبدل فى تقدير تكرير العامل وليس كالصفة ، ولكنه فى تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجرّ .

---

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٣) سوررة الأنفال ٣٧
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٦) م : « كلهم » تصحيف
(٧) سورة الحجرات ٤
(٨) سورة الحجرات ٥ .

قد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾(١) ، ف﴿طلعها﴾ بدل اشتمال من ﴿النخل﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿من﴾ .

وقوله تعالى : ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(٢) ، ﴿لِمَنْ آمَنَ﴾ ، بدل بعض من كل ، من ﴿الذين استضعفوا﴾ ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كرر اللام .

وقوله : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾(٣) ، فقوله : ﴿لبيوتهم﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ﴾(٣) . وجعل ابن عطية اللام الأولى للملك والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البدل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾(٤) ، ف﴿لأولنا وآخرنا﴾ بدل من الضمير فى ﴿لنا﴾ ؛ وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل .

ومنه قراءة يعقوب : ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ، كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾(٥) ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن فى الثانية ذكر سبب الجثو .

قيل : ولم يظهر عامل البدل إذا كان حرف جرّ ، إيذانا بافتقار الثانى إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لانقطع الثانى عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

---

(١) سورة الأنعام ٩٩
(٢) سورة الأعراف ٧٥
(٣) سورة الزخرف ٣٣
(٤) سورة المائدة ١١٤
(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، بنصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلافَ فى جواز إظهار العامل فى البدل إذا كان حرف جرّ كالآيات السابقة ؛ فإن كان رافعا أو ناصباً ففيه خلاف ، والمجوّزون احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ . وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَّكُمْ ﴾[1] فيجوز أن يكون ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الثانى بدلا من ﴿ أمدكم ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ، وتكون الثانية صلة « الذى » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ، كقولك: «ضربت رأس زيد قذفته بالحجر» . ثم قوله تعالى: ﴿ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾[2] ؛ أبدل قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾[2] من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾[2] لأنه أكثر تلطفا فى اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[3] ف ﴿ يَلْقَ ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط، ثم أبدل منه: ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[3] فبيّن بها «الأثام» ماهو.

[تقسيم البدل باعتبار آخر]

وينقسم البدل باعتبار آخر إلى بدل مفرد من مفرد، وجملة، من جملة وقد سبقا، وجملة من مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾[4] ، وقوله : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[5] وجاز إسناد ﴿ يقال ﴾ إلى ما عملت فيه ، كما جاز إسناد ﴿ قيل ﴾ فى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[6] .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا

---

(١) سورة الشعراء ١٣١ — ١٣٣
(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١
(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩
(٤) سورة آل عمران ٥٩
(٥) سورة فصلت ٤٣
(٦) سورة المائدة ٣٢

﴿إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾(١) قال الزمخشرى: هذا الكلام كلّه فى محل نصب، بدلا من ﴿النجوى﴾(٢).

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له فى المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ . . .﴾(٣) الآية.

والرابع: بدل المفرد من الجملة، كقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(٤)، فـ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدل؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد.

فإن قلت: لو كان بدلا لكان معه الاستفهام.

قيل: هو بدل معنوىّ.

تنبيه

[فى تكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾(٥)، فقوله: ﴿إِذْ هما﴾ بدل من قوله: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٥)، وقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾(٥) بدل من ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾(٥).

---

(١) سورة الأنبياء ٣
(٢) الكشاف ٣ : ٨٠
(٣) سورة الفرقان ٦٨، ٦٩
(٤) سورة يس ٣١
(٥) سورة التوبة ٤٠.

تنبيه

[فى إعراب كلمة « آزر » فى سورة الأنعام]

أعربوا ﴿ آزر ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾(١) بدلًا .

قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بغيره ، فكيف حَسُن البدل ؟ .

والجواب أن الأب يطلق على الجدّ ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾(٢) ، فقال : « آزر » لدفع توهم المجاز .

هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن فى « المعرّب » للجواليقى عن الزجّاج: لا خلاف(٣) أن اسم(٤) أبى إبراهيم [« تارح » والذى فى القرآن يدلّ على أن اسمه آزر](٥) وقيل : « آزر » ذمّ فى لغتهم ، وكأنه : « يا مخطئ » وهو من العجمىّ الذى وافق لفظه لفظ العربىّ ، نحو الإزار والإزرة(٦) ، قال تعالى : ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ ﴾(٧) .

وعلى هذا فالوجه الرفع(٨) ، فى قراءة ﴿ آزَرُ ﴾ .

القسم الرابع

عطف البيان

وهو كالنعت فى الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشاف فيه أن يكون وضوحُه زائدا على وضوح متبوعه .

---

(١) سورة الأنعام ٧٤ — (٢) سورة يوسف ٣٨

(٣) المعرب ص ٢٨ — (٤) المعرب : « ليس بين الناس خلاف »

(٥) تكملة من كتاب المعرب

(٦) الإزرة ، بكسر الهمزة : الحال وهيئة الائتزار . (٧) سورة الفتح ٢٩

(٨) ويكون حينئذ على النداء ؛ ذكره صاحب الكشاف ٢ : ٣٠ .

وردّ ماقاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه؛ لاأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصُل باجتماع الثانى مع الأول زيادةُ وضوح لاتحصُل حال انفراد كل واحد منهما، كما فى «خالى أبو عبد الله زيد» مع أنّ اللقب أشهر ؛ فيكون فى كلّ واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .

وقال سيبويه : جعل « ياهذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرفُ من المضاف إلى ذى اللام .

وقيل : يشترط أن يكونَ عطفُ البيان معرفةً .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لبست ثوبا جبّة » .

وقد أعرب الفارسى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[1] وكذا : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾[2] ، وكذلك صاحب المفتاح فى ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] .

فإن قلت : ما الفرقُ بينه وبين الصفة ؟ .

قلت : عطف البيان وضع ليدلّ على الإيضاح باسم يختص به ، وإن استعمل فى غير الإيضاح ، كالمدح فى قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾[4] فإنّ ﴿البيت الحرام﴾ عطف بيان جىء به للمدح لاللإيضاح، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل فى متبوعه ، وإن كانت فى بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[6] .

---

(١) سورة النور ٣٥
(٢) سورة المائدة ٨٩
(٣) سورة النحل ٥١
(٤) سورة المائدة ٩٧
(٥) سورة سبأ ٤٦
(٦) سورة آل عمران ٩٧

وزعم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾[1] أن ﴿مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ عطف بيان.

وهو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البدل لا في عطف البيان.

فإن قلت: ما الفرق بينه وبين البدل؟.

قلت: قال أبو جعفر النحاس: ما علمت أحدا فرّق بينهما إلا ابن كيسان[2]؛ فإن الفرقَ بينهما أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول، فجئت بالثاني مبيّنا للأول، قائما له مقام النعت والتوكيد.

قال: وتظهر فائدة هذا في النداء، تقول: «يا أخانا زيد أقبل»، على البدل، كأنك رفعت الأول وقلت: «يا زيد أقبل»، فإن أردت عطف البيان قلت: «يا أخانا زيدا أقبل».

القسم الخامس

ذكر الخاصّ بعد العام

فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وعلى هذا بنى المتنبي قوله[3]:

فَإِنْ تَفُقِ ٱلْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ المِسْكَ بعضُ دَمِ ٱلْغَزَالِ

---

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، أحد تلامذة المبرد وثعلب، وصاحب الكتب الكثيرة في النحو واللغة. توفي سنة ٢٩٩. إنباه الرواة ٣ : ٥٧

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرثي بها أم سيف الدولة.

وابن الرومى أيضاً حيث قال :

كَمْ مِنْ أبٍ قَدْ علا بابنٍ ذُرا شَرَفٍ ... كما عَلَتْ برسول الله عـــدنان

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبى جعفر بن الزبير أنه كان يقول: إن هذا العطفَ يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِّد من الجملة وأفرد بالذكر تفصيلا .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون العطف بالواو، والثانى كون المعطوف ذا مزية. وحَكى قولَيْن فى العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه ، أو لا يتناوله؟ فعلى القول الأول يكون هـذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثانى يكون عطف الخاص قرينةً دالة على إرادة التخصيص فى العام ، وأنه لم يتناوله، وهو نظيرُ بحث الاستثناء فى نحو قولك: « قام القوم إلا زيدا » من أن « زيدا » لم يدخل فى القوم ، وقد يتقوى هذا بقوله :

ياحبَّ ليلى لا تَغيَّرْ وازدَدِ ... وانمُ كما ينمو الخضابُ فى اليد(١)

وإن كان هذا ليس من العطف العام .

وقد أشار الزمخشرى إلى القولين(٢) فى سورة الشعراء. فى قوله: ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾(٣)

---

(١) البيت فى اللسان ٣٠ : ٢١٦ ؛ ونقل عن ابن سيده أن الرواية المشهورة : « وانم كما ينمى ».

(٢) الكشاف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته: فإن قلت: لم قال: ﴿وَنَخْلٍ﴾ بعد قوله : ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾ والجنة تتناول النخل أول شىء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى إنهم ليذكرون الجنة ولا يقصدون إلا النخل ، كما يذكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

* من النواضح تسقى جنة سُحُقا *

قلت : فيه وجهان: أن يخص النخل بإفراده بعد دخوله فى جملة سائر الشجر؛ تنبيها على انفراده عنها بفضله عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يعطف عليها النخل » .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يعم الجنس ؛ وأما الآية السابقة[1] فالإضافة تعم . ولا ينبغى أن يجعل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[2] أما على قول أبى حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان: إن النخل والرمان ليسا بفاكهة، وأما على قول أبى يوسف فقوله: « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾[3] ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرُها كالوتْر والضحى والعيد ، فليس من هذا الباب .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ ﴾[4] ، مع أن التمسك بالكتاب يشمل كلَّ عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبتها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[5] ، فإن عداوةَ الله راجعــة إلى عداوة حِزْبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتنصيص عليه .

ويجوز أن يكون عُومل معاملة العدد، فيكون الذِّكْر ثلاثا، وذكرهما بعد الملائكة ـ مع كونهما من الجنس ـ دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

---

(١) هى آية ٢٥ من سورة الدخان
(٢) سورة الرحمن ٦٨
(٣) سورة البقرة ٢٣٨
(٤) سورة الأعراف ١٧٠
(٥) سورة البقرة ٩٨ .

إن كان بسبب الإفراد فقد عدل للملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفهما على غيرهما .

وأيضا فالخلاف السابق فى أنّ ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل فى العامّ فرارا من التكرار أو يدخل ؟

وفائدته التوكيد ، وحكاه الرويانى[1] فى « البحر » من كتاب الوصية ، وخرّج عليه ما إذا أوصى [رجل] لزيد بدينار وبثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ماأوصى لديه وبين شىء من الثلث على ماأراد الوصىّ ؟ وجهان، والأصح أنه لايعطَى غيرَ الدينار : لأنّه بالتقدير قطع اجتهاد الوصىّ .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبى على الفارسىّ وتلميذه ابن جنى ، وعلى هذا القول فلا يحسُن عدّ هذه الآية من هذا النوع .

وأيضا فإذا اجتمع فى الكلام معطوفان : هل يجمل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع فى كلام الزمخشرى فى مواضع من الكشاف تجويز الأمرين .

فذكر فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾[2] ، أن « مخرجا » معطوف على ﴿ فالق ﴾ لا على ﴿ يُخرج ﴾[3] ، فراراً من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوّله .

وذكر أيضا فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَائِكَةُ

---

(١) هو أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الرويانى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٢ ؛ وكتابه : « بحر المذهب فى الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : « وهو بحر كاسمه » .

(٢) سورة الأنعام ٩٥ (٣) الكشاف ٢ : ٣٦ .

وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾[1] ، على هـذه القراءة[2] أنه معطوف على ﴿ الله ﴾ لأن قضاءه قديم .

وذكر أيضا فى قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كثيراً ونساء ﴾[3] ، حاصله أن قوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ إذا أريد به العموم كان قوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر ؛ أى أنشأها وأوجدها، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً ﴾ ، يعنى خلقكم من نفس هذه صفتها. وإن أريد به المخاطبون بمكة كان قوله : ﴿ وَخَلَقَ ﴾ عطفا على ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ ، وموجب ذلك الفرار من التكرار[4] .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفا على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية من هذا النوع . ولو سلمنا بعطفه على « رسله » فكذلك؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسل من بنى آدم لعطفهم على الملائكة ، فليسوا منه .

وفى الآية سؤالان :

أحدها : لم خصّ جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثانى : لم قدّم جبريل عليه ؟

والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصّهما بالحياة[5] ، فجبريل بالوحى الذى هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذى هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سببَ النزول فى تصريح اليهود بعداوتهما .

وعن الثانى : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

---

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أى برفع : ﴿ ٱلْمَلَـٰئِكَةُ ﴾ ؛ وهى قراءة الجمهور ؛ وقرأ أبو جعفر ﴿ والملائكةِ ﴾ بالجر عطفاً على الغمام أو ظلل ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبى ٣ : ٢٥ .

(٣) سورة النساء ١ (٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٥) ت : « فى الحياة » .

عَلَيك بالنفس فاستكمل فضائلَها ... فأنتَ بالنَّفس لا بالجسم إنسان

ومنه قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[1] ، وغلّط بعضهم من عدّ هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة فى سياق الإثبات فلا عموم لها .

وهو غلط لأمرين :

أحدهما : أنها فى سياق الإثبات ، وهو مقتَضى العموم ؛ كما ذكره القاضى أبو الطيب الطبرىّ .

والثانى: أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه فى الأصول، بل كلّ ما كان الأولُ فيه شاملا للثانى .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدّد.

ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يحنّث الحالفَ على أكل الفاكهة بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾[2] . إذ الأمر والنهى من جملة الدعاء إلى الخير .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾[3]، والقصد تفضيل النبى صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّل عليه ؛ إذ لا يتم الإيمان إلا به .

وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾[4] .

---

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٢) سورة آل عمران ١٠٤

(٣) سورة القتال ٢

(٤) سورة يس ٧٣ .

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾(١) ، فقائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم فى عموم الناس، أن حرصهم على الحياة أشدّ ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾(٢) ، فهـذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾(٣) ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لهـا فى قولهم ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾(٤) ، فكان فى تخصيصهم بذلك مدح لهم .

وقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾(٥) ، فعمّ بقوله : ﴿ خلق ﴾ جميع مخلوقاته، ثم خصّ فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾(٦) .

وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾(٧) ، فإنه عطف « اللحم » على « الميتة » مع دخوله فى عموم الميتة ، لأن الميتة كلّ ما ليس له ذكاة شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

***

تنبيه

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين مجيئه فى « أو » فى قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ﴾(٨) ، مع أن ظلم النفس

---

(١) سورة البقرة ٩٦ — (٢) سورة البقرة ٣

(٣) سورة البقرة ٤ — (٤) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة العلق ١ — (٦) سورة العلق ٢

(٧) سورة الأنعام ١٤٥ — (٨) سورة النساء ١١٠ .

من عمل السوء ؛ فقيل هو بمعنى الواو، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دسّاها بالمعصية.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾(١) ؛ فإن الوحيَ مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء، خُصَّ بالذكر تنبيهاً على مزيد العقاب فيه والإثم.

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾(٢)، مع أن فعل الفاحشة داخل فيه. قيل: أريد به نوع من أنواع ظلم النفس؛ وهو الربا، أو كل كبيرة، فخص بهذا الاسم تنبيها على زيادة قبحه؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب.

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعضُ الناس وجودَه؛ وليس بصحيح.

والفائدة فى هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران فى العامّ قبله ثابتان هنا أيضاً.

ومنه قوله: ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾(٣): والنُّسُكُ العبادة؛ فهو أعمّ من الصلاة.

وقوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾(٤).

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾(٥).

وقوله، إخباراً عن نوح: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾(٦).

---

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٥) سورة الحجر ٨٧

(٦) سورة نوح ٢٨.

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[1] .

وجعل الزمخشريّ منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾[2] بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾[3] .

* * *

واعلم أن هذين النوعين يقعان فى الأفعال والأسماء ؛ لكن وقوعهما فى الأفعال لا يأتى إلا فى النفى ، وأما فى الإثبات فليس من هذا الباب ؛ بل من عطف المطلق على المقيّد ، أو المقيّد على المطلق .

القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه فى المعنى ، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يجىء عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون فى الجمل كقوله : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ . ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾[4] .

ويكثر فى المفردات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾[5] .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾[6] ، ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[7] .

---

(١) سورة التحريم ٤ (٢) سورة يونس ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء بالعموم بعد الخصوص » .

(٤) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ (٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٦) سورة طه ١١٢ (٧) سورة طه ٧٧ .

وقوله : ﴿ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٢] .

وقوله : ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾[٣] .

وقوله : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾[٤] .

وقوله : ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾[٥] ؛ قال الخليل : العِوَج والأَمْت بمعنى واحد . وقيل : الأَمْت أن يغلظ مكان ويرقّ مكان ، قاله ابن فارس فى « المقاييس » وهو راجع لما قاله الخليل[٦] .

وقوله : ﴿ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾[٧] .

وقوله : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[٨] .

وقوله : ﴿ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[٩] .

وفرّق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا » ونحوه من غير أن يضمّ إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو : « يا فلان »[١٠] .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾[١١] .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾[١٢] .

---

(١) سورة المدثر ٢٢
(٢) سورة يوسف ٨٧
(٣) سورة المدثر ٢٨
(٤) سورة النساء ١٧١
(٥) سورة طه ١٠٧
(٦) المقاييس ١ : ١٣٧
(٧) سورة الزخرف ٨٠
(٨) سورة المائدة ٤٨ .
(٩) سورة البقرة ١٧١
(١٠) مفردات الراغب ١٦٩
(١١) سورة الأحزاب ٦٧
(١٢) سورة الأحزاب ١٢ .

وقوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾(١) ، فإن « نصب » مثل « لَغَب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾(٢) ، على قول من فسّر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الغزالىّ وغيره ، وهو قَدْرمشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين .

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾(٣) : إنهم هم المذكورون(٤) أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين فى المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والجواد والشجاع » أى الجامع لهذه المعانى الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾(٥) ، والمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾(٦) ، والمنزل هو الغيب بعينه .

ويحتمل أن يقال : المعطوف عليه مطلق الغيب ، والمعطوف غيب خاصّ ، فيكون من عطف الخاصّ على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾(٧) ، فإن المراد بالكتاب المنير

---

(١) سورة فاطر ٣٥ (٢) سورة البقرة ٤

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) فى قوله تعالى فى الآية السابقة لها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴾ ، وانظر الكشاف ١ : ٢٢ .

(٥) سورة البقرة ٣ (٦) سورة البقرة ٤

(٧) سورة فاطر ٢٥ .

هو الزّبور ، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت ، كما تعطف النعوت بعضها على بعض ؛ وهذا يردّه تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعارٌ بقوة الفصل من الأول والثانى ، وعدم التجوز فى عطف الشىء على نفسه .

والذى يظهر أنه للتأسيس ، وبيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبىّ صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبىّ صلى الله عليه وسلم داخلاً فى المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾(١) ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾(٢) ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ ٱلْمُنِيرِ ﴾(٣) . وجاء تقديم قيام الحجة ثم قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله فى آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾(٤) ، وقوله : ﴿ جَاءُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبى صلى الله عليه وسلم داخلا فى الضمير ؛ وهو فى موضع « جئتم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ جَرَيْنَ بِهِمْ ﴾(٥) ، وفيه وجه من التعجب ؛ كأنّ المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميعَ الناس ، وهذا موجود فى الآيتين .

والثانى : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

---

(١) سورة فاطر ٢٦

(٢) سورة فاطر ٢٥ .

(٣) سورة فاطر ٢٥ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٤

(٥) سورة يونس ٢٢ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾[1] .

وهذا[2] وجه حسن .

تنبيهات

الأول : أنكر المبرّد هذا النوع ، ومنعَ عطفَ الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ، وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين؛ ولعله ممن ينكر أصلَ الترادف في اللغة كالعسكري وغيره.

* * *

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور ، وقال ابن مالك : وقد أنيبت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى:﴿ نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾[3] ، ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾[4] .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ماوقع خطأ، وبالإثم ماوقع عمدا.

قلت : ويدلّ له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾[5] .

وجعل منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم[6] هو لك سميتَ به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علّمته أحدا من خلقك ، أواستأثرت به في علم الغيب عندك » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم » فقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عُذْراً أَوْ نُذْراً ﴾[7] : العذر والنذر واحد[8] .

---

(١) سورة الصف ٦

(٢) م ، ت : « وهنا » .

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة النساء ١١٢

(٥) سورة النساء ١١١ .

(٦) م : « شيء » ، صوابه من ت

(٧) سورة المرسلات ٦

(٨) نقله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

قال اللّحيانى : وبعضهم يثقّل[1] .

وعن الفراء : أنه يجرى فى العطف بثم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾[2] ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .

وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[3] والغرابيب هى السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾[4] ، ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[5] ، وغير ذلك .

***

الثالث : مما يدفع وهمَ التكرار فى مثل هـذا النوع ، أن يعتقدَ أن مجموع المترادفين يحصّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ؛ وإذا كانت كثرةُ الحروف تفيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم التاسع

الإيضاح بعد الإبهام

لِيُرَى المعنى فى صورتين ، أو ليكون بيانُه بعد التشوف[6] إليه ، لأنّه يكون ألذّ للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[7] .

---

(١) م : « ينقل » تصحيف ، قال صاحب الكشاف ٤ : ٤٢٥ : « وقرئا مثقلين ومخففين » . وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة هود ٥٢

(٣) سورة فاطر ٢٧

(٤) سورة نوح ٢٠

(٥) سورة فاتحة الكتاب ٣

(٦) ت : « الشوق »

(٧) سورة الحجر ٦٦

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] فإنّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفوًّا بها ثم فُسِّر ، وكان أوقعَ فى النفس من الإتيان به مفسرا من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيما له .

وسيأتى عكسه فى وضع الظاهر موضع المضمر .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَابِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾[2] .

وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[3] .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[4] ، وأعاد قوله : ﴿أربعين﴾ وإن كان معلوما من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفى اللبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التى هى نصّ فى المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة، فأعاد ذكر « الأربعين » نفياً لهذا الاحتمال ، وليُعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[5] أعاد ذِكْر العشرة ، لما كانت الواو تجىء فى بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كاملة ﴾ تحقيق لذلك وتأكيد له .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلِمَ كانت « ثلاثين » ثم عشرا ؟

---

(١) سورة الإخلاص ١
(٢) سورة التوبة ٣٦
(٣) سورة البقرة ١٩٦
(٤) سورة الأعراف ١٤٢
(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر(١) فى « التكميل والإفهام » بأن العشر إنما فُصِلَ من أولئك ؛ ليتجدّد قربُ انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا مجتمع الرأى ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قربَ التمام ، وتجدّد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذى جعله الفقها فى الآجال المضروبة فى الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يجعلونها شيئاً واحدا ؛ ولعلهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر فى هذه السورة ـ أعنى الأعراف ـ الثلاثين ثم العشر ، وقال فى البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٢) ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد فى الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفى البقرة إنما ذكر الامتنان على بنى إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾(٣) ، ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾(٤)

* * *

واعلم أنه يَخرج لنا مما سبق جوابان فى ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ؛ وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

---

(١) هو محمد بن على بن الخضر الغسانى المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبى القاسم السهيلى صاحب كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة فى كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٥١ — (٣) سورة البقرة ٥٠

(٤) سورة البقرة ٤٩

ثالثها : أنه قصد رفع ماقد يهجس فى النفوس، من أنّ المتمتع إنما عليهصوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها فى الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين فى الكفارة لايجب على المكفّر الجمع بينهما ، فلا يلزم الحالفَ أن يطعم المساكين ويكسوهم ؛ ولا المظاهر العتقَ والصوم ؛ فلما اختلف محلّ هذين الصومين فكانت ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع ، صارا باختلاف المحلّين كالجنسين، والجنسان لايُجمع بينهما. وأفادت[1] هذه الزيادة ـ وهى قوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[2] ـ رفعَ ماقد يهجس فى النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدّم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصَف بالكمال الذى هو مطلوب فى القصة .

السادس : أن فى الكلام تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة فى الحج ، وسبعة إذا رجعتم ؛ وهذا وإن كان خلافَ الأصل ، لكنّ الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات فى الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنايات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر الفدية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهى كالمتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لاتجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

---

(١) ت : « وأشارت » تحريف.

(٢) سورة البقرة ١٩٦

المحرِم إذا حلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن الفـدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هى فى حكم المتتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفّف بالتفريق .

ثامنها : أن السبع قدتذكروالمراد به الـكثرة لاالعدد ؛ والذىفوق الستةودون الثمانية، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابى عن العرب : سبّع الله لك الأجر ، أى أكثر ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهرىّ فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾(١) هو جمع السبع، الذى يستعمل للـكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع، فيفضى إلى الزيادة فى الـكفارة على العدد المشروع ، فيجب حينئذٍ رفعُ هذا الاحتمال بذكر الفذلـكة ؛ وللعرب مستَندقوىّ فى إطلاق السبع والسبعة ، وهى تريد الـكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسعها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتىَ بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، فقيِّد بالعشرة ليُعلم أن المراد كَمُل ، وقطع الزيادة المفضية للتسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يَحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها، كما فى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾(٢)، أى مع اليومين اللذين خلق الأرض

(١) سورة التوبة ٨٠ (٢) سورة فصلت ١٠ .

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، لجاء التقييد بالعشرة لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشرىّ ؛ ونُقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّده ابن أبى الإصبع[1] بأنّ احتمال التداخل لا يُظن إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال .

وهذا أعجب منه ، فإن مجىء الجملة رافع لذلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة ، فأزيل الإشكال بقوله: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[2] لئلا يقرءوها « تسعة » ، فيصير العدد اثنى عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدا » .

فائدة

[فى التأكيد بمائة إلا واحداً]

التأكيد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون فى القرآن ؛ لأن الله حفظه .

القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمر

لزيادة التقرير ؛ والعجب أن البيانيين لم يذكروه فى أقسام الإطناب .

---

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المعروف بابن أبى الأصبع ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .

(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب[1] :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ فى ظُلَلاتِها سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرا[2]

ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع فى الجملة الواحدة، فإن كان فى جملتين مستقلتين كالبيت سهل الأمر ، لكنّ الجملتين فيه كالجملة الواحدة ، لأن الرافع للوحش الأول فعل محذوف كما يقول البصريون ، والفعل المذكور سادّ مسدّ الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا لا يجتمعان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .

ويسهل عند اختلاف اللفظين كقوله[3] :

إذا المرء لَمْ يَغْشَ الكريهةَ أوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بالفتى أن تَقَطَّعَا

فاختلاف لفظيْن ظاهرين أشبها لفظي الظاهر والمضمر فى اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[4] ثم قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[4] ولم يقل : « يؤذونه » مع ما فى ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله فى الحديث: « نبيك الذى أرسلت »، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . ﴾[5] الآية؛ فإنه قد تكرر اسم الله ظاهراً فى هذه الجمل الثلاث، ولم يضمر لدلالته على استقلال كل جملة منها ، وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباط ما يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوا أَوْلِيَاءَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[6] ،

---

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت للنابغة الجعدى؛ يصف سيره فى الهاجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتدامها. والظلات : جمع ظلة؛ وهو ما يستظل به .

(٣) هو الكلحبة اليربوعى المفضليات ١ : ٢

(٤) سورة التوبة ٦١

(٥) سورة البقرة ١٠٦

(٦) سورة النساء ٧٦ .

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وحَسُنَ ذلك هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السِّيد : إن كان فى جملتين حَسُنَ الإظهار والإضمار ؛ لأن كلَّ جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(1) .

وإن كان فى جملة واحدة قَبُحَ الإظهار ؛ ولم يكد يوجد إلا فى الشعر ؛ كقوله :

لا أرَى الموتَ يسبِقُ الموت شيء نغَّص الموتُ ذَا الغنى والفقيرَا(2)

قال : وإذا اقترن بالاسم الثانى حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار؛ كقوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾(3) و﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾(4)، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ . وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ﴾(4) .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل فى الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدَّث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يُذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق، كما أن الأصل فى الأسماء الإعراب ، وفى الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرِب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾(5) .

---

(1) سورة الأنعام ١٢٤

(2) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوداة بن عدى .

(3) سورة الحاقة ١ ، ٢

(4) سورة القارعة ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠

(5) سورة العنكبوت ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّالِمِينَ ﴾[١] .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾[٢] .

* * *

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللهُ وَٱللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٣] .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَـٰئِكَ حِزْبُ ٱللهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ ٱللهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[٤] .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللهَ إِنَّ ٱللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[٥] .

وقوله تعالى : ﴿ لَـٰكِنَّا هُوَ ٱللهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾[٦] ، فأعاد ذكر « الرب » لما فيه من التعظيم والهضم للخصم .

وقوله تعالى : ﴿ ٱللهُ أَحَدٌ . ٱللهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[٧] .

﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى ٱللهِ إِنَّ ٱللهَ بَصِيرٌ بِٱلْعِبَادِ ﴾[٨] .

﴿ هُوَ ٱللهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾[٦] .

﴿ كُلًّا نُمِدُّ هَـٰؤُلَاءِ وَهَـٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾[٩] .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِٱلسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾[١٠] .

---

(١) سورة الشورى ٤٠
(٢) سورة النصر ٣
(٣) سورة البقرة ٢٨٢
(٤) سورة المجادلة ٢٢
(٥) سورة الحشر ٦
(٦) سورة الكهف ٣٨
(٧) سورة الإخلاص ١ ، ٢
(٨) سورة المؤمن ٤٤
(٩) سورة الإسراء ٢٠
(١٠) سورة الفرقان ١١ .

﴿ وقرآنَ الفجرِ إنَّ قرآنَ الفجرِ كانَ مشهوداً ﴾[1] .

﴿ وكفلها زكريّا كلّما دخل عليها زكريّا المحرابَ ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ الحاقّةُ ما الحاقّةُ ﴾[3] ، ﴿ القارعةُ ما القارعةُ ﴾[4] ، كان القياس ـ لولا ما أريد به من التعظيم والتفخيم ـ « الحاقة ما هى » .

ومثله : ﴿ فأصحابُ الميمنةِ ما أصحابُ الميمنةِ . وأصحابُ المشأمةِ ما أصحابُ المشأمةِ ﴾[5] تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

* * *

الثانى

قصد الإهانة والتحقير

كقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتّبعوا خطواتِ الشيطانِ ومن يتّبعْ خطواتِ الشيطانِ ﴾[6] .

وقوله تعالى : ﴿ أولئك حزبُ الشيطانِ ألا إنّ حزبَ الشيطانِ ﴾[7] .

وقوله : ﴿ إنّ الشيطانَ ينزغُ بينهم إنّ الشيطانَ كانَ للإنسانِ عدوّاً مبيناً ﴾[8]

وقوله تعالى : ﴿ وكذلك زُيّنَ لفرعونَ سوءُ عملِه وصُدّ عن السبيلِ وما كيدُ فرعونَ ﴾[9] .

---

(١) سورة الإسراء ٧٨
(٢) سورة آل عمران ٣٧
(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢
(٤) سورة القارعة ١ ، ٢
(٥) سورة الواقعة ٨ ، ٩
(٦) سورة النور ٢١
(٧) سورة المجادلة ١٩ .
(٨) سورة الإسراء ٥٣
(٩) سورة المؤمن ٣٧ .

وقول الشاعر :

فما للنَّوَى لا بارك الله فى النَّوَى وعَهدُ النَّوَى عِند الفرَاقِ ذَميم

وسمع الأصمعىّ من ينشد :

فما للنَّوى جدّ النوى قَطَع النوى كذاك النوى قطاعة للقرائن

فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاة لأتت عليه .

* * *

الثالث

الاستلذاذ بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾(١) ، إن كان « الحق » الثانى هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾(٣) ، ولم يقل : « منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛ ولله درّ القائل :

كَرِّرْ عَلَى السمع مِنِّى أيها الحادِى ذِكرَ المنازِل والأطلال والنادِى

وقوله :

يا مُطْرِبى بحديثِ مَنْ سَكَن الْغضَى هِجْتَ الهوى وقدحت فىَّ حُرَاقِ(٤)

كَرِّرْ حديثك يا مهيّج لوعتى إنّ الحديث عن الحبيب تلاقِ

* * *

(١) سورة الإسراء ١٠٥ (٢) سورة فاطر ١٠

(٣) سورة الزمر ٨٤ .

(٤) الحراق : ماتقع فيه النار عند القدح .

الرابع

زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[٢] ، بعد قوله : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٢] ؛ ويدلّ على إرادة التقدير سببُ نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت : يامحمد؛ صف لنا ربّكَ الذي تدعونا إليه ، فنزل ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٢] ، معناه أن الذي سألتمونى وصفه هو الله[٣] ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[٤] .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾[٥] .

﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾[٦] .

***

الخامس

إزالة اللبس[٧] حيث يكون الضمير يُوهم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾[٨] ، لو قال : « تؤتيه » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .

وقوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾[٩] ، كرر السوء

---

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٣) ت : « الله أحد »

(٤) سورة غافر ٦١

(٥) سورة غافر ٧٨

(٦) سورة غافر ٢٦

(٧) ت : « الشك » .

(٨) سورة آل عمران ٢٦

(٩) سورة الفتح ٦ .

لأنه [لو][1] قال : « عليهم دائرته » لالتبس بأن يكون الضمير عائدا إلى الله تعالى. قاله الوزير[2] المغربي في تفسيره .

ونظيره : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾[3] ، وتبيينه : الأول النطفة أو التراب ، والثانى الوجود فى الجنين أو الطفل ، والثالث الذى بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التى تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدى ، والثانية بعد البلوغ، قاله ابن الحاجب، ويؤيد الغيرية التنكير .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... ﴾[4] الآية، لو قال : « إنه » لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَـٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴾[5] ، فلم يقل « عنها » لئلا يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾[6] ، وإنما حسُن إظهارُ الوعاء مع أنّ الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما فى المباشرة من الأذى [الذى][7] تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفى هذا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن على بن الحسين ، المعروف بالوزير المغربي ، وزير من الدهاة العلماء الأدباء ، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ١ : ٣٠٨ أن له كتابا اسمه « خصائص القرآن » ؛ وتوفى سنة ٤١٨ . وانظر وفيات الأعيان ١ : ١٥٥

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٥) سورة النحل ١١١

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٧) تكملة من ت .

وإنما لم يضمر الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :

أحدهما : أن ضمير الفاعل فى ﴿ استخرجها ﴾ ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .

والثانى : أن الأخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضاً .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ ﴾[1] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾[2] .

* * *

السادس

أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة فى ضمير السامع

بذكر الاسم المقتضى لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا آمرك بكذا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا ٱلْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾[4] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ ﴾[5] .

وقوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾[6] ، ولم يقل : « لخزنتها » .

* * *

(١) سورة المزمل ١٤
(٢) سورة العنكبوت ١٠
(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢
(٤) سورة النساء ٥٨
(٥) سورة النحل ٩٠
(٦) سورة المؤمن ٤٩ .

السابع

قصد تقوية داعية المأمور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[1] ، ولم يقل « علىّ » وحين قال: ﴿ على الله ﴾ لم يقل: «إنه يحب» ، أو « إنى أحبّ » تقوية لداعية المأمور بالتوكّل بالتصريح باسم المتوكّل عليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[2] .

* * *

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾[3] .

وقوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا . إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ ﴾[4] ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

وقوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾[5] ؛ فإنما أعيد لفظ ﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ماذكرنا فى الم السجدة فى أحد القولين؛

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩
(٢) سورة البقرة ٢٨٢
(٣) سورة العنكبوت ١٩ ، ٢٠
(٤) سورة الدهر ١ ، ٢
(٥) سورة المزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾[1] ؛ وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عِظَم الأمر ؛ فإعادة الظاهر أبلغ.

وأيضاً فلو لم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لاحتمل عَوْدُ الضمير إلى الأرض .

***

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾[2] بعد قوله فى صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[3] ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[2] دون « فآمنوا بالله وبى » ؛ ليتمكن من إجراء الصفات التى ذكرها من النبي الأمى الذى يؤمن بالله، فإنه لو قال: «وبى» لم يتمكن من ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذى وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائنا من كان، أنا أو غيرى إظهارا للنصَفة ، وبعدا من التعصب لنفسه .

***

العاشر

التنبيه على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[4] أعلمنا أنه مَنْ كان عدوا[5] لهؤلاء فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين .

وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾[4] دون « فإنه » .

---

(١) سورة السجدة ٢٠ (٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٣) سورة البقرة ٥٩ (٤) سورة البقرة ٩٨

(٥) إشارة إلى ما ذكر فى أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ . . . ﴾ .

وكقوله تعالى: ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[1] ، ولم يقل «عليهم» لأنه ليس فى الضمير ما فى قوله : ﴿ الذين ظلموا ﴾ من ذكر الظلم المستحَق به العذاب .

وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[3] والأصل « عليهم » للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[4] ؛ فإنّ العلة قد تقدمت فى الشرط ؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الزمخشرى : فائدته اشتماله على المتقين والصابرين .

ومنه قوله : ﴿ ولَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ واسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾[5] لأن شفاعةَ من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم .

وقوله : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[6]؛ والقياس « أنهم لا يفلحون » ، ولو ذكر الظاهر لقال: «لا يفلح المفترون» أو « الكاذبون » لكن صرّح بالظلم تنبيها على أن علّة عدم الفلاح الظلم .

وقوله : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾[7] ، ولم يقل : « أجرهم » تنبيهاً على أن صلاحهم علّة لنجاتهم .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وانْحَرْ ﴾[8] ولم يقل: «لنا»؛لينبه

---

(١) سورة البقرة ٥٩
(٢) سورة الكهف .
(٣) سورة البقرة ٨٩
(٤) سورة يوسف ٩٠
(٥) سورة النساء ٦٤
(٦) سورة الأنعام ٢١
(٧) سورة الأعراف ١٧٠
(٨) سورة الكوثر ١ ، ٢

على أنه أهلٌ لأن يصلّى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه وربّاه بنعمته .

وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[1] قال الزمخشرىّ: أراد « عدواً لهم »، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً ، فما بال الملائكة وهم أشرف! . والمعنى : ومَنْ عاداهم عاداه الله وعاقبه أشد العقاب المهين[2] .

وقد أدمج فى هـذا الكلام مذهبه فى تفضيل الملَك على النبىّ وإن لم يكن مقصودا فهو كما قيل :

وما كنتُ زَوّارا ولكنّ ذا الهوى إلى حيث يهوَى القلبُ تهوى به الرِّجل

ومثله قول مطيع :

أتى الضريحَ الذى أسمى ثم استهلّ على الضريح

ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه باكٍ بذكر الضريح الذى من عادته أن يُبكى عليه ويحزن لذكراه .

* * *

الحادى عشر

قصد العموم

كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾[3] ولم يقل: « استطعمهم » الإشعار بتأكيد العموم؛ وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه وأبى، ومع ذلك قابلهم

(١) سورة البقرة ٩٨

(٢) الكشاف ١ : ١٢٧

(٣) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾[1] فإنه لو قيل : « إنها لأمارة » لاقتضى تخصيصَ ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليدلّ على أن المراد التعميم ؛ مع أنه بريءٌ من ذلك بقوله بعده ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾[1]، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[1] ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْئًا ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ﴾[3] ثم قال : ﴿ فَإِنَّ ٱلْإِنسَانَ كَفُورٌ ﴾[3] ولم يقل : « فإنه » مبالغة فى إثبات أنّ هذا الجنس شأنه كفران النعم .

* * *

الثانى عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَٱمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾[4]، ولم يقل : « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازُه لغيره ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتِ عَمِّكَ ﴾[4]،فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

* * *

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفى حاشية إحدى النسخ: هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه المقالة فى السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ ٱئْتُونِي بِهِ ﴾ ، وأيضا قوله للرسول : ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ : ولم يخرج معه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لوكنت من يوسف لأجبت الداعى » .

(٢) سورة النجم ٢٨ (٣) سورة الشورى ٤٨

(٤) سورة الأحزاب ٥٠ .

الثالث عشر

مراعاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أعوذُ بِربِّ النَّاسِ . . . ﴾[1] السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

* * *

الرابع عشر

أن يتحمل ضميرا لابدّ منه

كقوله : ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾[2] .

* * *

الخامس عشر

كونه أهم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾[3]. وقال بعضهم: إنما أعيدت ﴿ إحداهما ﴾ لتعادل الكلِم وتوازن الألفاظ فى التركيب ؛ وهو المعنى فى الترصيع البديعىّ بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيعَ توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكأنه ترصيع معنوىّ ، وقلما يوجد إلا فى نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن المتنبى فى قوله :

وقد عادت الأجفان قَرْحَى من البكا ... وعادت بَهاراً فى الخدودِ الشقائقُ[4]

---

(١) سورة الناس ١ (٢) سورة الكهف ٧٧

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ — بشرح العكبرى . البهار : زهر أصفر . والشقائق : جمع شقيقة ، وهى زهر أحمر ينسب إلى النعمان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحًا » منوّن ؟ فقال لى : « قرحًا » منوّن ، ألا ترى أن بعدها « وعادت بُهارا » ! قال: يعنى أن « بهارا » : جمع بهار، وقرحى: جمع قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنبى ، واستغرب فطنته لأجل هذا[1] .

وبيانُ ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير، فأسنِد الفعلُ الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازما، فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خبرا بعد اعتدال الكلام وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن المرفوعَ حرف لكان أبلغَ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلًا أو نعتا على وجه البيان، كأنه قال: «إن كان ضلال من إحداهما كان تذكير من الأخرى»، وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداهما » ليسنَد الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول لفظا ومعنى . والله أعلم .

* * *

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يُسَق الكلام له

كقوله : ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ ﴾[2] ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمّى سليم الجوانح

* * *

(١) نقل الحبر العكبرى فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

السابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ فى سورة الشورى[1] ، فإنّ ﴿يمح﴾ استئناف وليس عطفاً على الجواب؛ لأن المعلّق على الشرط عدم قبل وجوده؛ وهذا صحيح فى ﴿ يختم على قلبك ﴾ وليس صحيحاً فى ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾[1] لأنّ محوَ الباطل ثابت ؛ فلذلك أعيد الظاهر، وأما حذف الواو من الخط فللفظ، وأما حذفها فى الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾[2] و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾[3] فللوقف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز[4] فى كلامه على البزدَوىّ ، وفيما ذكره نزاع، وهذا أنا لا نسلم أن المعلّق هاهنا بالشرط هو موجود قبل الشرط؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتاً قبل المشيئة ؛ فإن قيل: إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهى مشيئة الختم؛ وهذا وإن كان محذوفا فهو مذكور بالقوة. شائع فى كثير من الأماكن؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾[5] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾[6] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا ﴾[7] المعنى : « ولو شاء الله جمعهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إشراكهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

---

(١) سورة الشورى آية ٢٤ (٢) سورة القمر ٦

(٣) سورة العلق ١٨

(٤) هو عبد العزيز بن أحمد البخارى ؛ أحد فقهاء الحنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام أبى الحسن على بن محمد البزدوى ؛ طبع بالآستانة سنة ١٣٠٧ .

(٥) سورة الأنعام ٣٥ (٦) سورة الأنعام ١٠٧

(٧) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ، وإذا ثبت هذا صحّ ما ادعيناه ، فإن محوَ الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .

فإن قلت : سلّمنا أنّ الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .

والجواب : هنا شيئان ؛ فالمعنى : إن يشأ الله الختمَ ومحو الباطل يختم على قلبك ،ويمح الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادّعاه .

وجوابه أنّ الشرط لابد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و « يمحو الباطل » كان ثابتا فلا يصحّ دخوله فى جواب الشرط . وهذا أحسن جدا .

بقيَ أن يقال : إن الجواب ليس كلاّ من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم قبل وجود الشرط ؛ وإن كان أحدهما ثابتاً .

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمر أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾(٢) ؛ لأنَ إنزالَ الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاده بلفظ «الله» لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلٰهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .

ومثله : ﴿ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾(٣) كما سبق .

---

(١) سورة الكهف ٣٠
(٢) سورة البقرة ١٠٥
(٣) سورة الزمر ٧٤ .

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتعظيم المنّة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الذّم ، وجعل الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾(١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة الذم(٢) .

وقال ابن عبد السلام فى قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾(٣): إنّ « الفاسقين » يراد بهم المنافقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمر ، والتصريح بصفة الفسق سبب لهم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المنافقون دخولا أوليًّا ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾(٤) ـ أى فى معاملة « الأبوين » ﴿ فإنه كان للأوابين غفورا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾(٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾(٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ، لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كلّ كافر ، فتعيّن فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

---

(١) سورة النبأ ٤٠

(٢) الكشاف ٤ : ٥٠٣

(٣) سورة « المنافقون » ٦

(٤) سورة الإسراء ٢٥ ؛ والآية بتمامها :
﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثانى

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمر حقه أن يكون فى الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[1] فأما إذا وقع فى جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه فى الجملة الواحدة ، لأن الـكلامَ جملتان ، فحسن فيهما مالا يحسن فى الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شىء نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا[2]

فتـكرار « الموت » فى عَجُز البيت أوسع من تـكراره فى صدره ؛ لأنا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع المضمر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا عللناها مـكررة فى عَجُزه عللناه بهذا ، وبأن الـكلام جملتان .

إذا علمت هذا ، فمثاله فى الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُـكُمُ ٱللَّهُ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ إِنَّا مُهْلِـكُو أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾[4] .

وقد أشكل الإظهار هاهنا والإضمار فى المثل قوله: ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾[5] .

وأجيب بأنه لما كان المراد فى مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحلّ بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحقت الهلاك معهم؛ إذ للبقاع تأثير فى الطباع ، ولما كان المراد فى قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدهم، أتى بالضمير العائد على ذواتهم ، من حيث هى من غير تعرض للمـكان .

---

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٢) من أبيات الـكتاب ١: ٣٠؛ ونسبه لعدى بن زيد ، وقيل لسوادة بن عدى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة العنكبوت ٣١

(٥) سورة القصص ٣٢ .

واعلم أنه متى طال الـكلام حَسُن إيقاع الظاهر موضع المضمر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك فى ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ وَمَنْ أَظْلَمُ . . . ﴾(١) الآية .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ ﴾(٢) .

وقوله : ﴿ يَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾(٣) .

وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾(٤) .

القسم العاشر

تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعّال وفعيل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُعدّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإن « ضَروبا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فعلان]

أما « فَعْلان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثَمَّ قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم ـ وإن كانت صيغة « فعيل » ـ من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كغضبان للممتلئ غضبا ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاه الزّجاج فى تأليفه المفرد على البسملة .

---

(١) سورة البقرة ١٤٠
(٢) سورة البقرة ١٤٣
(٣) سورة النور ٣٥
(٤) سورة النور ٣٧

وأما قول شاعر اليمامة :

* وأنتَ غَيْثُ ٱلوَرَى لا زلتَ رَحْمانا[1] *

فهو[2] من كفرهم وتعنتهم كذا أجاب به الزمخشرى .

وردّه بعضهم بأن التعنتَ لا يدفعُ وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنّه ذكر السببَ الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمٰن المعرّف بالألف واللام ؛ وإنما استعملوه مضافا ومنكّرا ، وكلامُنا إنّما هو فى المعرّف باللام .

وأجاب ابن مالك بأن الشاعر أراد: «لا زلت ذا رحمة» ؛ ولم يُرِد الاسم المستعمل بالغلبة.

ويدلّ على أن العربَ كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3] . وأما قوله : ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾[4] ، فقال ابن العربىّ : إنما جَهِلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « ومَنِ الرحمٰن » .

وذكر البُرزاباذانى أنهم غلطوا فى تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة.

قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[4]
إذ الملك يستدعى العظمة والقدرة والرحمة لخلقه ؛ لأنه يتوقّف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[5] وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة؛ و ﴿ إِنِّى أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[6] ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذبّ .

---

(١) صدره :

* سَموْت بالمجْدِ يا بْنَ الأكرمين أبا *

ذكره فى مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ؛ من حواشى الكشاف ١ : ٥ .

(٢) الكشاف . « فباب من تعنتهم » ، وفى ت : « كفرهم وبغيهم » .

(٣) سورة الإسراء ١١٠ (٤) سورة الفرقان ٢٦

(٥) سورة الفرقان ٦٠ (٦) سورة مريم ١٨

﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾[1] ، أى وما ينبغى للعظيم القادر على كل شىء المستغنى عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿ الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾[2] .

﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[3] .

﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾[4] ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[5] :

﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾[6] .

﴿ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ ﴾[7] .

﴿ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ ﴾[8] .

ولا مناسبةَ لمعنى الرحمة فى شىء من هذه المواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات الذات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزمخشرى وغيرهما ، وحكاه ابن عساكر فى « التكميل والإفهام » عن الأكثرين .

---

(١) سورة مريم ٩٢
(٢) سورة النبأ ٣٧
(٣) سورة طه ١٠٨
(٤) سورة الأنبياء ٤٢
(٥) سورة مريم ٩٣
(٦) سورة مريم ٤٥
(٧) سورة الأنبياء ١١٢
(٨) سورة ق ٣٣

وفى كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهيلى بأنه ورد على لفظ التثنية ، والتثنية تضعيف . وكأن البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما فى الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحيما » أبلغُ [من رحمن] بجيّد ؛ إذ لا فرق بينهما فى المبالغة . ولو قيل « فعلان » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمٰن اسم ممنوع ؛ وأراد بهمَنعَ الخلق أن يتّسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد وإتباع الأول ماهو فى معنى الثانى .

وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرقّ من الآخر .

وعن الخطابىّ استشكالُ هذا ، وقال : لعله أرفق ، كما جاء فى الحديث « إن الله رفيق يحبّ الرِّفْق فى الأمر كله » .

وقال ابن الأنبارى فى « الزاهر »[١] : الرحيم أبلغ من الرحمٰن .

ورجّحه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمٰن جاء متقدما على الرحيم؛ ولو كان أبلغ لكان متأخراً عنه ، لأنهم فى كلامهم إنما يَخرُجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : فقيه عالم ، وشجاع باسل، وجواد فياض، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثانى داخلًا تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزمخشرىّ وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف، وأنه أردف الرحمٰن الذى يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كالتتمة والرديف ، ليتناول ما رَقّ منها ولطف[٢] .

---

(١) كتاب الزاهر، معانى الكلام الذى يستعمله الناس فى صلاتهم ودعائهم لأبى بكر الأنبارى ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب، شرحه عبد الرحمن الزجاجى واختصره خطاب بن يوسف القطبي ؛ ذكره صاحب كشف ٧ ٩٤ (٢) الكشاف ١ : ٧

وفيه ضعف لا سيّما إذا قلنا : إن الرحمٰن عَلَمٌ لا صفة ، وهو قول الأعلم وابن مالك .

وأجاب الواحديّ فى « البسيط » بأنه لما كان الرحمٰن كالعلَم ـ إذ لا يوصف به إلا الله ـ قُدِّم ، لأنّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان التعريف أنقص .

قال : وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على منهاج كلام العرب .

وأجاب الُجوَينىّ بأن الرحمٰن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، والخلق قبل الرزق .

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهاية فى صفاته ؛ وأكثرُ صفاته سبحانه جارية على « فعيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم؛ ولم يأت على « فعلان » إلا قليل . ولو كان « فعلان » أبلغ لكان صفات البارى تعالى عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فعلان » بصيغة التكثير كان فى عدم تكرار الوصف به ، بخلاف « فعيل » فإنه لمّا لم يرقَ فى الكثرة رقته كثُر فى مجئ الوصف .

ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فعلان » من جهة موافقة لفظ التثنية ـ كما زعم السهيلى ـ ففعيل من أبنية جمع الكثرة كعبيد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية ـ وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنهما بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا فى التقديم والتأخير ، وهو ممتنع .

تنبيهات

الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفاتِ الله التى هى صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلّها مجاز، إذ هى موضوعة للمبالغة؛ ولامبالغةَ فيها، لأن المبالغة هى أن تثبت للشىء أكثرَ مما له، وصفات الله متناهيةٌ فى الكمال، لا يمكن المبالغة فيها، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادةَ والنقصان، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك. انتهى.

وذكر هذا للشيخ ابن الحسن السّبكى فاستحسنه، وقال: إنه صحيح إذا قلنا: إنها صفات.

فإن قلنا: أعلام زال ذلك.

قلت: والتحقيق أنّ صيغ المبالغة على قسمين:

أحدها: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثانى: بحسب تعدّد المفعولات.

ولا شك أن تعدّدها لا يوجب للفعل زيادةً، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين.

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها، ولا يبقى إشكال حينئذ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تكرار حِكَمِه بالنسبة إلى الشرائع.

وقال الزمخشرى فى سورة الحجرات:(١) المبالغة فى التواب للدلالة على كثرة مَنْ

(١) الكشاف ٤: ٢٩٧

يتوب إليه من عباده ، [أو لأنه ما من ذنب يقترفه المقترف إلا كان معفوا عنه بالتوبة][1]، أو لأنه بليغ فى قبول التوبة ، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب[2] قط لسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالا فى قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] ، وهو أن « قديرا » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى « قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كلّ فرد فرد .

وأجيبَ عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كُلِّ فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التى دلّ السياق عليها ، والمبالغة إذنْ بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[4] ، يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشىء لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلق ، إما لعموم كل أفراده ، وإما لأن يكون المراد الشىء ولواحقه ، فيكون من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .

الثـــانى

سئل أبو على الفارسىّ : هل تدخل المبالغة فى صفات الله تعالى فيقال : « علّامة » ؟ فأجاب بالمنع ؛ لأن الله تعالى ذمّ من نَسَبَ إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق اللفظ المشعِر بذلك .

حكاه الجرجانى فى « شرح الإيضاح »[5] .

---

(١) تكملة من الكشاف .

(٢) فى الأصول : « لم يتب » ، وصوابه من الكشاف .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤ (٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) الإيضاح فى النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجانى ، راجع كشف الظنون ٢١٢

الثـــالث

أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون فى آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزمخشرىّ بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه « فَعلى » كغضبان وغضبى ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانة[1]

وتبعه ابن عساكر بأن « رحمٰن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فعلانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجوينىّ : وهذا فيه ضعف فى الظاهر ، وإن كان حَسناً فى الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف ، بل كان ينبغى أن يقال : ليس هو كغضبان؛ فلا يكون غيرَمنصرف، ولا يصحّ أن يقال: ليس هو كندمان فلا يكون منصرفا، لأنّ الصرف ليس بالشبه، إنما هو بالأصل وعدم الصّرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذى نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزمخشرىّ ، نعم أنكر ابنُ مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ «رحمٰن» لزيادة الألف والنون فى منع الصرف، وقال: لم يمثل به غيره ، ولا ينبغى التمثيل به، فإنه اسم علم بالغلبة لله، مختص به، وما كان كذلك لم يجرّد من «أل» ولم يسمع مجردا إلا فى النداء قليلا ، مثل يارحمٰن الدنيا، ورحيم الآخرة.

---

(١) الكشاف ١ : ٦

قال : وقد أنكر على الشاطبى[1] :

* تبارك رحمانا رحيما وموئلا *

لأنه أراد الاسم المستعمل بالعلبة .

ولم يحضر الزمخشرى هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم فى كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فعيل]

وأما « فعيل » فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتيل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يجىء فى معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[2] ، وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾[4] ، وغير ذلك .

ومن المشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[5] ، فإن النفىَ متوجّه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفى المبالغة نفى أصلِ الفعل ؛ فلا يلزم نفى أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتى فى ﴿ ظَلَّام للعبيد ﴾ .

ويجاب عنه بما سيأتى من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة رءوس الآى قبله .

---

(١) من قوله فى أول أرجوزته المعروفة فى القراءات ، والمسماة : حرز الأمانى ووجه التهانى ص ٤ ـ بشرح ابن القاصح ، وقبله :

* بدأتُ بِبِسم اللهِ فى النَّظْمِ أولا *

(٢) سورة النساء ٦٩ (٣) سورة التحريم ٤

(٤) سورة يوسف ٨٠ (٥) سورة مريم ٦٤

[ما جاء على فعّال]

وأما فعّال ، فنحو : غفّار ، ومنان ، وتوّاب ، ووهّاب ، ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾(١) ﴿ عَلَّامُ ٱلْغُيُوبِ ﴾(٢) ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾(٣) ، ونحو : ﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَىٰ ﴾(٤) .

***

ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾(٥) وتقريره أنه لا يلزم من نفى الظلم بصيغة المبالغة نفىُ أصل الظلم ، والواقع نفيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا ﴾(٦) ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾(٧) .

وقد أجيب عنه باثنى عشر جواباً(٨) :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء فى مقابلة العبيد وهو جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال فى موضع آخر : ﴿ عَلَّامِ ٱلْغُيُوبِ ﴾(٢) ، فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال فى موضع آخر : ﴿ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾(٩) فقابل صيغة « فاعل » الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَائِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾(١٠) حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة على الأنبياء .

---

(١) سورة البروج ٢٦
(٢) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة إبراهيم ٥
(٤) سورة المعارج ١٦
(٥) سورة فصلت ٤٦
(٦) سورة يونس ٤٤
(٧) سورة النساء ٤٠
(٨) لم يذكر فيما يلى سوى أحد عشر وجها
(٩) سورة الجن ٢٦
(١٠) سورة النساء ١٧٢

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة ، وليس النزاع فى تفضيل الجمع على الواحد .

الثانى : أنه نفى الظلم الكثير ، فينتفى القليل ضرورة ، لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه فى حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل فى المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاه فى شرح الكافية عن المحققين ، أى ذا ظلم كقوله : « وليس بنبّال »[1] أى بذى نبل . أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزّاز ، وعطار .

الرابع : أن فعّالا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :

ولستُ بحلّالِ التِّلَاعِ مخـافةً   ولـكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ[2]

لا يريد أنه يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : « يسترفد القوم أرفد » ، هذا يدل على نفى الحال فى كلّ حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة .

الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جلّ عنه - لكان كثيرا ، لاستغنائه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريرى فى الدرّة ، قال : وإليه أشار المخزومىّ فى قوله :

كفوفة الظُّفر تَخْفَى من حقارتها   ومثلها فى سواد العين مَشْهُور[3]

---

(١) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بذى رُمْحٍ فيطعننى به   وَلَيْسَ بذى سيفٍ وليس بنبّالِ

ديوانه ٣٣

(٢) من المعلقة - بشرح التبريزى ٨٦ . التلاع : مجارى الماء من رءوس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة الغواص ٥٤ ، وذكر قبله :

العيبُ فى الجـاهلِ المغمور مغمورُ   وعيبُ ذى الشرف المذكور مذكورُ

السادس : أن نفىَ المجموع يَصْدق بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويعيَّن الثانى فى الآية للدليل الخارجىّ ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾[1] .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجمل فى مقابلة ذلك ﴿ وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلامٌ ، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلّام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يعذِّب غيره عذابا شديدا ظلّام قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةُ المبالغة فيها وغير المبالغة سواء فى الإثبات جرى النفىُ على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعريض بأن ثمة ظلّاما للعبيد من ولاة الجوْر .

* * *

وأما « فُعَال » بالتخفيف والتشديد ، نحو عُجاب وكبار ، قال تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[2] ، وقال : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾[3] ، قال المعرى فى « اللامع العزيزى »[4] : « فعيل » إذا أريد به المبالغة نقل به إلى « فُعال » وإذا أريد به الزيادة شدّدوا فقالوا : « فعّال »، ذلك من عجيب وعُجَاب وعجّاب، وقرأ أبو عبدالرحمن السلمى:

---

(١) سورة النساء ٤٠ (٢) سورة ص ٥

(٣) سورة نوح ٢٢

(٤) كتاب اللامع العزيزى لأبى العلاء المعرّى فى شرح غريب شعر أبى الطيب المتنبى ؛ عمل للأمير عزيز الدولة ثابت بن الأمير تاج الأمراء معز الدولة أبى العلوان . إنباه الرواة ١ : ٦٥

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَّابٌ ﴾[1] بالتشديد ، وقالوا : طويل وطُوّال ؛ ويقال: نَسَبٌ قريب، وقُراب ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :

وكنتُ إذا رأيتَ بني لؤيّ عرفت الودّ والنسب القُرَابا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فَعول ، كغفور ، وشكور ، وودود ، فمنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[2] .

وقوله تعالى فى نوح : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾[3] .

وقد أطربنى قوله تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾[4]، فقلت: الحمد لله الذى ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[5]، كيف غاير بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران ؟ .

قلت : هذا سأله الصاحب بن عباد للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى ، فأجابَ بأن نعمَ الله على عباده كثيرة ، وكلّ شكرٍ يأتى فى مقابلتها قليل، وكلّ كفرٍ يأتى فى مقابلتها عظيم ، فجاء شكور بلفظ « فاعل » وجاء كفور «فعول» على وجه المبالغة . فتهلّل وجه الصاحب .

[ما جاء على فَعِل]

وأما فَعِل فكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾[6] .

---

(١) سورة ص ٥
(٢) سورة إبراهيم ٣٤
(٣) سورة الإسراء ٣
(٤) سورة سبأ ١٣
(٥) سورة الإنسان ٣
(٦) سورة الشعراء ٥٦

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴾(١) ، قرن « فَعِلا » بفعّال .

[ما جاء على فُعَل]

وأما فُعَل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾(٢) ، اللُّبد : الكثير .
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾(٣)

ويكون مصدرا كهُدى وتُقى ، ويكون معدولا عن أفعل من كذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾(٥) ، كما قال : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾(٦) .

[ما جاء على فُعلى]

وأما فُعلى فيكون اسما ، كالشورى والرجعى . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ﴾(٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾(٨) .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأحسن ، والسُّوءى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

قال الفارسىّ : يحتمل السوءى تأويلين .

أحدها : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى كان عاقبتهم الخلة السوءى ، فتكون

---

(١) سورة القمر ٢٥
(٢) سورة البلد ٦
(٣) سورة المدثر ٣٥
(٤) سورة آل عمران ٧
(٥) سورة البقرة ١٨٤
(٦) سورة الأنعام ١٩
(٧) سورة العلق ٨
(٨) سورة التوبة ٤٠
(٩) سورة الروم ١٠

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتنصب على الموضع ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السُّوءى مصدرا مثل الرُّجعى ، وعلى هذا فهى داخلة فى الصلة ، ومنتصبة بأساءوا ، كقوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾(١) ، ويكون ﴿ أن كذّبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوءى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة ا « العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب .

و « الفُعْلى » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ ﴾(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ ﴾(٣) ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والأدم .



تم بعون الله وجميل توفيقه الجزء الثانى من كتاب البرهان فى علوم القرآن

للإمام بدر الدين الزركشى

ويليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : المثنى وإرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

---

(١) سورة المزمل ٨ (٢) سورة الأنفال ٤٢

(٣) سورة النازعات ٢٠

فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

صفحة

صحيفة

صفحة

النوع الثانى والأربعون

الخروج على خلاف الأصل وبيانه

صفحة